التقرير السنوي

56 السادس والخمسون

1441هـ - 2020م

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

مؤسسة النقد العربي السعودي

التقرير السنوي
السادس والخمسون
1441هـ (2020م)

أعضاء مجلس إدارة

مؤسسة النقد العربي السعودي

1- المحافظ الدكتور/ أحمد بن عبد الكريم الخليفي
الرئيس

2- نائب المحافظ الأستاذ/ أيمن بن محمد السياري
نائب الرئيس

3- الأستاذ/ حمد بن سعود السياري

4- الأستاذ/ عبد العزيز بن محمد العذل

5- الأستاذ/ خالد بن أحمد الجفالي

أحمد بن عبد الكريم الخليفي

المحافظ ورئيس مجلس الإدارة

رمضان 1441هـ
مايـــو 2020م

يسعدني باسم مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي تقديم التقرير السنوي السادس والخمسين للمؤسسة الذي يستعرض أحدث التطورات التي شهدها الاقتصاد السعودي خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م). ويشمل التقرير تطورات مختلف مجالات الاقتصاد المحلي مثل التطورات النقدية، والنشاط المصرفي، والسوق المالية، والأسعار، والمالية العامة، والحسابات القومية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، كما يقدم التقرير إيجازًا عن آخر التطورات الاقتصادية المحلية في مختلف القطاعات الإنتاجية المحلية. ويعطي التقرير شرحًا وافيًا للمهام التي تقوم بها المؤسسة مثل تصميم وإدارة السياسة النقدية، والرقابة والإشراف على البنوك التجارية وقطاعي التأمين والتمويل، ويتضمن كذلك تقرير مراقبي الحسابات الختامية للمؤسسة للعام المالي المنتهي في 30 يونية 2019م. ويعتمد التقرير بصورة رئيسة على البيانات الرسمية من الوزارات والإدارات الحكومية والمؤسسات العامة، إضافة إلى البيانات التي تصدرها مؤسسة النقد العربي السعودي. وأود أن أشكر جميع الوزارات والجهات الأخرى على حسن تعاونها وتوفيرها معلومات وبيانات قيمة مكنت المؤسسة من إعداد هذا التقرير. كما أشكر جميع منسوبي المؤسسة على ما بذلوه من جهد في إعداد هذا التقرير وإنجاز كافة المهام المناطة بالمؤسسة.

مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority

للمراسلات والاستفسارات

بريديًا:
مؤسسة النقد العربي السعودي
إدارة الأبحاث الاقتصادية
ص.ب 2992، الرياض 11169
المملكة العربية السعودية

هاتف: 4633000 - 11 (966+)
البريد الإلكتروني: **research@sama.gov.sa**

ولمتابعة أحدث ما تنشره مؤسسة النقد العربي السعودي من تقارير، وتعليمات للمؤسسات المالية التي تشرف عليها، ومن الإحصاءات النقدية والمصرفية، وتقديرات ميزان المدفوعات الربعية وغير ذلك، يرجى زيارة موقع المؤسسة في شبكة الإنترنت على العنوان التالي:
http://www.sama.gov.sa

المركز الرئيس للمؤسسة وفروعها

المركز الرئيس
الرياض

الفروع
مكة المكرمة
المدينة المنورة
الرياض
جدة
الدمام
الطائف
بريدة
جازان
تبوك
أبها

المحتويات

01	الاقتصاد العالمي	9
02	الاقتصاد السعودي	27
03	الطاقة والصناعة والثروة المعدنية	47
04	التطورات النقدية	59
05	القطاع المصرفي	69
06	التأمين والتمويل	87
07	الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	99
08	السوق المالية	105
09	القطاع الخارجي	122
10	المالية العامة	139
11	الحسابات القومية والتنمية القطاعية	145
12	مؤسسة النقد العربي السعودي: منجزات وتطلعات	153
13	القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي	173

1

الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي

الوضع الاقتصادي العالمي

نما الاقتصاد العالمي في عام 2019م بنسبة 2.9 في المئة مقارنة بمعدل نمو بلغ 3.6 في المئة في العام السابق. وحسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي (أبريل 2020م) الصادر عن صندوق النقد الدولي، من المتوقع انكماش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.0 في المئة في عام 2020م[1].

النمو الاقتصادي

سجلت دول الاقتصادات المتقدمة في عام 2019م تباطؤًا في معدل النمو ليصل إلى 1.7 في المئة مقابل 2.2 في المئة في عام 2018م، وذلك بسبب تراجع معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية لتبلغ 2.3 في المئة في عام 2019م مقابل نمو نسبته 2.9 في المئة في العام السابق، كما تراجعت أيضًا معدلات النمو في دول منطقة اليورو لتبلغ 1.2 في المئة في عام 2019م مقابل 1.9 في المئة في العام السابق، وسجلت كل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا تراجعًا في معدلات النمو لتبلغ 1.3 و0.6 و0.3 في المئة مقابل 1.7 و1.5 و0.8 في المئة في العام السابق على التوالي. وفيما يخص الدول الناشئة والنامية، فقد تباطأ معدل النمو في هذه الدول من 4.5 في المئة في عام 2018م ليصل إلى 3.7 في المئة في عام 2019م، كما سجل معدل النمو في الصين تراجعًا ليصل إلى 6.1 في المئة مقابل 6.7 في عام 2018م، وتراجع معدل النمو في الهند ليصل إلى 4.2 في المئة مقابل 6.1 في عام 2018م. بالإضافة إلى تراجع معدل النمو في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من 1.0 في المئة في عام 2018م إلى 0.3 في المئة في عام 2019م، كما سجلت دول أوروبا الناشئة والنامية انخفاضًا في معدلات النمو لتبلغ 2.1 في المئة في عام 2019م، مقابل 3.2 في المئة في العام السابق. وحققت دول أمريكا اللاتينية والكاريبي تراجعًا في معدلات النمو لتبلغ 0.1 في المئة في عام 2019م مقارنة بمعدل 1.1 في المئة في عام 2018م. وفي دول آسيا الناشئة والنامية، تراجعت معدلات النمو إلى 5.5 في المئة في عام 2019م مقارنة بنسبة 6.3 في المئة في عام 2018م. وفي المقابل شهد معدل النمو في المملكة المتحدة ارتفاعًا طفيفًا من 1.3 في المئة في عام 2018م إلى 1.4 في المئة في عام 2019م. وفي اليابان، سجل معدل النمو ارتفاعًا ليبلغ 0.7 في المئة مقابل 0.3 في المئة في عام 2018م.

وحسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنسبة 3.0 في المئة في عام 2020م جراء جائحة كورونا المستجد مقارنة بارتفاع نسبته 2.9 في عام 2019م، ومن المتوقع أن تشهد اقتصادات الدول المتقدمة في عام 2020م انكماشًا بنسبة 6.1 في المئة، ويتوقع أن ينكمش الاقتصاد الأمريكي بنسبة 5.9 في المئة، وأن ينكمش اقتصاد منطقة اليورو بنسبة 7.5 في المئة، ومن المتوقع أن تنكمش اقتصادات الدول الناشئة والنامية بنسبة 1.0 في المئة في عام 2020م. ويتوقع أن يتراجع معدل النمو في الصين ليصل إلى 1.2 في المئة في عام 2020م (جدول 1-1). ويوضح الرسم البياني (1-1) معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمجموعة من الاقتصادات خلال الفترة من عام 2016م إلى عام 2020م.

التضخم

تراجع نمو معدل التضخم في مجموعة دول الاقتصادات المتقدمة ليبلغ 1.4 في المئة في عام 2019م، مقارنة بنسبة 2.0 في المئة في العام السابق، حيث تراجع نمو معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية من 2.4 في المئة في عام 2018م إلى 1.8 في المئة في عام 2019م، كما تراجع معدل التضخم في منطقة اليورو

[1] وفقًا لمستجدات آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في شهر يونية 2020م، يتوقع الصندوق أن ينكمش الاقتصاد العالمي بنحو 4.9 في المئة (بانخفاض قدره 1.9 في المئة عن تقديرات شهر أبريل) نظرًا لتنبؤ الصندوق بزيادة حدة آثار فيروس كورونا المستجد واستمرارها لفترة أطول مما هو متوقع؛ ويأتي ذلك نتيجةً لاستمرار إجراءات التباعد الاجتماعي ووقوع أضرار أكبر في سلاسل الإمداد العالمية.

من 1.8 في المئة في عام 2018م إلى 1.2 في المئة في عام 2019م. وكذلك تراجع المعدل في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ليبلغ 9.0 في المئة في عام 2019م مقارنة بنسبة 11.0 في المئة في عام 2018م. في حين ارتفع معدل التضخم في دول الاقتصادات الناشئة والنامية من 4.8 في المئة في عام 2018م إلى 5.0 في المئة في عام 2019م (جدول 1-2). ويوضح الرسم البياني (1-2) نسب التغير في أسعار المستهلكين لمجموعة من الدول خلال الفترة من عام 2018م إلى عام 2020م.

البطالة

انخفض معدل البطالة في مجموعة دول الاقتصادات المتقدمة ليصل إلى ما يقارب 6.6 في المئة في عام 2019م مقارنة بمعدل 7.1 في المئة في عام 2018م، وتراجع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 3.9 في المئة في عام 2018م إلى 3.7 في المئة في عام 2019م. وانخفض معدل البطالة في منطقة اليورو ليصل إلى 7.6 في المئة في عام 2019م مقارنة بمعدل 8.2 في المئة في عام 2018م، حيث سجلت معدلات البطالة تراجعًا طفيفًا في كلٍ من إيطاليا وفرنسا وألمانيا لتصل إلى 10.0 و8.5 و3.2 في المئة على التوالي في عام 2019م مقارنة بمعدل 10.6 و9.0 و3.4 في المئة على التوالي في عام 2018م، كما تراجع معدل البطالة في المملكة المتحدة ليصل إلى 3.8 في المئة مقارنة بنحو 4.1 في المئة في عام 2018م. ومن ناحية أخرى، لم يشهد معدل البطالة في اليابان تغيرًا، حيث حافظ على معدله البالغ 2.4 في المئة (جدول

جدول رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

(نسبة مئوية)

	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	توقعات 2020
العالم	**3.5**	**3.6**	**3.5**	**3.4**	**3.9**	**3.6**	**2.9**	**-3.0**
الاقتصادات المتقدمة	**1.4**	**2.1**	**2.3**	**1.7**	**2.5**	**2.2**	**1.7**	**-6.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.8	2.5	2.9	1.6	2.4	2.9	2.3	-5.9
منطقة اليورو	-0.2	1.4	2.1	1.9	2.5	1.9	1.2	-7.5
ألمانيا	0.4	2.2	1.7	2.2	2.5	1.5	0.6	-7.0
فرنسا	0.6	1.0	1.1	1.1	2.3	1.7	1.3	-7.2
إيطاليا	-1.8	-0.01	0.8	1.3	1.7	0.8	0.3	-9.1
اليابان	2.0	0.4	1.2	0.5	2.2	0.3	0.7	-5.2
المملكة المتحدة	2.1	2.6	2.4	1.9	1.9	1.3	1.4	-6.5
كندا	2.3	2.9	0.7	1.0	3.2	2.0	1.6	-6.2
الاقتصادات الناشئة والنامية	**5.1**	**4.7**	**4.3**	**4.6**	**4.8**	**4.5**	**3.7**	**-1.0**
أفريقيا جنوب الصحراء	5.2	5.1	3.2	1.4	3.0	3.3	3.1	-1.6
دول آسيا الناشئة والنامية	6.9	6.8	6.8	6.8	6.7	6.3	5.5	1.0
الصين	7.8	7.3	6.9	6.8	6.9	6.7	6.1	1.2
الهند	6.4	7.4	8.0	8.3	7.0	6.1	4.2	1.9
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2.5	2.7	2.4	5.5	1.7	1.0	0.3	-3.3
دول أوروبا الناشئة والنامية	3.1	1.9	0.9	1.8	4.0	3.2	2.1	-5.2
أمريكا اللاتينية والكاريبي	2.9	1.3	0.3	-0.6	1.3	1.1	0.1	-5.2
البرازيل	3.0	0.5	-3.6	-3.3	1.3	1.3	1.1	-5.3
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	3.7	2.5	1.0	-1.9	0.8	2.4	--	--
روسيا	1.8	0.7	-2.0	0.3	1.8	2.5	1.3	-5.5

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020م.

3-1). ويوضح الرسم البياني (1-3) معدلات البطالة في مجموعة من الدول المختارة خلال الفترة من عام 2017م إلى عام 2020م.

المالية العامة

ارتفع عجز الميزانية العامة في دول الاقتصادات المتقدمة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 2.6 في المئة في عام 2018م إلى 3.0 في المئة في عام 2019م، حيث ارتفع العجز في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.7 في المئة في عام 2018م إلى 5.8 في المئة في عام 2019م. كما ارتفع العجز في منطقة اليورو من 0.5 في المئة في عام 2018م إلى 0.7 في المئة في عام 2019م، حيث ارتفع العجز في فرنسا من 2.3 في المئة في عام 2018م إلى 3.0 في المئة في عام 2019م. وكذلك بالنسبة إلى اليابان فقد ارتفع العجز من 2.4 في المئة إلى 2.8 في المئة في عام 2019م. بالمقابل، انخفض الفائض في ألمانيا من 1.9 في المئة في عام 2018م إلى 1.4 في المئة في عام 2019م، وانخفض العجز في إيطاليا من 2.2 في المئة في عام 2018م إلى 1.6 في المئة في عام 2019م، وانخفض العجز في المملكة المتحدة من 2.2 في المئة إلى 2.1 في المئة في عام 2019م (جدول 1-4).

التطورات النقدية والمالية

أسعار الفائدة

بلغ معدل العائد السائد على الودائع بالدولار الأمريكي بين المصارف في لندن (فترة ستة أشهر) حوالي 2.3 في المئة في عام 2019م مقارنة بمعدل 2.5 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن ينخفض ليسجل 0.7 في المئة في عام 2020م. وانخفض معدل العائد على الودائع باليورو (فترة ثلاثة أشهر) في نهاية عام 2019م ليبلغ 0.4- في المئة مقارنة بمعدل 0.3- في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع استقرار هذا المعدل في عام 2020م. واستقر المعدل على الودائع بالين الياباني في عام 2019م عند صفر في المئة، ومن المتوقع أن ينخفض إلى 0.1- في المئة في عام 2020م (جدول 1-2).

رسم بياني رقم 1-1: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

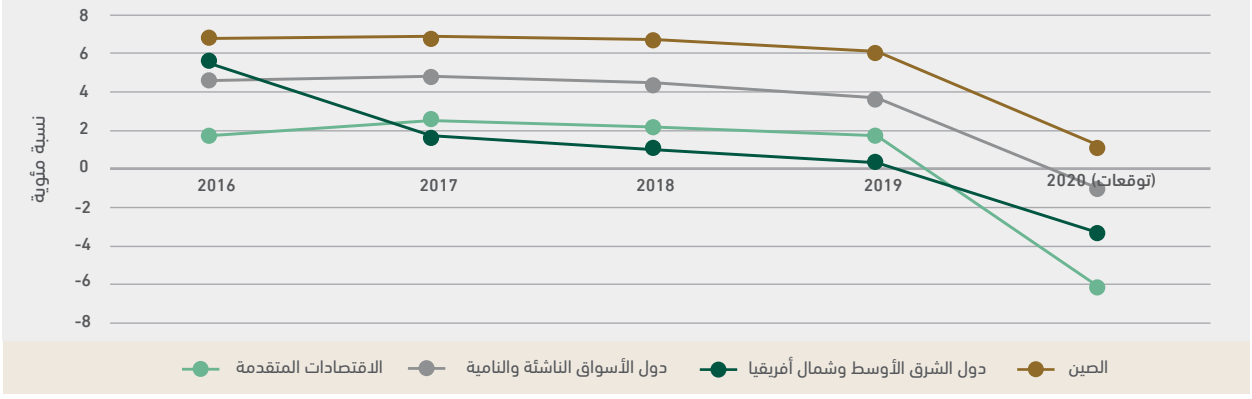

رسم بياني رقم 1-2: التغير في أسعار المستهلكين في مجموعات دول مختارة

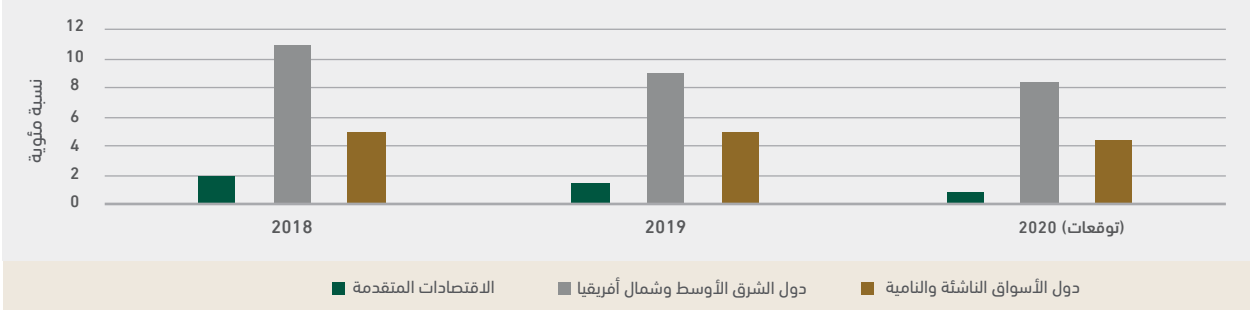

أسعار الصرف

سجل الدولار الأمريكي معدلات صرف منخفضة نوعًا ما مقابل بعض العملات الرئيسة في نهاية عام 2019م، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تراجع أداء الاقتصاد الأمريكي بشكل عام وخفض بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي لسعر الفائدة بمقدار 25 نقطة. وجاء في مقدمة العملات التي انخفض سعر صرفها مقابل الدولار الريال البرازيلي بنسبة 3.43 في المئة في نهاية عام 2019م، يليه اليورو بنسبة 2.20 في المئة، ثم الكرون النرويجي بنسبة 1.57 في المئة. وجاء الدولار الكندي في مقدمة العملات التي ارتفع سعر صرفها مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 5.03 في المئة، يليه البيزو المكسيكي بنسبة 3.80 في المئة، يليه الين الياباني بنسبة 1.01 في المئة، ثم الدولار النيوزلندي بنسبة 0.31 في المئة.

الأسواق المالية للأسهم والسندات

أسواق الأسهم

سجل مؤشر داو جونز (DJIA) للأسهم الأمريكية ارتفاعًا نسبته 5.29 في المئة في عام 2019م، حيث أغلق المؤشر عند 26,379.50 نقطة. وشهد مؤشر نيكاي (Nikkei) للأسهم اليابانية ارتفاعًا نسبته 18.20 في المئة، وأغلق المؤشر عند 21,697.23 نقطة. ويعود هذا الأداء القوي إلى عدة عوامل أهمها انخفاض حدة التوتر حيال الأزمة التجارية في البلدان المتقدمة.

كذلك ارتفع مؤشر مورغن ستانلي للأسهم الأوروبية (MSCI-EURO) في عام 2019م بنسبة 20.20 في المئة، حيث أغلق المؤشر عند 1,784.1 نقطة. في حين سجل مؤشر فوتسي البريطاني (FTSE-100) انخفاضًا نسبته 1.17 في المئة ليبلغ 7,276.48 نقطة في عام 2019م.

جدول رقم 1-2: التضخم وأسعار الفائدة

(نسبة مئوية)

	2018	2019	توقعات 2020
التضخم العالمي			
الاقتصادات المتقدمة	**2.0**	**1.4**	**0.5**
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	1.8	0.6
منطقة اليورو	1.8	1.2	0.2
الاقتصادات الناشئة والنامية	**4.8**	**5.0**	**4.6**
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	11.0	9.0	8.2
العائد السائد بين المصارف في لندن*			
ودائع الدولار الأمريكي	2.5	2.3	0.7
ودائع الين الياباني	0.0	0.0	-0.1
ودائع اليورو	-0.3	-0.4	-0.4

* معدل ستة أشهر لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وثلاثة أشهر في منطقة اليورو.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020م.

رسم بياني رقم 1-3: معدلات البطالة

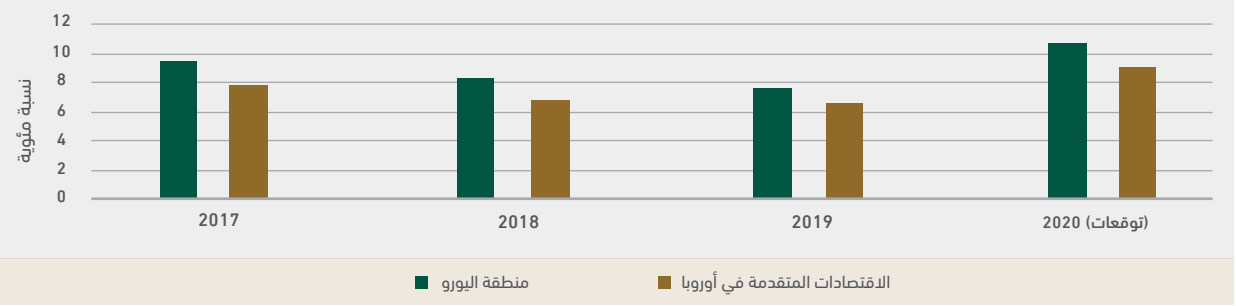

أسواق السندات

انخفض العائد على السندات الحكومية الأمريكية لجميع فترات الاستحقاق في نهاية عام 2019م. حيث بلغ العائد على سندات استحقاق لفترة سنتين ما نسبته 1.56 في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق لفترة خمس سنوات إلى 1.680 في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق لفترة سبع سنوات ليصل إلى 1.82 في المئة، وكذلك انخفض العائد على سندات استحقاق لفترة عشر سنوات ليصل إلى 1.92 في المئة. وتُعزى هذه الانخفاضات في العوائد على السندات المتوسطة وطويلة الأجل إلى العرض والطلب على السندات تزامنًا مع التباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي وتوجه نسبة كبيرة من المستثمرين للاستثمارات الآمنة.

وفي اليابان، انخفض العائد على جميع فترات الاستحقاق للسندات الحكومية في نهاية عام 2019م. فقد انخفض العائد على سندات استحقاق لفترة 30 سنة ليصل إلى 0.41 في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق لفترة 20 سنة إلى 0.27 في المئة، كما انخفض العائد على سندات استحقاق لفترة سبع سنوات ليصل إلى 0.109 في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق لفترة خمس سنوات ليصل إلى 0.128 في المئة، كما انخفض العائد على سندات استحقاق لفترة سنتين ليصل إلى 1.27 في المئة، وانخفض العائد على سندات استحقاق لفترة 3 أشهر ليصل إلى عائد نسبته 0.100- في المئة، كما انخفض العائد على سندات استحقاق لفترة 10 سنوات ليصل إلى 0.022- في المئة.

وانخفضت جميع عوائد السندات الحكومية في منطقة اليورو لجميع فترات الاستحقاق في نهاية عام 2019م، حيث تصدر انخفاض العائد على سندات استحقاق لفترة خمس سنوات ليصل إلى 0.463- في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق لفترة 10 سنوات ليصل إلى 0.187- في المئة، ثم العائد على سندات استحقاق لفترة 15 سنة ليصل إلى 0.039- في المئة. وقد يعود انخفاض العائد على السندات الحكومية في نهاية عام 2019م إلى الاحتجاجات القائمة في فرنسا وتراجع ثقة الشركات في الأداء الاقتصادي في منطقة اليورو.

وفي المملكة المتحدة، سجلت السندات الحكومية انخفاضًا في العوائد على جميع الاستحقاقات في نهاية عام 2019م، حيث تصدر الانخفاض العائد على سندات استحقاق لفترة 10 سنوات ليصل إلى 0.825 في المئة، يليه العائد على سندات استحقاق لفترة 12 سنه ليصل إلى 0.97 في المئة، ثم العائد على سندات استحقاق لفترة خمس سنوات ليصل إلى 0.61 في المئة. وانخفض العائد على السندات الحكومية لفترة استحقاق سنتين إلى 0.54 في المئة. ويعود انخفاض العائد على جميع

جدول رقم 1-3: الاقتصادات المتقدمة: معدلات البطالة

(بالنسبة لحجم القوى العاملة)

	2017	2018	2019	توقعات 2020
الاقتصادات المتقدمة	**7.9**	**7.1**	**6.6**	**9.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	4.3	3.9	3.7	10.4
منطقة اليورو	9.1	8.2	7.6	10.4
ألمانيا	3.8	3.4	3.2	3.9
فرنسا	9.4	9.0	8.5	10.4
إيطاليا	11.3	10.6	10.0	12.7
اليابان	2.8	2.4	2.4	3.0
المملكة المتحدة	4.4	4.1	3.8	4.8
كندا	6.3	5.8	5.7	7.5

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020م.

السندات الحكومية بشكل كبير إلى ارتفاع حالة عدم اليقين لخروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي.

التجارة الدولية وميزان المدفوعات

أ-التجارة الدولية

تراجع معدل النمو في حجم التجارة العالمية من 3.8 في المئة عام 2018م ليصل إلى 0.9 في المئة عام 2019م، ومن المتوقع أن يسجل نموًا سالبًا في عام 2020م نسبته 11.0 في المئة. وبالنسبة لحجم الصادرات من السلع والخدمات، فقد سجلت دول الاقتصادات المتقدمة تباطؤًا في النمو ليبلغ 1.2 في المئة في عام 2019م، ومن المتوقع أن تسجل انخفاضًا بنسبة 12.8 في المئة في عام 2020م. وسجلت صادرات دول الاقتصادات الناشئة والنامية معدل نمو نسبته 0.8 في المئة في عام 2019م، في حين يتوقع أن تتراجع بنسبة 9.6 في المئة في عام 2020م.

أما بالنسبة لحجم الواردات، فقد سجلت الواردات من السلع والخدمات في دول الاقتصادات المتقدمة تراجعًا في النمو ليبلغ 1.5 في المئة في عام 2019م، ومن المتوقع أن تتراجع بنسبة 11.5 في المئة في عام 2020م. كما تراجع حجم الواردات في دول الاقتصادات الناشئة والنامية ليبلغ النمو 0.8 في المئة في عام 2019م، ومن المتوقع أن يتراجع ليبلغ النمو 8.2 في المئة في عام 2020م (جدول 1-5).

ب-الحساب الجاري

استقر معدل فائض الحساب الجاري نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي في دول الاقتصادات المتقدمة عند 0.7 في المئة في عام 2019م، وهي نفس النسبة المسجلة في عام 2018م. وانخفض العجز في الحساب الجاري في الولايات المتحدة الأمريكية ليصل إلى 2.3 في المئة في عام 2019م مقارنة بنسبة 2.4 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يرتفع العجز ليبلغ 2.6 في المئة في عام 2020م. وفي منطقة اليورو، سجل فائض الحساب الجاري معدلًا نسبته 2.7 في المئة في عام 2019م مقارنة بنسبة 3.1 في المئة في عام 2018م. ويتوقع أن ينخفض الفائض في الحساب الجاري إلى 2.6 في المئة في عام 2020م. وانخفض الفائض في ألمانيا ليصل إلى 7.1 في المئة في عام 2019م مقارنة بنسبة 7.4 في المئة في عام 2018م، ويتوقع أن يتراجع الفائض إلى 6.6 في المئة في عام 2020م. وارتفع عجز الحساب الجاري في فرنسا ليصل إلى 0.8 في عام 2019م مقارنة بحوالي 0.6 في المئة في عام 2018م، ويتوقع أن ينخفض العجز إلى 0.7 في المئة في عام 2020م. وسجل فائض الحساب الجاري في إيطاليا معدلًا نسبته 3.0 في المئة في عام 2019م

جدول رقم 1-4: الاتجاهات في الميزانيات العامة*

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	توقعات 2020
الاقتصادات المتقدمة	**-2.3**	**-2.6**	**-3.0**	**-10.6**
الولايات المتحدة الأمريكية	-4.5	-5.7	-5.8	-15.4
منطقة اليورو	-0.9	-0.5	-0.7	-7.5
ألمانيا	1.2	1.9	1.4	-5.5
فرنسا	-2.8	-2.3	-3.0	-9.2
إيطاليا	-2.4	-2.2	-1.6	-8.3
اليابان	-3.1	-2.4	-2.8	-7.1
المملكة المتحدة	-2.5	-2.2	-2.1	-8.3
كندا	-0.1	-0.4	-0.4	-11.8

* نسبة الفائض أو العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020م.

مقارنة بفائض نسبته 2.5 في المئة في عام 2018م، ويتوقع أن يرتفع الفائض إلى 3.1 في المئة في عام 2020م. وانخفض العجز في المملكة المتحدة ليسجل ما نسبته 3.8 في المئة في عام 2019م مقارنة بما نسبته 3.9 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يرتفع العجز في عام 2020م ليبلغ 4.4 في المئة. وفي اليابان ارتفع الفائض من 3.5 في المئة في عام 2018م إلى 3.6 في المئة في عام 2019م، ويتوقع أن ينخفض ليبلغ ما نسبته 1.7 في المئة في عام 2020م.

وفي دول آسيا الناشئة والنامية، سجل معدل فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي فائضًا نسبته 0.6 في المئة في عام 2019م مقارنة بعجز نسبته 0.1 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يسجل فائضًا نسبته 0.1 في المئة في عام 2020م. وفي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان، سجل الحساب الجاري فائضًا بنسبة 0.4 في المئة في عام 2019م مقارنة بنسبة 2.5 في المئة في عام 2018م، ومن المتوقع أن يسجل الحساب الجاري عجزًا نسبته 5.7 في المئة عام 2020م (جدول 1-5).

ج-الحساب المالي لميزان المدفوعات

تشير أحدث البيانات الصادرة عن صندوق النقد الدولي إلى تراجع فائض الحساب المالي لموازين مدفوعات اقتصادات الدول المتقدمة ليبلغ 355.9 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بفائض مقداره 439.9 مليار دولار في عام 2017م،

جدول رقم 1-5: التجارة العالمية والحساب الجاري

(نسبة مئوية)

	2018	2019	توقعات 2020
نمو التجارة العالمية	**3.8**	**0.9**	**-11**
الصادرات (سلع وخدمات)			
الاقتصادات المتقدمة	3.3	1.2	-12.8
الاقتصادات الناشئة والنامية	4.1	0.8	-9.6
الواردات (سلع وخدمات)			
الاقتصادات المتقدمة	3.3	1.5	-11.5
الاقتصادات الناشئة والنامية	5.1	-0.8	-8.2
الحساب الجاري*			
الاقتصادات المتقدمة	0.7	0.7	0.1
الولايات المتحدة	-2.4	-2.3	-2.6
منطقة اليورو	3.1	2.7	2.6
ألمانيا	7.4	7.1	6.6
فرنسا	-0.6	-0.8	-0.7
إيطاليا	2.5	3.0	3.1
اليابان	3.5	3.6	1.7
المملكة المتحدة	-3.9	-3.8	-4.4
الاقتصادات الناشئة والنامية	-0.1	0.1	-0.9
دول آسيا الناشئة والنامية	-0.1	0.6	0.1
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	--	--	--
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	2.5	0.4	-5.7
أفريقيا جنوب الصحراء	-2.5	-4.0	-4.7
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-2.4	-1.7	-1.5

* نسبة العجز أو الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020م.

ويتوقع أن يتراجع في عام 2019م ليبلغ حوالي 311.9 مليار دولار. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ارتفع عجز الحساب المالي لميزان المدفوعات ليبلغ 465.2 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 331.9 مليار دولار في عام 2017م. وسجلت منطقة اليورو فائضًا في الحساب المالي ليبلغ 466.7 مليار دولار في عام 2018م مقارنة بفائض بلغ 473.2 مليار دولار في العام السابق. وفي ألمانيا، تراجع فائض الحساب المالي ليصل إلى 274.7 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 316.3 مليار دولار في العام السابق. بينما ارتفع العجز في الحساب المالي في فرنسا ليصل إلى 45.7 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 36.0 مليار دولار في العام السابق. وفي اليابان، ارتفع فائض الحساب المالي ليصل إلى 183.8 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 158.0 مليار دولار في عام 2017م.

وفي دول الاقتصادات الناشئة والنامية، انخفض عجز الحساب المالي لموازين المدفوعات ليصل إلى 83.8 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بحوالي 255.6 مليار دولار في عام 2017م. ففي دول أفريقيا جنوب الصحراء، سجل الحساب المالي عجزًا في عام 2018م بلغ 53.6 مليار دولار مقارنة بعجز مقداره 34.2 مليار دولار في العام السابق. وفي دول آسيا الناشئة والنامية ارتفع عجز الحساب المالي بشكل طفيف ليصل إلى 95.5 مليار دولار في عام 2018م، مقارنة بعجز مقداره 95.2 مليار دولار في العام السابق. وسجل الحساب المالي لموازين مدفوعات دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان فائضًا بلغ 66.3 مليار دولار في عام 2018م مقارنة بعجز قدره 14.6 مليار دولار في العام السابق، ويتوقع أن يسجل عجزًا يبلغ 21.9 مليار دولار في عام 2019م (جدول 1-6).

التطورات الاقتصادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

حسب تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2020م، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج

جدول رقم 1-6: الحساب المالي لموازين المدفوعات

(مليار دولار أمريكي)

	2017	2018	توقعات 2019
الاقتصادات المتقدمة	**439.9**	**355.9**	**311.9**
الولايات المتحدة	-331.9	-465.2	-507.1
منطقة اليورو	473.2	466.7	--
ألمانيا	316.3	274.7	279.6
فرنسا	-36	-45.7	-7.9
إيطاليا	58.0	40.0	60.2
اليابان	158.0	183.8	177.4
المملكة المتحدة	-115.7	-85.8	-120
كندا	-40.4	-37.8	-53.7
الاقتصادات الناشئة والنامية	**-255.6**	**-83.8**	**-106**
أفريقيا جنوب الصحراء	-34.2	-53.6	-52.2
دول آسيا الناشئة والنامية	-95.2	-95.5	-11.3
دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان	-14.6	66.3	-21.9
دول أوروبا الناشئة والنامية	-48.5	-4.5	-3.1
أمريكا اللاتينية والكاريبي	-85.9	-110	-102.4
الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي	22.8	113.3	84.8

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2019م.

العربية باستثناء البحرين، حيث تراجع معدل النمو في الإمارات العربية المتحدة من 1.7 في المئة في عام 2018م إلى 1.3 في المئة في عام 2019م. كما تراجع النمو في دولة الكويت من 1.2 في المئة في عام 2018م إلى 0.7 في المئة في عام 2019م. وتراجع معدل النمو في سلطنة عُمان من 1.8 في المئة في عام 2018م إلى 0.5 في المئة في عام 2019م. أما في مملكة البحرين، فقد ارتفع معدل النمو من 1.8 في المئة في عام 2018م إلى 2.0 في المئة في عام 2019م.

أما بالنسبة لمعدلات التضخم، فقد انخفضت معدلات التضخم في جميع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عدا دولة الكويت. ففي مملكة البحرين انخفض معدل التضخم إلى 1.0 في المئة في عام 2019م مقابل 2.1 في المئة في عام 2018م. وسجلت الإمارات العربية المتحدة تضخمًا سالبًا بلغ 1.9 في المئة في عام 2019م مقابل تضخم نسبته 3.1 في المئة في عام 2018م. وانخفض معدل التضخم في سلطنة عُمان من 0.9 في المئة في عام 2018م إلى 0.1 في المئة في عام 2019م. أما في دولة الكويت، فارتفع معدل التضخم من 0.6 في المئة في عام 2018 م إلى 1.1 في المئة في عام 2019م. وسجلت دول المجلس تباينًا في الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث سجل فائض الحساب الجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة تراجعًا ليبلغ 7.4 في المئة في عام 2019م مقابل 10.0 في المئة في عام 2018م. وفي مملكة البحرين انخفضت نسبة العجز من 5.9 في المئة في عام 2018م إلى 2.9 في المئة في عام 2019م. وفي سلطنة عمان انخفضت نسبة العجز في الحساب الجاري من 5.5 في المئة في عام 2018م إلى 5.2 في المئة في عام 2019م. كما سجلت دولة الكويت انخفاضًا في نسبة فائض الحساب الجاري ليبلغ 8.9 في المئة في عام 2019م مقارنة بنسبة 14.5 في المئة في عام 2018م (جدول 1-7).

التعاون الإقليمي والدولي

1- آخر تطورات المجلس النقدي الخليجي

شهد عام 2019م تطورات جديدة في أعمال المجلس النقدي الخليجي في مسيرته نحو استكمال تحقيق الأهداف الواردة في النظام الأساسي والمهام التي يضطلع بها، وتضمنت التطورات الجديدة عددًا من المشاريع مع البنوك المركزية للدول الأعضاء والأبحاث والتقارير، حيث استمر العمل على تطوير وتحسين نموذج الاقتصاد الكلي الذي يهدف إلى دراسة اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأثير التحديات السياسية والتغيرات الطارئة على مستقبل الاقتصاد. وقام المجلس بالمساهمة في بناء القدرات الفنية فيما يتعلق بوضع النماذج القياسية في الدول الأعضاء، وتبادل الآراء الفنية حولها بالإضافة إلى استطلاع المرئيات والملاحظات الفنية من قبل الجهات الرسمية بشأن تلك النماذج. وكذلك قام المجلس النقدي بالعمل مع البنوك المركزية الوطنية على وضع إطار عمل شامل لإدارة توقعات السيولة المصرفية بهدف رفع كفاءة إدارة السياسات النقدية، كما قام المجلس بإعداد تقرير لتقييم وضع وتحديد مدى التزام واستيفاء الدول الأعضاء بمعايير نظام النشر الخاص (SDDS) لمختلف الإحصاءات المعنية بالنشر وذلك نظرًا للتفاوت النسبي بين أنظمة نشر البيانات الإحصائية في دول مجلس التعاون بحسب توافر البيانات ودورية نشرها وتوافقها مع المعايير الإحصائية الدولية. ويعمل المجلس على إعداد نموذج البرمجة المالية والسياسات الاقتصادية الكلية وهو عبارة عن إطار عمل شامل لتحليل الوضع والحالة الاقتصادية القائمة في الدول الأعضاء، والتنبؤ بتوجهاته، وتحديد السياسات الاقتصادية المؤثرة في الاقتصاد الإقليمي. ومن ناحية أخرى، قام المجلس النقدي بالمشاركة في العديد من ورش العمل وتنظيم ورشة عمل "توقعات السيولة المصرفية وإدارتها" بمشاركة المؤسسات المالية الدولية ومؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون، نظرًا للأهمية المتزايدة لإدارة السيولة المصرفية، وحرصًا على تنفيذ أحد التوصيات الواردة في مشاورات المادة الرابعة الصادرة عن صندوق النقد الدولي لجميع الدول الأعضاء، حيث تم تعزيز المناقشات الفنية والاطلاع على الخبرات العملية بالإضافة لاستطلاع المرئيات والملاحظات الفنية من قبل مؤسسات النقد والبنوك المركزية بدول مجلس التعاون.

2 - السوق الخليجية المشتركة

ارتفع إجمالي التجارة البينية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (صادرات – واردات) بشكل مطرد من 92.7 مليار دولار في عام 2010م إلى حوالي 145.5 مليار دولار في عام 2018م. وتظهر الإحصاءات تزايد عدد المستفيدين من قرارات السوق الخليجية، حيث بلغ عدد المواطنين الذين يتنقلون بين دول المجلس حوالي 28 مليون مواطن في عام 2018م. وارتفع عدد التراخيص الممنوحة لمواطني دول المجلس الذين يمارسون الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء الأخرى ليبلغ العدد التراكمي لها أكثر من 47,827 رخصة. وارتفع عدد المستفيدين من القرارات الخاصة بتملك العقار إلى 45,893 حالة تملك في عام 2018م. وفي مجال تداول الأسهم، بلغ عدد المساهمين من مواطني دول المجلس في الشركات المساهمة بالدول الأعضاء الأخرى حوالي 428,089 مساهمًا في 644 شركة مساهمة خلال عام 2018م.

3 - الهيئات المالية العربية

تعقد الهيئات المالية العربية اجتماعاتها في فصل الربيع من كل عام ويتم خلالها استعراض أداء كل هيئة والمواضيع المطروحة على جدول أعمالها. وفيما يلي موجز عن نشاط هذه الهيئات:

أ- صندوق النقد العربي

بلغ رصيد التزامات القروض حوالي 188.7 مليون دينار عربي حسابي (د.ع.ح) في نهاية عام 2018م، تعادل حوالي 793 مليون دولار. وبلغ إجمالي قيمة القروض التي قدمها الصندوق للدول الأعضاء حتى نهاية عام 2018م حوالي 2.32 مليار د.ع.ح. تعادل حوالي 10 مليار دولار. وقد استفادت أربع عشرة دولة من الدول الأعضاء من القروض التي قدمها الصندوق والبالغ عددها 184 قرضًا.

وجاءت القروض التقليدية (التلقائية، والعادية، والتعويضية، والممتدة) في مقدمة التسهيلات التي وفرها الصندوق منذ بداية نشاطه الإقراضي في عام 1978م وحتى نهاية عام 2018م بحصة بلغت نحو 60.3 في المئة من إجمالي القروض، تلتها قروض تسهيل التصحيح الهيكلي بنسبة 29.9 في المئة، ثم تسهيل الإصلاح التجاري بنسبة 2.8 في المئة، في حين سجلت القروض الممنوحة في إطار تسهيل النفط 1.4 في المئة.

ب- المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا

صدرت الموافقة خلال عام 2018م على منح 15 قرضًا بقيمة 565 مليون دولار لمشروعات تنموية في أفريقيا.

جدول رقم 1-7: التطورات الرئيسة في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	الإمارات العربية المتحدة		مملكة البحرين		المملكة العربية السعودية		سلطنة عمان		دولة قطر		دولة الكويت	
	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019	2018	2019
نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	1.70	1.30	1.80	2.00	2.40	0.30	1.80	0.50	1.50	0.10	1.20	0.70
معدل التضخم	3.1	-1.9	2.1	1.0	2.5	-1.2	0.9	0.1	0.2	-0.6	0.6	1.1
الواردات (مليار دولار أمريكي)	-235.4	--	-19.1	--	-139.0	--	-26.0	--	-32.0	--	-31.0	--
الصادرات (مليار دولار أمريكي)	316.9	--	18.3	--	260.0	--	40.5	--	75.0	--	68.5	--
الحساب الجاري (مليار دولار أمريكي)	37.8	--	-2.2	--	32.0	--	-6.7	--	9.8	--	14.6	--
نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	10.0	7.4	-5.9	-2.9	9.0	6.3	-5.5	-5.2	8.7	2.4	14.5	8.9
نسبة الفائض/العجز في المالية العامة	2.0	-0.8	-11.9	-10.6	-5.9	-4.5	-7.9	-7.0	5.2	4.1	9.0	4.8
عدد السكان (مليون نسمة)*	9.6	9.7	1.6	1.7	33.7	34.2	4.8	5.0	2.8	2.8	4.1	4.2

المصدر: آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي، أبريل 2020م، وآفاق الاقتصاد العربي 2020م، *والبنك الدولي 2020/04/05م.

وقد حظيت مشروعات قطاع البنية الأساسية بالنصيب الأوفر من هذه التمويلات، حيث بلغت نسبة ما تم تخصيصه لها 53.4 في المئة، وحاز القطاع الاجتماعي وقطاع الزراعة والتنمية الريفية على نسبة 23.3 في المئة لكل منهما.

وواصل المصرف العربي نهجه في المحافظة على مركز مالي سليم، حيث تشير المؤشرات إلى ارتفاع صافي موجوداته في نهاية عام 2018م إلى 4.9 مليار دولار مقابل 4.8 مليار دولار في نهاية عام 2017م.
وقد حقق صافي الدخل خسارة بلغت 39.9 مليون دولار في عام 2018م بالمقارنة مع مبلغ 271.6 مليون دولار في 2017م، ويعزى ذلك إلى الخسائر في استثمارات الأسهم.

ج- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي

قدم الصندوق 11 قرضًا خلال عام 2018م بقيمة إجمالية تقارب 464 مليون دينار كويتي (د.ك.)، استفادت منها ست دول عربية، وقُدرت نسبة القروض المقدمة إلى إجمالي تلك المشاريع بحوالي 78.6 في المئة. ووصل المجموع التراكمي للقروض التي قدمها الصندوق منذ بدء عملياته عام 1974م وحتى نهاية عام 2018م إلى 677 قرضًا بلغت قيمتها الإجمالية حوالي 10.3 مليار د.ك.

وبلغ إجمالي الإيرادات لعام 2018م حوالي 61.4 مليون د.ك. مقابل حوالي 126.6 مليون د.ك. في عام 2017م، وبلغ الإنفاق الإداري خلال عام 2018م حوالي 8.4 مليون د.ك. وبلغ صافي الربح حوالي 49 مليون د.ك. في عام 2018م مقابل حوالي 112.8 مليون د.ك. في عام 2017م. وبلغ إجمالي حقوق الدول الأعضاء بنهاية عام 2018م حوالي 3.6 مليار د.ك. مقابل حوالي 3.5 مليار د.ك. في نهاية عام 2017م.

د- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات

بلغ إجمالي موجودات المؤسسة في عام 2018م نحو 150 مليون دولار موزعة بين استثمارات بنسبة 66.7 في المئة، والنقدية والودائع المالية بنسبة 31.7 في المئة، والموجودات الأخرى بنسبة 1.7 في المئة. وبلغت حقوق الملكية في نهاية عام 2018م حوالي 468 مليون دولار مقارنة بمبلغ 471 مليون دولار في العام السابق.

وبلغ إجمالي دخل المؤسسة في عام 2018م نحو 17 مليون دولار، ويتضمن مبلغ 12.3 مليون دولار ناتج عن نشاط المؤسسة في تقديم الضمان ومن الفوائد المحققة على السندات والودائع والحسابات تحت الطلب والإيرادات الأخرى، ومبلغ 11.8 مليون دولار ناتج عن استثمارات موجودات المؤسسة ومن توزيعات الأرباح وبيع عدد من الاستثمارات في السندات والصناديق المالية والمحافظ الاستثمارية وفروق العملة. فيما بلغت مصاريف المؤسسة العمومية والإدارية في عام 2018م نحو 9.8 مليون دولار.
وحققت المؤسسة في عام 2018م خسائر قدرها 3.1 مليون دولار، مقارنة بربح قدره 17.5 مليون دولار في العام السابق.

هـ- الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

بلغ إجمالي قيمة مساهمة الهيئة في رؤوس أموال الشركات القائمة والشركات قيد التنفيذ في عام 2018م (مساهمات وقروض) نحو 607 مليون دولار تعادل 84 في المئة من رأس مال الهيئة المدفوع والبالغ 720.7 مليون دولار.

وبلغ إجمالي الدخل في عام 2018م نحو 36 مليون دولار مقابل حوالي 73 مليون دولار في العام السابق، ويتكون الدخل بصفة أساسية من دخل المحافظ الاستثمارية والدخل من القروض والدخل من أرباح الشركات. وبلغ صافي الربح نحو 9.4 مليون دولار مقابل 15.5 مليون دولار في العام السابق.

وبلغ إجمالي الموجودات في نهاية العام 2018م نحو 979 مليون دولار مقابل 193 مليون دولار في العام السابق. وبلغ إجمالي المطلوبات نحو 45.9 مليون دولار

لعام 2018م مقابل 45.6 مليون دولار في العام السابق. وبلغ صافي الدخل في عام 2018م نحو 12 مليون دولار مقابل 21 مليون دولار في العام السابق.

4 - البنك الإسلامي للتنمية

ارتفع إجمالي موجودات البنك الإسلامي للتنمية من حوالي 30.6 مليار دولار في نهاية عام 2018م إلى حوالي 32.6 مليار دولار في نهاية عام 2019م، كما ارتفع إجمالي المطلوبات من 18.5 مليار دولار في عام 2018م إلى 20.1 مليار دولار في نهاية عام 2019م، وارتفع إجمالي الإيرادات من نحو 747.8 مليون دولار في عام 2018م إلى حوالي 896 مليون دولار في عام 2019م، وبلغ صافي الدخل حوالي 230.3 مليون دولار في عام 2019م مقابل 116.7 مليون دولار في عام 2018م. وارتفعت القيمة الإجمالية للقروض المصروفة إلى حوالي 2.8 مليار دولار في عام 2019م مقابل 2.4 مليار دولار في عام 2018م، كما ارتفعت أيضًا القروض القائمة إلى حوالي 20.3 مليار دولار في نهاية عام 2019م مقابل حوالي 18.9 مليار دولار في نهاية عام 2018م، وكذلك ارتفعت القروض المسددة إلى حوالي 20.3 مليار دولار في عام 2019م مقابل 18.9 مليار دولار في عام 2018م. ومن ناحية أخرى، انخفض إجمالي المصروفات من 223 مليون دولار في عام 2018م إلى 216.3 مليون دولار في عام 2019م.

5 - صندوق الأوبك للتنمية الدولية

ارتفع رأسمال الصندوق (يشمل مساهمات الدول الأعضاء والاحتياطي) إلى حوالي 7.4 مليار دولار في نهاية عام 2019م مقابل 7.2 مليار دولار في نهاية عام 2018م. وارتفع إجمالي موجودات الصندوق إلى نحو 7.6 مليار دولار في نهاية عام 2019م مقابل 7.4 مليار دولار في نهاية عام 2018م. وارتفع إجمالي القروض المقدمة من الصندوق لتبلغ حوالي 1.5 مليار دولار مقابل 1.4 مليار دولار في عام 2018م. كما ارتفعت قيمة القروض المسددة بنحو 1.2 مليار دولار في عام 2019م مقابل 1.1 مليار دولار في عام 2018م. وبلغ إجمالي الإيرادات 303.1 مليون دولار في عام 2019م مقابل 160.6 مليون دولار في عام 2018م. وسجل الصندوق في عام 2019م صافي دخل بلغ 232.7 مليون دولار مقابل نحو 92.5 مليون دولار في عام 2018م.

6 - صندوق النقد الدولي

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي اجتماعها الحادي والأربعين عبر الاتصال المرئي بتاريخ 16 أبريل 2020م، وناقشت اللجنة وضع الاقتصاد العالمي، حيث ذكرت اللجنة أن الاقتصاد العالمي سيشهد انكماشًا حادًا هذا العام إثر جائحة فيروس كورونا، وأشارت اللجنة إلى أن الانكماش في الاقتصاد العالمي يرجع لاتخاذ الدول التدابير الصحية الضرورية لاحتواء الجائحة، والاضطرابات في العرض والطلب، وتشديد الأوضاع المالية.

وناقشت اللجنة حالة عدم اليقين العالية المحيطة بالاقتصاد العالمي، وتوقعت اللجنة حدوث تعافٍ في النمو الاقتصادي وذلك بالاستمرار في توظيف كل أدوات السياسات النقدية والمالية للتغلب على الجائحة، وحماية الوظائف، واستعادة النمو الاقتصادي. ورحّبت اللجنة بإجراءات البنوك المركزية ومؤسسات النقد للتخفيف من حدة الضغوط من جراء الجائحة، وأكّدت أنها ستتخذ المزيد من التدابير لتحقيق الاستقرار في القطاع المالي، بهدف تسريع وتيرة التعافي وتحقيق نمو قوي ومستدام للاقتصاد العالمي.

ورحّبت القمة بالتعهدات المقدمة إلى "الصندوق الائتماني لاحتواء الكوارث وتخفيف اعباء الديون" و"الصندوق الائتماني للنمو والحد من الفقر"، ودعت اللجنة إلى تقديم المزيد من المساهمات لضمان قدرة الصندوق على دعم البلدان الأعضاء الأفقر والأكثر تعرضًا للمخاطر. كما رحبت بالمنهج المنسق الذي وافقت عليه مجموعة العشرين ونادي باريس، وذلك بدعم صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن قيام الدائنين الرسميين بتعليق مدفوعات خدمة الدين ضمن إطار زمني محدد للبلدان الأشد فقرًا والتي تتطلب التريث في تسديد الديون، حيث تم دعوة الدائنين

من القطاع الخاص للمشاركة في هذه المبادرة وفق الشروط المعنية بتعليق مدفوعات خدمة الدين.

وأكّدت اللجنة أنها ملتزمة بموارد الصندوق وبقاء الصندوق كمؤسسة قوية تقوم على حصص العضوية للمحافظة على الأمان المالي العالمي، وتعمل اللجنة على مواصلة المراقبة الوثيقة للطلب على الاستفادة من موارد الصندوق. وتمت الإشارة خلال الاجتماع إلى أن الصندوق لدية طاقة إقراضية تبلغ تريليون دولار أمريكي، ويعد ذلك عاملًا بالغ الأهمية في الحفاظ على الثقة في قدرة الصندوق على أداء المهام المناطة به عن طريق مساعدة البلدان الأعضاء على تجاوز الأزمة. وأكّدت اللجنة التزامها بإعادة النظر في مدى كفاية حصص العضوية للدول الأعضاء، ومواصلة عملية إصلاح نظام حوكمة الصندوق وذلك في إطار المراجعة العامة السادسة عشر للحصص، بما في ذلك الاتفاق على صيغة جديدة للحصص، في موعد غايته 15 ديسمبر 2023م.

7 - مجموعة البنك الدولي

لجنة التنمية

عقدت لجنة التنمية التابعة لمجموعة البنك الدولي اجتماعها عبر الاتصال المرئي بتاريخ 17 أبريل 2020م، حيث استعرضت اللجنة التحديات الصعبة لجائحة فيروس كورونا. إذ تؤكد جائحة كورونا على أن مجتمع التنمية يواجه تحديات عالمية متتابعة، ويتطلب الوضع اتخاذ إجراءات جماعية حاسمة ومبتكرة. وأكّدت على ضرورة التعاون لاحتواء الجائحة والتخفيف من آثارها الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

وحثّت اللجنة على الشراكة مع منظمة الصحة العالمية، وغيرها من وكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وذلك للاستمرار في مساعدة الدول الأعضاء لمكافحة جائحة فيروس كورونا ودعم التعافي الاقتصادي.

وأشارت اللجنة إلى أن الاقتصاد العالمي يمر بانكماش لا مثيل له جرّاء الجائحة، وأدّى هذا الانكماش في الحد الشديد لشروط التمويل الخارجي بسبب تراجع ثقة المستثمرين، حيث تسببت الجائحة في تعطيل الأعمال الدولية مثل التجارة، وسلاسل التوريد، وتدفق الاستثمارات. ونوّهت اللجنة بضرورة توفير المستلزمات الطبية بأسعار منخفضة، حيث دعت جميع البلدان الأعضاء إلى ضمان تدفق المستلزمات الطبية، والمنتجات الزراعية المهمة، وغيرها من السلع والخدمات عن طريق معالجة حالات التعطيل في سلاسل التوريد العالمية، ومساندة التعافي الاقتصادي.

ورحّبت اللجنة بالمساندة المالية من قبل مجموعة البنك الدولي والتي تقدر بما يتراوح بين 150 و160 مليار دولار على مدى الخمسة عشر شهرًا القادمة، وذلك بالتركيز على البلدان الأشد فقرًا والأولى بالرعاية بين البلدان المتعاملة معها. كما رحّبت بزيادة المساندة المالية المقدمة من صندوق النقد الدولي للبلدان النامية من خلال التسهيلات المنتظمة والتمويل الطارئ.

وأكّدت اللجنة على أن مجموعة البنك الدولي تمتلك القدرات المالية لتقديم استجابة قوية طويلة الأجل لهذه الأزمة بفضل زيادة رأسمال مؤسستي البنك الدولي وهما مؤسسة الإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية، وأشادت اللجنة بعملية المراجعة التاسعة عشرة الناجحة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. كما حثّت البلدان على المساهمة في تسريع إجراءات دفع الاكتتابات في زيادة رأس المال.

وأشارت اللجنة أنه يجب على البنك الدولي أن يعمل على تلبية الاحتياجات الاقتصادية الملحة للدول الأعضاء، وأن يساند أيضًا الأولويات التنموية طويلة الأجل لضمان الحصول على الطاقة بأسعار معقولة والقدرة على مجابهة المخاطر الاقتصادية والبيئية، بالإضافة إلى مخاطر تغير المناخ. وحثّت اللجنة صندوق النقد والبنك الدوليين على تحقيق نتائج فعّالة على أرض الواقع، وذلك لمساعدة البلدان على تهيئة الظروف اللازمة لتحقيق نمو مستدام طويل الأجل.

8 - بنك التسويات الدولية

خلص تقرير عام 2019م الصادر عن بنك التسويات الدولية إلى أن الاقتصاد العالمي شهد تحسنًا ملحوظًا في النصف الأول من عام 2018م، غير أن التباطؤ الذي حصل في النصف الثاني من عام 2018م أثر سلبًا على استقرار الأسواق المالية. ومن العوامل الرئيسة لهذا التباطؤ، فتور التجارة العالمية، وتراجع الاستثمار، وفتور عملية التصنيع.

وتطرق التقرير إلى توقعات قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وهي كالتالي:

- العوامل السياسية قد تؤثر على المدى الطويل وخاصة المتعلقة بالسياسات والتوترات التجارية بين البلدان.
- تباطؤ نمو الإنتاج العالمي متأثرًا بعامل التمويل ومعدل التضخم.

وأشار التقرير إلى أن منافسة شركات التقنية الكبرى للبنوك التجارية قد حققت تقدمًا ملحوظًا في تقديم الخدمات المالية المبتكرة، مستفيدة من قواعد العملاء الواسعة، والتجارة الإلكترونية. وبذلك، حققت شركات التقنية العملاقة نجاحًا في إقراض الأفراد وإدارة التمويل والتأمين. وساهم ذلك في تجاوز القيمة السوقية لشركات التقنية القيمة السوقية للبنوك التجارية.

9 - مجلس الاستقرار المالي

ناقش المجلس في آخر جلسة له في عام 2019م، الصعوبات التي تواجه النظام المالي العالمي، وتطورات التقنية المالية، وأثر تغير سعر الفائدة على الاستقرار المالي، كما استعرضت الجلسة العامة التطورات في أسواق الأصول الرقمية، وتمت الموافقة على خطة عمل لرصد مخاطر الأصول الرقمية على الاستقرار المالي، وذلك لتطورها السريع، حيث أقرّ المجلس نشر تقارير أولية عن دخول كبرى شركات التقنية في التمويل، والاعتماد على أطراف خارجية في الوساطة المالية غير المصرفية. واستعرض المجلس العناصر الرئيسية للإطار الشامل للمنظمة الدولية لمراقبة التأمين لتقييم مخاطر قطاع التأمين على النظام المالي والحد منها.

وناقش الأعضاء برنامج عمل المجلس لعام 2020م، والمخرجات التي ستُسلم إلى المملكة العربية السعودية أثناء ترؤسها لمجموعة العشرين، كما تم مناقشة عدد من البنود في برنامج العمل وهي كما يلي:

- معالجة مواطن الضعف الجديدة والناشئة في النظام المالي.
- إكمال إصلاحات ما بعد الأزمة وتنفيذها.
- مراقبة تنفيذ الإصلاحات وتقييم آثارها.

10 - لجنة بازل

أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية في عام 2019م مجموعة متنوعة من المعايير، والمبادئ التوجيهية، وعددًا من التقارير، وفيما يلي ملخص عنها:

- معيار تحديث الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال لمخاطر السوق، ومراجعة معيار معالجة القضايا التي حددتها لجنة بازل في سياق مراقبة تنفيذ إطار العمل والآثار المرتبطة به.
- معيار تحديث المتطلبات للإفصاح عن نسبة الرافعة المالية، وذلك من خلال تحديد متطلبات إضافية للبنوك للإفصاح عن نسبة الرافعة المالية بناء على البيانات ربع السنوية ومتوسط القيم اليومية لعمليات تمويل الأوراق المالية.
- معيار متطلبات الهامش المحدثة للمشتقات المالية التي لا تتم مقاصتها مركزيًا، وتتعلق بمتطلبات الهامش للمشتقات التي لا تتم مقاصتها مركزيًا والصادرة في عام 2015م. وبعد مراجعة المتطلبات، تم تمديد فترة التنفيذ النهائي لمتطلبات الهامش لسنة واحدة، وبذلك ستكون مرحلة التنفيذ النهائي في 1 سبتمبر 2021م.
- تقرير متابعة تطبيق معايير بازل 3، ويعرض التقرير نتائج عملية الرقابة على تطبيق المعيار التي نفذتها لجنة بازل بناء على البيانات في 30 يونية 2018م، كما أن اللجنة تتابع تطبيق معايير بازل 3 على المصارف بشكل منتظم من خلال الحصول على تقارير دقيقة من المصارف.
- مبادئ وإرشادات توجيهية للجهات الإشرافية في

عملية وضع تقييمات مخاطر الائتمان لمؤسسة تقييم ائتماني خارجية مؤهلة حسب أوزان المخاطر المتاحة في المنهج القياسي لمخاطر الائتمان.

- برنامج تقييم الالتزام التنظيمي (RCAP)، وتقييم إطار الانكشافات الكبيرة (LEX)، وتنظيم معيار نسبة صافي التمويل المستقر الصادرة عن لجنة بازل (NFSR)، وتراقب لجنة بازل التزام أعضائها باللوائح في الوقت المحدد، وتقييم مدى اتساق اللوائح مع إطار بازل.
- تقرير عن التناسب في التنظيم والإشراف المصرفي.
- نظرة عامة على الركيزة الثانية لممارسات ومناهج المراجعة الإشرافية: تصف المفاهيم الرئيسة للركيزة الثانية وممارسات المراجعة الإشرافية المستخدمة في الدول الأعضاء في لجنة بازل.
- وفيما يخص الأسئلة المتكررة حول إطار بازل 3 الموحد للمخاطر التشغيلية، فقد انتهت لجنة بازل للرقابة المصرفية من وضع النهج الموحد الجديد لرأسمال المخاطر التشغيلية حسبما نُشر في وثيقة إكمال إصلاحات ما بعد الأزمة في ديسمبر 2017م.
- وثيقة استشارية عن المتطلبات المحدثة للإفصاح عن مخاطر السوق: يتضمن الإصدار المحدث التعريف بمنهج "إشارة المرور" لمتطلبات رأس المال المترتب على نتيجة اختبار أسباب الربح والخسارة للمصارف التي تستخدم إطار النماذج الداخلية.
- تقرير عن الخدمات المصرفية المفتوحة وواجهات برمجة التطبيقات: يشير التقرير إلى التحديات التي تواجهها البنوك من مخاطر بخصوص مشاركة معلومات وبيانات العملاء مع أطراف آخرين ذي علاقة مع شركات أو مطورين للبرمجيات لتحسين الخدمات المصرفية.
- المبادئ التوجيهية لتفعيل احتياطي رأس المال المضاد للتقلبات الدورية: يتضمن معيار بازل 3 نظام لاحتياطي رأس المال مضاد للتقلبات الدورية، حيث يمكن للجهات الرقابية على المصارف تطبيق هذا المتطلب لضمان أن النظام المصرفي يمتلك احتياطي رأسمال إضافي للحماية من الخسائر المستقبلية المحتملة المتعلقة بفترات الانكماش الاقتصادي.
- وثيقة استشارية - مخاطر تعديل تقييم الائتمان/ المراجعات المستهدفة: تعد التحسينات على إطار رأس المال لتحسين تحديد مخاطر تعديل تقييم الائتمان أحد العناصر الرئيسة لجهود لجنة بازل الشاملة لإصلاح المعايير التنظيمية العالمية استجابة للأزمة المالية العالمية.
- إطلاق إطار بازل الموحد ويتكون الإطار من 14 معيارًا، ويحدد المتطلبات المتعلقة بموضوعات محددة والتي بدورها تنقسم إلى فصول. وسيسهل هذا التنسيق المعياري الحفاظ على المعايير مع مرور الوقت.
- وثيقة استشارية معنية بالإفصاح الطوعي عن الانكشافات السيادية والتي تسعى اللجنة من خلالها لجمع الآراء حول ثلاثة نماذج للركيزة الثالثة للكشف عن الانكشافات السيادية للمصارف. ويعد تطبيق هذه النماذج أمرًا اختياريًا، على أن يكون إلزاميًا على المصارف في حال طلب الجهات الرقابية تطبيق هذه النماذج.

11 - مجموعة العشرين

عقدت قمة قادة دول مجموعة العشرين أعمالها في مدينة أوساكا في اليابان يومي 28-29 يونية 2019م، وذلك لتوحيد الجهود من أجل مواجهة التحديات الاقتصادية. وأعلن القادة أنهم سيقودون الجهود الرامية إلى دعم وتنمية ومواجهة التحديات لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل حسب جدول أعمال 2030م للتنمية المستدامة، حيث ركّزت القمة على تحديات الاقتصاد العالمي وتعزيز متانته، والابتكار في التقنية، وتطوير البنية التحتية، ومكافحة الفساد، ومستقبل العمل، وتمكين المرأة. كما أشارت القمة إلى أن النمو العالمي بدأ في الاستقرار، ومن المتوقع أن تتحسن معدلات النمو حتى عام 2020م، وذلك بعد الأخذ بالتدابير التحفيزية المطبقة في بعض الدول. وتعهد قادة المجموعة باستخدام جميع السياسات

والأدوات لتحقيق نمو قوي ومستدام ومتوازن وشامل، بالإضافة إلى الحماية من المخاطر السلبية من خلال الحوار وإجراءات تحفيزية لزيادة الثقة. وأكدت القمة على إعادة بناء احتياطيات أينما دعت الحاجة، وضمان بقاء نسبة الدين من إجمالي الناتج المحلي على مستوى مستدام، وستواصل القمة دعم السياسات النقدية وضمان استقرار الأسعار. وأكدت القمة مجددًا الالتزامات الخاصة بأسعار الصرف التي تعهد بها وزراء المالية ومحافظو البنوك المركزية في شهر مارس من عام 2018م.

تطرقت القمة إلى التغيرات الديموغرافية وعلى رأسها موضوع الشيخوخة، إذ ستتطلب هذه التغيرات الديموغرافية نطاقًا واسعًا من الإجراءات في السياسات المالية العامة، والسياسات النقدية، وسياسات أسواق العمل، وغيرها من السياسات المرتبطة بالتغيرات الديموغرافية. وصادقت القمة على ورقة تعزيز الشمول المالي في مجتمع كبار السن.

ورحبت القمة بالبيان الوزاري لمجموعة العشرين بشأن التجارة والاقتصاد الرقمي، والذي يسعى لتحقيق بنية تجارية واستثمارية حرة وعادلة ومستقرة، تتسم بالشفافية وإمكانية التنبؤ بها، وأكدت القمة على أن أسواق الدول الأعضاء مفتوحة. وتم التأكيد على أن التجارة والاستثمار الدوليان محركان مهمان للنمو والإنتاجية والابتكار وخلق فرص عمل، كما أكدت القمة دعمها للإصلاحات الضرورية لمنظمة التجارة العالمية لتحسين أدائها، والعمل بصورة بناءة مع أعضاء المنظمة الآخرين.

واستعرضت القمة الرقمنة، وأشارت إلى أن تدفق البيانات والمعلومات والأفكار والمعارف بين الدول أدت إلى رفع مستوى الإنتاجية وزيادة الابتكار وتحسين التنمية المستدامة، كما تم التطرق إلى مواصلة معالجة التحديات التي تواجهها الدول حول الخصوصية وحماية البيانات وحقوق الملكية الفكرية وسرية البيانات.

إضافةً إلى ذلك، ناقش قادة دول مجموعة العشرين البنية التحتية، والتي تُعد المحرك للنمو الاقتصادي وازدهاره، وأيّد القادة مبادئ مجموعة العشرين للاستثمار النوعي في البنية التحتية، وتم التأكيد على أن البنية التحتية هي جزء أساسي لتحقيق النمو والتنمية المستدامتين.

12 - منظمة الأوبك

استعرضت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) في مؤتمرها السابع والسبعين بعد المئة عدة تقارير أبرزها: تقرير الأمين العام، وتقرير التوصيات الوزارية المشتركة لمراقبة إنتاج النفط (JMMC)، وتقرير اللجنة الفنية المشتركة (JTC)، وتقرير مجلس اللجنة الاقتصادية، وغيرها من الأمور الإدارية، كما ناقش المؤتمر عددًا من المواضيع من بينها: التطورات التي شهدتها سوق النفط العالمية.

وأثنى المؤتمر على جميع الدول الأعضاء والدول خارج المنظمة للمشاركة في إعلان التعاون وجهودهم في تحقيق التوازن والاستقرار في سوق النفط. وتم التطرق لأبرز المستجدات حول مؤتمر الأمم المتحدة COP-25 بشأن تغير المناخ والمنعقد في مدريد – إسبانيا، وتم التشديد على جميع الدول الأعضاء في منظمة الأوبك على دعم اتفاقية باريس. ومن ناحية أخرى، تم انتخاب وزير الطاقة في جمهورية الجزائر رئيسًا للمؤتمر لمدة سنة، ووزير الموارد المعدنية والبترول في أنغولا رئيسًا مناوبًا لنفس الفترة اعتبارًا من 1 يناير 2020م، وكذلك تعيين محافظ الغابون في أوبك رئيسًا لمجلس المحافظين لعام 2020م، ومحافظ إيران في أوبك رئيسًا مناوبًا لنفس الفترة.

2

الاقتصاد السعودي

الاقتصاد السعودي

نما الاقتصاد السعودي خلال عام 2019م بدعم من القطاع غير النفطي الذي حقق تطورات إيجابية، على الرغم من التراجع الملحوظ في القطاع النفطي نظرًا لإلتزام المملكة باتفاقية "أوبك+" التي تهدف إلى تحقيق استقرار السوق النفطية. واستفاد الاقتصاد السعودي من حزم الإصلاحات الاقتصادية والمالية التي أقرتها الحكومة خلال الأعوام السابقة لتحقيق تطلعات رؤية المملكة 2030، حيث أظهر الاقتصاد المحلي مرونة في امتصاص الصدمات الاقتصادية نتيجة تذبذب أسعار النفط، وذلك بفضل استمرار الإنفاق الحكومي على المشاريع التنموية ودعم برامج رؤية المملكة 2030 التي ساهمت في تحييد آثار تلك الصدمات. واستمرارًا لجهود الدولة الهادفة إلى رفع كفاءة الاقتصاد المحلي، وتنويع قاعدته الإنتاجية من خلال تفعيل دور القطاع الخاص كشريك رئيس في رؤية المملكة، بالإضافة إلى تقييم برامج رؤية المملكة 2030 ومراجعتها بشكلٍ دوري، أقرت الحكومة خلال عام 2019م العديد من القرارات الهادفة لتحقيق قفزات تنموية وإيجاد حلول مستدامة لزيادة مساهمة القوى العاملة الوطنية في سوق العمل في المملكة، وتمكين القطاع الخاص لتحقيق النمو المستدام للاقتصاد المحلي.

النمو الاقتصادي

تشير البيانات الأولية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نموه بنسبة 0.33 في المئة في عام 2019م ليبلغ نحو 2,639.8 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.43 في المئة في عام 2018م (جدول 2-1)، ويعزى هذا التباطؤ في النمو إلى انخفاض الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة 3.65 في المئة ليبلغ حوالي 1,096.2 مليار ريال، بينما شهد الناتج المحلي للقطاع غير النفطي نموًا ملحوظًا نسبته 3.31 في المئة ليبلغ حوالي 1,527.3 مليار ريال، حيث سجل القطاع الخاص نموًا نسبته 3.78 في المئة ليبلغ نحو 1,073.7 مليار ريال، وسجل القطاع الحكومي نموًا نسبته 2.20 في المئة ليبلغ 453.6 مليار ريال.

ونمت معظم الأنشطة الاقتصادية الرئيسة بالأسعار الثابتة في عام 2019م بنسبٍ متفاوتة (جدول 2-2). حيث ارتفع كل من نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية بنسبة 6.94 في المئة، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة 6.27 في المئة، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 5.60 في المئة، ونشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال بنسبة 5.53 في المئة، ونشاط التشييد والبناء بنسبة 4.60 في المئة، ونشاط الخدمات المصرفية المحتسبة بنسبة 3.46 في المئة، ونشاط منتجي الخدمات الحكومية بنسبة 1.51 في المئة، ونشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك بنسبة 1.31 في المئة. من جانب آخر، سجل كل من نشاط التعدين والتحجير، ونشاط الصناعات التحويلية ونشاط الكهرباء والغاز والماء تراجعًا نسبته 3.64 في المئة و 1.56 في المئة و 3.96 في المئة على التوالي.

العرض والطلب المحليان

سجل إجمالي العرض من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفاعًا نسبته 4.44 في المئة في عام 2019م. حيث سجل الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية ارتفاعًا نسبته 4.21 في المئة، بمساهمة من القطاع الحكومي بنحو 4.41 في المئة، ومن القطاع الخاص بنحو 4.11 في المئة. وسجل إجمالي الواردات من السلع والخدمات ارتفاعًا نسبته 5.30 في المئة.

كذلك سجل إجمالي الطلب على السلع والخدمات للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية في عام 2019م ارتفاعًا نسبته 2.32 في المئة، حيث ارتفع الاستهلاك النهائي الخاص بنسبة 1.23 في المئة نتيجةً لارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص بنحو 3.54 في المئة على

الرغم من انخفاض الإنفاق الاستهلاكي الحكومي بنحو 2.33 في المئة. وارتفع أيضًا إجمالي تكوين رأس المال بنسبة 6.18 في المئة (جدول 2-3).

وسجلت الصادرات غير النفطية ارتفاعًا بنسبة 1.08 في المئة، حيث سجلت صادرات الخدمات ارتفاعًا نسبته 23.05 في المئة مقارنةً بارتفاع نسبته 8.39 في المئة في العام السابق، في حين سجلت الصادرات السلعية انخفاضًا نسبته 5.80 في المئة مقارنةً بارتفاع نسبته 21.69 في المئة في العام السابق (جدول 2-3).

التضخم

سجل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي في عام 2019م ارتفاعًا نسبته 0.9 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 4.3 في المئة في عام 2018م. في المقابل، انكمش متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال عام 2019م بنسبة 2.1 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.5 في المئة في عام 2018م، حيث سجلت الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي لأسعار المستهلك انخفاضًا في كلٍ من قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى،

جدول رقم 2-1: مؤشرات اقتصادية مختارة

	2018	2019
تقديرات عدد السكان (بالمليون نسمة)	33.4	34.2
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار ريال)	2,949.5	2,973.6
إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة (مليار ريال) (2010م=100)	2,631.1	2,639.8
معامل انكماش أسعار الناتج المحلي غير النفطي	131.5	132.7
معدل التضخم (أسعار المستهلك) (2018م=100)	2.5	-2.1
إجمالي عرض النقود (ن3) (مليار ريال)	1,853.6	1,985.1
المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط الخام (مليون برميل)	10.32	9.81
متوسط الأسعار لبرميل النفط العربي الخفيف* (بالدولار الأمريكي)	70.59	64.96
متوسط أسعار الصرف الفعلية للريال (2010م=100)	113.4	113.2
نسبة النقد المتداول إلى إجمالي عرض النقود	9.7	9.5
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي عرض النقود	90.3	90.5
صافي الموجودات الأجنبية للمصارف المحلية (مليار ريال)	120.9	70.5
أسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالريال السعودي** (3 أشهر)	2.5	2.6
معدل كفاية رأس مال المصارف (معيار بازل3)	20.3	19.4
الإيرادات العامة الفعلية (مليار ريال)	905.6	926.8
الإيرادات النفطية (مليار ريال)	611.2	594.4
المصروفات العامة الفعلية (مليار ريال)	1,079.5	1,059.4
عجز الميزانية العامة (مليار ريال)	-173.9	-132.6
نسبة عجز الميزانية العامة للناتج المحلي الإجمالي	-5.9	-4.5
الصادرات السلعية *** (مليار ريال)	1,103.9	980.7
الواردات السلعية (سيف) (مليار ريال)	514.0	541.3
نسبة فائض الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي	9.0	6.3
الحساب الجاري (مليار ريال)	264.8	186.9
مؤشر أسعار الأسهم المحلية (1985م=1000)	7,826.7	8,389.2
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	19.0	22.8

* حسب أرقام الأوبك.

** أسعار الفائدة بين المصارف.

*** تشمل (الصادرات النفطية وغير النفطية).

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة المالية، وزارة الطاقة، وزارة الصناعة والثروة المعدنية، هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

وقسم الترفيه والثقافة، وقسم الملابس والأحذية، وقسم النقل، وقسم الاتصالات، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة. في حين ارتفع كل من قسم المطاعم والفنادق، وقسم الأغذية والمشروبات، وقسم التعليم، وقسم التبغ، وقسم الصحة. وسجل الرقم القياسي لأسعار الجملة ارتفاعًا نسبته 2.0 في المئة في عام 2019م، مقارنةً بارتفاع نسبته 16.0 في المئة في عام 2018م.

سوق الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

تشير بيانات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى انخفاض متوسط سعر برميل النفط العربي الخفيف في عام 2019م بنسبة 8.0 في المئة ليبلغ نحو 64.96 دولارًا للبرميل مقارنة بنحو 70.59 دولارًا للبرميل في عام 2018م. وبالنسبة إلى إنتاج المملكة من النفط، تشير بيانات وزارة الطاقة إلى انخفاض المتوسط اليومي لإنتاج المملكة من النفط في عام 2019م بنسبة 4.9 في المئة ليبلغ نحو 9.81 مليون برميل مقارنة بنحو 10.32 مليون برميل في عام 2018م (جدول 2-1).

وفيما يخص نشاط الكهرباء، سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية في عام 2019م حوالي 279.7 مليون ميجاوات/ساعة. وبحسب نوعية الاستهلاك، استحوذ الاستهلاك السكني على 45.8 في المئة (128.1 مليون ميجاوات/ساعة) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك

جدول رقم 2-2: الناتج المحلي الإجمالي حسب نوع النشاط الاقتصادي بقيم المنتجين بالأسعار الثابتة (2010م=100)

(مليون ريال)

	2017	2018	2019*	التغير% 2019
أ- الصناعات والمنتجون الآخرون ما عدا منتجي الخدمات الحكومية				
1- الزراعة والغابات وصيد الأسماك	60,422	60,617	61,410	1.31
2- التعدين والتحجير	1,010,104	1,046,918	1,008,789	-3.64
أ) الزيت الخام والغاز الطبيعي	1,000,160	1,036,740	998,125	-3.72
ب) نشاطات تعدينية وتحجيرية أخرى	9,944	10,178	10,664	4.77
3- الصناعات التحويلية	311,982	318,529	313,553	-1.56
أ) تكرير الزيت	96,533	94,376	91,370	-3.18
ب) صناعات أخرى	215,449	224,153	222,183	-0.88
4- الكهرباء والغاز والماء	34,132	34,776	33,398	-3.96
5- التشييد والبناء	117,259	113,172	118,381	4.60
6- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	229,378	231,569	246,085	6.27
7- النقل والتخزين والاتصالات	151,789	154,946	163,618	5.60
8- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	249,794	257,692	271,938	5.53
أ) الأنشطة العقارية	134,487	137,934	142,621	3.40
ب) أخرى	115,307	119,758	129,317	7.98
9- خدمات جماعية واجتماعية وشخصية	50,323	52,918	56,591	6.94
10- ناقصًا الخدمات المصرفية المحتسبة	20,963	21,232	21,966	3.46
ب- منتجو الخدمات الحكومية	**355,600**	**366,165**	**371,677**	**1.51**
المجموع ما عدا رسوم الاستيراد	**2,549,820**	**2,616,070**	**2,623,474**	**0.28**
رسوم الاستيراد	18,749	15,021	16,338	8.77
الناتج المحلي الإجمالي	**2,568,569**	**2,631,091**	**2,639,811**	**0.33**

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الصناعي بنسبة 17.7 في المئة (49.4 مليون ميجاوات/ساعة)، ثم الاستهلاك التجاري بنسبة 16.7 في المئة (46.8 مليون ميجاوات/ساعة)، ثم الاستهلاك الحكومي بنسبة 13.5 في المئة (37.8 مليون ميجاوات/ساعة). وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2019م حوالي 62,076 ميجاوات. ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 53,104 ميجاوات.

وفي مجال الصناعة والثروة المعدنية، تشير أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية إلى مساهمة قطاع التعدين والصناعات المعدنية بنحو 63.8 مليار ريال في عام 2019م حيث بلغت الإيرادات المالية للدولة من هذا القطاع نحو 4.9 مليار ريال وبلغ إجمالي صادراته نحو 26.3 مليار ريال، فيما بلغ عدد العاملين في هذا القطاع نحو 250 ألف عامل. وأصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في عام 2019م عدد 163 رخصة محاجر مواد بناء، ليبلغ عدد الرخص في هذا المجال 1,399 رخصة، وقامت وزارة الصناعة والثروة المعدنية بتجديد 497 رخصة تعدينية، منها 168 رخصة للكشف عن الذهب ومعادن الأساس والمعادن النفيسة، ليبلغ عدد الرخص في هذا المجال 536 رخصة. ووصل إجمالي عدد الرخص التعدينية بنهاية عام 2019م إلى 2,095 رخصة مقارنة بنحو 2,045 رخصة تعدينية في نهاية العام السابق. كذلك أثمر ما نفذته وزارة الصناعة والثروة المعدنية من أعمال تنقيب للمعادن الفلزية عن تحديد ما يزيد عن 3,000 مكمن في منطقة الدرع العربي، إذ قامت الوزارة بحجز خمسة مواقع غنية بالموارد المعدنية النفيسة ليصبح عدد المجمعات التعدينية 375 موقعًا بمساحة تزيد عن 65 ألف كم مربع موزعة على جميع مناطق المملكة. وتوجد حاليًا في المملكة 6 مناجم للذهب أنتجت ما يزيد عن 12 ألف طن في عام 2019م بالإضافة إلى منجمين للنحاس والزنك أنتجت ما يزيد عن 63 ألف طن من النحاس، ونحو 19 ألف طن من الزنك.

عرض النقود والنشاط المصرفي

سجل عرض النقود (ن3) ارتفاعًا في عام 2019م نسبته 7.1 في المئة ليبلغ نحو 1,985 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 2.7 في المئة في عام 2018م. وسجلت الودائع المصرفية نموًا نسبته 7.3 في المئة لتبلغ نحو 1,796.0 مليار ريال، مقارنةً بنمو نسبته 2.5 في المئة في عام

جدول رقم 2-3: إجمالي العرض والطلب المحلي من السلع والخدمات للقطاع غير النفطي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2017	2018	2019*	التغير% 2019
إجمالي العرض**	**2,327,965**	**2,458,194**	**2,567,320**	**4.44**
الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي	1,823,518	1,944,202	2,026,064	4.21
الحكومي	576,059	643,346	671,743	4.41
الخاص	1,247,459	1,300,856	1,354,322	4.11
إجمالي الواردات	504,447	513,993	541,256	5.30
إجمالي الطلب**	**2,588,327**	**2,772,273**	**2,836,499**	**2.32**
الاستهلاك النهائي	1,694,622	1,844,341	1,866,990	1.23
الحكومي	630,978	726,101	709,171	-2.33
الخاص	1,063,644	1,118,241	1,157,819	3.54
إجمالي تكوين رأس المال	632,232	618,793	657,030	6.18
الصادرات غير النفطية	261,473	309,138	312,480	1.08
الصادرات السلعية	193,479	235,443	221,798	-5.80
صادرات الخدمات	67,994	73,696	90,682	23.05

* بيانات أولية.

** يعزى عدم تطابق العرض والطلب إلى أن إجمالي الواردات وإجمالي تكوين رأس المال يشمل واردات القطاع النفطي.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

2018م، وبهذا شكّلت الودائع المصرفية ما نسبته 90.5 في المئة من عرض النقود (ن3). وسجل النقد المتداول خارج المصارف ارتفاعًا نسبته 5.0 في المئة، مقارنةً بنمو نسبته 4.7 في المئة في عام 2018م. وبتحليل مكونات الودائع المصرفية في عام 2019م نسبةً إلى إجمالي عرض النقود (ن3)، شكلت الودائع تحت الطلب ما نسبته 55.4 في المئة، وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية ما نسبته 25.3 في المئة، وشكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 9.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3). وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع بنهاية عام 2019م، سجلت ودائع القطاع الخاص ارتفاعًا نسبته 4.5 في المئة لتبلغ 1,390.5 مليار ريال، تشكل ما نسبته 77.4 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، وارتفعت كذلك ودائع القطاع العام بنسبة 18.2 في المئة لتبلغ 405.5 مليار ريال، تمثل ما نسبته 22.6 في المئة بنهاية عام 2019م.

وبالنظر إلى مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في نهاية عام 2019م، فقد سجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص ارتفاعًا نسبته 7.0 في المئة ليبلغ 1,546.5 مليار ريال، شكل ما نسبته 86.1 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 86.4 في المئة في نهاية عام 2018م. وسجل إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع العام ارتفاعًا نسبته 24.1 في المئة ليبلغ نحو 445.3 مليار ريال، مستحوذًا على ما نسبته 24.8 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية. وبذلك ارتفع إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام 2019م إلى ما نسبته 110.9 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنةً بنسبة 107.8 في المئة في نهاية عام 2018م.

وتشير بيانات المركز المالي الموحد للمصارف التجارية في عام 2019م إلى ارتفاع احتياطيات المصارف التجارية بنسبة 7.4 في المئة لتصل إلى 239.4 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 8.4 في المئة في العام السابق، وبالتالي ارتفع رأس مال واحتياطيات المصارف التجارية بنسبة 13.0 في المئة ليبلغ 343.0 مليار ريال، مقارنةً بانخفاض نسبته 4.3 في المئة في العام السابق. وبذلك ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع المصرفية إلى 19.1 في المئة، وارتفعت نسبتها إلى إجمالي الموجودات لتبلغ 13.0 في المئة بنهاية عام 2019م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقًا لمعيار بازل (معدل كفاية رأس المال) نحو 19.4 في المئة، متجاوزةً النسبة الموصى بها من لجنة بازل. وسجلت المصارف التجارية في عام 2019م أرباحًا بلغت 50.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 4.5 في المئة مقارنةً بارتفاع نسبته 9.8 في المئة في عام 2018م.

قطاع التأمين

بلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى إجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في عام 2019م حوالي 1.9 في المئة مقارنة بنسبة 1.8 في المئة في العام السابق. وبلغ صافي الأقساط (إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين) نحو 31.7 مليار ريال، وبلغت نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها 83.6 في المئة مقارنة بنسبة 85.8 في المئة في عام 2018م.

سوق الأسهم المحلية

سجل المؤشر العام لأسعار الأسهم المحلية ارتفاعًا سنويًا نسبته 7.2 في المئة ليبلغ 8,389.2 نقطة بنهاية عام 2019م. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في عام 2019م بنسبة 385.5 في المئة لتصل في نهاية العام إلى 9,025.4 مليار ريال مقارنة بنحو 1,859.0 مليار ريال في نهاية العام السابق. وانخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2019م بنسبة 13.1 في المئة ليبلغ 33.1 مليار سهم بقيمة بلغت نحو 880.1 مليار ريال.

المالية العامة

تشير بيانات الإيرادات والمصروفات الفعلية للمالية العامة للعام المالي 1441/1440هـ (2019م) إلى ارتفاع الإيرادات بنسبة 2.3 في المئة لتبلغ نحو 926.8 مليار ريال مقارنةً بنحو 905.6 مليار ريال في عام 2018م.

وسجلت الإيرادات النفطية انخفاضًا نسبته 2.8 في المئة لتصل إلى 594.4 مليار ريال، في حين ارتفعت الإيرادات غير النفطية بنسبة 12.9 في المئة لتصل إلى 332.4 مليار ريال. وفي المقابل، سجلت المصروفات الفعلية انخفاضًا بنسبة 1.9 في المئة لتبلغ نحو 1,059.4 مليار ريال مقارنة بنحو 1,079.5 مليار ريال في عام 2018م. وانخفض العجز الفعلي بنسبة 23.7 في المئة ليبلغ نحو 132.6 مليار ريال مقارنةً بعجز فعلي بلغ 173.9 مليار ريال في عام 2018م.

الحساب الجاري والتجارة الخارجية

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تراجع وضع الحساب الجاري في عام 2019م، حيث حقق فائضًا بلغ 186.9 مليار ريال، أي ما يشكل نحو 6.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير الأرقام الأولية للتجارة الخارجية لعام 2019م إلى انخفاض حجم التجارة السلعية للمملكة بنسبة 5.9 في المئة مقارنة بالعام السابق ليبلغ نحو 1,521.9 مليار ريال، ويعود ذلك إلى انخفاض قيمة إجمالي الصادرات بنسبة 11.2 في المئة لتبلغ نحو 980.7 مليار ريال، حيث انخفضت كل من الصادرات النفطية بنسبة 12.6 في المئة لتبلغ 758.9 مليار ريال، والصادرات غير النفطية بنسبة 5.8 في المئة لتبلغ نحو 221.8 مليار ريال. من جهة أخرى، سجلت الواردات السلعية ارتفاعًا بنسبة 5.3 في المئة لتبلغ نحو 541.3 مليار ريال في عام 2019م.

التجارة والاستثمار

واصل قطاع التجارة تحقيق معدلات نمو إيجابية، حيث أصدرت وزارة التجارة في عام 2019م سجلات تجارية لإنشاء 9,889 شركة جديدة متنوعة مقارنة بعدد 7,735 شركة أُنشئت في عام 2018م، بمعدل نمو نسبته 27.8 في المئة. وبلغ عدد السجلات التجارية للشركات القائمة حتى نهاية عام 2019م نحو 115.5 ألف سجل تجاري. ومن حيث توزيع السجلات التجارية في مختلف مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 44.3 في المئة من إجمالي عدد السجلات التجارية للشركات حتى نهاية عام 2019م، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 24.1 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 16.7 في المئة. وفيما يخص الاستثمار الأجنبي، بلغ عدد المنشآت المرخصة لها تحت مظلة وزارة الاستثمار نحو 6,703 منشأة مرخصة في نهاية عام 2019م، و4,660 رخصة لقطاع الخدمات و1,582 رخصة للقطاع الصناعي و311 رخصة للقطاع التجاري، بإجمالي توظيف بلغ 524.3 ألف موظف، وبإجمالي رأس مال بلغ 643.3 مليار ريال.

السياحة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن وزارة السياحة إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لقطاع السياحة بنسبة 2.2 في المئة في عام 2018م ليبلغ 64.3 مليار ريال، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (القيمة المضافة) 3.3 في المئة في عام 2018م، وذلك حسب تقديرات الوزارة لعام 2018م.

وبلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية المحلية في عام 2019م نحو 52.7 مليار ريال مقابل 48.1 مليار ريال في عام 2018م، مسجلًا بذلك ارتفاعًا نسبته 9.6 في المئة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على الرحلات السياحية لأغراض دينية بنسبة 40.7 في المئة، وقضاء العطلات بنسبة 12.5 في المئة، ولأغراض العمل بنسبة 4.0 في المئة، في حين انخفض الإنفاق على الرحلات السياحية لغرض زيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة 10.9 في المئة، والإنفاق على الرحلات السياحية للأغراض الأخرى بنسبة 14.1 في المئة.

وفي المقابل، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية الوافدة في عام 2019م نحو 100.8 مليار ريال مقارنة بنحو 93.5 مليار ريال في العام السابق، مسجلًا بذلك ارتفاعًا نسبته 7.8 في المئة، ويعزى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق على الرحلات السياحية للأغراض الأخرى بنسبة 13.0 في المئة، ولغرض العمل بنسبة 11.3 في المئة، وزيارة الأقارب والأصدقاء بنسبة 9.8 في المئة، وللأغراض الدينية بنسبة 7.0 في المئة، في حين انخفض الإنفاق لغرض العطلات والتسوق بنسبة 1.0 في المئة. من ناحية أخرى، بلغ حجم الإنفاق على الرحلات السياحية

المغادرة في عام 2019م نحو 70.0 مليار ريال مقارنة بنحو 75.2 مليار ريال في عام 2018م، مسجلًا بذلك انخفاضًا نسبته 7.0 في المئة.

وبحسب أحدث البيانات الواردة من وزارة السياحة ومركز ماس، ارتفع عدد الفنادق العاملة في المملكة في عام 2019م بنسبة 9.0 في المئة ليصل إلى 2,621 فندقًا من مختلف الدرجات، استحوذت فيها منطقة مكة المكرمة على نحو 65.8 في المئة من عدد الفنادق العاملة، تلتها المدينة المنورة بنسبة 17.2 في المئة، ثم المنطقة الشرقية ومنطقة الرياض بنسبة 4.6 في المئة لكلٍ منهما. وبلغ عدد الوحدات السكنية المفروشة في المملكة في نهاية عام 2019م نحو 5,660 وحدة سكنية توزعت على مختلف مدن المملكة بنسب متفاوتة، وكان النصيب الأكبر فيها لمنطقة الرياض بنسبة 27.8 في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 22.4 في المئة، والمنطقة الشرقية بنسبة 11.4 في المئة. وبحسب أحدث تقديرات وزارة السياحة، يتوقع أن يستمر القطاع السياحي في المساهمة المباشرة وغير المباشرة في إيجاد العديد من الفرص الوظيفية للقوى العاملة الوطنية (جدول 2-4، وجدول 2-5).

الزراعة والمياه والثروة الحيوانية

المياه

بلغ عدد محطات التحلية العاملة في المملكة خلال عام 2019م نحو 33 محطة موزعة على الساحلين الشرقي والغربي للمملكة، منها 8 محطات على ساحل الخليج العربي و25 محطة على ساحل البحر الأحمر. وقد بلغ إنتاج المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة من المياه المحلاة في عام 2019م نحو 1,883.6 مليون متر مكعب، مقابل 1,803.1 مليون متر مكعب في العام السابق، أي بمتوسط إنتاج يومي بلغ نحو 5.2 مليون متر مكعب مقابل 5.0 مليون متر مكعب يوميًا في العام السابق. وبلغت كميات الطاقة الكهربائية المولّدة من محطات المؤسسة لعام 2019م حوالي 39.9 مليون ميجاوات/ساعة.

جدول رقم 2-4: الوظائف المباشرة في قطاع السياحة

القطاع الفرعي	2017	2018*
مجموع الإيواء	114,957	118,941
المطاعم والمقاهي	289,491	298,487
وكالات السفر والسياحة	25,140	25,560
خدمات نقل المسافرين**	88,275	90,939
الخدمات الترفيهية	12,966	13,359
المجموع	**530,829**	**547,286**
نسبة السعودة (%)	**28.5**	**28.5**

* بيانات تقديرية.

** يشمل قطاع نقل المسافرين على الخطوط الجوية، والسكك الحديدية، وشركات النقل الجماعي، وشركات تأجير السيارات، ولا يشمل سائقي الأجرة.

المصدر: مركز ماس، وزارة السياحة.

جدول رقم 2-5: الفرص الوظيفية المتوقعة في قطاع السياحة

(ألف وظيفة)

	2023	2028
وظائف مباشرة	1,418	1,906
وظائف غير مباشرة	709	953
المجموع	**2,127**	**2,859**

المصدر: مركز ماس، وزارة السياحة.

وتشير بيانات وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى انخفاض متوسط فاتورة استهلاك المياه الشهري خلال عام 2019م نتيجةً لتطبيق التعرفة الجديدة وتركيب العدادات الذكية، والحملات التوعوية المستمرة لترشيد استهلاك المياه، حيث بلغت كمية استهلاك المناطق لمياه الشرب من جميع المصادر نحو 3.5 مليار متر مكعب، حيث بلغت كمية الاستهلاك السكني نحو 2.9 مليار متر مكعب، والاستهلاك التجاري نحو 595.4 مليون متر مكعب. ومن ناحية الاستهلاك حسب مناطق المملكة، تصدرت منطقة الرياض بنسبة 31.2 في المئة، تلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 23.7 في المئة، والمنطقة الشرقية بنسبة 18.9 في المئة.

وبالنسبة إلى أعداد السدود المنفذة في أنحاء المملكة في عام 2019م، فقد ارتفع عددها لتبلغ 521 سدًا، وبطاقة تخزينية بلغت نحو 2.30 مليار متر مكعب. وتم استكمال وتنفيذ 105 من مشاريع الصرف الصحي خلال عام 2019م، بتكلفة تجاوزت 4.5 مليار ريال سعودي. حيث تضمنت تلك المشاريع إنشاء توصيلات، وخطوط، وشبكات رئيسة وفرعية، ومحطات لمعالجة مياه الصرف الصحي لتقليل الضرر البيئي، وزيادة نسبة التغطية بخدمات الصرف الصحي حول المملكة. وبذلك بلغت نسبة التغطية بنهاية عام 2019م نحو 56.65 في المئة، وتم تنفيذ 1,628 كلم من شبكات الصرف الصحي، و81,441 من توصيلات الصرف الصحي خلال عام 2019م.

الإنتاج النباتي

استنادًا إلى أحدث التقديرات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء لعام 2019م، بلغت كمية الإنتاج النباتي نحو 14.4 مليون طن. وبالنظر إلى الإنتاج النباتي بالتفصيل، فقد بلغ إنتاج الأعلاف حوالي 9.1 مليون طن، وإنتاج الخضروات نحو 1.9 مليون طن، وإنتاج الحبوب نحو 1.5 مليون طن، وإنتاج الفواكه نحو 1.9 مليون طن. وبلغ إجمالي المساحة الزراعية في المملكة للأعلاف والحبوب والخضروات نحو 843 ألف هكتار، شكلت منها زراعة الأعلاف ما نسبته 57.8 في المئة، والحبوب ما نسبته 31.9 في المئة، والخضروات ما نسبته 10.3 في المئة. وبلغ عدد أشجار النخيل المثمرة بالمملكة في نهاية عام 2018م نحو 31.2 مليون نخلة، وبلغ عدد الأشجار الدائمة المثمرة (عدا النخيل) نحو 20.6 مليون شجرة مثمرة.

الإنتاج الحيواني

وفقًا لأحدث الإحصاءات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، قدرت الثروة الحيوانية في المملكة (من الإبل، والضأن، والماعز، والأبقار، والدواجن) في عام 2018م بحوالي 20.0 مليون رأس، بارتفاع نسبته 1.1 في المئة عن ما كانت عليه في العام السابق.

النقل والاتصالات

ساهم نشاط النقل والتخزين والاتصالات في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام 2019م بحوالي 6.24 في المئة أي بنحو 163.6 مليار ريال مقارنة بنسبة 5.92 في المئة في العام السابق.

النقل

سجلت حركة النقل (تشمل المسافرين بين مدن المملكة وبين المملكة والدول الأخرى بواسطة النقل الجوي، والبري، والبحري) ارتفاعًا نسبته 2.9 في المئة في عام 2019م، حيث بلغ عدد الركاب المسافرين نحو 111.0 مليون راكب مقابل 107.9 مليون راكب في العام السابق (جدول 2-6).

وتشير أحدث البيانات الصادرة عن وزارة النقل إلى إنجاز العديد من المشاريع الحيوية في عام 2018م، شملت إنجاز 737.3 كم من الطرق، منها 54.7 كم من الطرق الرئيسة، و12.7 كم من الطرق الثانوية، و524.9 كم من الطرق الفرعية، و145 كم من الطرق الممهدة. كذلك يجري تنفيذ عدد من المشاريع بطول 11,913 كم وبتكلفة تتجاوز 39 مليار ريال.

وحسب آخر البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة الملكية لمدينة الرياض فيما يخص مشروع الملك عبدالعزيز للنقل العام بمدينة الرياض، يتكون مشروع قطار الرياض من 85 محطة بستة مسارات وبطول يبلغ نحو

176 كيلومترًا، وجرى تصميم كافة عناصره وفق مواصفات تقنية وتصميمية عالية، من أبرزها استخدام نظام القطارات الآلي (ذاتية القيادة). وتتوزع مسارات شبكة القطار بين ثلاثة مستويات، مستوى أنفاق تحت الأرض بنسبة تبلغ نحو 31 في المئة، ومستوى مسارات على سطح الأرض بنسبة بلغت نحو 19 في المئة، ومستوى أخير على الجسور تبلغ نسبته نحو 50 في المئة. وتتضمن محطات مشروع قطار الرياض أربع محطات رئيسة (محطة مركز الملك عبدالله المالي، محطة شركة الاتصالات، محطة قصر الحكم، والمحطة الغربية) تمتاز بوقوعها في مناطق عالية الكثافة وعند تقاطع مسارات القطار والحافلات، إضافة إلى تقديمها خدمات متنوعة مساندة لنظام النقل العام، حيث يشتمل المشروع على 25 موقعًا لمواقف السيارات بسعات مختلفة تتراوح ما بين 200 إلى 1000 سيارة، بالإضافة إلى 7 مراكز للمبيت والصيانة ومبنى مركز التحكم والتشغيل لنظام النقل العام بمدينة الرياض. كذلك يجري العمل في الوقت الحالي على تنفيذ مشروع حافلات الرياض لتحقيق التكامل الأمثل بين شبكتي الحافلات والقطارات وتسهيل استخدامهما بدلًا من استخدام وسائل النقل الخاصة للتنقل داخل المدينة. يشتمل هذا المشروع على 650 موقعًا لإنشاء شبكة نقل الحافلات داخل مدينة الرياض التي تتكون من 80 مسارًا بمساحة ممتدة تفوق 1900 كليو متر لتغطي كامل الأحياء في العاصمة.

وفيما يتعلق بآخر مستجدات مشاريع الخطوط الحديدية، أشارت أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للنقل إلى بداية مرحلة دراسة مشروع الجسر البري الذي يربط موانئ المملكة على ساحل الخليج العربي بموانئها على ساحل البحر الأحمر. ويجري العمل أيضًا في الوقت الراهن على تنفيذ مشروع سكة حديد مجلس التعاون لدول الخليج العربية، حيث تم البدء في تنفيذ الخط الحديدي الذي يربط بين مدينة رأس الخير ومدينة الجبيل الصناعية ومدينة الدمام البالغ طوله 187 كم. وفيما يخص مشروع الخطوط الجنوبية، تقوم الهيئة العامة للنقل في الوقت الحالي بتحديث الخطة الشاملة للمشروع. كذلك تعمل الهيئة العامة للنقل، بالتعاون مع مركز التخصيص، لوضع الإطار التنظيمي وآلية التنفيذ لمشاريع النقل العام بإشراك القطاع الخاص كشريك استراتيجي في تنفيذ المشاريع وتقديم الخدمات، حيث تم خلال عام 2019م تأهيل 30 شركة لتقديم خدمة التتبع وقياس الوزن للشاحنات.

وحسب أحدث البيانات والمعلومات الصادرة عن الهيئة العامة للطيران المدني، بلغ عدد المطارات العاملة في المملكة 28 مطارًا، منها سبعة مطارات دولية، وثمانية مطارات إقليمية، وثلاثة عشر مطارًا محليًا. هذا ويشهد عدد من المطارات مشاريع توسعة بلغ عددها ثلاثة مطارات داخلية، بالإضافة إلى تطوير بعض الصالات الدولية في مطار الملك خالد الدولي. وفيما يخص مشروع تطوير صالة رقم 1 في مطار الملك عبدالعزيز الدولي، فقد تم إنجاز ما نسبته 93 في المئة ويتوقع أن يتم التشغيل الكامل للصالة بنهاية عام 2020م. وبلغ عدد الناقلات الوطنية المرخص لها في العمل في

جدول رقم 2-6: حركة نقل المسافرين

نوع النقل	2018	2019
	عدد المسافرين (مليون مسافر)	عدد المسافرين (مليون مسافر)
النقل الجوي	99.8	102.9
النقل البري	6.8	6.8
الخطوط الحديدية	1.7	1.8
النقل بين المدن	5.1	5.1
النقل الدولي	--	--
النقل البحري	1.3	1.3
الإجمالي	107.9	111

المصدر: وزارة النقل، الهيئة العامة للطيران المدني، المؤسسة العامة للخطوط الحديدية، المؤسسة العامة للموانئ.

المملكة خمس ناقلات جوية وهي: الخطوط الجوية السعودية، وطيران ناس، والسعودية الخليجية للطيران، ونسما للطيران، وطيران أديل.

وبحسب بيانات الهيئة العامة للموانئ، يجري العمل على 31 مشروعًا منذ مطلع عام 2019م تتضمن أعمال تطوير البنية التحتية للموانئ وتأهيلها، وإنشاء شبكات تصريف مياه الأمطار، وإنشاء محطات توليد كهرباء، وتطوير أنظمة الشبكات الكهربائية، وتعميق الأرصفة وسد الثغرات والمنافذ الأمنية، بالإضافة إلى تطوير شبكات مكافحة الحرائق ونظم الإنذار لرفع مستوى التأهب لحدوث الحرائق لا سمح الله في الموانئ البحرية. وتشير البيانات إلى أن المجموع الكلي لكميات البضائع التي ناولتها الموانئ في عام 2019م قد بلغ نحو 262 مليون طن، وبلغ عدد السفن التي استقبلتها الموانئ خلال عام 2019م نحو 12,731 سفينة، تحمل نحو 1.3 مليون راكب.

الاتصالات وتقنية المعلومات

من أبرز إنجازات قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات خلال عام 2019م المساهمة في تحقيق المملكة تقدمًا ملحوظًا في مؤشر تبني تقنيات المعلومات والاتصالات ضمن مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تشير أحدث بيانات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات إلى تقدم المملكة 16 مرتبة في هذا المؤشر نتيجة لزيادة انتشار النطاق العريض والزيادة الملحوظة في مستخدمي الإنترنت، إذ ارتفعت نسبة الاستخدام بحوالي 18.4 في المئة، مما ساهم في بلوغ المملكة المرتبة 13 عالميًا. كذلك عملت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات على إعداد واعتماد استراتيجية قطاعية تسعى لرفع إجمالي الناتج المحلي التراكمي للقطاع خلال الخمس سنوات القادمة بنحو 50 مليار ريال، وتوليد 25 ألف وظيفة جديدة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات.

بحسب أحدث بيانات هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، بلغ عدد الخطوط العاملة للهاتف الثابت في المملكة بنهاية عام 2018م حوالي 3.1 مليون خط بنسبة انتشار 31.8 في المئة على مستوى المساكن، شكلت اشتراكات القطاع السكني نحو 55.3 في المئة من إجمالي الخطوط العاملة، وقطاع الأعمال نحو 44.7 في المئة. وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات الاتصالات المتنقلة 41.3 مليون اشتراك بنهاية عام 2018م بنسبة انتشار 126.9 في المئة على مستوى المساكن، وتمثل الاشتراكات مسبقة الدفع ما نسبته 68.8 في المئة من إجمالي الاشتراكات، والاشتراكات المفوترة ما نسبته 31.2 في المئة.

وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات الثابتة التي تشمل خطوط المشتركين الرقمية (DSL)، والتوصيلات اللاسلكية الثابتة، بالإضافة إلى الألياف البصرية والخطوط السلكية الأخرى حوالي 1.9 مليون اشتراك، بنسبة انتشار على مستوى المساكن تقدر بنحو 33.7 في المئة. وبلغ عدد الاشتراكات في خدمات النطاق العريض عبر شبكات الاتصالات المتنقلة حوالي 29.1 مليون اشتراك بنسبة انتشار بلغت 89.5 في المئة على مستوى السكان (جدول 2-7). وزادت نسبة انتشار الإنترنت بين المستخدمين الأفراد في المملكة لتصل إلى 95.7 في المئة بنهاية عام 2019م بحسب أحدث بيانات وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات. كذلك تشير بيانات القوائم المالية لشركات الاتصالات إلى تحقيقها إيرادات إجمالية مباشرة من عملياتها في المملكة بلغت 76.6 مليار ريال في عام 2019م بارتفاع نسبته 6.7 في المئة عن العام السابق (رسم بياني رقم 2-1).

البريد السعودي

ضمن الإصلاحات التشريعية والتنظيمية لقطاع البريد، أصدر مجلس الوزراء قرارًا بتولي وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات مسؤولية الإشراف على قطاع البريد ووضع سياساته العامة وخططه التطويرية، واقتراح مشاريع أنظمته وتعديلاتها، والتنسيق مع الجهات المعنية فيما يتعلق بالخدمات المقدمة إلى الجهات الحكومية، بالإضافة إلى تمثيل المملكة في الهيئات المحلية والإقليمية والدولية في قطاع البريد. ونص القرار

أيضًا على تولي هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الاختصاصات التنظيمية والرقابية للقطاع، حيث ستتولى الهيئة حوكمة قطاع البريد ووضع القواعد والأسس والشروط الخاصة بالخدمة الشاملة وحق الاستخدام الشامل. وخلال عام 2019م، تم الانتهاء من فصل المسؤوليات التنظيمية عن التشغيلية لقطاع البريد، حيث قامت هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات بالعمل على تسجيل 40 شركة من شركات خدمات التوصيل عبر التطبيقات الإلكترونية، والانتهاء من مراحل إعداد وثيقة قواعد حماية حقوق المستفيد من الخدمات البريدية، وإطلاق مركز خدمات الاتصال البريدية. من المتوقع أن يساهم هذا القرار في رفع مساهمة قطاع البريد في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ودعم النمو في التجارة الإلكترونية.

التجارة الإلكترونية

وفقًا لأحدث البيانات الصادرة عن وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، سجلت المملكة مركزًا متقدمًا ضمن أسرع عشر دول نموًا في مجال التجارة الإلكترونية، حيث تجاوز حجم سوق التجارة الإلكترونية في المملكة نطاق العشرين مليار ريال في عام 2019م بنمو نسبته 17.7 في المئة عن العام السابق، حيث مثلت التجارة

رسم بياني رقم 2-1: إيرادات قطاع خدمات الاتصالات

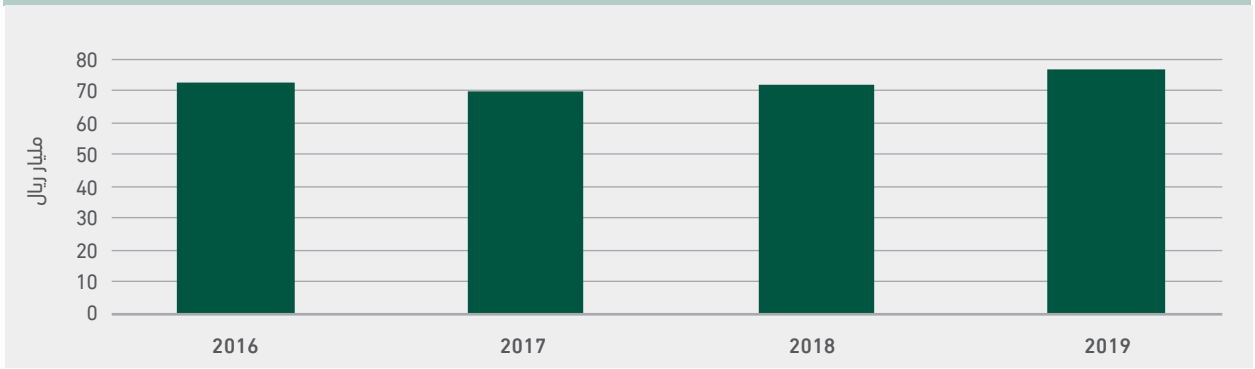

جدول رقم 2-7: خدمات الاتصالات حسب المناطق لعام 2018م

(بالألف)

المنطقة	اشتراكات الاتصالات الثابتة (إجمالي الاشتراكات)	اشتراكات النطاق العريض (الثابت) (إجمالي الاشتراكات)
الرياض	1,208	592
مكة المكرمة	737	508
المدينة المنورة	122	93
القصيم	98	68
المنطقة الشرقية	580	361
عسير	143	93
تبوك	47	39
حائل	32	25
الحدود الشمالية	19	15
جازان	49	47
نجران	32	24
الباحة	33	21
الجوف	22	16
إجمالي المملكة	**3,123**	**1,901**

المصدر: هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

الإلكترونية نسبة 4.3 في المئة من إجمالي العمليات التجارية في قطاع التجزئة، ويتوقع أن تصل إلى 6.5 في المئة بحلول عام 2023م. كذلك نمت قيمة عمليات التجارة الإلكترونية من خلال خدمة مدى وخدمة أثير بنسبة 100 في المئة و600 في المئة على التوالي خلال عام 2019م.

التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية

التعليم العام

بلغ إجمالي عدد طلبة التعليم العام في العام الدراسي 2019/2018م نحو 5.8 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المعلمين في جميع مراحل التعليم العام (تشمل المراحل: رياض الأطفال، وابتدائي، ومتوسط، وثانوي، وتعليم كبار، وتربية خاصة) نحو 493.2 ألف معلم ومعلمة، فيما بلغ عدد المدارس نحو 23.1 ألف مدرسة منها حوالي 12.6 ألف مدرسة للبنات تشكل نحو 54.5 في المئة من إجمالي عدد المدارس.

التعليم العالي

بلغ عدد الطلاب المسجلين في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي 2019/2018م نحو 1.65 مليون طالب وطالبة. وبلغ عدد المستجدين بمختلف مؤسسات التعليم العالي نحو 381.8 ألف طالب وطالبة، حيث شكل عدد الطلاب المستجدين في مرحلة البكالوريس من إجمالي أعداد الطلبة المستجدين نحو 63.0 في المئة، ومرحلة الدبلوم المتوسط 32.7 في المئة، ومرحلة الماجستير نحو 3.2 في المئة، ومرحلة الدكتوراه نحو 0.6 في المئة، و ومرحلة الدبلوم العالي 0.5 في المئة. وشكلت نسبة الطلاب المستجدين نحو 54.9 في المئة، في حين شكلت نسبة الطالبات المستجدات نحو 45.1 في المئة من إجمالي عدد الطلبة والطالبات المستجدين. ووصل عدد الطلبة والطالبات الذين يتلقون تعليمهم في الخارج في العام الدراسي 2019/2018م إلى نحو 100.6 ألف طالب وطالبة، شكلت نسبة المبتعثين عبر المؤسسات والهيئات والبرامج الحكومية نحو 85.5 في المئة، فيما شكلت نسبة الدارسين على حسابهم الخاص 14.5 في المئة. وبلغ إجمالي عدد الخريجين في جميع مراحل التعليم العالي في المملكة نحو 236.7 ألف خريج وخريجة في العام الدراسي 2019/2018م، شكلت نسبة الخريجات نحو 55.6 في المئة، فيما شكلت نسبة الخريجين 44.4 في المئة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في المملكة في العام الدراسي 2019/2018م نحو 84.5 ألف عضو.

التدريب التقني والمهني والإداري

وصل إجمالي عدد المتدربين في كليات ومعاهد المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في العام الدراسي 2019/2018م نحو 178.5 ألف متدرب ومتدربة، يتلقون تعليمهم وتدريبهم في 133 وحدة تدريبية في مختلف مناطق المملكة. وبلغ إجمالي عدد أعضاء هيئة التدريب في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني نحو 9.7 ألف عضو، وبلغ عدد المتدربين ضمن برامج التدريب الأهلي الذي تشرف عليه المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني 411 ألف متدرب ومتدربة في 958 وحدة تدريبية. وبلغ عدد الخريجين في العام الدراسي 2019/2018م نحو 29.6 ألف خريج وخريجة.

واستمر معهد الإدارة العامة في برامجه التدريبية الهادفة لتحقيق التنمية الإدارية وتلبية احتياجات العملاء. ففي العام التدريبي 2019/2018م، نفذ المعهد عددًا من الدورات التدريبية العامة والخاصة والحلقات التطبيقية والندوات واللقاءات والمؤتمرات في المركز الرئيس بالرياض وفروعه الرجالية والنسائية. وبلغ عدد المتدربين المشاركين في هذه الأنشطة نحو 69.3 ألف متدرب ومشارك من الجنسين، منهم نحو 9.8 ألف متدربة. وبلغ عدد الخريجين من البرامج الإعدادية المنفذة 1,556 خريجًا وخريجة، حيث بلغ عدد الخريجين من المركز الرئيس بالرياض نحو 1,182 خريجًا وخريجة، ونحو 374 خريجًا وخريجة من البرامج الإعدادية المقدمة في فرعي معهد الإدارة في جدة والدمام. وبلغ عدد أعضاء هيئة التدريب في المعهد بنهاية عام 2019م نحو 955 عضوًا، شكلت نسبة السعوديين منهم نحو 85.0 في المئة.

الشؤون الصحية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة الصحة لعام 2019م إلى ارتفاع عدد المستشفيات العاملة في المملكة لتبلغ 498 مستشفى بزيادة قدرها 6 مستشفيات عن عام 2018م، منها 286 مستشفى تابعة لوزارة الصحة، و48 مستشفى للقطاعات الحكومية الأخرى، و164 مستشفى للقطاع الخاص. وفي عام 2019م، بلغ إجمالي عدد المراكز الصحية 2,261 مركزًا صحيًا، وبلغ عدد المجمعات الطبية الخاصة 2,980 مجمعًا، ووصل عدد الأطباء العاملين في المملكة بما فيهم أطباء الأسنان إلى 113.1 ألف طبيب وطبيبه، أي بمعدل 3.3 أطباء لكل 1,000 نسمة. وبلغ عدد الممرضين العاملين نحو 199.0 ألف ممرض وممرضة، وبلغ عدد الفئات الطبية المساعدة (يشمل الصيادلة والمهن الطبية المساعدة الأخرى) نحو 354.5 ألفًا. وارتفع إجمالي عدد الأسرّة في مستشفيات المملكة ليبلغ نحو 77.0 ألف سرير، بمعدل 2.25 سرير لكل 1000 نسمة.

الخدمات الاجتماعية

يهدف الصندوق الخيري الاجتماعي التابع لوزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى معالجة الفقر في المملكة، وتمكين المواطنين من العمل، وتطوير برامج الأسر المنتجة، والإسهام في إيجاد حاضنات للأعمال الصغيرة، وتنمية المشاركة الاجتماعية، وتشجيع القطاع الخاص على المساهمة في الإنماء الاجتماعي. وقام الصندوق الخيري منذ تأسيسه بالعديد من المبادرات والبرامج التي تهدف إلى الإنماء الاجتماعي ومعالجة الفقر، وتوضح النقاط التالية نبذة عن أبرز برامج وإنجازات الصندوق خلال عام 2019م:

- برامج المنح التعليمية، حيث تم تخريج 708 طالبًا وطالبةً في درجة البكالوريس، بإجمالي مصروفات بلغت 49.4 مليون ريال، وما زال هناك 175 طالبًا وطالبةً على مقاعد الدراسة خاضعين لدعم الصندوق الخيري.
- برنامج دعم المشاريع الصغيرة والأسر المنتجة، حيث يعمل الصندوق على متابعة القروض القائمة بالتعاون مع عدد من الجهات غير الربحية.
- محفظة ضمان المشاريع متناهية الصغر، حيث قام الصندوق خلال عام 2019م بفتح محفظة بقيمة 90 مليون ريال لضمان مشاريع الفئة المستهدفة وكفالتهم من خلال تقديم المساعدة في حصولهم على التمويل اللازم لتأسيس مشاريعهم وأعمالهم الحرة.

حساب المواطن

أقرت الحكومة برنامج حساب المواطن في الربع الأخير من عام 2017م لإعادة توجيه الدعم الحكومي وتلبية احتياجات المواطنين من المنافع الحكومية بأسلوب يضمن تحقيق كفاءة عالية، و تخفيف آثار الإصلاحات الاقتصادية، والعمل على رفع كفاءة الدعم الحكومي، بالإضافة إلى تشجيع ترشيد الاستهلاك وتوفير الحماية اللازمة للأسر المستحقة، وتقديم الدعم بشكل نقدي ومتغير حسب حجم الأسرة، حيث تشير نتائج الأهلية والاستحقاق الصادرة من وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بنهاية العام 2019م إلى أن إجمالي المستحقين مع التابعين بلغ حوالي 12.7 مليون مستحق بإجمالي دعم بلغ 30.7 مليار ريال، حيث حصل 47.8 في المئة منهم على الاستحقاق الكامل، و44.9 في المئة على استحقاق جزئي، و7.3 في المئة على الاستحقاق الأدنى (300 ريال).

برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

ساهم برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابع للهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة (منشآت) في دعم 3,886 منشأة بإجمالي تمويل بلغ 7.4 مليار ريال في عام 2019م مقارنةً بنحو 4.9 مليار ريال وعدد 3,395 منشأة في عام 2018م. ومن حيث توزيع الدعم بحسب القطاعات، بلغ عدد المنشآت الخاضعة لبرنامج كفالة في قطاع التجارة نحو 1,634 منشأة وبإجمالي تمويل بلغ 2.9 مليار ريال، وفي قطاع التشييد والبناء 1,143 منشأة بنحو 2.2 مليار ريال، وفي قطاع الصناعة 322 منشأة بنحو 701.8 مليون ريال، وفي قطاع السياحة والترفيه 286 منشأة بنحو 551.4 مليون ريال، وفي قطاع خدمات المال والأعمال 217 منشأة

بنحو 304.4 مليون ريال، وفي قطاع الخدمات الاجتماعية والشخصية 200 منشأة بنحو 462.5 مليون ريال، وفي قطاع المناجم والبترول وفروعها منشأتان بنحو 1.5 مليون ريال، وفي قطاع الزراعة والصيد 12 منشأة بنحو 27.5 مليون ريال، وفي قطاع الكهرباء والغاز والماء 6 منشآت بنحو 4.2 مليون ريال.

الإسكان

استمرارًا لدور وزارة الإسكان في تحقيق أهدافها الإستراتيجية من دعم العرض وتمكين الطلب على الوحدات السكنية للمواطنين، أطلقت الوزارة عدة برامج لتحفيز القطاعين الخاص والعام من خلال الشراكات الإستراتيجية، وتمويل عدد من المصانع لتحفيز القطاع الخاص في مجال تقنية البناء، وتقديم الدعم للمواطنين المتعثرين في سداد أجرة السكن عن طريق برنامج "دعم إيجار"، بالإضافة إلى تطوير المؤشرات الإسكانية، وإطلاق البوابة الإلكترونية لإدارة ضريبة القيمة المضافة، وإطلاق عدة خدمات لفحص جودة البناء للأفراد والمباني الجاهزة. وبنهاية العام 2019م، بلغ عدد الوحدات السكنية المنجزة ضمن مشاريع الإسكان التنموي نحو 5,341 وحدة سكنية، حيث حظيت منطقة الرياض بما نسبته 40.3 في المئة، تلتها منطقة الجوف بنحو 10.7 في المئة، ثم منطقة عسير بنحو 10.3 في المئة من إجمالي الوحدات السكنية المنجزة في عام 2019م. وبلغ إجمالي الوحدات السكنية المنجزة ضمن مشاريع التطوير العقاري نحو 106.0 ألف وحدة سكنية بإجمالي تكلفة تقديرية بلغت 62.6 مليار ريال، في حين بلغ إجمالي عدد قطع الأراضي المطورة حوالي 64.6 ألف أرض سكنية.

التقاعد والتأمينات الاجتماعية

بلغ عدد المشتركين في نظام التقاعد المدني للمؤسسة العامة للتقاعد في نهاية عام 2019م حوالي 1.24 مليون مشترك مقارنة بنحو 1.17 مليون مشترك في نهاية العام السابق بارتفاع نسبته 6.2 في المئة. وارتفعت المبالغ المحصلة (الحسميات والحصص المناظرة) من المشتركين على رأس العمل لتبلغ 45.77 مليار ريال مقابل 45.16 مليار ريال في العام السابق. بينما بلغ إجمالي المبالغ المصروفة على المستفيدين نحو 78.50 مليار ريال بانخفاض نسبته 1.9 في المئة عن العام السابق، وارتفع عدد المتقاعدين الأحياء بنسبة 5.9 في المئة ليبلغ نحو 697 ألف متقاعد، وارتفع عدد المتقاعدين المتوفين بنسبة 0.8 في المئة ليبلغ نحو 248 ألف متقاعد، كذلك ارتفع عدد المستفيدين عن المتقاعدين المتوفين بنسبة 6.2 في المئة ليبلغ نحو 520 ألف مستفيد.

وارتفع عدد المنشآت الخاصة المشتركة في نظام التأمينات الاجتماعية بنسبة 14.6 في المئة ليبلغ حوالي 554.90 ألف منشأة، وارتفع عدد المنشآت الحكومية بنسبة 3.9 في المئة ليبلغ 1,289 منشأة. كذلك ارتفع عدد المشتركين المشمولين بنظام التأمينات الاجتماعية في نهاية عام 2019م بنسبة 3.7 في المئة ليبلغ حوالي 28.97 مليون مشترك مقارنة بحوالي 27.94 مليون مشترك في نهاية العام السابق. وانخفض عدد المشتركين على رأس العمل بنسبة 3.6 في المئة ليبلغ حوالي 8.53 مليون مشترك مقارنة بحوالي 8.86 مليون مشترك في نهاية العام السابق.

السكان

تُشير تقديرات الهيئة العامة للإحصاء إلى بلوغ سكان المملكة في عام 2019م نحو 34.2 مليون نسمة، بنمو نسبته 2.4 في المئة مقارنةً بعام 2018م المقدر بنحو 33.4 مليون نسمة، شكل السكان السعوديون منهم نحو 61.7 في المئة أي نحو 21.1 مليون نسمة. ويتوزع سكان المملكة حسب الجنس بناءً على نتائج التقديرات إلى 57.7 في المئة ذكور، و42.3 في المئة إناث من جملة السكان، وشكّل السكان السعوديون الذكور ما نسبته 50.9 في المئة، والإناث ما نسبته 49.1 في المئة من إجمالي السعوديين، بينما شكل السكان الذكور غير السعوديين ما نسبته 68.6 في المئة، والإناث غير السعوديات ما نسبته 31.4 في المئة من إجمالي غير السعوديين (جدول 2-8).

سوق العمل

عدد العاملين في القطاع العام

تُشير أحدث الإحصاءات الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الحكومي (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام 2019م نحو 1.27 مليون عامل، وبلغت نسبة السعوديين العاملين في القطاع الحكومي إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 96.3 في المئة. وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الحكومي، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2019م حوالي 728.3 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث حوالي 498.4 ألف عاملة. أما العاملون غير السعوديين في القطاع الحكومي، فقد بلغ عدد الذكور نحو 24.8 ألف عامل، وبلغ عدد الإناث نحو 22.3 ألف عاملة (جدول 2-8).

عدد العاملين في القطاع الخاص

تشير الأرقام الصادرة عن وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية إلى بلوغ عدد العاملين في القطاع الخاص (سعوديون وغير سعوديين) بنهاية عام 2019م نحو 8.2 مليون عامل بانخفاض نسبته 4.2 في المئة عن العام السابق. وتبلغ نسبة السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى إجمالي العاملين في القطاع حوالي 20.6 في المئة.

وبالنسبة للعاملين السعوديين في القطاع الخاص، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2019م نحو 1.1 مليون عامل بانخفاض نسبته 1.5 في المئة عن العام السابق، في حين بلغ عدد الإناث السعوديات حوالي 0.6 مليون عاملة بارتفاع نسبته 2.8 في المئة عن العام السابق. أما بالنسبة للعاملين غير السعوديين، بلغ عدد الذكور بنهاية عام 2019م حوالي 6.3 مليون عامل بانخفاض عن العام السابق بنسبة 5.7 في المئة، وبلغ عدد الإناث غير السعوديات نحو 0.2 مليون عاملة بارتفاع نسبته 8.5 في المئة عن العام السابق (جدول 2-8).

وبلغ إجمالي عدد الباحثين عن عمل بنهاية عام 2019م حوالي 945.4 ألف مواطن ومواطنة، شكلت نسبة الإناث نحو 82.6 في المئة، وشكلت نسبة الذكور نحو

جدول رقم 2-8: مؤشرات مختارة عن السكان والقوى العاملة في المملكة

المناطق الرئيسة		2018			2019		
		ذكور	إناث	إجمالي	ذكور	إناث	إجمالي
السكان	سعوديون	10,575,895	10,192,732	20,768,627	10,743,666	10,359,532	21,103,198
	غير سعوديين	8,665,061	3,979,972	12,645,033	8,995,390	4,119,581	13,114,971
	الإجمالي	**19,240,956**	**14,172,704**	**33,413,660**	**19,739,056**	**14,479,113**	**34,218,169**
عدد المواليد	**الإجمالي**	**262,343**	**248,336**	**510,679**	--	--	--
عدد الوفيات	**الإجمالي**	**49,138**	**31,108**	**80,246**	--	--	--
معدلات البطالة*	سعوديون	6.6	32.5	12.7	4.9	30.8	12.0
	غير سعوديين	0.6	4.4	1.0	0.3	1.3	0.4
	الإجمالي	**2.9**	**22.6**	**6.0**	**2.2**	**21.3**	**5.7**
موظفو القطاع الحكومي	سعوديون	726,749	496,674	1,223,423	728,299	498,401	1,226,700
	غير سعوديين	24,928	22,429	47,357	24,767	22,295	47,062
	الإجمالي	**751,677**	**519,103**	**1,270,780**	**753,066**	**520,696**	**1,273,762**
موظفو القطاع الخاص	سعوديون	1,159,462	541,177	1,700,639	1,141,653	556,511	1,698,164
	غير سعوديين	6,682,499	214,295	6,896,794	6,303,539	232,530	6,536,069
	الإجمالي	**7,841,961**	**755,472**	**8,597,433**	**7,445,192**	**789,041**	**8,234,233**
موظفو القطاع المصرفي	**الإجمالي**	**40,143**	**7,013**	**47,156**	**39,664**	**7,517**	**47,181**

* معدلات البطالة من واقع نتائج مسح القوى العاملة.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

17.4 في المئة من إجمالي عدد الباحثين. وحسب المناطق الإدارية، تركز غالبية الباحثين عن العمل في كل من منطقة مكة المكرمة ومنطقة الرياض والمنطقة الشرقية حيث شكلوا ما نسبته 20.6 في المئة و20.4 في المئة و12.7 في المئة على التوالي.

البطالة

تشير أحدث البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى انخفاض معدل البطالة في المملكة إلى 5.7 في المئة من إجمالي القوى العاملة في عام 2019م. وبلغت نسبة السعوديين العاطلين عن العمل 12.0 في المئة من إجمالي القوى العاملة السعودية. وسجل معدل بطالة السعوديين الذكور 4.9 في المئة من إجمالي قوى العمل للذكور السعوديين، بينما بلغت نسبة السعوديات العاطلات عن العمل حوالي 30.8 في المئة من إجمالي قوة العمل النسائية السعودية. أما نسبة العاطلين غير السعوديين فقد بلغت نحو 0.4 في المئة من إجمالي القوى العاملة غير السعودية في المملكة.

مؤسسات الإقراض المتخصصة

استمرت مؤسسات الإقراض المتخصصة في تقديم القروض التي تسهم في تحقيق الأهداف التنموية للمملكة، حيث تشير أحدث البيانات إلى بلوغ حجم المنصرف الفعلي من قروض هذه المؤسسات في عام 2018م نحو 15.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 18.4 مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته 17.5 في المئة. وبلغ حجم تسديدات القروض نحو 20.7 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2.3 في المئة عن العام السابق، وبلغ رصيد القروض القائمة في نهاية العام نحو 230.7 مليار ريال بانخفاض نسبته 2.6 في المئة عما كان عليه في نهاية العام السابق.

صندوق التنمية الصناعية السعودي

بلغت القروض المعتمدة التي قدمها صندوق التنمية الصناعية السعودي في عام 2018م نحو 9.4 مليار ريال، بارتفاع نسبته 26.5 في المئة عن العام السابق، وبلغ حجم تسديد القروض نحو 4.7 مليار ريال بارتفاعٍ نسبته 10.1 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2018م حوالي 42.9 مليار ريال، بارتفاع نسبته 11.2 في المئة عن عام 2017م.

صندوق التنمية العقارية

بلغ حجم القروض المعتمدة التي قدمها صندوق التنمية العقارية في عام 2018م نحو 3.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 47.0 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 6.1 مليار ريال، بانخفاض نسبته 1.1 في المئة عن العام السابق. وبلغ إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2018م نحو 153.5 مليار ريال، بانخفاض نسبته 2.4 في المئة عن عام 2017م.

صندوق التنمية الزراعية

بلغ حجم القروض المعتمدة التي صرفها صندوق التنمية الزراعية في عام 2018م نحو 419 مليون ريال، بانخفاض نسبته 13.5 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 874 مليون ريال، بارتفاع نسبته 41.3 في المئة عن العام السابق. ووصل إجمالي القروض القائمة بنهاية عام 2018م إلى حوالي 7.3 مليار ريال، بانخفاض نسبته 5.8 في المئة عن عام 2017م.

بنك التنمية الاجتماعية

بلغ حجم القروض المعتمدة من بنك التنمية الاجتماعية في عام 2018م حوالي 2.4 مليار ريال، بانخفاض نسبته 50.8 في المئة عن العام السابق. وبلغ حجم تسديد القروض نحو 9.0 مليار ريال، بانخفاض نسبته 10.8 في المئة عن العام السابق. وبلغ رصيد القروض القائمة حتى نهاية عام 2018م نحو 26.9 مليار ريال، بانخفاض نسبته 19.0 في المئة عن عام 2017م.

صندوق الاستثمارات العامة

يهدف صندوق الاستثمارات العامة إلى تعزيز دور الصندوق في تسريع دفع عجلة التحول الاقتصادي الوطني، وتحقيق التغير الإيجابي المستدام، والإسهام الفعّال في تنمية الاقتصاد المحلي من خلال إطلاق

وتطوير قطاعات واعدة، ويهدف الصندوق إلى تنويع مصادر الدخل من خلال توسيع استثماراته الدولية وبناء شراكات إستراتيجية وإطلاق مبادرات كبرى؛ لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية وتعظيم العائدات بما ينسجم مع رؤية المملكة 2030.

ومن أهم إنجازات الصندوق خلال عام 2019م تحقيق نمو في حجم استثماراته ليتجاوز إجمالي قيمة أصوله المدارة 1.2 تريليون ريال. كذلك قام الصندوق بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة الضيافة الهندية "أويو للفنادق" للعمل على تطوير قطاع السياحة والفندقة في المملكة وخلق فرص عمل وإطلاق قطاعات وطنية جديدة وواعدة. الجدير بالذكر أن شركة "أويو للفنادق" شركة دولية رائدة في مجال التقنيات الفندقية والضيافة، مما سيدعم التوسع في توطين التكنولوجيا في المملكة. كذلك قام الصندوق بتوقيع مذكرة تفاهم مع إدارة الطاقة الوطنية في جمهورية الصين الشعبية في إطار تعزيز علاقات التعاون في مجال الطاقة المتجددة وتعزيز مكانة المملكة بصفتها مركزًا رائدًا في تطوير مشاريع الطاقة المتجددة. وستساهم هذه الاتفاقية في تعزيز جهود الصندوق في بناء شراكات استراتيجية تهدف إلى تطوير البنى التحتية في المملكة وخلق المزيد من فرص العمل وتشجيع القطاع الخاص على الدخول في الشراكات الاستثمارية في قطاع الطاقة المتجددة، مما سيساعد في دفع عملية توطين المهارات والمعارف المتقدمة في مجال الطاقة بالمملكة. علاوة على ذلك، أعلن الصندوق عن إطلاقه لشركة الطائرات المروحية، التي تعد أول شركة محلية مشغلة للطائرات المروحية التجارية على مستوى المملكة، برأس مال أولي قدره 565 مليون ريال لتلبية الطلب المتنامي في المملكة فيما يخص خدمات السياحة الفاخرة وخدمات النقل الجوي. وستساهم شركة الطائرات المروحية بدور فعال في توفير خدمات النقل داخل المدن الكبرى، إضافة إلى تعزيز وتوسيع خدمات النقل الجوي في المملكة حيث ستقوم بتوفير وصول آمن إلى الوجهات السياحية البعيدة بالمملكة مع تقديم تجربة نقل جوي عالية الجودة وذات معايير عالمية. وقام الصندوق بصفقة خاصة اعتبرت الأكبر في السوق السعودي وذلك عن طريق بيع حصته الرئيسة البالغة 70 في المئة في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) بقيمة بلغت نحو 259.1 مليار ريال، التي بدورها ستوفر للصندوق خيارات مختلفة للتوسع في استثماراته محليًا وعالميًا. إضافة إلى ذلك، قام الصندوق بإبرام وتوقيع اتفاقية قرض تجسيري مجمع بقيمة 37.5 مليار ريال سيقوم الصندوق باستخدامه لتمويل مشاريع عامة وتسريع تنفيذ برنامجه الاستثماري.

برنامج القروض المحلية والإعانات

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برنامج القروض المحلية في عام 2019م نحو 485 مليون ريال مسجلًا ارتفاعًا نسبته 10.8 في المئة عن العام السابق. وبلغ المسدد من القروض حوالي 406 مليون ريال محققًا ارتفاعًا نسبته 6.1 في المئة مقارنةً بعام 2018م. وتم اعتماد أحدى عشر قرضًا في عام 2019م، بواقع خمسة قروض للمشاريع التعليمية، وخمسة قروض للمشاريع الصحية، وقرض واحد للمشاريع الفندقية والسياحية.

وبلغ مجموع الإعانات المصروفة في العام المالي 2019م حوالي 3.9 مليار ريال، إذ بلغت إعانة الأعلاف 2.5 مليار ريال، وإعانة حليب الأطفال 362.9 مليون ريال، وإعانتي مربي الماشية وقطاع الدواجن 400 مليون ريال، وإعانة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية 168.8 مليون ريال، وإعانة نادي الفروسية 135 مليون ريال، وإعانة نادي الصقور 100 مليون ريال، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز العامة 72.8 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبدالله للحوار بين أتباع الأديان والثقافات 72.3 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني 42.8 مليون ريال، وإعانة أمانة اللجنة المالية 30 مليون ريال، وإعانة المكتبات الوقفية 10 مليون ريال.

الإصلاحات الاقتصادية والمالية وأهم القرارات

استمرارًا للجهود التي تبذلها المملكة في سبيل رفع كفاءة الأداء الاقتصادي وتحقيق الاستغلال الأمثل

للموارد المتاحة، شهد الاقتصاد السعودي خلال عام 2019م عددًا من القرارات الهادفة للاستمرار في تطوير المنظومة الاقتصادية للمملكة، وفيما يلي أبرزها:

- صدور قرار مجلس هيئة السوق المالية المتضمن الموافقة على طلب شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية) تسجيل وطرح جزء من أسهمها للاكتتاب العام.
- الموافقة على طلب مؤسسة النقد العربي السعودي تخويلها صلاحية تأسيس شركة مساهمة سعودية، تملكها بالكامل، وتملك جميع نظم المدفوعات الوطنية، وتتكفل بتشغيلها وتطويرها، وتهيئة البنية التحتية والبيئة التشغيلية لجميع نظم المدفوعات الوطنية، وتمكين جميع القطاعات الحكومية والتجارية من الاستفادة من خدمات نظم المدفوعات الوطنية.
- الموافقة على النموذج الاسترشادي لاتفاقية التعاون الجمركي المشترك بين الهيئة العامة للجمارك في المملكة والسلطات الجمركية المختصة في الدول الأخرى للاعتراف المتبادل ببرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد لدى كل منهما .
- الموافقة على الترخيص لبنك (ستاندرد تشارترد) وبنك (كريدي سويس) بفتح فروع لهما في المملكة، على أن يلتزم البنك في مزاولته الأعمال المصرفية بالأنظمة واللوائح والتعليمات المعمول بها في المملكة، وأن تنسق مؤسسة النقد العربي السعودي مع البنك لاستكمال الإجراءات النظامية اللازمة لذلك.
- الموافقة على إنشاء هيئة عامة للتجارة الخارجية ذات شخصية اعتبارية تسمى (الهيئة العامة للتجارة الخارجية).
- الموافقة على اللائحة التنفيذية لنظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله.
- الموافقة على تنظيم الهيئة العامة للترفيه.
- الموافقة على نظام المنافسة.
- الموافقة على الترتيبات التنظيمية لهيئة المحتوى المحلي والمشتريات الحكومية.
- الموافقة على أن تتحمل الدولة ولمدة خمس سنوات المقابل المالي المقرر على العمالة الوافدة عن المنشآت الصناعية المرخص لها بموجب ترخيص صناعي، وذلك اعتبارًا من 2019/10/01م.
- الموافقة على نظام الشركات المهنية.
- الموافقة على الاستراتيجية العامة لتنمية السياحة الوطنية.
- الموافقة على تنظيم المعهد الوطني للتطوير المهني التعليمي.

3

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

الطاقة والصناعة والثروة المعدنية

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية انخفاضًا نسبته 8.0 في المئة في عام 2019م، ليصل متوسط سعر النفط العربي الخفيف إلى 64.96 دولارًا للبرميل حسب بيانات منظمة أوبك، مقارنة بحوالي 70.59 دولارًا للبرميل في عام 2018م، كذلك شهد إنتاج المملكة من النفط الخام انخفاضًا بنسبة 4.9 في المئة في عام 2019م ليبلغ نحو 3,580.0 مليون برميل سنويًا، وبمتوسط يومي بلغ نحو 9.81 مليون برميل.

الطلب العالمي على النفط

حسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2020م، ارتفع متوسط إجمالي الطلب العالمي على النفط بنسبة 0.9 في المئة ليبلغ 100.10 مليون برميل يوميًا في عام 2019م، مقارنة بنحو 99.20 مليون برميل يوميًا في عام 2018م (جدول 3-1 ورسم بياني 3-1). ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة متوسط الطلب من خارج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنسبة 2.3 في المئة ليبلغ 52.50 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 51.30 مليون برميل يوميًا في عام 2018م. وسجل متوسط الطلب من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية انخفاضًا بنسبة 0.6 في المئة ليبلغ 47.60

رسم بياني رقم 3-1: متوسط الطلب العالمي على النفط

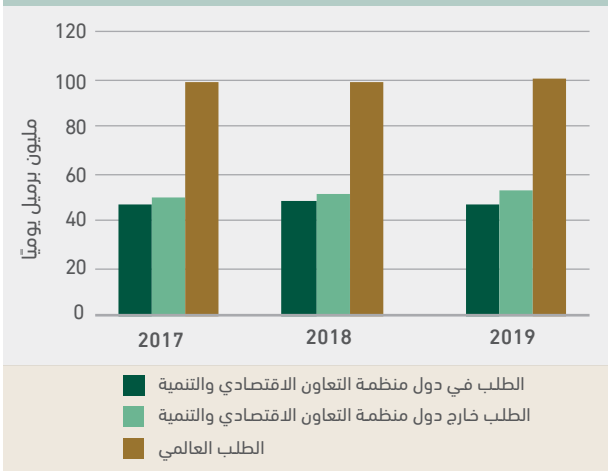

جدول رقم 3-1: متوسط الطلب العالمي على النفط*

(مليون برميل يوميًا)

	2017	2018	2019	التغير %	
				2018	2019
دول أمريكا الشمالية	25.10	25.50	25.60	1.6	0.4
دول أوروبا الغربية	14.40	14.30	14.10	-0.7	-1.4
دول منطقة المحيط الهادي	8.20	8.10	7.90	-1.2	-2.5
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	47.70	47.90	47.60	0.4	-0.6
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية					
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	4.50	4.60	4.70	2.2	2.2
الصين	12.60	13.00	13.70	3.2	5.4
دول أوروبا الشرقية	0.80	0.80	0.80	0.0	0.0
دول أمريكا الجنوبية	6.30	6.30	6.30	0.0	0.0
دول آسيا الأخرى	13.80	14.10	14.30	2.2	1.4
دول الشرق الأوسط	8.40	8.30	8.40	-1.2	1.2
دول أفريقيا	4.30	4.20	4.30	-2.3	2.4
إجمالي الطلب خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**50.70**	**51.30**	**52.50**	**1.2**	**2.3**
إجمالي الطلب العالمي	**98.40**	**99.20**	**100.10**	**0.8**	**0.9**

* يشمل المخزون الرئيسي، وزيت وقود السفن إضافة إلى زيوت التكرير.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2020م.

مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 47.90 مليون برميل يوميًا في عام 2018م.

وجاءت الزيادة في الطلب على النفط للدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في كلٍ من الصين بنسبة 5.4 في المئة ليبلغ 13.70 مليون برميل يوميًا، ومن دول أفريقيا بنسبة 2.4 في المئة ليبلغ 4.30 مليون برميل يوميًا، ومن دول الاتحاد السوفيتي سابقًا بنسبة 2.2 في المئة ليبلغ 4.70 مليون برميل يوميًا، ومن دول آسيا الأخرى بنسبة 1.4 في المئة ليبلغ 14.30 مليون برميل يوميًا، ومن دول الشرق الأوسط بنسبة 1.2 في المئة ليبلغ 8.40 مليون برميل يوميًا، واستقر الطلب في كلٍ من دول أوروبا الشرقية ودول أمريكا الجنوبية. وفي المقابل انخفض الطلب في كلٍ من دول منطقة المحيط الهادي بنسبة 2.5 في المئة ليبلغ 7.90 مليون برميل يوميًا، وفي دول أوروبا الغربية بنسبة 1.4 في المئة ليبلغ 14.10 مليون برميل يوميًا.

الإنتاج العالمي من النفط

تُشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية الصادرة في مارس 2020م إلى نمو متوسط الإنتاج العالمي من النفط في عام 2019م بنسبة 0.2 في المئة ليبلغ 100.50 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 100.32 مليون برميل يوميًا في عام 2018م (جدول 3-2)، حيث سجل متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية ارتفاعًا بنسبة 10.7 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 17.1 في المئة في عام 2018م، وسجل متوسط إنتاج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفاعًا نسبته 6.1 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 11.2 في المئة في عام 2018م، كذلك سجل متوسط إنتاج المملكة المتحدة ارتفاعًا نسبته 2.7 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 9.9 في المئة في عام 2018م،

رسم بياني رقم 3-2: متوسط إنتاج العالم من النفط الخام

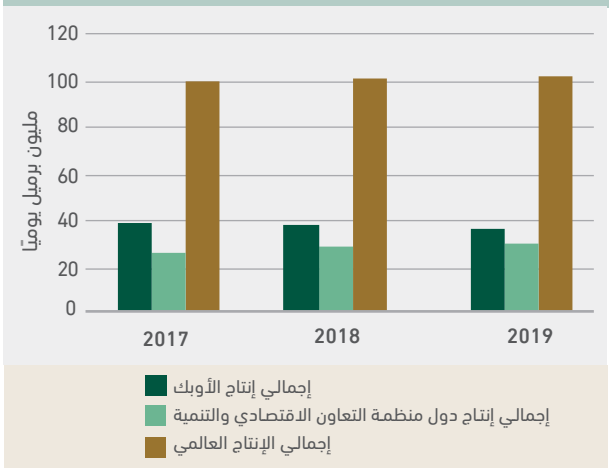

جدول رقم 3-2: متوسط إنتاج العالم من النفط*

(مليون برميل يوميًا)

	2017	2018	2019	التغير %	
				2018	2019
دول منظمة الأوبك	37.52	37.38	35.51	-0.4	-5.0
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	24.20	26.90	28.53	11.2	6.1
المنتجون من خارج الأوبك	59.88	62.94	64.99	5.1	3.3
دول الاتحاد السوفيتي (سابقًا)	14.30	14.56	14.63	1.8	0.5
الولايات المتحدة الأمريكية	13.27	15.54	17.21	17.1	10.7
الصين	3.87	3.81	3.88	-1.6	1.8
كندا	4.82	5.41	5.55	12.2	2.6
المكسيك	2.23	2.07	1.93	-7.2	-6.8
المملكة المتحدة	1.01	1.11	1.14	9.9	2.7
النرويج	1.97	1.85	1.74	-6.1	-5.9
البرازيل	2.74	2.74	--	0.0	--
مجموع الإنتاج العالمي	**97.40**	**100.32**	**100.50**	**3.0**	**0.2**

* يشمل المكثفات وسوائل الغاز الطبيعي.

المصدر: نشرة وكالة الطاقة الدولية، مارس 2020م.

وسجل متوسط إنتاج كندا ارتفاعًا نسبته 2.6 في المئة مقارنة بارتفاع نسبته 12.2 في المئة في عام 2018م، كما سجل متوسط إنتاج الصين ارتفاعًا بنسبة 1.8 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 1.6 في المئة في العام السابق. من جهة أخرى سجل متوسط إنتاج المكسيك انخفاضًا بنسبة 6.8 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 7.2 في المئة في عام 2018م، وسجل متوسط إنتاج النرويج انخفاضًا بنسبة 5.9 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 6.1 في المئة في العام السابق، وسجلت دول منظمة الأوبك انخفاضًا نسبته 5.0 في المئة مقارنة بانخفاض نسبته 0.4 في المئة في عام 2018م (رسم بياني 3-2).

الأسعار العالمية للنفط

انخفض متوسط أسعار النفط العالمية في عام 2019م، حيث بلغ متوسط سعر النفط العربي الخفيف نحو 64.96 دولارًا للبرميل، مقارنة بمتوسط سعره البالغ 70.59 دولارًا للبرميل في عام 2018م، بانخفاض مقداره 5.63 دولارات للبرميل أو ما نسبته 8.0 في المئة (جدول 3-3). وبلغ متوسط سعر نفط سلة أوبك في عام 2019م نحو 64.04 دولارًا للبرميل مقارنة بنحو 69.78 دولارًا للبرميل في عام 2018م أي بانخفاض نسبته 8.2 في المئة، وانخفض متوسط سعر نفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 9.9 في المئة، وذلك من 71.22 دولارًا للبرميل

رسم بياني رقم 3-3: متوسط الأسعار الفورية للنفط

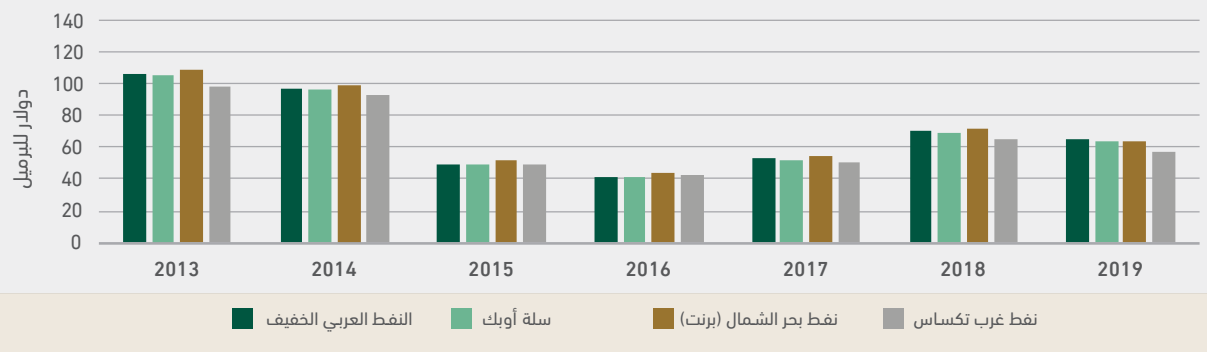

جدول رقم 3-3: الأسعار الفورية لبعض أنواع النفط (متوسط الفترة)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	النفط العربي الخفيف	سلة أوبك	نفط بحر الشمال (برنت)	نفط غرب تكساس
2003	27.69	28.10	28.81	31.09
2004	34.53	36.05	38.23	41.44
2005	50.21	50.64	54.37	56.51
2006	61.10	61.08	65.14	66.04
2007	68.75	69.08	72.55	72.29
2008	95.16	94.45	97.37	100.00
2009	61.38	61.06	61.68	61.88
2010	77.82	77.45	79.60	79.42
2011	107.82	107.46	111.36	94.99
2012	110.22	109.45	111.62	94.10
2013	106.53	105.87	108.62	97.96
2014	97.18	96.29	99.08	93.17
2015	49.85	49.49	52.41	48.73
2016	40.96	40.76	43.76	43.27
2017	52.59	52.43	54.17	50.82
2018	70.59	69.78	71.22	65.16
2019	64.96	64.04	64.19	57.02

المصدر: منظمة أوبك.

في عام 2018م ليصل إلى 64.19 دولارًا للبرميل في عام 2019م. وسجل متوسط سعر نفط غرب تكساس انخفاضًا نسبته 12.5 في المئة ليبلغ 57.02 دولارًا للبرميل في عام 2019م، مقارنة بنحو 65.16 دولارًا للبرميل في عام 2018م (رسم بياني 3-3).

الأسعار الحقيقية للنفط

شهد عام 2019م انخفاض في الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس 2005م)، حيث انخفض متوسط السعر الحقيقي للنفط العربي الخفيف بنسبة 6.0 في المئة ليبلغ 58.19 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 61.91 دولارًا للبرميل في عام 2018م (جدول 3-4). كذلك انخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال (برنت) بنسبة 7.9 في المئة ليبلغ 57.50 دولارًا للبرميل في عام 2019م، مقارنة بنحو 62.46 دولارًا للبرميل في العام السابق. وانخفض متوسط السعر الحقيقي لنفط سلة أوبك بنسبة 6.3 في المئة ليبلغ 57.36 دولارًا للبرميل، مقارنة بنحو 61.20 دولارًا للبرميل في العام السابق (رسم بياني 3-4).

ويلاحظ أن الأسعار الحقيقية للنفط في عام 2019م أقل من الأسعار الحقيقية للنفط في عام 1980م، على الرغم من أن الأسعار الاسمية لعام 2019م أعلى من الأسعار الاسمية لعام 1980م. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط السعر الحقيقي لنفط بحر الشمال(برنت) نحو 57.50 دولارًا للبرميل في عام 2019م، أي أقل بحوالي 25.57 دولارًا للبرميل من سعره في عام 1980م البالغ

رسم بياني رقم 3-4: الأسعار الحقيقية للنفط (سنة الأساس = 2005م)

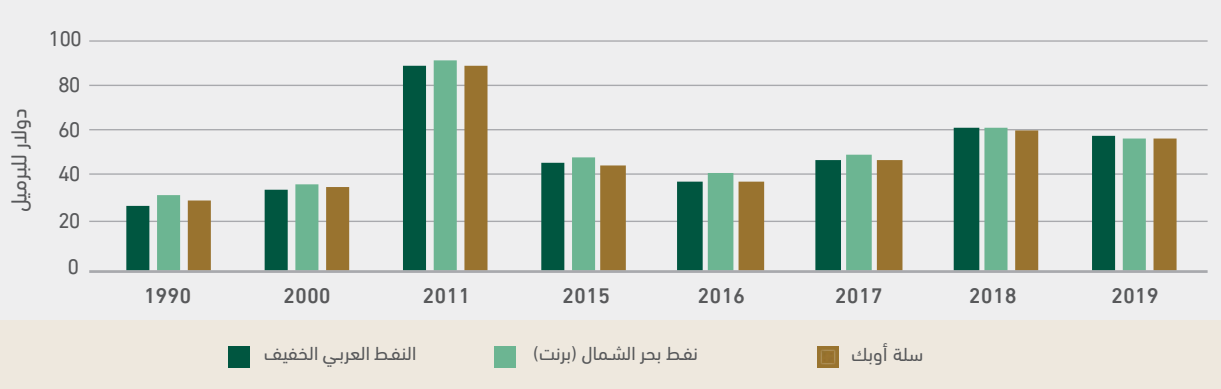

جدول رقم 3-4: الأسعار الاسمية والحقيقية للنفط (سنة الأساس = 2005م)

(دولار أمريكي/ برميل)

العام	الأسعار الاسمية للنفط			الأسعار الحقيقية للنفط*		
	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك	العربي الخفيف	بحر الشمال (برنت)	سلة أوبك
1980	28.67	37.89	28.64	62.85	83.07	62.79
1990	20.82	23.99	22.26	28.40	32.72	30.36
2000	26.81	28.44	27.60	35.64	37.81	36.69
2011	107.82	111.36	107.46	88.79	91.70	88.50
2012	110.22	111.62	109.45	93.06	94.24	92.40
2013	106.53	108.62	105.87	88.95	90.70	88.40
2014	97.18	99.08	96.29	80.34	81.91	79.60
2015	49.85	52.41	49.49	46.47	48.86	46.13
2016	40.96	43.76	40.76	38.32	40.94	38.13
2017	52.59	54.17	52.43	48.46	49.92	48.31
2018	70.59	71.22	69.78	61.91	62.46	61.20
2019	64.96	64.19	64.04	58.19	57.50	57.36

* تم حساب الأسعار الحقيقية باستخدام معامل تخفيض سلة أوبك لسنة أساس عام 2005م.

المصدر: منظمة أوبك.

نحو 83.10 دولارًا للبرميل. في المقابل بلغ السعر الاسمي لنفط بحر الشمال في عام 2019م نحو 64.19 دولارًا للبرميل، أي أعلى مما كان عليه في عام 1980م بحوالي 26.30 دولارًا للبرميل الذي بلغ نحو 37.89 دولارًا للبرميل (جدول 3-4).

احتياطي المملكة من النفط الخام والغاز الطبيعي

سجل احتياطي المملكة الثابت وجوده من النفط الخام في نهاية عام 2019م ارتفاعًا طفيفًا نسبته 0.02 في المئة ليبلغ 267.07 مليار برميل، بالمقارنة بالعام السابق الذي بلغ 267.02 مليار برميل. وارتفع احتياطي المملكة الثابت وجوده من الغاز الطبيعي بنسبة 1.4 في المئة ليبلغ في نهاية عام 2019م نحو 324.9 تريليون قدم مكعب قياسي، مقارنة بنحو 320.45 تريليون قدم مكعب قياسي في نهاية عام 2018م.

إنتاج المملكة من النفط الخام

انخفض إنتاج المملكة من النفط الخام في عام 2019م بنسبة 4.9 في المئة ليبلغ نحو 3,580.0 مليون برميل سنويًا، مقارنة بنحو 3,765.1 مليون برميل في عام 2018م. وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي لعام 2019م نحو 9.81 مليون برميل يوميًا (جدول 3-5).

الإنتاج والاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة

انخفض إنتاج المملكة من المنتجات المكررة لعام 2019م بنسبة 10.1 في المئة ليبلغ 924.94 مليون برميل، مقارنة بنحو 1,028.30 مليون برميل في عام 2018م. وبذلك بلغ متوسط إنتاج المملكة اليومي من المنتجات المكررة نحو 2.53 مليون برميل يوميًا (جدول 3-6).

ويعزى انخفاض إنتاج المملكة من المنتجات المكررة إلى انخفاض إنتاج الديزل بنسبة 1.5 في المئة، حيث

جدول رقم 3-5: إنتاج المملكة من النفط الخام

(مليون برميل)

	2016	2017	2018	2019	التغير %	
					2018	2019
إجمالي الإنتاج	**3,828.43**	**3,635.29**	**3,765.13**	**3,579.96**	**3.6**	**-4.9**
المتوسط اليومي	10.46	9.96	10.32	9.81	3.6	-4.9

المصدر: وزارة الطاقة.

جدول رقم 3-6: إنتاج المملكة من المنتجات المكررة

(مليون برميل)

العام	2015	2016	2017	2018	2019	التغير %	
						2018	2019
غاز البترول المسال	16.76	15.61	15.55	17.06	14.67	9.7	-14.1
وقود السيارات (بنزين)	179.90	202.35	203.56	199.05	193.57	-2.2	-2.8
نافثا	68.77	75.77	74.28	60.10	50.86	-19.1	-15.4
وقود طائرات (كيروسين)	76.95	89.50	90.54	95.80	84.72	5.8	-11.6
ديزل	351.47	384.62	393.93	391.55	385.75	-0.6	-1.5
زيت وقود	163.16	168.31	170.13	166.20	154.54	-2.3	-7.0
الإسفلت	21.60	18.25	16.81	14.07	14.31	-16.3	1.7
فحم الكوك	26.82	79.85	84.08	84.45	26.53	0.4	-68.6
المجموع	**905.43**	**1,034.26**	**1,048.89**	**1,028.30**	**924.94**	**-2.0**	**-10.1**

المصدر: وزارة الطاقة.

يمثل نحو 41.7 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج وقود السيارات بنسبة 2.8 في المئة، حيث يمثل نحو 20.9 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج زيت الوقود بنسبة 7.0 في المئة حيث يمثل نحو 16.7 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج وقود الطائرات بنسبة 11.6 في المئة حيث يمثل نحو 9.2 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة ، وانخفاض إنتاج النافثا بنسبة 15.4 في المئة، حيث يمثل نحو 5.5 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة ، وانخفاض إنتاج فحم الكوك بنسبة 68.6 في المئة حيث يمثل نحو 2.9 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة، وانخفاض إنتاج غاز البترول المسال بنسبة 14.1 في المئة، حيث يمثل نحو 1.6 في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة. وفي المقابل، ارتفع فقط إنتاج الإسفلت بنسبة 1.7 في المئة الذي يمثل 1.5في المئة من إجمالي إنتاج المنتجات المكررة (جدول 3-6).

وسجل إجمالي الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي في عام 2019م ارتفاعًا بنسبة 0.25 في المئة ليصل إلى 1,566.12 مليون برميل سنويًا (4.29 مليون برميل يوميًا) مقارنة بنحو 1,562.27مليون برميل سنويًا (4.28 مليون برميل يوميًا) عام 2018م (جدول 3-7).

جدول رقم 3-7: الاستهلاك المحلي من المنتجات المكررة والزيت الخام والغاز الطبيعي

(مليون برميل)

المنتج	2015	2016	2017	2018	2019
أ) الاستهلاك العام					
غاز البترول المسال	12.60	13.40	12.87	13.23	12.59
وقود السيارات (بنزين)	203.98	203.37	208.00	194.49	194.09
وقود الطائرات النفاثة والكيروسين	31.37	32.05	36.14	37.88	36.72
الديزل	276.07	248.54	207.91	182.75	187.89
زيت الوقود	140.43	166.07	180.29	173.96	168.58
الزيت الخام	209.42	182.41	167.37	149.74	155.16
الإسفلت	29.12	19.14	20.36	20.73	20.66
زيوت التشحيم	1.68	1.48	1.34	1.51	27.55
الغاز الطبيعي	506.07	557.44	573.78	581.36	579.74
نافثا	--	1.81	11.19	8.92	0.75
ريفورمات	--	--	10.48	10.16	6.18
المجموع الفرعي	**1,410.72**	**1,425.72**	**1,429.73**	**1,374.72**	**1,389.89**
ب) استهلاك صناعة النفط					
غاز البترول المسال	3.52	4.58	4.39	3.91	4.12
زيت الوقود	5.20	6.12	6.61	6.98	8.37
ديزل	8.04	8.03	7.68	7.71	4.67
غاز الوقود	31.80	34.33	34.40	33.98	29.63
الزيت الخام	0.05	0.04	0.01	0.00	0.00
الغاز الطبيعي	121.28	106.02	121.48	127.31	128.52
أخرى	5.60	5.46	5.64	7.66	0.93
المجموع الفرعي	**175.48**	**164.58**	**180.21**	**187.56**	**176.23**
المجموع الكلي	**1,586.20**	**1,590.30**	**1,609.94**	**1,562.27**	**1,566.12**

المصدر: وزارة الطاقة.

وبالنسبة إلى النصيب النسبي من الاستهلاك العام، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 41.7 في المئة من إجمالي الاستهلاك العام، واستهلاك الديزل 13.5 في المئة، واستهلاك وقود السيارات 14.0 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 12.1 في المئة، واستهلاك الزيت الخام 11.2 في المئة. أما النصيب النسبي من استهلاك صناعة النفط، فقد بلغ نصيب استهلاك الغاز الطبيعي 72.9 في المئة من الإجمالي، واستهلاك غاز الوقود نحو 16.8 في المئة، واستهلاك الديزل نحو 2.7 في المئة، واستهلاك زيت الوقود 4.8 في المئة.

صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة

بلغ إجمالي صادرات المملكة من النفط (تشمل الخام والمكرر) لعام 2019م نحو 3,043.30 مليون برميل سنويًا، أي بمعدل 8.33 مليون برميل يوميًا. حيث انخفضت صادرات المملكة من النفط الخام في عام 2019م بنسبة 4.5 في المئة، لتبلغ حوالي 2,568.90 مليون برميل سنويًا مقارنة بنحو 2,690.61 مليون برميل في عام 2018م. كذلك انخفضت صادرات المملكة من المنتجات المكررة في عام 2019م بنسبة 34.1 في المئة لتبلغ 474.41 مليون برميل سنويًا أي بمعدل 1.3 مليون برميل يوميًا، مقارنة بنحو 719.49 مليون برميل في عام 2018م (جدول 3-8).

واستحوذت منطقة آسيا والشرق الأقصى على أغلب صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة في عام 2019م (رسم بياني 3-5)، حيث بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 73.4 في المئة، و 26.5 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، يليها من حيث الترتيب دول أوروبا الغربية التي حصلت على ما نسبته 11.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 31.0 في المئة من المنتجات المكررة، ثم دول أمريكا الشمالية التي بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام 8.0 في المئة ونحو 2.1 في المئة من المنتجات المكررة، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغ نصيبها 3.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من النفط الخام، ونحو 15.1 في المئة من إجمالي صادرات المملكة من المنتجات المكررة، وبلغ نصيب دول أفريقيا 2.5 في المئة من النفط الخام، ونحو 24.6 في المئة من المنتجات المكررة.

صناعة البتروكيماويات في المملكة

انخفض إنتاج الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) من مصانعها في المملكة العربية السعودية خلال عام 2019م بنسبة 3 في المئة ليصل إلى 65.9 مليون طن متري سنويًا، مقارنة بنحو 67.8 مليون طن متري خلال عام 2018م. متأثرًا بانخفاض إمدادات

جدول رقم 3-8: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة (حسب المناطق)

(مليون برميل)

	2017		2018		2019		النصيب المئوي لعام 2019	
الصادرات إلى	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة	نفط خام	منتجات مكررة
أمريكا الشمالية	366.26	2.66	372.43	16.66	204.59	10.03	8.0	2.1
أمريكا الجنوبية	26.01	--	25.72	0.69	24.33	1.64	0.9	0.3
أوروبا الغربية	283.76	98.39	317.28	150.90	291.07	147.17	11.3	31.0
الشرق الأوسط	56.60	182.57	97.40	337.02	97.09	71.57	3.8	15.1
أفريقيا	59.78	125.29	59.80	83.70	64.61	116.64	2.5	24.6
آسيا والشرق الأقصى	1,747.99	249.06	1,815.64	129.05	1,885.73	125.89	73.4	26.5
أوقيانوسيا	3.03	--	2.34	1.47	1.47	1.48	0.1	0.3
المجموع	**2,543.44**	**657.97**	**2,690.61**	**719.49**	**2,568.90**	**474.41**	**100.0**	**100.0**

* بما في ذلك البترول المسال والغاز الطبيعي.

المصدر: وزارة الطاقة.

اللقيم الناتج عن الهجوم الأخير على منشأتي بقيق وخريص بالإضافة إلى ارتفاع معدلات أعمال الصيانة.

الثروة المعدنية

تُشرف وكالة الثروة المعدنية بوزارة الصناعة والثروة المعدنية على الأنشطة التعدينية في المملكة، حيث تعمل على تشجيع الاستثمار في مجال التعدين وتقديم الخدمات والاستشارات لدعم هذا النشاط، وإصدار الرخص والصكوك التعدينية وفقًا للوائح والأنظمة المعمول بها. وقد وصل إجمالي عدد الرخص التعدينية بنهاية عام 2019م إلى 2,095 رخصة، حيث بلغ عدد رخص الكشف 536 رخصة التي تخول حاملها القيام بإجراء الدراسات التفصيلية عن الخامات المعدنية المطلوبة في رخص الكشف، وبلغ عدد رخص المناجم الصغيرة 68 رخصة لمختلف خامات المعادن الصناعية مثل رمل السليكيا والجبس والملح والحجر الجيري والطين والبازلت الفتاتي (بوزلان) والرخام للصناعة والحديد المنخفض النسبة (لصناعة الإسمنت) والدولوميت والفلدسبار ورمل السيليكا والبارايت والحجر الرملي والبيريلايت والبيروفيلايت. وبلغ عدد رخص التعدين ومحاجر المواد الخام 92 رخصة لمختلف الخامات المعدنية الفلزية مثل الذهب والنحاس والزنك والحديد والفوسفات والمعادن المصاحبة والأحجار الكريمة مثل البريدوت، وبلغ عدد رخص محاجر مواد البناء 1,399 رخصة يتم من خلالها استغلال مختلف خامات مواد البناء مثل الرمل ومواد الكسارات وأحجار الزينة وغيرها.

وبالنسبة إلى إنتاج الذهب والفضة والمعادن المصاحبة لها في عام 2019م من مواقع الرخص التعدينية في مناجم مهد الذهب، والصخيبرات والحجار وبلغة والأمار، فقد بلغ إنتاج الذهب 12,353 كجم والفضة 5,588 كجم. ويبين (جدول 3-9) إنتاج مناجم الذهب والمعادن المصاحبة

رسم بياني رقم 3-5: صادرات المملكة من النفط الخام والمنتجات المكررة حسب المناطق لعام 2019م

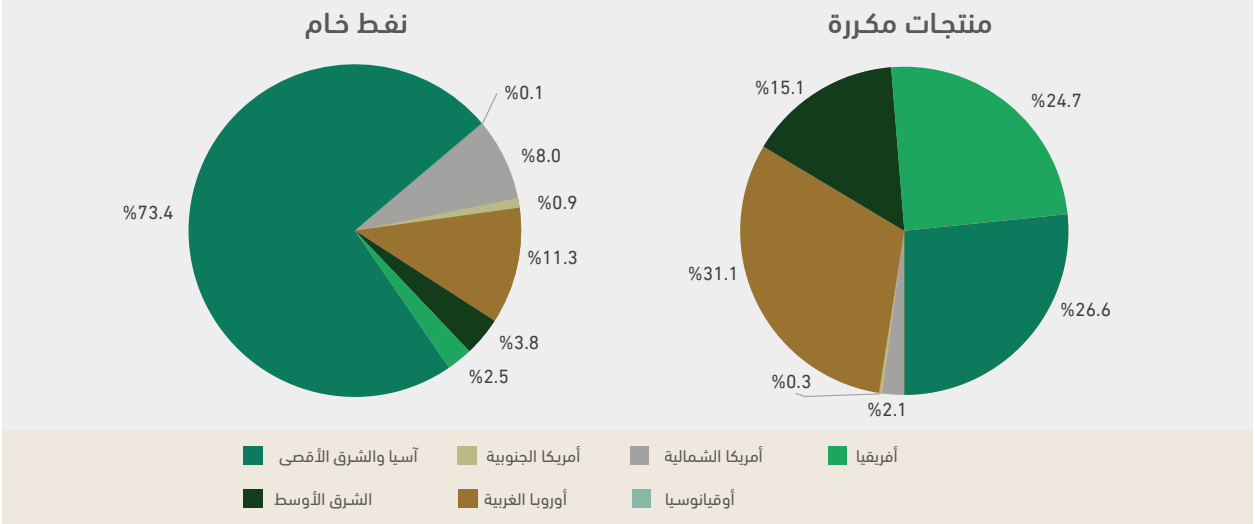

جدول رقم 3-9: إنتاج بعض المعادن في المملكة

السنة	ذهب (كجم)	فضة (كجم)	نحاس (طن)	زنك (طن)
2014	4,789	4,800	33,116	39,798
2015	5,089	4,500	46,253	39,008
2016	6,946	4,710	110,000	41,610
2017	10,333	5,069	67,097	21,787
2018	11,765	5,322	60,340	18,000
*2019	12,353	5,588	63,357	18,900

* تقديرية.

المصدر: وكالة الثروة المعدنية - وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

في المملكة خلال الفترة 2014-2019م. ويلاحظ من الجدول ارتفاع إنتاج المملكة من مركزات النحاس والزنك خلال عام 2019م إلى 63,357 طن وإلى 18,900 طن على التوالي.

أما فيما يتعلق بالخامات المعدنية الأخرى، فقد قدر مجموع الكميات المستخرجة من الخامات المعدنية في عام 2019م بما يزيد عن 537 مليون طن من مختلف الخامات المعدنية مثل الحجر الجيري ورمل السيليكا والملح والطين والفلدسبار والرخام للأغراض الصناعية والرمل الحديدي والكاولين والجبس وكتل الرخام والجرانيت والحجر الجيري والفوسفات والبوكسايت، ومواد الكسارات والرمل العادي المستخدم في أعمال التشييد والبناء. ويوضح (جدول 3-10) استغلال المملكة من مختلف الخامات المعدنية خلال الفترة 2015-2019م.

وفي مجال الصناعة، أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية في عام 2019م تراخيص صناعية لإنشاء 515 مصنعًا جديدًا في مختلف الأنشطة الصناعية وبإجمالي تمويل بلغ نحو 9.7 مليار ريال توفر فرص عمل لما يزيد عن 26.7 ألف موظف وعامل.

وارتفع العدد الإجمالي التراكمي للمصانع القائمة بالمملكة المرخصة من وزارة الصناعة والثروة المعدنية في نهاية عام 2019م ليصل إلى 7,625 مصنعًا منتجًا، توظف نحو 981.7 ألف موظف وعامل.

جدول رقم 3-10: الخامات المعدنية المستغلة (ألف طن)

أنواع الخامات المستغلة	2015	2016	2017	2018	2019*
الحجر الجيري	60,000	63,300	66,150	69,457	72,930
الطين	8,800	9,240	9,702	10,187	10,696
الملح	2,000	2,400	2,520	2,646	2,778
رمل السيليكا	1,230	1,300	1,365	1,433	1,505
مواد كسارات (بحص)	330,000	347,000	364,000	382,200	401,310
رمل	31,800	22,155	23,000	24,000	25,000
رمل حديدي	672	706	741	778	817
جبس	2,780	3,000	3,150	3,307	3,472
رخام للأغراض الصناعية	2,700	2,800	2,940	2,947	3,094
كتل رخام	22	12	13	13	14
كتل جرانيت	1,100	1,053	1,105	1,160	1,218
كتل حجر جيري	1,320	104	109	114	120
كاولين	187	196	206	216	227
بارايت	43	41	--	--	--
فلدسبار	179	188	197	206	216
بازلت	--	30	32	33	35
بوزلان	480	504	529	555	583
دلومايت	203	2,131	2,237	2,348	2,465
شيست	576	604	634	665	600
بيروفيليت	40	42	44	46	48
بوكسايت منخفضة النسبة	922	968	1,016	438	297
بوكسايت	2,100	3,800	3,990	4,623	4,830
فوسفات ثنائي الأمونيوم	5,100	5,400	5,670	5,444	5,716

* تقديرية.

المصدر: وكالة الثروة المعدنية - وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

وفي نشاط الكهرباء، سجلت مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة في عام 2019م حوالي 267.1 مليون ميجاوات. واستحوذ الاستهلاك السكني على 47.9 في المئة (128.1 مليون ميجاوات) من إجمالي استهلاك الكهرباء بالمملكة، يليه الاستهلاك الصناعي (49.4 مليون ميجاوات) بنسبة 18.5 في المئة، ثم الاستهلاك التجاري (46.8 مليون ميجاوات) بنسبة 17.5 في المئة، ثم الاستهلاك الحكومي (37.7 مليون ميجاوات) بنسبة 14.1 في المئة. وبلغ الحمل الذروي للكهرباء في عام 2019م حوالي 63,007 ميجاوات. ووصلت قدرة التوليد الفعلية للكهرباء إلى حوالي 53,105 ميجاوات. وسجل عدد المشتركين المستفيدين من خدمات الكهرباء في المملكة بنهاية عام 2019م نحو 9.7 مليون مشترك، ويمثل عدد المشتركين في المنطقة الغربية الحصة الأكبر حيث بلغ عددهم نحو 3.4 مليون مشترك، أي ما نسبته 35.5 في المئة من إجمالي المشتركين، يليهم المشتركون في المنطقة الوسطى بحوالي 3.1 مليون مشترك وبنسبة 32.0 في المئة، ثم المشتركون في المنطقة الشرقية بنحو 1.7 مليون مشترك وبنسبة 17.8 في المئة، وأخيرًا المشتركون في المنطقة الجنوبية بحوالي 1.4 مليون مشترك وبنسبة 14.7 في المئة (جدول 3-11) (رسم بياني 3-6).

رسم بياني رقم 3-6: نمو مبيعات الشركة السعودية للكهرباء من الطاقة الكهربائية (2016-2019م)

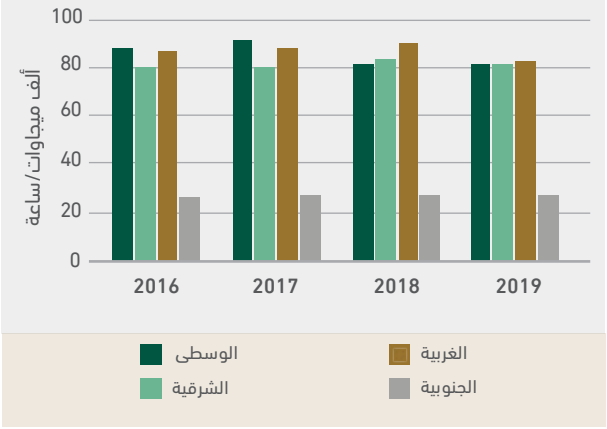

جدول رقم 3-11: تطور طاقة توليد الكهرباء وعدد المشتركين خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م)

(ميجاوات)

المنطقة	قدرة التوليد الفعلية	الحمل الذروي	الطاقة المباعة					عدد المشتركين
			سكني	تجاري	حكومي	صناعي	زراعي	
الوسطى	13,782	20,186	42,064,993	16,333,361	10,998,733	6,938,622	3,130,364	3,122,954
الشرقية	20,080	19,202	25,019,012	9,156,218	9,713,434	35,331,676	867,271	1,733,854
الغربية	13,926	17,695	44,575,740	16,614,079	11,919,416	6,607,871	874,460	3,463,863
الجنوبية	5,317	5,924	16,480,978	4,716,819	5,121,860	557,493	112,707	1,438,077
الإجمالي	**53,105**	**63,007**	**128,140,724**	**46,820,477**	**37,753,442**	**49,435,662**	**4,984,802**	**9,758,748**

المصدر: الشركة السعودية للكهرباء.

4

التطورات النقدية

التطورات النقديـة

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في إدارة وتنفيذ السياسة النقدية للمملكة بهدف تحقيق استقرار سعر صرف العملة الوطنية والأسعار المحلية، والحفاظ على سلامة النظام المالي واستقراره لدعم النمو الاقتصادي. كما استمرت المؤسسة في تطبيق سياسة سعر الصرف الثابت للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي، حيث استقر عند سعر صرفه الرسمي البالغ 3.75 مما عزز من استقرار النظام النقدي والمالي ومتانته بشكل عام. وقد حظي النظام المالي في عام 2019م بمستويات سيولة كافية لتلبية متطلبات التمويل الداعمة للنشاط الاقتصادي.

أدوات السياسة النقدية

استمرارًا لنهج المؤسسة في الحفاظ على الاستقرار النقدي أمام تطورات الأسواق المالية العالمية، قامت المؤسسة خلال عام 2019م بخفض معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء وإعادة الشراء المعاكس ثلاث مرات بشكل تدريجي، بانخفاض قدره 75 نقطة أساس عن معدل العام السابق، ليستقر معدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء عند نسبة 2.25 في المئة، ومعدل عائد اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس عند نسبة 1.75 في المئة بنهاية عام 2019م. كما اتسم النظام المالي في عام 2019م بتوفر السيولة في النظام المصرفي، وذلك بالرغم من انخفاض المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس إلى 53.7 مليار ريال، مقابل 65 مليار ريال في عام 2018م، في حين ارتفع المتوسط اليومي لعمليات اتفاقيات إعادة الشراء إلى 864 مليون ريال خلال عام 2019م، مقارنة بحوالي 246 مليون ريال خلال العام السابق. كذلك أبقت المؤسسة على متطلبات الاحتياطي النظامي على ودائع العملاء لدى المصارف دون تغيير عن العام السابق عند نسبة 4.0 في المئة للودائع الزمنية والادخارية، و 7.0 في المئة للودائع تحت الطلب. واستمرت المؤسسة بالحفاظ على سقف الإصدارات الأسبوعي لأذونات المؤسسة بمقدار 3 مليارات ريال.

نمو عرض النقود

سجل عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3)، والمكون من النقد المتداول خارج المصارف وإجمالي الودائع لدى المصارف، ارتفاعًا في عام 2019م نسبته 7.1 في المئة (131.5 مليار ريال) ليستقر عند 1,985 مليار ريال، مقارنةً بارتفاع نسبته 2.7 في المئة (48.5 مليار ريال) في عام 2018م. كما سجلت الودائع المصرفية معدل نمو بلغ 7.3 في المئة (122.5 مليار ريال)، مقارنة بمعدل نمو نسبته 2.5 في المئة (40.4 مليار ريال) في عام 2018م، وقد شكلت الودائع ما نسبته 90.5 في المئة من عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3). وارتفع معدل نمو النقد المتداول خارج المصارف بنسبة 5.0 في المئة (9.0 مليار ريال) في عام 2019م، مقارنة بنسبة 4.7 في المئة (8.1 مليار ريال) في عام 2018م.

ويُظهر تحليل الودائع المصرفية استحواذ الودائع تحت الطلب على النصيب الأكبر من إجمالي عرض النقود (ن3)، حيث شكّلت 55.4 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2019م، مقابل 56.1 في المئة في عام 2018م، وزاد حجم هذه الودائع بنسبة 5.6 في المئة (58.5 مليار ريال) في عام 2019م، مقارنة بارتفاع نسبته 3.8 في المئة (38.2 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت الودائع الزمنية والادخارية بمعدل 13.2 في المئة (58.6 مليار ريال) في عام 2019م، مقابل انخفاض نسبته 2.5 في المئة (11.1 مليار ريال) في عام 2018م. وشكّلت الودائع الزمنية والادخارية من إجمالي عرض النقود (ن3) ما نسبته 25.3 في المئة في عام 2019م، مقارنة بنسبة 23.9 في المئة في العام السابق. وسجلت الودائع الأخرى شبه النقدية، المكونة من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستنديه، وضمانات وتحويلات قائمة، واتفاقيات إعادة الشراء التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص، ارتفاعًا نسبته 2.8 في المئة (5.3 مليار ريال) في عام 2019م، مقارنةً بارتفاع نسبته 7.5 في

المئة (13.3 مليار ريال) في عام 2018م. كما شكّلت الودائع الأخرى شبه النقدية ما نسبته 9.8 في المئة من إجمالي عرض النقود (ن3) في عام 2019م، مقارنة بنسبة 10.2 في المئة في عام 2018م (الجداول 4-1 و4-2 و4-3)، (الرسمان البيانيان 4-1 و4-2).

وبدراسة مؤشرات السيولة الرئيسة الأخرى ممثلةً بعرضي النقود بتعريفيهما الضيقين (ن1) و(ن2)، اللذين يشملان ودائع أكثر سيولة نسبيًا، فقد سجل (ن1)، الذي يشمل النقد المتداول خارج المصارف والودائع تحت الطلب، نموًا في عام 2019م بنسبة 5.5 في المئة (67.5 مليار ريال) مقارنة بارتفاع نسبته 3.9 في المئة (46.3 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع نصيب الودائع تحت الطلب في (ن1) بشكل طفيف في عام 2019م ليصل إلى 85.3 في المئة مقارنة بنسبة 85.2 في المئة في العام السابق. وفي المقابل، سجل (ن2)، الذي يشمل (ن1) زائدًا الودائع الزمنية والادخارية، وهو أقل سيولة من (ن1)، ارتفاعًا نسبته 7.6 في المئة (126.2 مليار ريال)

جدول رقم 4-1: عرض النقود

(مليون ريال)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1) (2+1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2) (4+3)	الودائع الأخرى شبه النقدية*	(ن3) (6+5)
	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)	(7)
2015	168,492	980,151	1,148,642	439,377	1,588,020	197,562	1,785,582
2016	170,323	976,086	1,146,409	496,019	1,642,429	157,279	1,799,708
2017	172,046	1,002,468	1,174,514	454,152	1,628,666	176,505	1,805,171
2018	180,132	1,040,665	1,220,797	443,022	1,663,820	189,826	1,853,645
2019	189,160	1,099,151	1,288,311	501,667	1,789,978	195,161	1,985,139

* تتكون من ودائع المقيمين بالعملات الأجنبية، والودائع مقابل اعتمادات مستندية، والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص.

جدول رقم 4-2: معدلات نمو عرض النقود ومكوناته

(نسب مئوية)

نهاية السنة	النقد المتداول خارج المصارف	الودائع تحت الطلب	(ن1)	الودائع الزمنية والادخارية	(ن2)	الودائع الأخرى شبه النقدية	(ن3)
2015	9.59	-1.13	0.31	8.91	2.55	2.19	2.51
2016	1.09	-0.41	-0.19	12.89	3.43	-20.39	0.79
2017	1.01	2.70	2.45	-8.44	-0.84	12.22	0.30
2018	4.70	3.81	3.94	-2.45	2.16	7.55	2.69
2019	5.01	5.62	5.53	13.24	7.58	2.81	7.09

جدول رقم 4-3: مكونات عرض النقود

(الأنصبة المئوية في ن3: بنهاية الفترة)

	2015	2016	2017	2018	2019
النقد المتداول خارج المصارف	9.4	9.5	9.5	9.7	9.5
مجموع الودائع	90.6	90.5	90.5	90.3	90.5
الودائع تحت الطلب	54.9	54.2	55.5	56.1	55.4
الودائع الزمنية والادخارية	24.6	27.6	25.2	23.9	25.3
الودائع الأخرى شبه النقدية	11.1	8.7	9.8	10.2	9.8
عرض النقود (ن3)	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

في عام 2019م مقارنة بارتفاع نسبته 2.2 في المئة (35.2 مليار ريال) في عام 2018م. وانخفضت نسبة (ن1) إلى (ن3) من 65.9 في المئة في عام 2018م إلى 64.9 في المئة في عام 2019م، بينما ارتفعت نسبة (ن2) إلى (ن3) بشكل طفيف في عام 2019م لتبلغ 90.2 في المئة مقارنة بنسبة 89.8 في المئة في عام 2018م (الجدول 4-4).

عرض النقود بتعريفه الواسع (ن3): العوامل السببية

ارتفع عرض النقود (ن3) بنسبة عالية في عام 2019م مقارنة بالعامين السابقين حيث سجل ارتفاعًا نسبته 7.1 في المئة؛ وذلك نتيجة لارتفاع صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال الذي بلغ 600 مليار ريال، مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيه صافي الإنفاق 569.1 مليار ريال، بالإضافة إلى ارتفاع مطلوبات المصارف من القطاع الخاص بنحو 101.3 مليار ريال في عام 2019م، في حين سجلت هذه المطلوبات ارتفاعًا بقيمة 40 مليار ريال في عام 2018م، كما عزز ذلك تراجع العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص الذي بلغ 558.0 مليار ريال مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيه العجز نحو 625.3 مليار ريال. كما شهدت مطلوبات المصارف من المؤسسات العامة غير المالية ارتفاعًا بنحو 7.9 مليار ريال في عام 2019م، مقابل انخفاض طفيف بقيمة 0.1 مليار ريال في العام السابق. في حين بلغ انخفاض صافي البنود الأخرى في عام 2019م نحو 19.7 مليار ريال مقارنة بارتفاع بلغ 64.6 مليار ريال في عام 2018م. لتصبح الزيادة في عرض النقود في عام 2019م نحو 131.5 مليار ريال (الجدول 4-5 والرسم البياني 4-3).

القاعدة النقدية ومضاعف النقود

تعد القاعدة النقدية المقياس الأضيق لحجم السيولة، وتتكون القاعدة النقدية من النقد المتداول خارج المصارف، والنقد في صناديق المصارف، بالإضافة إلى ودائع المصارف وودائع المؤسسات المالية العامة لدى مؤسسة النقد، وقد ارتفعت القاعدة النقدية بنسبة 4.2 في المئة (13.1 مليار ريال) في عام 2019م، مقارنة بارتفاع نسبته 3.2 في المئة (9.7 مليار ريال) في عام 2018م.

رسم بياني رقم 4-1: معدلات نمو عرض النقود (ن3)

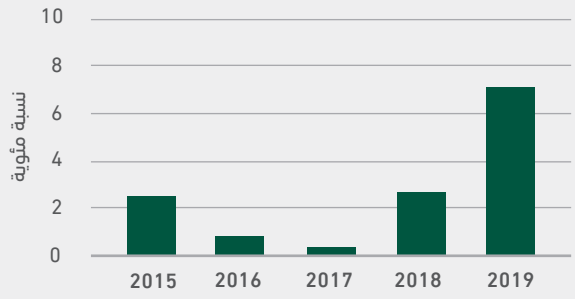

رسم بياني رقم 4-2: مكونات عرض النقود

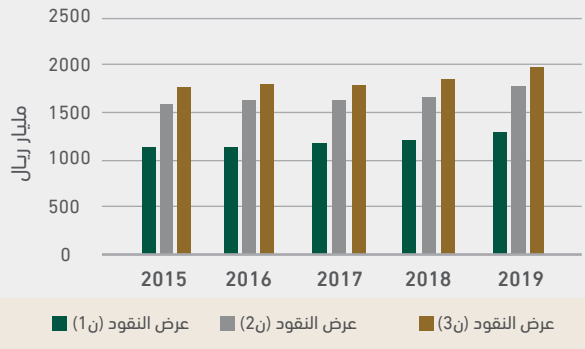

جدول رقم 4-4: معدلات نقدية

(نسبة مئوية)

الفترة	ن1/ ن3	ن2/ ن3
2015	64.3	88.9
2016	63.7	91.3
2017	65.1	90.2
2018	65.9	89.8
2019	64.9	90.2

رسم بياني رقم 4-3: العوامل السببية للتغير في (ن3)

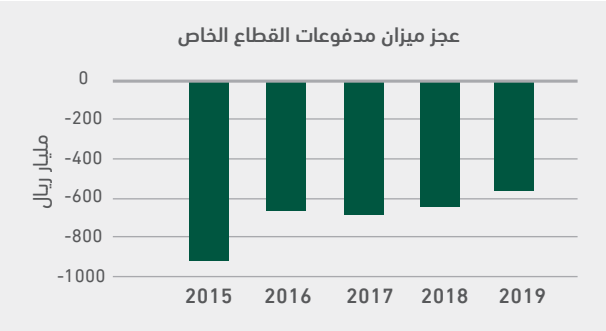

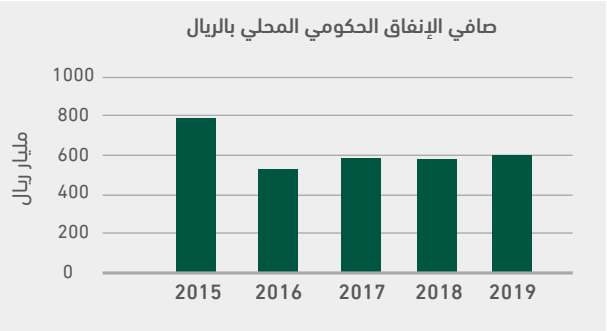

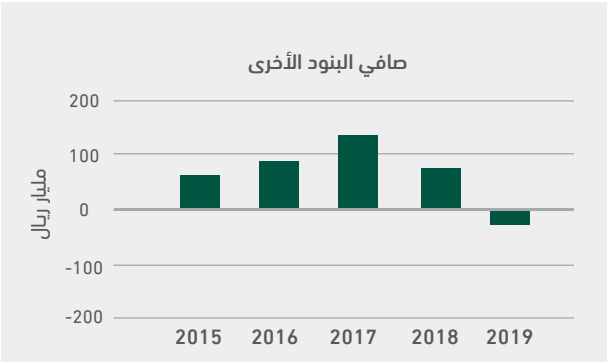

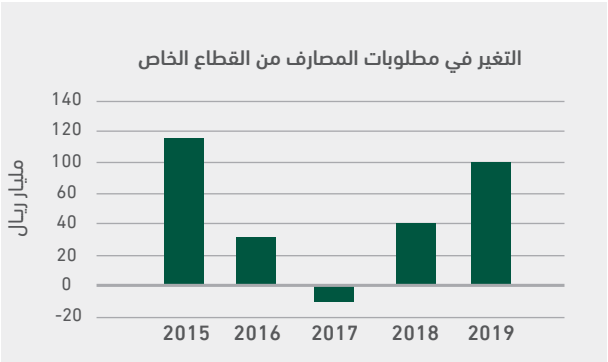

جدول رقم 4-5: العوامل السببية للتغير في عرض النقود (ن3)

(مليار ريال)

	2017	2018	2019
التغير في (ن3)	**5.5**	**48.5**	**131.5**
العوامل السببية			
صافي الإنفاق الحكومي المحلي بالريال*	580.7	569.1	600.0
التغير في مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	-12.7	40.0	101.3
التغير في مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	-1.5	-0.1	7.9
العجز في ميزان مدفوعات القطاع الخاص **	-679.7	-625.3	-558.0
صافي البنود الأخرى	118.6	64.6	-19.7
المجموع	**5.5**	**48.5**	**131.5**

* الإنفاق الحكومي المحلي بالريال ناقصًا الإيرادات المحلية بالريال.

** تقديرية.

سجل نصيب النقد المتداول خارج المصارف من القاعدة النقدية ما نسبته 58.3 في المئة في عام 2019م، مقارنة بنسبة 57.8 في المئة في العام السابق. ومن ناحية أخرى، سجلت ودائع المصارف لدى المؤسسة ارتفاعًا نسبته 5.5 في المئة (5.5 مليار ريال) في عام 2019م، مقارنة بنسبة ارتفاع بلغت 2.5 في المئة (2.4 مليار ريال) في العام السابق. وفي المقابل، شهدت ودائع المؤسسات المالية العامة لدى مؤسسة النقد تراجعًا بنسبة 10.2 في المئة (83 مليون ريال) في عام 2019م، مقارنة بانخفاض نسبته 22.1 في المئة (228 مليون ريال) في عام 2018م.

أما المضاعف النقدي[2] فقد سجل ارتفاعًا نسبته 2.8 في المئة ليبلغ 6.1 في عام 2019م مقارنة بانخفاض نسبته 0.5 في المئة في العام السابق (الجدول 4-6 والرسم البياني 4-4).

الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

يشهد النقد المتداول خارج المصارف عادةً أعلى معدلات نموه خلال مناسبتين إسلاميتين مهمتين، هما: شهر رمضان المبارك وموسم الحج، اللذان صادفا الربعين الثاني والثالث خلال السنوات الميلادية القليلة الماضية، ويتضح ذلك من بيانات السلاسل الزمنية للنقد المتداول خارج المصارف (الجدول 4-7) و (الرسم البياني 4-5). وقد بلغ النقد المتداول خارج المصارف ذروته في عام 2019م عند 196.9 مليار ريال في نهاية شهر مايو (يوافق 26 رمضان 1440هـ)، في حين بلغ النقد المتداول خارج المصارف أدنى مستوى له عند 181.1 مليار ريال بنهاية شهر يناير من عام 2019م (يوافق 25 جمادى الأولى 1440هـ).

رسم بياني رقم 4-4: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

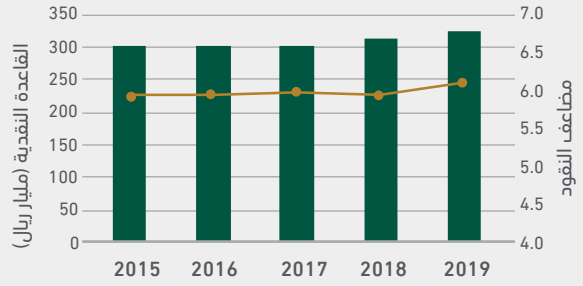

رسم بياني رقم 4-5: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

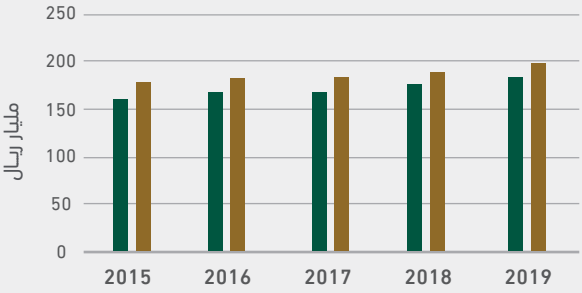

جدول رقم 4-6: القاعدة النقدية ومضاعف النقود

	2016	2017	2018	2019
مضاعف النقود	6.0	6.0	5.9	6.1
القاعدة النقدية (مليون ريال)				
النقد المتداول خارج المصارف	170,323	172,046	180,132	189,160
النقد في الصندوق	29,666	31,311	30,733	29,319
ودائع البنوك المحلية لدى المؤسسة	97,839	97,534	99,943	105,470
ودائع المؤسسات المالية العامة لدى المؤسسة	4,576	1,035	807	724
المجموع	**302,404**	**301,926**	**311,615**	**324,674**

[2] المضاعف النقدي: هو نسبة عرض النقود (ن3) إلى القاعدة النقدية.

المسح النقدي

يهدف المسح النقدي إلى تقييم وضع النظام المصرفي السعودي (مؤسسة النقد والمصارف التجارية)، بالإضافة إلى ترتيب بنود موجودات ومطلوبات النظام المصرفي لمعرفة التغيرات التي تطرأ عليه. ويشير المسح النقدي إلى ارتفاع موجودات النظام المصرفي بأكمله بنحو 4.1

جدول رقم 4-7: الاتجاهات الموسمية للنقد المتداول خارج المصارف

أعلى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة			أدنى مستوى للنقد المتداول خارج المصارف خلال السنة		
نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية	نهاية الشهر الميلادي	التواريخ المقابلة حسب التقويم الهجري	الكمية
2015/07	1436/10/14	179,078	2015/01	1436/04/10	156,921
2016/06	1437/09/26	181,838	2016/01	1437/04/21	167,404
2017/06	1438/10/06	184,312	2017/10	1439/02/11	167,459
2018/06	1439/10/16	189,877	2018/01	1439/05/14	175,134
2019/05	1440/09/26	196,878	2019/01	1440/05/25	181,105

جدول رقم 4-8: المسح النقدي* (نهاية السنة)

(مليون ريال)

	2015	2016	2017	2018	2019
الموجودات					
صافي الموجودات الأجنبية	2,506,009	2,120,078	1,976,292	1,956,765	1,923,100
مؤسسة النقد	2,283,382	1,982,348	1,833,355	1,835,866	1,852,626
المصارف التجارية	222,627	137,730	142,938	120,899	70,475
الائتمان المحلي	1,510,002	1,651,672	1,713,578	1,804,171	1,991,837
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	1,384,858	1,417,920	1,405,210	1,445,252	1,546,519
مطلوبات المصارف من الحكومة	86,158	178,416	254,545	305,154	383,672
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	38,986	55,336	53,823	53,765	61,646
الإجمـالي	**4,016,011**	**3,771,750**	**3,689,871**	**3,760,936**	**3,914,938**
المطلوبات					
عرض النقود (ن3)	1,785,582	1,799,708	1,805,171	1,853,645	1,985,139
الودائع الحكومية**	1,162,521	875,424	737,716	681,492	622,945
صافي البنود الأخرى	1,067,908	1,096,619	1,146,983	1,225,799	1,306,853
الإجمـالي	**4,016,011**	**3,771,750**	**3,689,871**	**3,760,936**	**3,914,938**
(نسبة التغير المئوية)					
صافي الموجودات الأجنبية	-12.6	-15.4	-6.8	-1.0	-1.7
الائتمان المحلي	10.2	9.4	3.7	5.3	10.4
مطلوبات المصارف من القطاع الخاص	9.0	2.4	-0.9	2.8	7.0
مطلوبات المصارف من الحكومة	61.8	107.1	42.7	19.9	25.7
مطلوبات المصارف من مؤسسات عامة غير مالية	-15.4	41.9	-2.7	-0.1	14.7
عرض النقود (ن3)	2.5	0.8	0.3	2.7	7.1
الودائع الحكومية**	-25.5	-24.7	-15.7	-7.6	-8.6
صافي البنود الأخرى	14.1	2.7	4.6	6.9	6.6

* المركز المالي الموحد لمؤسسة النقد العربي السعودي والمصارف التجارية.

** تشمل الاعتمادات المستندية ومستندات تحت التحصيل.

في المئة (154 مليار ريال) لتصل إلى 3,915 مليار ريال في عام 2019م، مقارنة بارتفاع نسبته 1.9 في المئة (71.1 مليار ريال) في عام 2018م (جدول 4-8).

وانخفض صافي الموجودات الأجنبية في المسح النقدي في عام 2019م بنسبة 1.7 في المئة (33.7 مليار ريال) مقارنة بانخفاض نسبته 1.0 في المئة (19.5 مليار ريال) في العام السابق. وفي ضوء ذلك، تراجع نصيب صافي الموجودات الأجنبية من إجمالي الموجودات من 52.0 في المئة في عام 2018م ليصل إلى 49.1 في المئة في عام 2019م. ويعود السبب إلى انخفاض الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية بنسبة 41.7 في المئة (50.4 مليار ريال) مقابل ارتفاع الائتمان المحلي والمكون من مطلوبات المصارف من القطاع الخاص والحكومة، بالإضافة إلى المؤسسات العامة غير المالية، لتصل نسبة الارتفاع إلى 10.4 في المئة (187.7 مليار ريال) في نهاية عام 2019م (جدول 4-8).

شهدت ودائع الحكومة لدى المؤسسة تراجعًا بوتيرة أقل مما كانت عليه لتسجل انخفاضًا بنسبة 8.6 في المئة (58.5 مليار ريال) في عام 2019م مقارنة بانخفاض نسبته 7.6 في المئة (56.2 مليار ريال) في العام السابق.

اتجاهات سعر الفائدة

ارتفع متوسط أسعار الفائدة على الودائع بين المصارف السعودية لمدة ثلاثة أشهر (SAIBOR) بنحو 18 نقطة أساس لتبلغ 2.63 في المئة في عام 2019م، مقابل 2.45 في المئة في عام 2018م، وفي المقابل، سجل متوسط أسعار الفائدة على الودائع بالدولار الأمريكي لمدة ثلاثة أشهر (LIBOR) ارتفاعًا طفيفًا بحوالي 2.0 نقطة أساس، إذ ارتفع من 2.31 في المئة في عام 2018م ليصل إلى 2.33 في المئة في عام 2019م، ليرتفع الفارق بين المتوسطين لصالح الريال السعودي، حيث بلغ الفارق 30 نقطة أساس في عام 2019م، مسجلًا ارتفاعًا عن العام السابق الذي بلغ 14 نقطة أساس (جدول 4-9 ورسم بياني 4-6).

تطورات سعر الصرف

حافظت مؤسسة النقد على سياستها النقدية الهادفة إلى استقرار سعر صرف الريال بما يحقق مصالح الاقتصاد السعودي، مما انعكس إيجابًا على سعر صرف الريال في الأسواق الفورية في عام 2019م عند 3.75 ريال للدولار الأمريكي (جدول 4-10). وتجدر الإشارة إلى أن متوسط سعر صرف الريال أمام الدولار الأمريكي بلغ 3.7508 ريال في عام 2019م مقابل 3.7506 في العام السابق، حيث مثل السعر 3.7535 أعلى قيمة له في عام 2019م مقارنة بنحو 3.7530 في عام 2018م، في حين سجل السعر 3.7500 أدنى قيمة له في عام 2019م، مقارنة بنحو 3.7498 في العام السابق.

جدول رقم 4-9: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار*

(متوسط الأسعار على الودائع لثلاثة أشهر)

السنة	الودائع بالريال السعودي (SAIBOR 3M)	الودائع بالدولار (LIBOR 3M)	الفارق بين أسعار الفائدة بالريال والدولار
2015	0.88	0.32	0.56
2016	2.07	0.73	1.34
2017	1.81	1.26	0.55
2018	2.45	2.31	0.14
2019	2.63	2.33	0.30

* أسعار الفائدة بين المصارف.

جدول رقم 4-10: مؤشرات سعر صرف الريال مقابل الدولار الأمريكي في السوق الفورية*

السنة	أعلى	أدنى	المتوسط (لكامل الفترة)
2015	3.7615	3.7498	3.7512
2016	3.7587	3.7489	3.7508
2017	3.7518	3.7499	3.7503
2018	3.7530	3.7498	3.7506
2019	3.7535	3.7500	3.7508

* المصدر: Bloomberg.

رسم بياني رقم 4-6: أسعار الفائدة على الودائع بالريال والدولار الأمريكي (متوسط أسعار الفائدة لثلاثة أشهر)

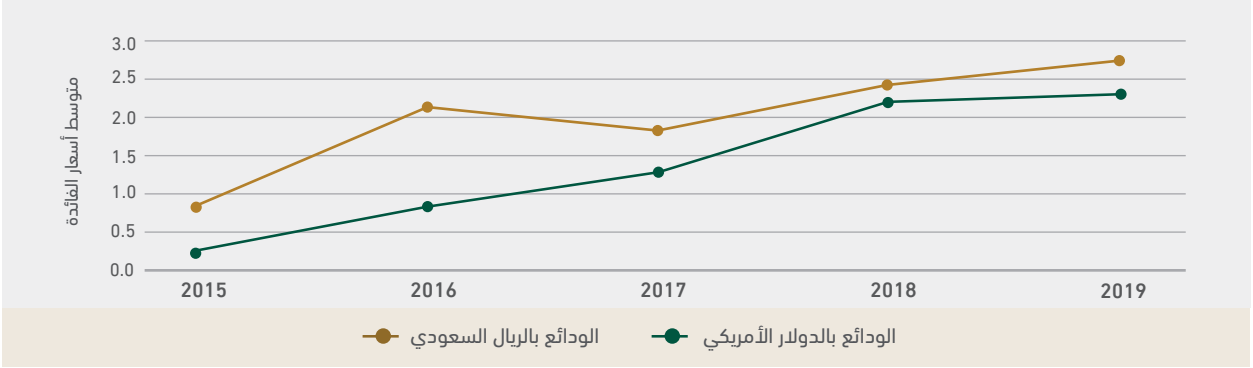

5

القطـــاع المصرفـي

القطاع المصرفي

واصل القطاع المصرفي تحقيق معدلات نمو جيدة لتلائم التطورات الاقتصادية الإيجابية التي يشهدها الاقتصاد السعودي في عام 2019م على مختلف الأصعدة، حيث ساهمت مؤسسة النقد العربي السعودي في ذلك من خلال الرقابة والإشراف على النظام المصرفي، بهدف تعزيز متانته وملاءته المالية والرقي بمستويات خدماته المصرفية والمالية. ويتجلى ذلك بأدائه في عام 2019م من خلال زيادة أنشطة المصارف بشكل عام، وقيامها بتعزيز مراكزها المالية، حيث زاد إجمالي موجوداتها بنسبة 9.7 في المئة، ونمت ودائعها المصرفية بنسبة 7.3 في المئة، وارتفعت أرباحها بنسبة 4.5 في المئة مقارنة بمستواها في العام السابق.

المركز المالي الموحد للمصارف

أظهرت المصارف التجارية أداءً جيدًا في عام 2019م، فقد ارتفع إجمالي موجوداتها بنسبة 9.7 في المئة (حوالي 233 مليار ريال) ليبلغ 2,631.1 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 2.0 في المئة (47.3 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-1).

الودائع المصرفية

ارتفع إجمالي الودائع المصرفية في عام 2019م بنسبة 7.3 في المئة (122.5 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,796 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 2.5 في المئة (40.4 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-2، والرسمان البيانيان 5-1 و 5-2).

وباستعراض تطورات الودائع المصرفية حسب نوعها، يلاحظ ارتفاع الودائع تحت الطلب في عام 2019م بنسبة 5.6 في المئة (58.5 مليار ريال) لتبلغ حوالي 1,099.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.8 في المئة (38.2 مليار ريال) في العام السابق، فيما انخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 61.2 في المئة مقارنة بنسبة 62.2 في المئة في نهاية العام السابق. بينما ارتفعت الودائع الزمنية والادخارية في عام 2019م بنسبة 13.2 في المئة (58.6 مليار ريال) لتبلغ حوالي 501.7 مليار ريال، مقارنة بانخفاض في العام السابق نسبته 2.5 في المئة (11.1 مليار ريال)، وارتفع نصيبها

جدول رقم 5-1: المركز المالي الموحد للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2015	2016	2017	2018	2019
الموجودات					
الاحتياطيات المصرفية	147,973	239,920	243,294	222,856	239,375
الموجودات الأجنبية	322,614	233,832	262,124	231,832	243,629
مطلوبات من القطاع العام	125,144	233,752	308,368	358,919	445,318
مطلوبات من القطاع الخاص	1,384,858	1,417,920	1,405,210	1,445,252	1,546,519
مطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	2,904	4,442	2,600	1,041	1,398
موجودات أخرى	249,761	159,136	129,295	138,246	154,888
إجمالي الموجودات (المطلوبات)	**2,233,254**	**2,289,001**	**2,350,891**	**2,398,147**	**2,631,128**
المطلوبات					
الودائع المصرفية	1,617,090	1,629,385	1,633,125	1,673,513	1,795,979
المطلوبات الأجنبية	99,987	96,101	119,186	110,933	173,155
رأس المال والاحتياطيات	270,418	298,392	317,067	303,439	342,976
الأرباح	42,420	40,398	43,857	48,148	50,315
مطلوبات أخرى	203,339	224,725	237,655	262,113	268,703

المئوي من إجمالي الودائع إلى 27.9 في المئة مقارنة بنسبة 26.5 في المئة في نهاية العام السابق. وبالنسبة للودائع الأخرى شبه النقدية (معظمها ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية)، فقد ارتفعت في عام 2019م بنسبة 2.8 في المئة (5.3 مليار ريال) لتبلغ حوالي 195.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 7.5 في المئة (13.3 مليار ريال) في العام السابق، فيما انخفض نصيبها المئوي من إجمالي الودائع إلى 10.9 في المئة مقارنة بنسبة 11.3 في المئة في نهاية العام السابق (رسم بياني 5-3).

وبالنظر إلى توزيع الودائع حسب القطاع، فقد ارتفعت ودائع القطاع الخاص في عام 2019م بنسبة 4.5 في المئة (60.1 مليار ريال) إلى نحو 1,390.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.6 في المئة (46.8 مليار ريال) سجل في العام السابق، فيما انخفضت نسبة ودائع القطاع الخاص من إجمالي الودائع المصرفية لتبلغ 77.4 في المئة مقارنة بنسبة 79.5 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفعت ودائع القطاع العام بنسبة 18.2 في المئة (62.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 405.5 مليار ريال،

رسم بياني رقم 5-1: الودائع حسب العملة

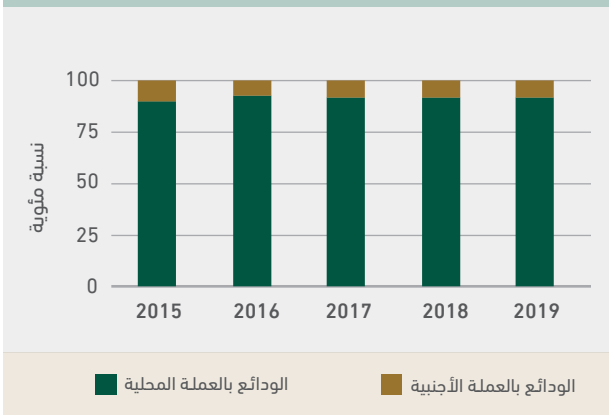

رسم بياني رقم 5-2: معدلات نمو الودائع المصرفية

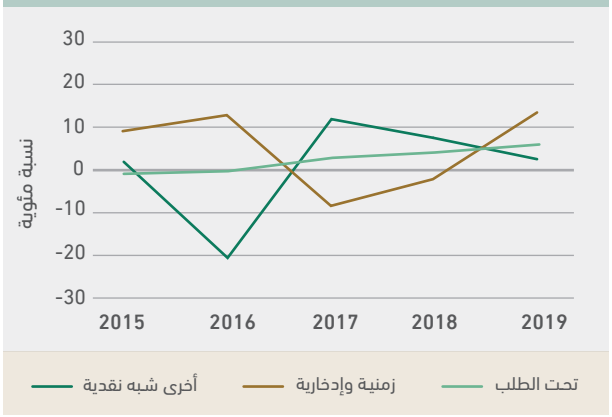

جدول رقم 5-2: الودائع المصرفية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2015	2016	2017	2018	2019
أولًا: حسب النوع					
الودائع تحت الطلب	980,151	976,086	1,002,468	1,040,665	1,099,151
الودائع الزمنية والإدخارية	439,377	496,019	454,152	443,022	501,667
الودائع الأخرى شبه النقدية	197,562	157,279	176,505	189,826	195,161
الودائع بالعملة الأجنبية	164,481	128,944	144,333	149,976	155,039
مقابل اعتمادات مستندية	16,317	18,085	18,517	25,409	24,191
عمليات إعادة الشراء (ريبو)	14	81	51	0	0
التحويلات القائمة	16,750	10,169	13,604	14,440	15,931
ثانيًا: حسب القطاع					
القطاع الخاص	1,267,251	1,316,052	1,283,622	1,330,444	1,390,494
القطاع العام	349,840	313,333	349,503	343,069	405,485
ثالثًا: حسب العملة					
الودائع بالعملة المحلية	1,452,609	1,500,441	1,488,792	1,523,537	1,640,940
الودائع بالعملة الأجنبية	164,481	128,944	144,333	149,976	155,039
إجمالي الودائع المصرفية	**1,617,090**	**1,629,385**	**1,633,125**	**1,673,513**	**1,795,979**

مقارنة بانخفاض نسبته 1.8 في المئة (6.4 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك ارتفع نصيب ودائع القطاع العام من إجمالي الودائع من 20.5 في المئة في نهاية عام 2018م إلى 22.6 في المئة في نهاية عام 2019م.

أما بالنسبة لتطورات الودائع المصرفية حسب العملة، فقد ارتفعت الودائع بالعملة المحلية في عام 2019م بنسبة 7.7 في المئة (117.4 مليار ريال) لتبلغ حوالي 1,640.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.3 في المئة (34.7 مليار ريال) في العام السابق، وارتفعت أهميتها النسبية من إجمالي الودائع بشكل طفيف لتبلغ 91.4 في المئة في نهاية عام 2019م. أما الودائع بالعملة الأجنبية، فقد ارتفعت بنسبة 3.4 في المئة (5.1 مليار ريال) لتبلغ نحو 155.0 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 3.9 في المئة (حوالي 5.6 مليار ريال) في العام السابق، وانخفض نصيبها من إجمالي الودائع في نهاية عام 2019م إلى نحو 8.6 في المئة.

مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام

ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام في عام 2019م بنسبة 10.4 في المئة (188 مليار ريال) ليبلغ نحو 1,993.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 5.2 في المئة (89 مليار ريال) في العام السابق. وبذلك شكّل إجمالي المطلوبات من القطاعين العام والخاص في نهاية عام 2019م ما نسبته 111 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 107.9 في المئة في نهاية العام السابق.

رسم بياني رقم 5-3: مكونات الودائع المصرفية

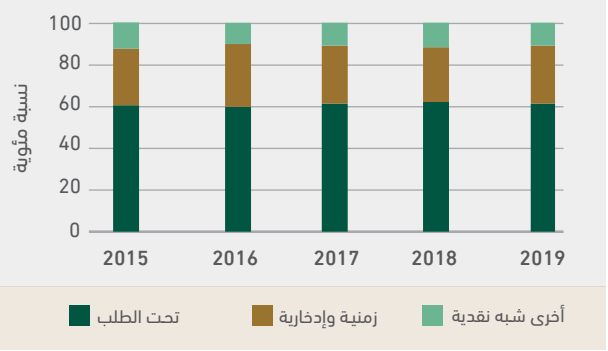

وارتفع إجمالي مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في عام 2019م بنسبة 7.0 في المئة (101.3 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1,546.5 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.8 في المئة (40 مليار ريال) في العام السابق. وشكلت مطلوبات المصارف من القطاع الخاص في نهاية عام 2019م ما نسبته 86.1 في المئة من إجمالي الودائع المصرفية، مقارنة بنسبة 86.4 في المئة في نهاية العام السابق.

أما مطلوبات المصارف من القطاع العام (قروض للمؤسسات العامة وسندات حكومية وشبة حكومية)، فقد ارتفعت في عام 2019م بنسبة 24.1 في المئة (86.4 مليار ريال) لتبلغ نحو 445.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 16.4 في المئة (50.6 مليار ريال) في العام السابق. وتعزى هذه الزيادة لارتفاع سندات الجهات الحكومية وشبة الحكومية بنسبة 25.7 في المئة (78.5 مليار ريال) لتبلغ نحو 383.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 19.9 في المئة (50.6 مليار ريال) في العام السابق، بالإضافة إلى ارتفاع الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة في عام 2019م بنسبة 14.7 في المئة (7.9 مليار ريال) ليبلغ نحو 61.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 0.1 في المئة (57 مليون ريال) في العام السابق. وفي المقابل، ارتفعت المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية في نهاية عام 2019م بنسبة 34.3 في المئة (357 مليون ريال)، مقارنة بانخفاض نسبته 59.9 في المئة (1.6 مليار ريال) في نهاية العام السابق (جدول 5-3، والرسمان البيانيان 5-4 و5-5).

الائتمان المصرفي حسب الآجال

انخفض الائتمان المصرفي قصير الأجل (أقل من سنة) الممنوح للقطاع الخاص ومؤسسات القطاع العام في عام 2019م بنسبة 4.4 في المئة (31.7 مليار ريال) ليبلغ نحو 683.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.0 في المئة (13.7 مليار ريال) في العام السابق. في حين ارتفع الائتمان متوسط الأجل (سنة إلى 3 سنوات) بنسبة 2.9 في المئة (6.7 مليار ريال) ليبلغ حوالي 234.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 14.7 في المئة (39.2 مليار ريال)

في العام السابق. بينما ارتفع الائتمان طويل الأجل (أكثر من 3 سنوات) بنسبة 27 في المئة (134.8مليار ريال) ليبلغ نحو 634.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 14.5 في المئة (63.3 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-4).

الائتمان المصرفي حسب النشاط الاقتصادي

تباين توزيع الائتمان المصرفي حسب الأنشطة الاقتصادية لعام 2019م، فقد شهد الائتمان المصرفي لقطاع النقل والاتصالات أعلى نسبة نمو مقارنة بالائتمان المصرفي الممنوح للقطاعات الأخرى، حيث سجل ارتفاعًا بنسبة 18.4 في المئة (8.0 مليار ريال) ليبلغ حوالي 51.2 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 10.6 في المئة (5.1 مليار ريال) في العام السابق. وارتفع الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية بنسبة 17.0 في المئة (8.9 مليار ريال) ليسجل 61 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 0.6 في المئة (335.2 مليون ريال) في العام السابق. أيضًا، شهد الائتمان المصرفي لقطاع التمويل نموًا نسبته 11.1 في المئة (4.2 مليار ريال) ليبلغ 41.5 مليار ريال مقارنة بنسبة ارتفاع مقدارها 4.8 في المئة (1.7 مليار ريال) في العام السابق. وكذلك ارتفع الائتمان المصرفي لقطاع الخدمات بنسبة 3.0 في المئة (2.4 مليار ريال) ليبلغ 81.2 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 8.4 في المئة (6.1 مليار ريال) في العام السابق. وسجل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التجارة نموًا بمعدل 2 في المئة (5.6 مليار ريال) ليبلغ 287.9 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 10.4 في المئة (32.8 مليار

رسم بياني رقم 5-4: مطلوبات المصارف من القطاع الخاص (شهري)

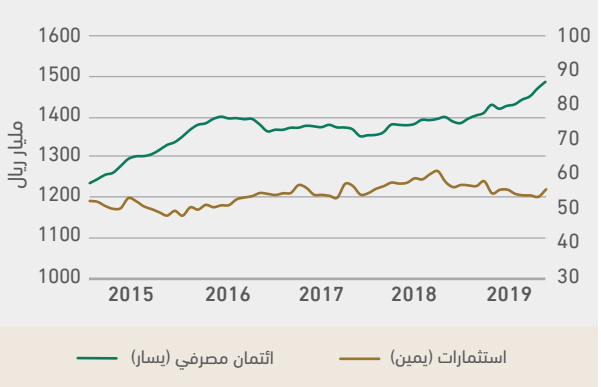

رسم بياني رقم 5-5: مطلوبات المصارف حسب القطاع (شهري)

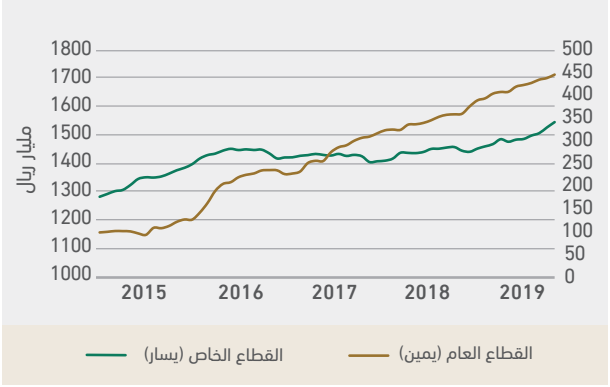

جدول رقم 5-3: مطلوبات المصارف من القطاعين الخاص والعام (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2017		2018		2019	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
المطلوبات من القطاع الخاص	**1,405,210**	**81.9**	**1,445,252**	**80.1**	**1,546,519**	**77.6**
الائتمان المصرفي	1,351,127	78.7	1,388,940	76.9	1,490,833	74.8
قروض وسلف	1,338,555	78.0	1,375,628	76.2	1,477,980	74.1
كمبيالات مخصومة	12,572	0.7	13,312	0.7	12,853	0.6
استثمارات في أوراق مالية خاصة	54,083	3.2	56,312	3.1	55,686	2.8
المطلوبات من القطاع العام	**308,368**	**18.0**	**358,919**	**19.9**	**445,318**	**22.3**
الائتمان المصرفي للمؤسسات العامة	53,823	3.1	53,765	3.0	61,646	3.1
سندات حكومية وشبة حكومية	254,545	14.8	305,154	16.9	383,672	19.2
مطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	**2,600**	**0.2**	**1,041**	**0.1**	**1,398**	**0.1**
المجموع	**1,716,179**	**100.0**	**1,805,213**	**100.0**	**1,993,235**	**100.0**

ريال) في العام السابق. وفيما يخص الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع التعدين والمناجم، فقد سجل نموًا متباطئًا بنسبة 1.8 في المئة (354 مليون ريال) ليبلغ 19.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 30.3 في المئة (4.5 مليار ريال) في العام السابق. فيما سجل الائتمان المصرفي الممنوح لقطاع الصناعة والإنتاج انخفاضًا نسبته 9.3 في المئة (16.1 مليار ريال) ليبلغ 156.8 مليار ريال مقارنة بنمو نسبته 6.1 في المئة (9.9 مليار ريال) في العام السابق. وكذلك شهد الائتمان المصرفي لقطاع البناء والتشييد تراجعًا بنسبة 4.6 في المئة (4.5 مليار ريال) ليبلغ 92.9 مليار ريال، مقارنة بنمو نسبته 8.6 في المئة (7.7 مليار ريال) في العام السابق. وانخفض الائتمان المصرفي لقطاع الزراعة وصيد الأسماك بنسبة 0.9 في المئة (127 مليون ريال) ليبلغ 14.7 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 20.7 في المئة (2.5 مليار ريال) في العام السابق (جدول 5-5، ورسم بياني 5-6).

القروض المشتركة

تشير بيانات القروض المشتركة للمقيمين إلى انخفاض عددها بين المصارف المحلية بالتضامن مع المصارف الخارجية في عام 2019م بنسبة 8.1 في المئة لتبلغ 525 قرضًا، بينما ارتفعت لغير المقيمين بنسبة 25.6 في المئة لتبلغ 98 قرضًا. وبالنظر لإجمالي قيمة هذه القروض للمقيمين، فقد ارتفعت بنسبة 30.7 في المئة لتبلغ 446 مليار ريال في عام 2019م، وكذلك ارتفعت قيمة القروض لغير المقيمين بنسبة 52.4 في المئة لتبلغ 21.6 مليار ريال (جدول 5-6).

جدول رقم 5-4: الائتمان المصرفي حسب الآجال

(مليون ريال)

نهاية الفترة	قصير الأجل	متوسط الأجل	طويل الأجل	المجموع
2015	694,241	242,438	437,919	1,374,598
2016	711,227	266,524	441,193	1,418,945
2017	701,233	267,155	436,562	1,404,950
2018	714,927	227,911	499,867	1,442,705
2019	683,215	234,625	634,639	1,552,479

ملاحظة: الأجل القصير: أقل من سنة، والأجل المتوسط: 1 - 3 سنوات، والأجل الطويل: أكثر من 3 سنوات.

جدول رقم 5-5: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2017		2018		2019	
	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي	المبلغ	النصيب المئوي
الزراعة وصيد الأسماك	12,249	0.9	14,780	1.1	14,653	1.0
الصناعة والإنتاج	162,939	12.1	172,858	12.4	156,754	10.5
التعدين والمناجم	14,849	1.1	19,354	1.4	19,707	1.3
الماء والكهرباء والغاز والخدمات الصحية	51,836	3.8	52,171	3.8	61,049	4.1
البناء والتشييد	89,642	6.6	97,326	7.0	92,850	6.2
التجارة	315,138	23.3	282,344	20.3	287,923	19.3
النقل والاتصالات	48,388	3.6	43,282	3.1	51,237	3.4
التمويل	35,608	2.6	37,313	2.7	41,465	2.8
الخدمات	72,737	5.4	78,860	5.7	81,217	5.4
نشاطات أخرى متنوعة	547,741	40.5	590,652	42.5	683,977	45.9
المجموع	**1,351,127**	**100.0**	**1,388,940**	**100.0**	**1,490,833**	**100.0**

القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية

سجلت القروض الاستهلاكية وقروض بطاقات الائتمان من المصارف ارتفاعًا نسبته 4.7 في المئة لتصل إلى نحو 352.5 مليار ريال بنهاية عام 2019م، مقارنة بنحو 336.6 مليار ريال في نهاية العام السابق (جدول 5-7أ، ورسم بياني 5-7).

القروض العقارية من المصارف التجارية

واصلت القروض العقارية المقدمة من المصارف للأفراد والشركات نموها في عام 2019م، لتبلغ حوالي 297.4 مليار ريال، أي بارتفاع نسبته 24.7 في المئة (58.8 مليار ريال)، مقارنة بنمو نسبته 13.1 في المئة (27.6 مليار ريال) في العام السابق. وسجلت القروض العقارية الممنوحة للأفراد ارتفاعًا نسبته 41.2 في المئة (57.8 مليار ريال) لتبلغ 198.1 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 15.7 في المئة (نحو 19 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية في نهاية عام 2019م نحو 66.6 في المئة. وكذلك ارتفعت القروض المقدمة من المصارف التجارية للشركات في عام 2019م بنسبة 1.0 في المئة (1 مليار ريال) لتبلغ نحو 99.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 9.5 في المئة (8.5 مليار ريال) في العام السابق، وبلغ نصيبها من إجمالي القروض العقارية 33.4 في المئة (جدول 5-7ب).

رسم بياني رقم 5-6: الائتمان المصرفي الممنوح للقطاع الخاص حسب النشاط الاقتصادي

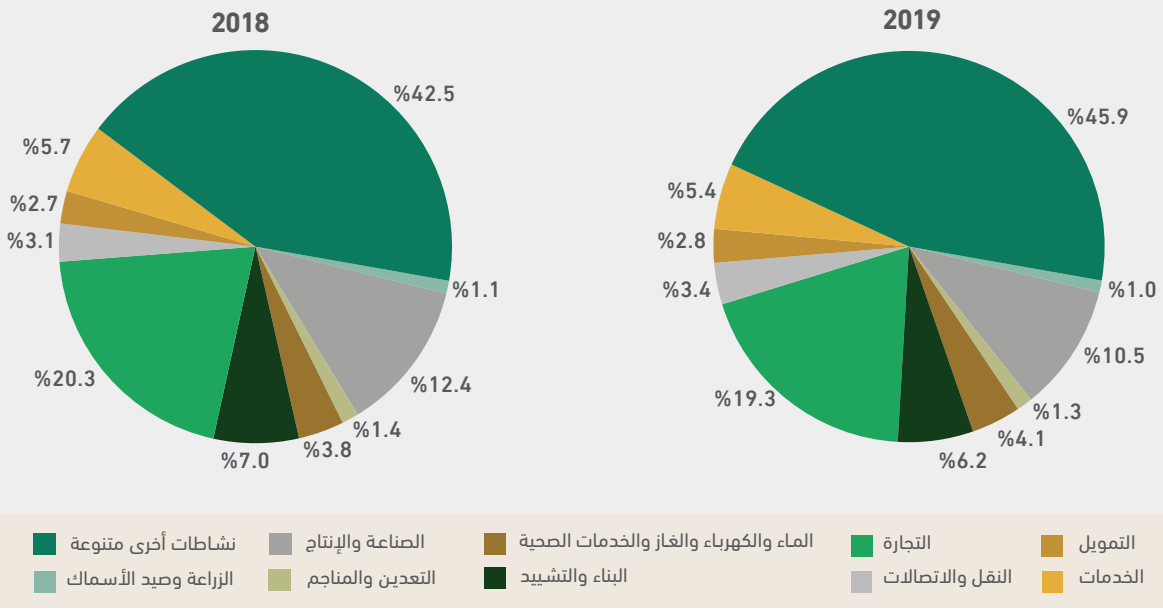

جدول رقم 5-6: القـروض المشـتركة

الفترة	عدد القروض المشتركة			مبالغ القروض المشتركة (مليار ريال)		
	مقيم	غير مقيم	المجموع	مقيم	غير مقيم	المجموع
2015	469	65	534	134	12	146
2016	555	76	631	195	16	211
2017	513	74	587	189	12	201
2018	571	78	649	341	14	355
2019	525	98	623	446	22	467

الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية

ارتفعت الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية في نهاية عام 2019م بنسبة 5.1 في المئة (11.8 مليار ريال) لتبلغ نحو 243.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 11.6 في المئة (30.3 مليار ريال) في العام السابق. وارتفعت المطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية في عام 2019م بنسبة 56.1 في المئة (62.2 مليار ريال) لتبلغ نحو 173.2 مليار ريال، مقارنة بانخفاض نسبته 6.9 في المئة (8.3 مليار ريال) في العام السابق. ونتيجة لهذه التطورات، انخفض صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية (الموجودات الأجنبية ناقصًا المطلوبات الأجنبية) في عام 2019م بنسبة 41.7 في المئة (50.4 مليار ريال) ليبلغ 70.5 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 15.4 في المئة (22 مليار ريال) خلال العام السابق (جدول 5-8، والرسمان البيانيان 5-8 و 5-9).

احتياطيات المصارف التجارية

ارتفعت احتياطيات المصارف التجارية (النقد في الصندوق والودائع لدى مؤسسة النقد) في عام 2019م بحوالي 16.5 مليار ريال، أي ما نسبته 7.4 في المئة لتبلغ حوالي 239.4 مليار ريال في نهاية العام، مقارنة بانخفاض مقداره 20.4 مليار ريال (8.4 في المئة) في العام السابق. ويعزى

رسم بياني رقم 5-7: إجمالي القروض الاستهلاكية

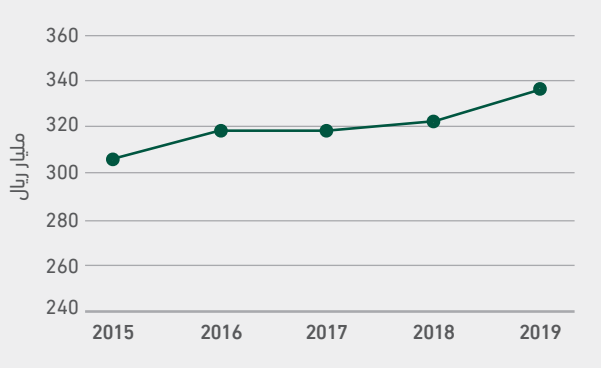

جدول رقم 5-7أ: القروض الاستهلاكية وقروض البطاقات الائتمانية*

(مليون ريال)

السنة (نهاية الفترة)	القروض الاستهلاكية							المجموع	بطاقات الائتمان**
	ترميم وتحسين عقارات	سيارات ووسائل نقل شخصية	أثاث وسلع معمرة	تعليم	الرعاية الصحية	سياحة وسفر	أخرى		
2015	37,020.5	9,429.2	4,911.9	636.6	312.2	85.3	254,789.2	307,184.9	10,212.7
2016	29,080.2	9,327.8	4,821.8	957.6	506.5	72.1	273,499.5	318,265.5	10,957.7
2017	30,028.0	16,720.0	10,783.9	3,722.5	565.6	324.3	255,515.0	317,659.3	12,094.0
2018	28,055.1	16,789.4	12,498.7	3,522.2	703.5	483.6	259,234.4	321,286.9	15,331.9
2019	25,648.2	15,625.0	12,462.1	3,239.0	559.4	454.7	275,450.4	333,438.7	19,054.3

* يستثنى من ذلك التمويل العقاري والتأجير التمويلي والتمويل الممنوح بغرض المتاجرة بالأسهم.
** تشمل فيزا وماستركارد وأمريكان إكسبريس وأخرى.

جدول رقم 5-7ب: القروض العقارية من المصارف التجارية

(مليون ريال)

(نهاية الفترة)	الأفراد	الشركات	الإجمالي
2015	102,503	82,799	185,302
2016	110,484	89,918	200,402
2017	121,249	89,744	210,992
2018	140,276	98,268	238,544
2019	198,100	99,272	297,372

ارتفاع احتياطيات المصارف التجارية إلى ارتفاع الودائع الأخرى لدى المؤسسة، حيث ارتفعت من 92.7 مليار ريال في نهاية عام 2018م إلى 106.5 مليار ريال في نهاية عام 2019م، أي بنسبة 15.0 في المئة (13.9 مليار ريال). وكذلك ارتفعت الودائع النظامية لدى المؤسسة بنحو 4.9 مليار ريال، أو ما نسبته 5.0 في المئة لتبلغ 102.9 مليار ريال. بينما انخفضت الودائع الجارية لدى المؤسسة بنسبة 57.7 في المئة (807.8 مليون ريال) لتبلغ 593.2 مليون ريال. وسجل النقد في صناديق المصارف انخفاضًا من 30.7 مليار ريال في نهاية عام 2018م إلى 29.3 مليار ريال في نهاية عام 2019م، أي بنسبة 4.6 في المئة (1.4 مليار ريال) (جدول 5-9).

رأس المال واحتياطيات المصارف

ارتفع رأس المال واحتياطيات المصارف في عام 2019م بحوالي 39.5 مليار ريال، أي بنسبة 13.0 في المئة ليبلغ حوالي 343 مليار ريال، مقارنة بانخفاض مقداره 13.6 مليار ريال ونسبته 4.3 في المئة في العام السابق. وارتفعت

رسم بياني رقم 5-8: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف (شهري)

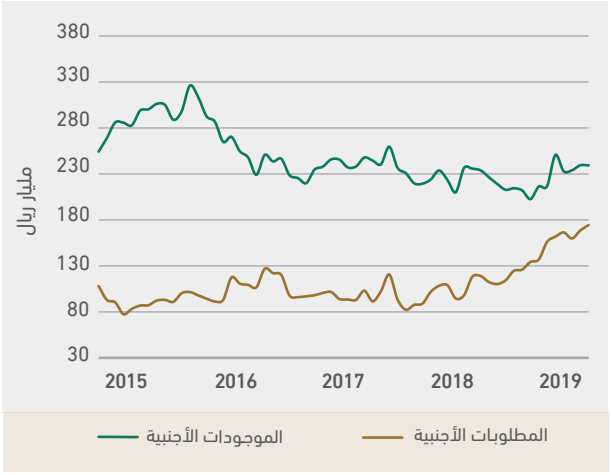

رسم بياني رقم 5-9: نسبة الموجودات والمطلوبات الأجنبية إلى إجمالي موجودات ومطلوبات المصارف

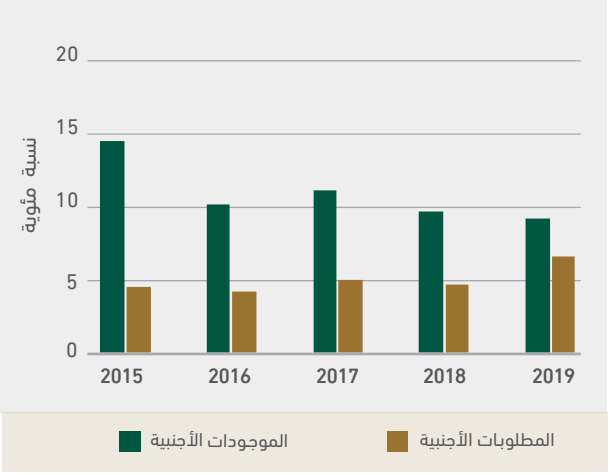

جدول رقم 5-8: الموجودات والمطلوبات الأجنبية للمصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	المبلغ		التغير			
			2018		2019	
	2018	2019	المبلغ	النسبة المئوية	المبلغ	النسبة المئوية
الموجودات الأجنبية						
مبالغ مستحقة على مصارف أجنبية	66,195	47,538	12,829	24.0	-18,657	-28.2
مبالغ مستحقة على الفروع في الخارج	39,942	63,227	-30,427	-43.2	23,285	58.3
موجودات أخرى	26,943	35,253	3,042	12.7	8,310	30.8
الاستثمارات في الخارج	98,753	97,612	-15,736	-13.7	-1,141	-1.2
الإجمالي	**231,832**	**243,629**	**-30,292**	**-11.6**	**11,797**	**5.1**
المطلوبات الأجنبية						
مبالغ مستحقة لمصارف أجنبية	60,781	102,350	3,064	5.3	41,569	68.4
مبالغ مستحقة للفروع في الخارج	32,082	38,705	-12,040	-27.3	6,622	20.6
مبالغ مستحقة أخرى	18,070	32,100	723	4.2	14,031	77.6
الإجمالي	**110,933**	**173,155**	**-8,253**	**-6.9**	**62,222**	**56.1**
صافي الموجودات الأجنبية	**120,899**	**70,475**	**-22,039**	**-15.4**	**-50,424**	**-41.7**

نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الودائع من 18.1 في المئة في نهاية عام 2018م إلى 19.1 في المئة في نهاية عام 2019م، وارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطيات إلى إجمالي الموجودات من نحو 12.7 في المئة في نهاية عام 2018م إلى 13.0 في المئة في نهاية عام 2019م. وبلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات مرجحة المخاطر وفقًا لمعيار لجنة بازل في نهاية عام 2019م نحو 19.4 في المئة، وهي أعلى من النسبة الموصى بها من لجنة بازل (جدول 5-10).

مصادر واستخدامات الموارد المالية للمصارف التجارية واستخداماتها في عام 2019م

بلغ إجمالي الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية في عام 2019م حوالي 226.5 مليار ريال، مقارنة بنحو 99.6 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع قدره 127.4 في المئة. وقد تركزت الموارد المالية المضافة الرئيسة في إجمالي الودائع بحوالي 122.5 مليار ريال، أي ما نسبته 54.1 في المئة من إجمالي الموارد المضافة، بالإضافة إلى المطلوبات الأجنبية بحوالي 62.2 مليار ريال، أي ما نسبته 27.5 في المئة من إجمالي الموارد المضافة. وارتفعت أيضًا القاعدة الرأسمالية بحوالي 41.8 مليار ريال أي ما نسبته 18.5 في المئة من الإجمالي. واستخدمت معظم هذه الموارد المالية خلال عام 2019م في زيادة النقد والاحتياطيات بحوالي 16.5 مليار ريال، أي بنسبة 7.3 في المئة من إجمالي الموارد المستخدمة. وعلاوة على ذلك، ارتفعت الأصول الأجنبية بنحو 11.8 مليار ريال، أي بنسبة 5.2 في المئة من الإجمالي. وسجلت المطلوبات من القطاع الخاص

جدول رقم 5-9: احتياطيات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2015	2016	2017	2018	2019
النقد في الصندوق	29,420	29,666	31,311	30,733	29,319
ودائع لدى مؤسسة النقد					
ودائع جارية	358	328	268	1,401	593
ودائع نظامية	97,974	97,267	96,282	98,060	102,918
ودائع أخرى	20,221	112,659	115,433	92,662	106,545
احتياطيات المصارف	**147,973**	**239,920**	**243,294**	**222,856**	**239,375**
النسب (%) إلى الودائع المصرفية					
النقد في الصندوق	1.82	1.82	1.92	1.84	1.63
ودائع لدى مؤسسة النقد					
ودائع جارية	0.02	0.02	0.02	0.08	0.03
ودائع نظامية	6.06	5.97	5.90	5.86	5.73
ودائع أخرى	1.25	6.91	7.07	5.54	5.93
احتياطيات المصارف	**9.15**	**14.72**	**14.90**	**13.32**	**13.33**

جدول رقم 5-10: رأسمال واحتياطيات المصارف التجارية (نهاية الفترة)

(مليون ريال)

	2015	2016	2017	2018	2019
رأس المال والاحتياطيات	270,418	298,392	317,067	303,439	342,976
رأس المال والاحتياطيات كنسبة مئوية من					
الودائع المصرفية	16.7	18.3	19.4	18.1	19.1
إجمالي الموجودات	12.1	13.0	13.5	12.7	13.0
رأس المال إلى الموجودات مرجحة (%)					
المخاطر (معيار بازل)	**18.1**	**19.5**	**20.4**	**20.3**	**19.4**

والقطاع العام ارتفاعًا بنحو 101.3 مليار ريال و 7.9 مليار ريال على التوالي. وقد بلغ نصيب المطلوبات من القطاع الخاص 44.7 في المئة، في حين بلغ نصيب المطلوبات من القطاع العام 3.5 في المئة من إجمالي الاستخدامات. كذلك ارتفعت المطلوبات من الحكومة المركزية بنحو 86.3 مليار ريال، حيث شكل نصيبها 38.1 في المئة من إجمالي استخدامات الموارد المالية (جدول 5-11).

أرباح المصارف التجارية

بلغت أرباح المصارف التجارية في عام 2019م حوالي 50.3 مليار ريال، بارتفاع نسبته 4.5 في المئة عن أرباح السنة السابقة البالغة 48.1 مليار ريال.

عدد المصارف وفروعها

بلغ عدد المصارف التجارية في المملكة بنهاية عام 2019م تسعة وعشرين مصرفًا (27 عاملًا، و2 مرخصين) ويشمل ذلك فروعًا لمصارف أجنبية، حيث تم الترخيص لمصرفين أجنبيين بفتح فروع لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة. وإضافة إلى ذلك، تم الترخيص لمصرفين أجنبيين آخرين بفتح فروع إضافية (21 فرعًا) في المملكة. وارتفع عدد فروع المصارف التجارية العاملة في المملكة ليبلغ 2,076 فرعًا من خلال تشغيل 12 فرعًا جديدًا. ووفقًا لتوزيع الفروع حسب المناطق الإدارية، حظيت منطقة الرياض بعدد 626 فرعًا، أي ما نسبته 30.2 في المئة من الإجمالي، ومنطقة مكة المكرمة بعدد 442 فرعًا، أي ما نسبته 21.3 في المئة من الإجمالي، والمنطقة الشرقية بعدد 408 فروع، أي ما نسبته 19.7 في المئة من الإجمالي، ومنطقة عسير بعدد 128 فرعًا، أي ما نسبته 6.2 في المئة من الإجمالي، ومنطقة القصيم بعدد 120 فرعًا، أي ما نسبته 5.8 في المئة من الإجمالي، ومنطقة المدينة المنورة بعدد 104 فروع، أي ما نسبته 5.0 في المئة من الإجمالي (جدول 5-12).

عدد العاملين في القطاع المصرفي

سجل عدد العاملين في القطاع المصرفي في عام 2019م ارتفاعًا نسبته 0.1 في المئة ليبلغ 47,181 موظفًا وموظفة. وبلغ النصيب المئوي للعاملين السعوديين (ذكور وإناث) حوالي 94.3 في المئة من إجمالي العاملين في القطاع المصرفي، أي حوالي 44,482 موظفًا وموظفة. وبلغت نسبة العاملين السعوديين الذكور حوالي 78.4 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 5.7 في المئة من العاملين الذكور غير السعوديين، وبلغت نسبة العاملات الإناث السعوديات حوالي 15.9 في المئة من الإجمالي، مقارنة بنسبة 0.04 في المئة من العاملات الإناث غير السعوديات.

تطورات التقنية المصرفية في عام 2019م

أولًا: عمليات غرف المقاصة

تراجع عدد الشيكات التجارية والشخصية التي تمت مقاصتها بواسطة غرف المقاصة بالمملكة في عام 2019م بنسبة 14.6 في المئة، بانخفاض مقداره 491.9

جدول رقم 5-11: أهم الموارد المالية المضافة للمصارف التجارية واستخداماتها خلال عام 2019م

(مليار ريال)

الاستخدامات	المبلغ	النصيب المئوي	الموارد	المبلغ	النصيب المئوي
النقد والاحتياطيات	16.5	7.3	إجمالي الودائع	122.5	54.1
الأصول الأجنبية	11.8	5.2	المطلوبات الأجنبية	62.2	27.5
المطلوبات من القطاع الخاص	101.3	44.7	القاعدة الرأسمالية	41.8	18.5
المطلوبات من مؤسسات مالية غير نقدية	0.4	0.2			
المطلوبات من القطاع العام	7.9	3.5			
المطلوبات من الحكومة المركزية	86.3	38.1			
صافي الأصول الأخرى	2.5	1.1			
الإجمالي	**226.5**	**100.0**	**الإجمالي**	**226.5**	**100.0**

ألف شيك، وكذلك انخفضت قيمتها بنسبة 8.6 في المئة إلى 260.5 مليار ريال، بينما ارتفع متوسط قيمة الشيك في عام 2019م بنسبة 7 في المئة، من 84,652 ريال في عام 2018م إلى 90,576 ريال في عام 2019م. وبشكلٍ عام، يعود انخفاض الشيكات التجارية والشخصية إلى التوسع في استخدام التقنية المصرفية ومنها أجهزة نقاط البيع. وكان الانخفاض في غرفة الرياض بنسبة 15.8 في المئة ليبلغ حوالي مليون شيك، وفي غرفة الدمام بنسبة 14.7 في المئة ليبلغ 823.9 ألف شيك، وفي غرفة جدة بنسبة 13.9 في المئة ليبلغ 621 ألف شيك، وفي غرفة المدينة المنورة بنسبة 26.6 في المئة ليبلغ 63.5 ألف شيك، وفي غرفة بريدة بنسبة 10.7 في المئة ليبلغ 131 ألف شيك، وفي غرفة مكة المكرمة بنسبة 8.8 في المئة ليبلغ 74.4 ألف شيك، وفي غرفة تبوك بنسبة 11.4 المئة ليبلغ 28 ألف شيك، وفي غرفة الطائف بنسبة 10.3 في المئة ليبلغ 21 ألف شيك، وفي غرفة أبها بنسبة 5.2 في المئة ليبلغ 79.9 ألف شيك (رسم بياني 5-10).

ثانيًا: مدى

حققت الشبكة السعودية للمدفوعات (مدى) في عام 2019م نموًا إيجابيًا في جميع عملياتها، وارتفع عدد أجهزة الصرف الآلي العاملة في المملكة بنسبة 1.1 في المئة ليبلغ 18,882 جهازًا، مقارنة بزيادة نسبتها 1.9 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد بطاقات الصرف الآلي المصدرة بنسبة 10.4 في المئة لتبلغ في نهاية عام 2019م حوالي 31.5 مليون بطاقة صرف آلي، مقارنة بارتفاع نسبته 0.6 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات السحب التي تم تنفيذها عبر مدى في عام 2019م بنسبة 3.6 في المئة ليبلغ 983 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 9 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة السحوبات التي نفذت من خلال مدى بنسبة 3.5 في المئة لتبلغ 468.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.8 في المئة في العام السابق. أما بالنسبة لعدد العمليات التي جرت عبر شبكة المصارف، فقد انخفض بنسبة 3.0 في المئة ليبلغ 1.1 مليار عملية مقارنة بزيادة نسبتها 3.1 في

رسم بياني رقم 5-10: النصيب المئوي لشيكات المقاصة التجارية والشخصية حسب المدن

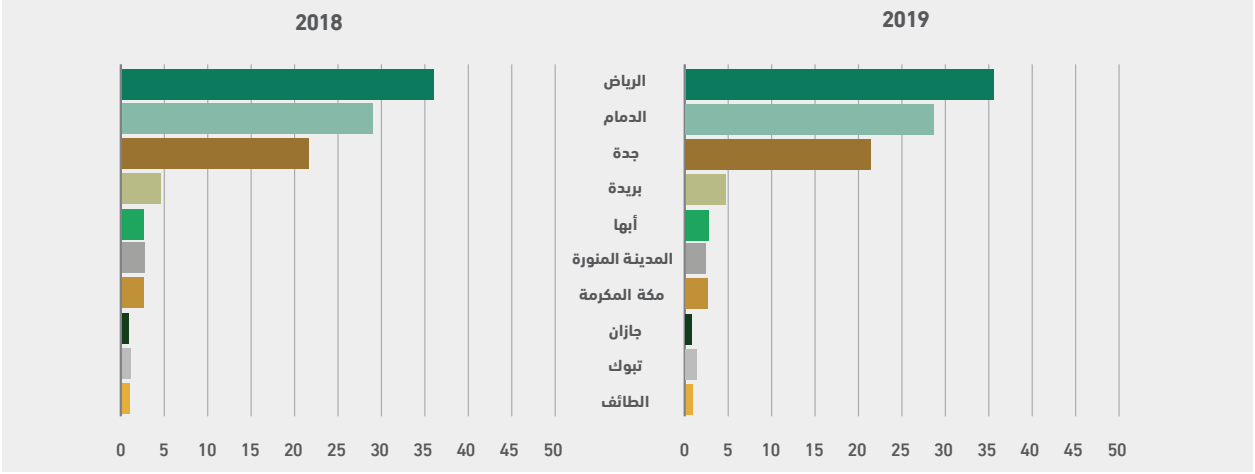

جدول رقم 5-12: فروع المصارف حسب المناطق الإدارية (نهاية الفترة)

السنة	الرياض	مكة المكرمة	المدينة المنورة	الشرقية	القصيم	عسير	تبوك	حائل	الحدود الشمالية	الجوف	جازان	نجران	الباحة	المجموع
2015	613	423	92	386	114	119	49	40	15	25	49	25	26	1,976
2016	624	433	100	393	116	124	50	42	16	27	50	27	27	2,029
2017	631	436	106	405	119	126	51	42	17	28	53	27	28	2,069
2018	629	435	105	401	120	127	50	42	17	28	55	28	27	2,064
2019	626	442	104	408	120	128	51	42	17	27	57	27	27	2,076

المئة في العام السابق. وانخفضت قيمة السحوبات النقدية التي تمت عبر شبكة المصارف بنسبة 8.0 في المئة إلى 271.8 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 2.6 في المئة في العام السابق. ونتيجة لذلك، انخفض إجمالي السحب النقدي بنسبة 1.0 في المئة ليبلغ 740.6 مليار ريال (جدول 5-13، ورسم بياني 5-11).

وارتفع عدد أجهزة نقاط البيع في عام 2019م بنسبة 24.7 في المئة ليبلغ 438,618 جهازًا، مقارنة بارتفاع نسبته 15.9 في المئة في العام السابق. وارتفع عدد عمليات البيع المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 56.5 في المئة ليبلغ 1,614 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها حوالي 45.7 في المئة في العام السابق. وارتفعت قيمة المبيعات المنفذة عبر أجهزة نقاط البيع بنسبة 22.8 في المئة لتبلغ 285.3 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 15.9 في المئة في العام السابق (جدول 5-14، ورسم بياني 5-12)، وتشير معدلات النمو في عدد بطاقات الصرف الآلي والعمليات المنفذة عبر أجهزة الصرف الآلي وأجهزة نقاط البيع إلى زيادة انتشارها في قطاع التجزئة بالإضافة إلى ارتفاع الثقة باستخدام التقنية المصرفية الحديثة.

جدول رقم 5-13: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

السنة	عدد أجهزة الصرف الآلي	عدد البطاقات المصدرة	عدد العمليات (مليون عملية)			السحوبات النقدية (مليون ريال)		
			مدى	المصارف	المجموع	مدى	المصارف	المجموع
2015	17,223	22,459,275	727	1,069	1,796	435,177	342,023	777,200
2016	17,887	26,537,349	822	1,100	1,923	446,300	307,149	753,449
2017	18,333	28,402,914	870	1,142	2,012	440,729	287,782	728,511
2018	18,685	28,559,828	949	1,177	2,126	452,931	295,394	748,325
2019	18,882	31,540,067	983	1,142	2,125	468,849	271,791	740,640

رسم بياني رقم 5-11: إحصاءات أجهزة الصرف الآلي

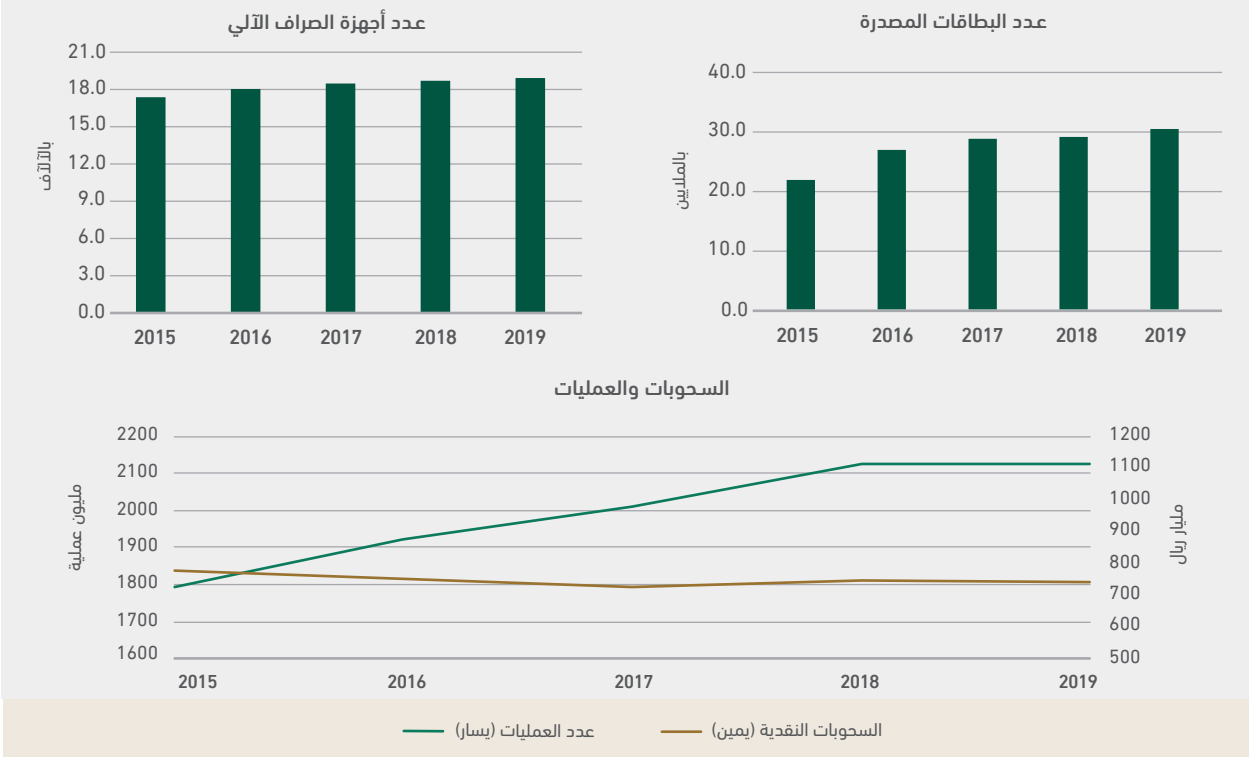

ثالثًا: النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

ارتفع إجمالي عدد العمليات المنفذة من خلال النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع) في عام 2019م بنسبة 17.1 في المئة ليبلغ حوالي 159 مليون عملية، مقارنة بزيادة نسبتها 31.2 في المئة في العام السابق. وبالنسبة لتوزيع عمليات نظام سريع وفقًا لعمليات مدفوعات العملاء المفردة والمجمعة، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بنسبة 23.6 في المئة ليبلغ 13.2 مليون عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 24 في المئة لتبلغ 4,953.1 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة بنسبة 17.2 في المئة ليبلغ 143.2 مليون عملية، وارتفعت قيمتها بنسبة 10.8 في المئة لتبلغ 2,924 مليار ريال.

أما بالنسبة لتصنيف عمليات سريع وفقًا للمدفوعات بين المصارف، فقد ارتفع عدد العمليات المفردة بين المصارف التجارية خلال عام 2019م بنسبة 22.3 في المئة ليبلغ حوالي 627.3 ألف عملية، وانخفضت قيمة هذه العمليات بنسبة 7.1 في المئة لتبلغ نحو 40,156.9 مليار ريال. وارتفع عدد العمليات المجمعة المنفذة عبر نظام سريع بين المصارف بنسبة 27.6 في المئة ليبلغ حوالي 156.2 ألف عملية، وارتفعت قيمة هذه العمليات بنسبة 32.1 في المئة لتبلغ نحو 139.8 مليار ريال (جدول 5-15أ، وجدول 5-15ب، ورسم بياني 5-13).

رابعًا: نظام سداد للمدفوعات

بلغ إجمالي عدد المفوترين المرتبطين بنظام سداد حتى نهاية عام 2019م 211 مفوترًا من مختلف القطاعات مثل الكهرباء، والمياه، والاتصالات، وشركات الطيران، والتأمين، وبطاقات الائتمان وغيرها. وبلغ عدد المفوترين المُفعلين 186 مفوترًا. وبلغ عدد المصارف المرتبطة مع النظام 17 مصرفًا، مع وجود مصرفين جديدين في المرحلة الأخيرة للربط مع النظام. وبلغ إجمالي عدد العمليات المنفذة في عام 2019م نحو 263.5 مليون عملية بقيمة إجمالية بلغت نحو 421.8 مليار ريال، مقارنة بنحو 235.6 مليون عملية وبقيمة بلغت نحو 356.5 مليار ريال في العام السابق (رسم بياني 5-14).

جدول رقم 5-14: إحصاءات نقاط البيع

السنة	مبيعات (مليون ريال)	عدد العمليات (مليون عملية)	عدد الأجهزة
2015	172,835	395	225,372
2016	182,749	525	267,827
2017	200,468	708	303,464
2018	232,306	1,032	351,645
2019	285,319	1,614	438,618

رسم بياني رقم 5-12: عمليات نقاط البيع

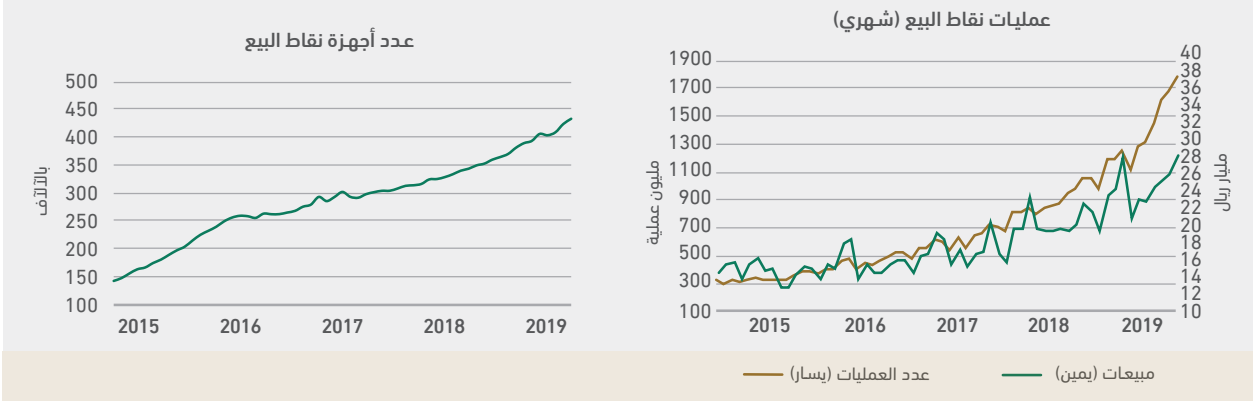

نشاط سوق المشتقات المالية

ارتفعت عمليات المشتقات المالية في المملكة في عام 2019م بنحو 27 مليار ريال أي بنسبة 2.4 في المئة لتبلغ 1,133 مليار ريال، مقارنة بالعام السابق والتي بلغت نحو 1,106 مليار ريال.

الجدارة الائتمانية في القطاع المصرفي

ما زالت الشركة السعودية للمعلومات الائتمانية (سمة) خلال عام 2019م مستمرة في جهودها الرامية لتوفير خدماتها لجميع الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال تطوير خدماتها ومنتجاتها، تحديدًا فيما يتعلق بخدمات الأفراد (نظام سمتي)، وخدمات الشركات (نظام سمات)، ومشروع شيكي، ومشروع تقييم الشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل توفير المعلومات الائتمانية الصحيحة والدقيقة اللازمة التي تساهم في تحسين القدرة على تحليل المخاطر وتقييم الملاءة المالية

رسم بياني رقم 5-13: عمليات نظام سريع

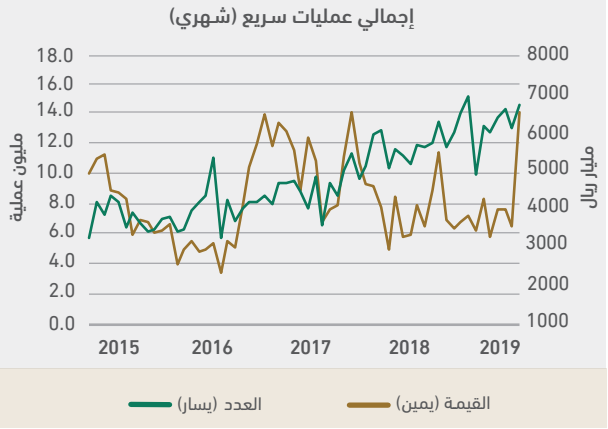

رسم بياني رقم 5-14: عدد ومبالغ الفواتير المسددة من خلال نظام سداد

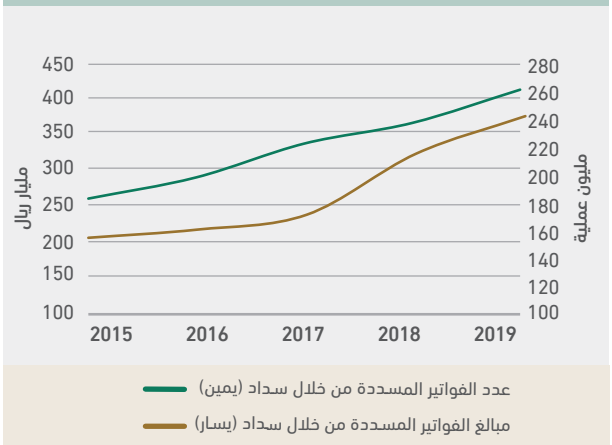

جدول رقم 5-15أ: عدد عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(ألف عملية)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2015	70,639	8,023	78,663	72	464	537	2,335	81,534
2016	76,084	9,156	85,240	79	468	547	3,497	89,285
2017	89,806	10,299	100,105	137	514	651	2,714	103,470
2018	122,236	10,676	132,912	122	513	635	2,218	135,766
2019	143,230	13,191	156,421	156	627	784	1,779	158,983

جدول رقم 5-15ب: مبالغ عمليات النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة (سريع)

(مليار ريال)

الفترة	مدفوعات العملاء			مدفوعات ما بين المصارف			أخرى*	المجموع
	مجمعة	مفردة	المجموع (1)	مجمعة	مفردة	المجموع (2)	(3)	(1+2+3)
2015	1,984	3,349	5,333	59.2	43,450	43,510	23	48,865
2016	2,067	3,396	5,463	61.4	34,161	34,222	31	39,717
2017	2,180	3,839	6,019	80.1	56,048	56,128	42	62,189
2018	2,640	3,994	6,634	105.8	43,226	43,332	18	49,984
2019	2,924	4,953	7,877	139.8	40,157	40,297	37	48,211

* تشمل عمليات الحسم المباشر، ومستحقات مؤسسة النقد على المصارف.

للمقترض، وتجنب المخاطر المالية. ومضت سمة قدمًا في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها بصفتها جهة معلوماتية ائتمانية مستقلة لإكمال منظومة التمويل في المملكة العربية السعودية، وتطوير قطاع المعلومات الائتمانية وخدماته المختلفة تمهيدًا للتوسع في سوق الائتمان في المملكة تبعًا للمعطيات الاقتصادية ورؤية المملكة 2030م.

واستمرت سمة خلال عام 2019م في إيجاد جميع السبل لتطوير نظام سمات وتحسين مستوى خدماته؛ حيث قامت بعمل تحسينات على التقرير الائتماني للشركات والمؤسسات، التي تضمّنت التوسّع في نطاق الضمانات (Collaterals) تماشيًا مع معايير مؤسسة النقد وتم تضمين عرض المعلومات الائتمانية على مستوى التسهيلات الإجمالية، وإتاحة مبدأ التسهيلات المشتركة (Shared limit) لوضع مظّلة حسابية تجمع احتمالات استخدام التسهيل بحسب اتفاق جهة التمويل والمقترض. كذلك أتاحت سمة لأعضائها ربط الحساب بمشروع أو عدة مشاريع معيّنة، بحيث تساعد الممولين في دراسة وضع الشركات وجدارتها الائتمانية، وتقييمها واتخاذ القرار الصحيح لحصولها على التمويل. وتمّ أيضًا إدخال تحسينات على طريقة عرض المعلومات الائتمانية في التقرير الائتماني بزيادة معايير الجودة لتقليص احتمالات وقوع الخطأ.

توسّعت سمة في تطوير نظام سمات ليخدم قطاع الأعمال على مستوى الخليج، بالبدء بتنفيذ مشروع الربط الخليجي للمعلومات الائتمانية، وقد أتمت سمة في عام 2019م جميع المتطلبات التقنية للربط من خلال برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية (يسّر) تمهيدًا للانطلاقة الفعلية في عام 2020م.

واستمرت سمة في عام 2019م بتوفير تقارير مقارنة الأداء الائتمانية التي تسهم في تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص وتحقيق أهداف برنامج تطوير القطاع المالي وفق رؤية 2030م، حيث تراعي هذه التقارير التحدّيات الحقيقية التي تواجه جهات التمويل، وأهمها الإستراتيجيات الائتمانية المقرّة، وخطط التسويق وإدارة المخاطر الائتمانية. وتمكّن هذه التقارير الجهات المانحة للائتمان من التعرّف على أدائها الائتماني مقارنة بنظرائها في السوق وفي نفس القطاع.

ومن ناحية التطور التقني، فما زالت سمة تعمل على تطوير آليات الربط الإلكتروني، ومنها تحسين آلية الربط الإلكتروني مع وزارة العدل وتطويرها، التي من خلالها تتمكن الوزارة من الحصول على المعلومات الكافية لإتمام تسويات قضايا محاكم التنفيذ. إضافةً إلى ذلك، دشنت سمة في عام 2019م التسجيل في خدمات سمة عبر خدمة النفاذ الوطني الموحّد تبسيطًا للإجراءات التي تسبق الحصول على التقرير لتسهيل وصول المستهلكين الأفراد لتقاريرهم الائتمانية وجميع الخدمات والمنتجات الأخرى.

وفي مجال التوعية والتثقيف، ساهمت سمة خلال عام 2019م في نشر الثقافة الائتمانية لدى شرائح المجتمع كافة، حيث استمرت بنشر الدليل الإجرائي لتوعية المستهلك الذي أقرّته مؤسسة النقد خلال عام 2018م، من خلال طباعة النسخ وتوزيعها ونشره في الموقع الإلكتروني الرسمي، والذي يهدف إلى توعية المستهلك بحقوقه الائتمانية التي كفلها له نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية.

تطورات تطبيق معيار بازل 3 في المملكة العربية السعودية

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في توجيه البنوك والمصارف بالالتزام بتطبيق معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومن ضمن ذلك وضع إجراءات التقييم الداخلية لكفاية السيولة (Internal liquidity adequacy assessment) التي دخلت حيز التنفيذ في يناير 2018م، وذلك لمواكبة تعليمات بازل 3 التي تؤكد على ضرورة قياس مخاطر السيولة ومراقبتها. ونظرًا لقيام المصارف بتطبيق هذه المعايير بشكل استباقي منذ بداية عام 2016م، تقوم المؤسسة بمتابعة ذلك وتحديد أي فجوات في التطبيق لتتم معالجتها والالتزام بأي تحديثات تطرأ عليها. وفيما يتعلق بمعايير بازل 3، أصدرت

اللجنة مؤخرًا تعديلات على معايير رأس المال المتعلقة بمخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية، بالإضافة الى إطار الرافعة المالية بهدف تحسين الإطار الرقابي ووضع أساس لمرونة القطاع البنكي. وتعمل المؤسسة على دراسة التعديلات الصادرة عن اللجنة لغرض تحديث التعليمات ذات العلاقة بما يعزز متانة القطاع البنكي في المملكة. إضافة إلى ذلك، تقوم المؤسسة بتحديث عدد من التعليمات بهدف المواءمة مع المعايير الصادرة عن اللجنة، وقواعد التعرضات الكبيرة التي تضع حدودًا لتعرضات البنوك لغرض إدارة مخاطر التركز وتعزيز الرقابة على تلك التعرضات. أيضًا، قامت المؤسسة بإصدار قواعد الأطراف ذات العلاقة الهادفة إلى تنظيم تعرضات البنوك تجاه الأطراف التي تربطها علاقة معها من أجل تفادي تضارب المصالح. ودعمًا لاستقرار الاقتصاد السعودي وتشجيعًا للشركات المتعثرة لدى البنوك، أصدرت المؤسسة عددًا من التعليمات التي تتماشى مع المعايير الصادرة عن لجنة بازل وأفضل الممارسات والمعايير الدولية، ومنها تعليمات إدارة القروض محتملة التعثر التي تهدف إلى وضع إجراءات ومعايير لإدارة القروض محتملة التعثر المقدمة من البنوك للمنشآت الاعتبارية، والتي تتضمن تنظيم إجراءات إعادة الهيكلة مما يسهم في دعم عملاء البنوك من شركات كبيرة ومتوسطة وصغيرة ومتناهية الصغر. كذلك أصدرت المؤسسة قواعد الإفصاح عن أسعار المنتجات التمويلية والادخارية التي توضح الحد الأدنى من المعلومات التي يجب على البنوك وشركات التمويل الإفصاح عنها في قنوات التسويق الخاصة بها؛ وذلك سعيًا من المؤسسة لرفع مستوى الإفصاح، وتعزيز الشفافية في القطاع المالي، وتوفير أدوات تساعد المستهلك في اختيار المنتجات التي تلائم احتياجاته.

6

التأميـــن والتمويل

التأمين والتمويل

قطاع التأمين

تعمل مؤسسة النقد العربي السعودي على كل ما يسهم في نمو قطاع التأمين وازدهاره، وتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030، وذلك من خلال نشر الوعي والثقافة التأمينية فيما يتعلق بأهمية التأمين في شتى النواحي الاجتماعية والاقتصادية، إضافةً إلى تحديث الأنظمة واللوائح والتعليمات وتطويرها بشكل مستمر بما يتناسب مع تغيرات القطاع بشكل خاص والاقتصاد بشكل عام. وفي هذا السياق، أصدرت المؤسسة قواعدًا للترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين وإعادة التأمين الأجنبية في المملكة، بالإضافة إلى تبنيها للعديد من المبادرات التي من شأنها زيادة رضا المستفيدين من الخدمات التأمينية، ومنها على سبيل المثال: خصم عدم وجود مطالبات، وحث الشركات على التحوّل الرقمي، وإلزام الشركات بإنشاء إدارة مستقلة تختص بالعناية بالعملاء. كذلك تقوم المؤسسة بمراقبة آلية الاكتتاب والتسعير خصوصًا للمركبات؛ لتكون مبنية على أسس فنية عادلة. وتبنت المؤسسة العديد من المبادرات التي من شأنها تطوير الكوادر البشرية السعودية العاملة في القطاع من خلال عقد الدورات التدريبية، والتدريب على رأس العمل، والحصول على الشهادات المهنية، بالإضافة إلى المشاركة في العديد من ورش العمل الإقليمية والعالمية، مما سيسهم في تحسين جودة صناعة التأمين، ويزيد المنافسة الإيجابية بين الشركات العاملة، ويعزز من نمو القطاع واستقراره، وتفادي مخاطره المحتملة، ويخدم في نهاية المطاف المستفيدين من خدمات هذه الصناعة في المملكة. ومن أبرز ما تحقق من تطورات خلال عام 2019م الآتي:

أولًا: اللوائح التنظيمية المتعلقة بالنشاط الإشرافي على قطاع التأمين الصادرة في عام 2019م

- إصدار خطة التطبيق السليم لخطة التحول للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 17، حيث تقوم المؤسسة بمتابعة خطة تحول شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة في المملكة لهذا المعيار مرورًا بأربع مراحل مبدئية.
- إصدار قواعد للترخيص والرقابة لفروع شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين الأجنبية في المملكة.
- إصدار مشروع أولي (مسودة) للقواعد المنظمة لأعمال وساطة التأمين الإلكترونية، وذلك حرصًا من المؤسسة على مواكبة أحدث تطورات التقنية في قطاع الخدمات المالية.
- تحديث الوثيقة الموحدة للتأمين الإلزامي على المركبات، حيث تم تحديد مدة زمنية أقصاها سنة لممارسة شركات التأمين حق الرجوع للمؤمن له ومطالبته بتعويضها عما تم دفعه، وحصر حق شركات التأمين في إدراج اسم المؤمن له في إحدى شركات جمع المعلومات الائتمانية في حال التعثر عن (سداد اشتراك التأمين) فقط، دون التعثر في دفع (المطالبات المستحقة) بناءً على حق الرجوع.
- تحديث اللائحة التنظيمية للأعمال الاكتوارية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين لتطوير وتنظيم أداء الاكتواريين، مما سينعكس إيجابًا على صناعة التأمين في المملكة.
- حظرت المؤسسة شركات الوساطة من الجمع بين ممارسة أعمال وساطة التأمين ووساطة إعادة التأمين، لتطوير بيئة أعمال شركات الوساطة وتعزيز العلاقة المهنية في عمليات التواصل بينها وبين شركات التأمين وإعادة التأمين والحد من الممارسات غير الصحيحة في العلاقات التعاقدية فيما بينها، مما سيساهم إيجابًا في رفع نسب الاحتفاظ لشركات التأمين المحلية، ودعم تطوير الكفاءات والكوادر البشرية الوطنية في قطاع التأمين. وقد أعطت المؤسسة مهلة زمنية قدرها سنة واحدة للالتزام بتطبيق هذا القرار.

- أطلقت المؤسسة الحملة التوعوية للسلامة المرورية بالتعاون مع شركة نجم لخدمات التأمين والإدارة العامة للمرور، تماشيًا مع رؤية المملكة 2030 نحو تحسين جودة الحياة والوصول إلى مجتمع حيوي وطرق آمنة.
- حثت المؤسسة شركات التأمين الصحي على تقديم وتطوير منتج التأمين الصحي الاختياري للأسر السعودية، وتقوم المؤسسة بعقد ورش عمل لشركات التأمين الصحي للتعريف بهذه المبادرة ومعالجة التحديات وتقديم الحلول والمقترحات بشأنها.
- أطلقت الأمانة العامة للجان الفصل في المنازعات والمخالفات التأمينية مركز الصلح بالأمانة، والذي يختص بالتسوية صلحًا في الدعاوى المقامة من الأفراد ضد شركات التأمين في المنازعات الناشئة عن عقود تأمين المركبات للأفراد، والتي لا تتجاوز قيمة المطالبة بالتعويض فيها خمسين ألف ريال، وفقًا للضوابط المحددة في الإجراءات المنظمة للصلح وذلك اعتبارًا من 1440/08/19هـ الموافق 2019/04/24م.
- بعد التنسيق مع مؤسسة النقد العربي السعودي ومجلس الضمان الصحي، نظمت وزارة الحج والعمرة برنامج التأمين على المعتمرين من خارج المملكة والذي هدف إلى تقديم خدمات صحية وخدمات تأمين أخرى وتسخير جميع الإمكانيات والجهود للمعتمرين منذ لحظة وصولهم وحتى مغادرتهم.
- وافقت المؤسسة على منتج تأمين ضمان الإنشاءات، الذي يعتبر المنتج الأول من نوعه في المملكة. وهذا يساهم في توفر التنوع والتوسع في منتجات قطاع التأمين.

وتجدر الإشارة إلى أن عدد اللوائح والقواعد المرتبطة بقطاع التأمين قد بلغ في نهاية عام 2019م واحدًا وعشرين قاعدةً ولائحة منشورة على الموقع الإلكتروني للمؤسسة.

ثانيًا: السعودة في قطاع التأمين

تنص المادة الثانية من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني على أن أحد أهداف النظام واللائحة التنفيذية هو تطوير قطاع التأمين في المملكة بما في ذلك التدريب وتوطين الوظائف. كذلك تنص المادة الرابعة من اللائحة على أن تتضمن خطة عمل شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة عدد الموظفين المتوقع، وخطة توظيف وتأهيل السعوديين.

وأكدت المادة الخمسون من اللائحة على أنه يجب على شركات التأمين وأصحاب المهن الحرة تزويد المؤسسة، قبل خمسة وأربعين يومًا من نهاية كل عام مالي، ببيان يشمل عدد ونسب الموظفين السعوديين على مستوى الشركة ككل وعلى مستوى كل فرع أو إدارة، والمستوى الوظيفي للوظائف التي يشغلها السعوديون. وحسب المادة التاسعة والسبعين من اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني فإنه يجب ألا تقل نسبة الموظفين السعوديين لدى الشركة وأصحاب المهن الحرة عن ثلاثين في المئة في نهاية السنة الأولى، على أن تزداد هذه النسبة سنويًا حسب خطة العمل المقدمة إلى المؤسسة.

وفي هذا السياق، بلغ إجمالي عدد موظفي شركات التأمين العاملة في المملكة بنهاية عام 2019م نحو 11,213 موظفًا وموظفة، مقارنة بنحو 11,726 موظفًا وموظفة بنهاية عام 2018م، وشكل الموظفون السعوديون ما نسبته 74 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التأمين مقارنة بنسبة 72 في المئة عام 2018م.

ثالثًا: التدريب

في إطار جهود المؤسسة في تنظيم قطاع التأمين وحث الشركات وموظفيها على الالتزام بالمهنية وممارسة نشاط التأمين على أسس علمية ومنهجية رصينة وفق الأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن المؤسسة، أعدت المؤسسة اختبار الشهادة العامة في أساسيات التأمين (IFCE) ليصبح متطلبًا إلزاميًا لموظفي شركات التأمين وشركات المهن الحرة. ويغطي هذا الاختبار ضوابط العمل والمبادئ الأساسية للأنظمة واللوائح الخاصة بنشاط التأمين، ويساهم في تأكيد أهلية موظفي قطاع التأمين من خلال استيعاب الحد الأدنى من المعرفة والمهارات المطلوبة للعمل في هذا القطاع. ومن أبرز ما تم انجازه في هذا الصدد خلال

عام 2019م ما يلي:

- إقامة العديد من ورش العمل التطويرية التي تتعلق بأعمال الإطار الإشرافي المبني على تقييم المخاطر والمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS 17).
- أطلقت المؤسسة النسخة الثانية من برنامج دبلوم التأمين المتقدم والمعتمد من المعهد البريطاني للتأمين للحصول على الشهادة المهنية (ACII) لعدد 15 مشارك ومشاركة من الكوادر الوطنية العاملة في القطاع، وذلك بدعم وإشراف كامل من المؤسسة.

رابعًا: سوق التأمين في المملكة خلال عام 2019م

أ) أداء السوق بشكل عام

- شهدت سوق التأمين في المملكة خلال عام 2019م ارتفاعًا في إجمالي الأقساط المكتتب بها بنسبة 8.2 في المئة ليصل إلى حوالي 37.9 مليار ريال مقارنة بانخفاض نسبته 4.1 في المئة خلال عام 2018م (جدول 6-1).
- ارتفع إجمالي أقساط التأمين الصحي المكتتب بها، الذي يمثل 59.3 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 13 في المئة ليبلغ نحو

جدول رقم 6-1: مؤشرات التأمين

نوع التأمين	2017				2018				2019			
	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)	إجمالي الأقساط المكتتب بها (مليون ريال)	النصيب المئوي	صافي أقساط التأمين المكتتب بها (مليون ريال)	نسبة صافي الأقساط من إجمالي الأقساط المكتتب بها (نسبة الاحتفاظ)
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	1,054.2	2.9	506.3	48.0	1,001.3	2.9	470.4	47.0	1,121.4	3.0	486.6	43.4
التأمين على المركبات	11,136.4	30.5	10,388.2	93.3	9,423.3	26.9	8,860.4	94.0	8,603.6	22.7	8,117.1	94.3
التأمين على الممتلكات / الحريق	1,708.5	4.7	322.4	18.9	1,697.9	4.8	314.0	18.5	1,844.6	4.9	314.6	17.1
التأمين البحري	621.8	1.7	172.4	27.7	544.6	1.6	155.4	28.5	653.6	1.7	181.2	27.7
تأمين الطيران	134.9	0.4	5.7	4.2	148.0	0.4	5.3	3.6	158.5	0.4	4.0	2.5
تأمين الطاقة	739.0	2.0	17.2	2.3	511.5	1.5	3.5	0.7	700.4	1.8	12.8	1.8
تأمين هندسي	932.4	2.6	168.6	18.1	701.7	2.0	120.2	17.1	1,198.4	3.2	144.2	12.0
إجمالي التأمين العام	16,327.4	44.7	11,580.9	70.9	14,028.4	40.1	9,929.2	70.8	14,280.7	37.7	9,260.6	64.8
إجمالي التأمين الصحي	19,035.5	52.1	18,411.6	96.7	19,883.4	56.8	19,319.4	97.2	22,474.9	59.3	21,622.0	96.2
إجمالي تأمين الحماية والادخار	1,140.3	3.1	846.2	--	1,102.7	3.1	794.8	--	1,134.9	3.0	797.2	--
الإجمالي	**36,503.2**	**100.0**	**30,838.7**	**84.5**	**35,014.5**	**100.0**	**30,043.4**	**85.8**	**37,890.5**	**100.0**	**31,679.7**	**83.6**

(--) لا تظهر معدلات الاحتفاظ بالنسبة لتأمين الحماية والادخار حيث يجب الاحتفاظ بعنصر الادخار الذي يتضمنه العقد في الشركات السعودية، ولذلك لا يمكن مقارنة نسبة الاحتفاظ لهذا النوع من التأمين مع الأنواع الأخرى.

22.5 مليار ريال بنهاية عام 2019م، مقارنة بارتفاعٍ نسبته 4.5 في المئة في عام 2018م.

- ارتفع إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، الذي يمثل 37.7 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 1.8 في المئة ليبلغ حوالي 14.3 مليار ريال بنهاية عام 2019م، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 14.1 في المئة في عام 2018م. وسجل إجمالي أقساط التأمين على المركبات، الذي يمثل نحو 60.2 في المئة من إجمالي أقساط التأمين العام المكتتب بها، انخفاضًا نسبته 8.7 في المئة ليبلغ 8.6 مليار ريال بنهاية عام 2019م، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 15.4 في المئة بنهاية عام 2018م.
- ارتفع إجمالي أقساط تأمين الحماية والادخار المكتتب بها والذي يمثل 3 في المئة من إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها، بنسبة 2.9 في المئة ليبلغ حوالي 1.1 مليار ريال بنهاية عام 2019م، مقارنة بانخفاض نسبته 3.3 في المئة في عام 2018م.

ب) صافي أقساط التأمين المكتتب بها

يعرف صافي أقساط التأمين المكتتب بها على أنه إجمالي أقساط التأمين بعد خصم حصة إعادة التأمين. ويشكل التأمين الصحي والتأمين على المركبات ما نسبته 68.3 في المئة و25.6 في المئة على التوالي من صافي أقساط التأمين المكتتب بها في عام 2019م. وسجل إجمالي التأمين الصحي نموًا من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة 11.9 في المئة، بينما سجل التأمين على المركبات انخفاضًا بنسبة 8.4 في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها. وسجل تأمين الطيران انخفاضًا بنسبة 23.7 في المئة من صافي أقساط التأمين المكتتب بها، في حين سجلت أنواع التأمين الأخرى ارتفاعًا سنويًا مقارنة بمستويات صافي أقساط التأمين بنهاية عام 2018م، حيث سجل تأمين الطاقة أعلى نسبة ارتفاع بنحو 265.9 في المئة، وسجل التأمين الهندسي ارتفاعًا بنسبة 20 في المئة، وسجل إجمالي التأمين البحري ارتفاعًا من حيث صافي أقساط التأمين المكتتب بها بنسبة 16.6 في المئة (جدول 6-1).

ج) نسبة الاحتفاظ

تعد نسبة الاحتفاظ مقياسًا للمخاطر في أقساط التأمين المكتتب بها التي تحتفظ بها شركة التأمين، حيث أن هناك علاقة طردية بين نسبة الاحتفاظ والمخاطر. وتُحتسب هذه النسبة عن طريق قسمة صافي أقساط التأمين المكتتب بها على إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها. وبلغت نسبة الاحتفاظ الإجمالية لشركات التأمين في سوق التأمين في المملكة 83.6 في المئة في عام 2019م، مقارنة بنسبة 85.8 في المئة في عام 2018م. وتتأثر هذه النسبة إلى حد كبير بنسبة الاحتفاظ العالية للتأمين على المركبات والتأمين الصحي التي تقدر بنحو 94.3 في المئة و96.2 في المئة على التوالي. من جانب آخر، سجل تأمين الطاقة أقل نسبة احتفاظ تقدر بنحو 1.8 في المئة في عام 2019م (جدول 6-1).

جدول رقم 6-2: نسبة عمق سوق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

(نسبة مئوية)

نوع النشاط	2017		2018		2019		نسبة التغير	
	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي غير النفطي
إجمالي التأمين العام	0.64	0.89	0.48	0.73	0.48	0.70	0.45	-3.1
إجمالي التأمين الصحي	0.74	1.04	0.68	1.03	0.76	1.11	11.54	7.6
إجمالي تأمين الحماية والادخار	0.04	0.06	0.04	0.06	0.04	0.06	1.56	-2.0
الإجمالي	**1.42**	**1.99**	**1.19**	**1.82**	**1.27**	**1.87**	**6.78**	**3.0**

د) عمق سوق التأمين وكثافته

يعرف عمق سوق التأمين على أنه إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وبلغ مستوى عمق سوق التأمين في المملكة في عام 2019م حوالي 1.27 في المئة مقارنة مع 1.19 في المئة في عام 2018م، علمًا أن نسبة إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بلغت 1.87 في المئة في عام 2019م مقارنة مع 1.82 في المئة في عام 2018م (جدول 6-2).

وتعرف كثافة سوق التأمين بمعدل إنفاق الفرد على التأمين (إجمالي أقساط التأمين المكتتب بها نسبة إلى عدد السكان). وقد ارتفعت كثافة سوق التأمين في المملكة من نحو 1,047.9 ريال لكل فرد في عام 2018م إلى نحو 1,107.3 ريال لكل فرد في عام 2019م بارتفاع نسبته 5.7 في المئة (جدول 6-3).

هـ) العمولات المدفوعة للوسطاء ووكلاء التأمين

بلغ إجمالي العمولات التي دفعتها شركات التأمين للوسطاء ووكلاء التأمين نحو 1.76 مليار ريال في عام 2019م، مقارنة بنحو 1.4 مليار ريال في عام 2018م. وشكلت العمولات الخاصة بالتأمين على المركبات نحو 29.5 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عام 2019م، مقارنة بنسبة 35.8 في المئة في عام 2018م، في حين شكلت العمولات الخاصة بالتأمين الصحي نحو 43.6 في المئة من إجمالي العمولات المدفوعة في عام 2019م، مقارنة بنسبة 43.9 في المئة في عام 2018م (جدول 6-4).

و) إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

ارتفع إجمالي المطالبات المدفوعة خلال عام 2019م بنسبة 4.5 في المئة ليبلغ حوالي 28.4 مليار ريال

جدول رقم 6-3: كثافة سوق التأمين

(بالريال للفرد)

نوع النشاط	2015	2016	2017	2018	2019	التغير %
إجمالي التأمين العام	536.0	540.3	501.6	419.8	417.3	-0.6
إجمالي التأمين الصحي	616.4	586.1	584.8	595.1	656.8	10.4
إجمالي تأمين الحماية والادخار	33.7	33.1	35.0	33.0	33.2	0.5
الإجمالي	**1,186.1**	**1,159.4**	**1,121.4**	**1,047.9**	**1,107.3**	**5.7**

جدول رقم 6-4: العمولات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2017		2018		2019		التغير %
	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	2019م-2018م
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	85.0	4.54	86.3	6.15	119.5	6.77	38.44
التأمين على المركبات	780.8	41.68	502.6	35.83	521.1	29.55	3.69
التأمين على الممتلكات / الحريق	117.4	6.27	103.6	7.39	169.4	9.61	63.54
التأمين البحري	43.2	2.31	35.9	2.56	58.1	3.29	61.58
تأمين الطيران	1.1	0.06	1.3	0.09	2.0	0.11	50.24
تأمين الطاقة	1.1	0.06	1.2	0.08	5.5	0.31	378.39
تأمين هندسي	51.5	2.75	36.6	2.61	65.5	3.72	78.95
إجمالي التأمين العام	1,080.0	57.65	767.6	54.72	941.1	53.37	22.62
إجمالي التأمين الصحي	762.8	40.72	615.8	43.90	769.7	43.64	24.99
إجمالي تأمين الحماية والادخار	30.5	1.63	19.4	1.38	52.7	2.99	171.83
الإجمالي	**1,873.3**	**100.00**	**1,402.8**	**100.00**	**1,763.5**	**100.00**	**25.72**

مقارنة بحوالي 27.2 مليار ريال في عام 2018م. وشكلت مطالبات التأمين الصحي ومطالبات التأمين على المركبات نحو 65.2 في المئة و22.9 في المئة على التوالي من إجمالي المطالبات المدفوعة في عام 2019م. وتعكس هاتان النسبتان المرتفعتان النصيب المئوي الأعلى لنشاطي التأمين الصحي والتأمين على المركبات من إجمالي أقساط التأمين في السوق. وسجل نشاط تأمين الطاقة في عام 2019م أعلى معدل نمو في إجمالي المطالبات المدفوعة بارتفاعٍ نسبته 193.9 في المئة، متبوعًا بنشاط التأمين البحري بنموٍ نسبته 98.7 في المئة، في حين سجل نشاط التأمين الهندسي أعلى معدل انخفاض في إجمالي المطالبات المدفوعة بنحو 37.7 في المئة (جدول 6-5).

خامسًا: وضع شركات التأمين في المملكة

بلغ عدد شركات التأمين التي وافق مجلس الوزراء عليها حتى نهاية عام 2019م ما مجموعه 34 شركة لمزاولة نشاط التأمين وإعادة التأمين، وبلغ عدد الشركات الممارسة للنشاط حاليًا 33 شركة تأمين وإعادة تأمين (جدول 6-6). وشهد قطاع التأمين السعودي اندماجات في عام 2019م، مدعومًا برغبة المؤسسة في تقوية أوضاع الشركات في القطاع، وزيادة قدرتها على المنافسة في السوق وتلافيًا لخروج الأموال التأمينية إلى الخارج. وقد تلقت المؤسسة طلبات للاندماج من شركات تأمين محلية عاملة في القطاع. وقد أعلنت شركتان في القطاع عن تلقيهما خطاب عدم ممانعة من المؤسسة على الاندماج بينهما، بالإضافة إلى قيام شركات أخرى في القطاع على توقيع مذكرات تفاهم ثنائية غير ملزمة لتقييم جدوى الاندماج الثنائي فيما بينها.

سادسًا: مجلس الضمان الصحي التعاوني

بلغ عدد المشمولين بالتغطية الصحية من المؤمن لهم 11.1 مليون مؤمن له في نهاية عام 2019م منهم نحو 7.6 مليون وافد، وبلغ عدد الشركات أو المؤسسات التي قامت بالتأمين الصحي على منسوبيها حتى نهاية عام 2019م نحو 499.5 ألف شركة ومؤسسة. وفيما يتعلق بشركات التأمين المؤهلة لممارسة التأمين الصحي وشركات إدارة مطالبات التأمين الصحي المؤهلة فقد بلغت 26 شركة و7 شركات على التوالي. وبنهاية عام 2019م، بلغ عدد مقدمي الخدمات الصحية المعتمدين لتقديم الخدمات الصحية في المملكة 4,829 مقدم خدمة موزعين حسب نوع المنشأة والمنطقة الإدارية كما هو موضح في (جدول 6-7).

جدول رقم 6-5: إجمالي المطالبات المدفوعة حسب نوع النشاط

نوع النشاط	2017		2018		2019		التغير %
	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	مليون ريال	النسبة المئوية	2019-2018م
التأمين من الحوادث والمسؤولية والأنواع الأخرى	310.8	1.17	263.3	0.97	265.2	0.93	0.71
التأمين على المركبات	8,314.1	31.31	6,929.8	25.44	6,507.0	22.87	-6.10
التأمين على الممتلكات / الحريق	961.1	3.62	624.4	2.29	699.1	2.46	11.96
التأمين البحري	207.7	0.78	223.7	0.82	444.3	1.56	98.65
تأمين الطيران	18.1	0.07	123.8	0.45	84.8	0.30	-31.54
تأمين الطاقة	18.6	0.07	356.8	1.31	1,048.5	3.69	193.89
تأمين هندسي	748.0	2.82	456.8	1.68	284.6	1.00	-37.70
إجمالي التأمين العام	10,578.3	40.72	8,978.6	32.96	9,333.5	43.64	3.95
إجمالي التأمين الصحي	15,479.2	58.29	17,628.9	64.72	18,540.9	65.16	5.17
إجمالي تأمين الحماية والادخار	498.5	1.88	629.3	2.31	578.8	2.03	-8.02
الإجمالي	**26,556.0**	**100.00**	**27,236.8**	**100.00**	**28,453.2**	**100.00**	**4.47**

جدول 6-6: الشركات الحاصلة على تصريح نهائي بمزاولة نشاط التأمين في المملكة حتى نهاية عام 2019م

اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على التصريح
الشركة التعاونية للتأمين	1,250	2004/12/02م
شركة ملاذ للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	500	2007/09/11م
شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف)	800	2007/09/11م
شركة سلامة للتأمين التعاوني	250	2007/09/11م
شركة ساب للتكافل	340	2007/09/11م
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	300	2007/09/11م
شركة الأهلي للتكافل	167	2007/09/11م
الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني(سايكو)	300	2007/09/11م
شركة اتحاد الخليج للتأمين التعاوني	150	2007/09/11م
شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	200	2008/03/08م
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	200	2008/03/08م
شركة الاتحاد التجاري للتأمين التعاوني	400	2008/03/31م
شركة الصقر للتأمين التعاوني	400	2008/03/31م
الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني	100	2008/06/10م
شركة التأمين العربية التعاونية	265	2008/06/18م
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني (ولاء)	528	2008/07/02م
الشركة السعودية لإعادة التأمين التعاوني	810	2008/07/21م
شركة بوبا العربية للتأمين التعاوني	1,200	2008/08/10م
الشركة المتحدة للتأمين التعاوني	400	2008/12/30م
الشركة الاهلية للتأمين التعاوني	123	2009/03/20م
شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني أسيج	200	2009/05/10م
شركة الراجحي للتأمين التعاوني	400	2009/11/17م
شركة تشب العربية للتأمين التعاوني	200	2009/12/08م
شركة العالمية للتأمين التعاوني	400	2009/12/13م
شركة أكسا للتأمين التعاوني	500	2010/01/26م
الشركة الخليجية العامة للتأمين التعاوني	200	2010/06/03م
شركة متلايف وايه أي جي والبنك العربي للتأمين التعاوني	180	2010/03/29م
شركة بروج للتأمين التعاوني	300	2010/05/29م
الشركة الوطنية للتأمين	200	2010/06/16م
شركة أمانة للتأمين التعاوني	240	2010/07/06م
شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	250	2011/03/20م
شركة عناية السعودية للتأمين التعاوني	300	2012/08/07م
شركة الإنماء طوكيو مارين	300	2012/09/30م
شركة الجزيرة تكافل تعاوني	350	2013/12/18م

وبمقارنة مقدمي خدمات الرعاية الصحية المعتمدين لعام 2019م، تحتل الصيدليات المرتبة الأولى بين المنشآت المقدمة لخدمات الرعاية الصحية المعتمدة في المملكة بما نسبته 49.4 في المئة من إجمالي المنشآت، تلتها المجمعات الطبية في المرتبة الثانية بنسبة 24.1 في المئة، ثم محلات النظارات الطبية بنسبة 17.7 في المئة، ثم المستشفيات بنسبة 6.6 في المئة. أما بالنسبة للتوزيع حسب المناطق الإدارية في المملكة، جاءت منطقة الرياض في المرتبة الأولى من حيث عدد مقدمي خدمات الرعاية الصحية حيث يتمركز فيها حوالي 31.5 في المئة من إجمالي المنشآت، تليها منطقة مكة المكرمة بنسبة 21.8 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 19.9 في المئة، وأخيرًا منطقة الباحة بنسبة 1.1 في المئة.

جدول رقم 6-7: مقدمو خدمات الرعاية الصحية المعتمدون لعام 2019م

المنطقة / نوع المنشأة	مستشفى	مجمع طبي عام (مركز جراحة يوم واحد) + مجمع طبي متخصص (مركز جراحة يوم واحد)	مجمع طبي	عيادة طبيب واحد	مركز أشعة	مركز علاج طبيعي	مختبر تحاليل	صيدلية	محلات النظارات الطبية	محلات الأجهزة و الأطراف الصناعية	مركز غسيل كلى	مركز أطراف صناعية	مركز تغذية	مركز تحسين النطق والسمع	مركز علاج نفسي	مركز رعاية وتأهيل معاقين	مركز سماعات الأذن للمعاقين سمعيًا	المراكز الرئيسية لهيئة الهلال الأحمر السعودي	أخرى	مستوصف	المجموع
الرياض	72	12	405	1	1	12	3	649	357	0	0	0	1	5	0	1	3	1	0	0	1,523
مكة المكرمة	71	6	267	1	2	9	2	536	149	0	1	0	0	5	1	0	2	1	0	0	1,053
المدينة المنورة	22	3	52	0	0	0	0	135	59	0	0	1	0	0	0	0	0	1	0	0	273
القصيم	12	1	41	0	0	1	0	59	34	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	148
الشرقية	57	6	201	0	1	10	1	529	154	0	1	0	0	0	0	0	0	1	0	0	961
عسير	25	4	57	0	0	2	0	148	39	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	275
تبوك	11	0	24	0	0	0	0	76	21	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	132
حائل	8	0	19	0	0	0	0	51	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	83
الحدود الشمالية	8	0	12	0	0	0	0	41	2	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	63
جازان	13	0	30	0	0	2	0	63	16	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	124
نجران	9	0	23	0	0	0	0	32	12	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	76
الباحة	5	1	21	0	0	0	0	20	5	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	52
الجوف	6	0	12	0	0	0	0	45	3	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	66
المجموع	**319**	**33**	**1,164**	**2**	**4**	**36**	**6**	**2,384**	**856**	**0**	**2**	**1**	**1**	**10**	**1**	**1**	**5**	**4**	**0**	**0**	**4,829**

المصدر: مجلس الضمان الصحي التعاوني.

قطاع التمويل

تتولى مؤسسة النقد العربي السعودي مسؤولية الإشراف والرقابة على قطاع التمويل في المملكة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة هذا القطاع واستقراره وحماية حقوق العاملين فيه والمتعاملين معه، وتطوير الأطر التنظيمية والإشرافية لتعزيز الاستقرار المالي لهذا القطاع، وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

وتتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحه. ومن أبرز ما تحقق بخصوص تطوير بنية قطاع التمويل والنشاط الإشرافي والرقابي وحماية حقوق المتعاملين ما يأتي:

أولًا: التطورات واللوائح التنظيمية

من أهم التطورات في مجال تطوير بيئة قطاع التمويل غير المصرفي خلال عام 2019م:

- تعمل المؤسسة حاليًا على مشروع الإشراف المبني على المخاطر (Risk-Based Supervision) لشركات التمويل الهادف إلى توجيه الموارد إلى النشاطات ذات المخاطر الأعلى.
- قامت المؤسسة بإصدار بعض السياسات التنظيمية لقطاع شركات التمويل، ومنها: صدور قواعد تنظيم شركات التمويل الاستهلاكي المصغر، وتحديث قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر، وإلغاء إلزامية الطرح العام لشركات التمويل، وتعديل بعض المواد في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل، وقواعد التصرف في أصول التمويل أو الحقوق الناشئة عنها، وإصدار ضوابط استرداد المؤجر للأصول المنقولة في عقود الإيجار التمويلي، وإصدار متطلبات توثيق وتسجيل الرهن العقاري.
- تعمل المؤسسة على العديد من المبادرات التي تهدف إلى تدريب العاملين لدى شركات التمويل وتعزيز الوعي لدى قطاع شركات التمويل.

وفيما يخص دور المؤسسة الإشرافي والرقابي، فقد تم إصدار ثلاثة وعشرين تعميمًا خلال عام 2019م، شملت عددًا من الموضوعات ذات العلاقة بأعمال شركات التمويل، ومن أبرزها: تعميم ضوابط تملك البنوك وشركات التمويل العقاري للعقارات الواقعة في نطاق مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتعميم تعديل بعض مواد اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التمويل وقواعد التصرف بأصول التمويل، وتعميم تحديث قواعد التمويل متناهي الصغر، وغيرها من التعاميم التي تهدف إلى حماية حقوق المتعاملين وتطوير القطاع والمحافظة على استقراره. وصدر كذلك عدد من الضوابط والقواعد في عام 2019م، من أبرزها: قواعد إسناد المهام الخاصة بشركات التمويل، والتحديث الثاني لمتطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة، وضوابط تسوية الهلاك الكلي لعقود الإيجار التمويلي للمركبات، وضوابط استرداد المؤجر للأصول المنقولة في عقود الإيجار التمويلي. وبذلك بلغ عدد اللوائح والقواعد المرتبطة بقطاع التمويل حتى نهاية 2019م اثنين وعشرين قاعدة ولائحة منشورة على موقع المؤسسة.

ثانيًا: الشركات المرخص لها ممارسة أنشطة التمويل في المملكة

بلغ عدد شركات التمويل المرخصة بنهاية عام 2019م ما مجموعه 38 شركة تمويل، حيث بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة نشاط التمويل العقاري ست شركات، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط إعادة التمويل العقاري، وشركة واحدة مرخصة بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر، وشركة واحدة لتسجيل العقود، فيما بلغ عدد الشركات المرخصة بممارسة أنشطة تمويلية خلاف الأنشطة المذكورة سابقًا تسعًا وعشرين شركة تمويل (جدول 6-8). وتجدر الإشارة إلى أنه خلال عام 2019م مُنحت الموافقات الأولية لثلاث شركات تمويل جديدة. وبلغ عدد الزيارات الترخيصية 3 زيارات، وعدد الزيارات الإشرافية لشركات التمويل 20 زيارة إشرافية و128 زيارة تفتيشية.

وبلغ إجمالي المحفظة التمويلية للقطاع في نهاية عام 2019م ما يقارب 50.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 47.6 مليار ريال بنهاية العام السابق. وشكل التمويل العقاري نحو 39.6 في المئة من إجمالي المحفظة. وبلغ مجموع رؤوس الأموال ما يزيد على 14 مليار ريال (جدول 6-8). وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى بلوغ إجمالي عدد موظفي شركات التمويل العاملة في المملكة 5,498 موظفًا وموظفة بنهاية عام 2019م، شكّل الموظفون السعوديون ما نسبته 80 في المئة من إجمالي العاملين في شركات التمويل.

جدول رقم 6-8: شركات التمويل المرخصة لمزاولة أنشطة التمويل حتى نهاية عام 2019م

	اسم الشركة	رأس المال (مليون ريال)	تاريخ الحصول على الترخيص
شركات التمويل المرخصة للتمويل العقاري			
1	شركة أملاك العالمية	906	2013/12/24م
2	شركة دار التمليك	359	2013/12/31م
3	الشركة السعودية لتمويل المساكن	1,000	2014/02/27م
4	شركة دويتشه الخليج للتمويل	575	2014/05/20م
5	شركة عبد اللطيف جميل لتمويل العقار	250	2014/12/07م
6	شركة بداية لتمويل المنازل	900	2015/12/14م
شركات التمويل المرخصة لإعادة التمويل العقاري			
1	الشركة السعودية لإعادة التمويل العقاري	1,500	2017/09/25م
شركات التمويل المرخصة لتمويل النشاطات متناهية الصغر			
1	شركة باب رزق جميل	100	2017/10/04م
شركات التمويل المرخصة لتسجيل العقود			
1	الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي	38,393	2017/09/24م
شركات التمويل المرخصة لمزاولة تمويل أنشطة خلاف الأنشطة المذكورة أعلاه			
1	شركة النايفات للتمويل	1,000	2013/12/31م
2	شركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي	550	2014/02/27م
3	شركة اليسر للاجارة والتمويل	500	2014/02/27م
4	شركة آجل للخدمات التمويلية	500	2014/05/20م
5	الشركة الوطنية للتمويل	250	2014/08/25م
6	شركة المرابحة المرنة للتمويل	225	2014/09/14م
7	شركة عون للتمويل	100	2014/11/12م
8	شركة الجاسرية	150	2014/11/16م
9	شركة متاجر للتمويل	150	2014/11/16م
10	الشركة السعودية للتمويل	100	2014/11/20م
11	شركة الخليج للتمويل	100	2014/12/08م
12	شركة عبد اللطيف جميل المتحدة للتمويل	1,700	2014/12/08م
13	شركة تمويلي العالمية	100	2014/12/11م
14	شركة الأمثل للتمويل	313	2015/03/16م
15	شركة أصول الحديثة للتمويل	100	2015/03/22م
16	شركة دار الائتمان للتمويل	100	2015/05/05م
17	شركة إيجارة للتمويل	100	2015/06/04م
18	شركة التيسير العربية	400	2015/08/04م
19	شركة السعودي الفرنسي للتمويل التأجيري	500	2015/08/30م
20	شركة توكيلات للتمويل	100	2015/08/31م
21	شركة أمريكان اكسبرس	100	2015/11/18م
22	شركة الجبر للتمويل	345	2015/12/03م
23	شركة تمويل الأولى	250	2015/12/10م
24	شركة الرائدة للتمويل	150	2015/12/14م
25	شركة راية للتمويل	150	2016/02/10م
26	شركة معالم للتمويل	150	2016/03/24م
27	شركة التأجير التمويلي	200	2016/05/10م
28	رافعات الخليج	100	2016/11/30م
29	الشركة المتحدة للخدمات المالية	150	2017/08/06م

7

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

يقاس التضخم في المملكة باستخدام الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك الذي تصدره الهيئة العامة للإحصاء، حيث يعد من الإحصاءات الاقتصادية الهامة المرتبطة بحياة الأفراد اليومية، ويوفر المعلومات الضرورية لمعرفة الاتجاه العام لتحركات أسعار السلع والخدمات في مرحلة بيع التجزئة في أسواق المملكة العربية السعودية.

قامت الهيئة العامة للإحصاء في مطلع عام 2020م بتغيير سنة أساس الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك واعتماد سنة 2018م كسنة أساس بدلًا من سنة 2013م، وذلك وفقًا للتوصيات الدولية التي تقترح تغيير سنة الأساس كل خمس سنوات. وقد تمت الاستفادة من نتائج مسح إنفاق ودخل الأسرة لعام 2018م، حيث قامت الهيئة بالتحديثات اللازمة على أوزان ومكونات سلة الاستهلاك، وتعديل سنة الأساس استنادًا على تلك المسوحات.

وتعتمد الهيئة في تحديثاتها على تصنيف سلة الاستهلاك الفردي حسب الغرض (COICOP) الصادر عن الأمم المتحدة، وذلك بغرض التبويب للأقسام والمجموعات والفصول المكونة لسلة الاستهلاك. وكذلك تستخدم الهيئة معادلة لاسبير الهندسية المعدلة بنظام السلسلة في عملية احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك، التي تعتمد على استخدام الوسط الهندسي بالتوزيع النسبي؛ تماشيًا مع التوصيات الدولية في هذا الشأن.

الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2019م

انخفض متوسط الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2019م بنسبة 2.1 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 2.5 في المئة في عام 2018م. وفي المقابل، سجَّل معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، الذي يقيس متوسط أسعار جميع السلع والخدمات التي ينتجها القطاع غير النفطي خلال سنة، ارتفاعًا سنويًا نسبته 0.9 في المئة في عام 2019م، مقارنة بارتفاع نسبته 4.3 في المئة في عام 2018م (جدول 7-1).

وسجلت معظم الأقسام الرئيسة المكونة للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2019م معدلات تضخم أقل من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2016-2018م). بينما سجل كلٌ من قسم الأغذية والمشروبات، وقسم التعليم، وقسم الملابس والأحذية، وقسم المطاعم والفنادق معدلات تضخم أعلى من متوسط التغير السنوي للثلاث سنوات السابقة (2016-2018م).

جدول رقم 7-1: معدلات النمو السنوية لمؤشرات مختارة

(نسب مئوية)

	2016	2017	2018	2019
معامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي (2010 = 100)*	1.4	0.2	4.3	0.9
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لجميع السكان (2018 = 100)	2.1	-0.8	2.5	-2.1
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بالأسعار الثابتة (2010 = 100)*	0.2	1.3	2.2	3.3
الإنفاق الحكومي	-17.1	12.0	16.1	-1.9
عرض النقود (ن3)	0.8	0.3	2.7	7.1

* بيانات أولية للناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، ووزارة المالية، ومؤسسة النقد العربي السعودي.

وشهدت سبعة أقسام انخفاضًا سنويًا في أرقامها القياسية في عام 2019م وهي: قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى بنسبة 8.6 في المئة، وقسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.7 في المئة، وقسمي النقل والملابس والأحذية بنسبة 1.4 في المئة لكلٍ منهما، وقسم الاتصالات بنسبة 1.3 في المئة، وقسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 0.6 في المئة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 0.4 في المئة. وفي المقابل، سجل الرقم القياسي العام ارتفاعًا في قسم المطاعم والفنادق بنسبة 3.2 في المئة، وقسم التعليم بنسبة 2.5 في المئة، وقسم الأغذية والمشروبات بنسبة 2.1 في المئة، وقسم التبغ بنسبة 1.0 المئة، وقسم الصحة بنسبة 0.1 في المئة (جدول 7-2).

نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك

ساهمت معظم الأقسام الرئيسة بنسب متفاوتة في التأثير على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك في عام 2019م، حيث سجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى أعلى نسبة تأثير وذلك بنحو 63.3 في المئة، يليه قسم الأغذية والمشروبات بنسبة 12.1 في المئة، ثم قسم النقل بنسبة 7.3 في المئة، تلاه قسم المطاعم والفنادق بنسبة 5.5 في المئة، ثم قسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة بنسبة 2.6 في المئة، ثم قسمي التعليم والاتصالات بتأثير نسبته 2.2 في المئة لكل منهما، جاء بعدهما قسم تأثيث وتجهيزات المنزل بنسبة 1.7 في المئة، ثم قسم الملابس والأحذية بنسبة 1.5 في المئة، تلاه قسم الترفيه والثقافة بنسبة 1.4 في المئة، وأخيرًا قسمي التبغ والصحة بنسبة 0.2 و0.1 في المئة على التوالي (جدول 7-3 ورسم بياني 7-1).

الرقم القياسي العام لأسعار الجملة في عام 2019م

يقيس مؤشر الرقم القياسي العام لأسعار الجملة نسبة التغير في أسعار السلع المحلية والمستوردة في الأسواق الأولية (أسواق الجملة) ما بين فترتين مختلفتين، حيث يضم هذا المؤشر عينة من 343 بندًا موزعةً على خمسة أبواب رئيسية حسب التصنيف

جدول رقم 7-2: الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (جميع السكان)

(100=م2018)

	2015	2016	2017	2018	2019	متوسط التغير السنوي للفترة (2016-2018)	التغير % 2019
الرقم القياسي العام	96.4	98.4	97.6	100.0	97.9	1.2	-2.1
الأغذية والمشروبات	96.0	94.7	93.9	100.0	102.1	1.4	2.1
التبغ	55.3	63.2	80.0	100.0	101.0	22.0	1.0
الملابس والأحذية	109.8	110.9	107.5	100.0	98.6	-3.0	-1.4
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	97.3	102.0	101.2	100.0	91.4	1.0	-8.6
تأثيث وتجهيزات المنزل	99.9	100.4	98.5	100.0	99.4	0.0	-0.6
الصحة	94.3	96.3	96.3	100.0	100.1	2.0	0.1
النقل	85.8	92.2	90.3	100.0	98.6	5.4	-1.4
الاتصالات	99.5	99.7	98.8	100.0	98.7	0.2	-1.3
الترفيه والثقافة	103.4	101.8	98.9	100.0	98.3	-1.1	-1.7
التعليم	96.2	99.2	99.7	100.0	102.5	1.3	2.5
المطاعم والفنادق	92.2	92.5	93.0	100.0	103.2	2.8	3.2
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	99.1	99.8	99.7	100.0	99.6	0.3	-0.4

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

المركزي للمنتجات (CPC2). وسجل هذا المؤشر ارتفاعًا نسبته 2.0 في المئة في عام 2019م، مقارنة بارتفاع نسبته 16.0 في المئة في عام 2018م. وطرأ في عام 2019م ارتفاع في بعض الأبواب الرئيسة المكونة للمؤشر، حيث سجل باب المنتجات المعدنية والآلات والمعدات أعلى نسبة ارتفاع بلغت 4.9 في المئة، تلاها باب السلع الأخرى بنسبة 1.2 في المئة. في المقابل، تراجع كلٌ من باب المنتجات الزراعية وصيد الأسماك بنسبة 1.5 في المئة، وباب الخامات والمعادن بنسبة 1.4 في المئة، وباب المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 0.6 في المئة (جدول 7-4).

تطورات الأسعار العالمية وآثارها

ارتفعت قيمة الواردات (سيف) للمملكة في عام 2019م بنسبة 5.3 في المئة لتبلغ 541.3 مليار ريال. حيث تؤثر معدلات التغير في الأسعار العالمية للمنتجات والسلع التي تستوردها السوق السعودية على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. وفي عام 2019م وبناءً على تقرير آفاق السلع الصادر عن البنك الدولي في أبريل 2020م، سجل الرقم القياسي للمعادن الثمينة ارتفاعًا خلال العام بنسبة 8.4 في المئة. بينما سجل الرقم القياسي لمنتجات الطاقة انخفاضًا نسبته 12.6 في المئة، كما سجل الرقم القياسي للمواد الأولية انخفاضًا نسبته 4.2 في المئة، في حين

رسم بياني رقم 7-1: نسبة تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك لعام 2019م

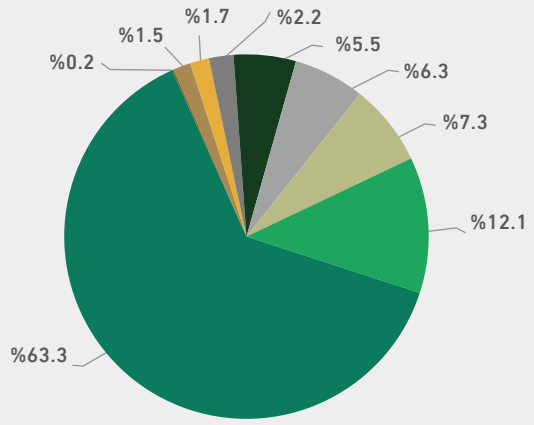

* الأقسام الأخرى تشمل قسم الصحة، وقسم الترفيه والثقافة، وقسم السلع والخدمات الشخصية المتنوعة، وقسم التعليم.

جدول رقم 7-3: تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (جميع السكان)

(100=م2018)

	التغير % 2019	الأوزان النسبية %	مقدار تأثير الأقسام الرئيسة على الرقم القياسي 2019
الرقم القياسي العام	-2.1	100.00	100.00
الأغذية والمشروبات	2.1	18.78	12.06
التبغ	1.0	0.60	0.16
الملابس والأحذية	-1.4	4.20	1.54
السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع الوقود الأخرى	-8.6	25.50	63.33
تأثيث وتجهيزات المنزل	-0.6	6.74	1.68
الصحة	0.1	1.43	0.12
النقل	-1.4	13.05	7.26
الاتصالات	-1.3	5.62	2.18
الترفيه والثقافة	-1.7	3.06	1.42
التعليم	2.5	2.87	2.21
المطاعم والفنادق	3.2	5.60	5.52
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	-0.4	12.57	2.57

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

سجلت المنتجات الغذائية انخفاضًا نسبته 3.8 في المئة (جدول 7-5).

ويتأثر مؤشر أسعار المستهلك في المملكة أيضًا بمستويات الأسعار لدى أكبر الدول المصدرة للمملكة، ويعرض (جدول 7-6) معدلات التغير السنوية في أسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين الرئيسيين للمملكة في عام 2019م وذلك حسب بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر مؤخرًا عن صندوق النقد الدولي في أبريل 2020م، حيث ارتفع متوسط أسعار المستهلك في الهند في عام 2019م بنسبة 4.5 في المئة، وفي الصين بنسبة 2.9 في المئة، وفي كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة بنسبة 1.8 في المئة، وفي ألمانيا وفرنسا بنسبة 1.3 في المئة لكلٍ منهما، وفي إيطاليا بنسبة 0.6 في المئة، كما ارتفع متوسط أسعار المستهلك في اليابان بنسبة 0.5 في المئة، وفي كوريا الجنوبية بنسبة 0.4 في المئة. بينما انخفض متوسط أسعار المستهلك في الإمارات العربية المتحدة بنسبة 1.9 في المئة. وأما بالنسبة لبقية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد ارتفع متوسط أسعار المستهلك في دولة الكويت في عام 2019م بنسبة 1.1 في المئة، وفي مملكة البحرين بنسبة 1.0 في المئة، وفي سلطنة عُمان بنسبة 0.1 في المئة (جدول 7–7).

جدول رقم 7-4: المتوسط السنوي للرقم القياسي العام لأسعار الجملة

(2014م=100)

	الأوزان النسبية %	2017	2018	2019	التغير %	
					2018	2019
الرقم القياسي العام	100.0	100.7	116.8	119.1	16.0	2.0
منتجات الزراعة وصيد الأسماك	8.7	101.1	101.9	100.4	0.8	-1.5
الخامات والمعادن	0.6	93.0	98.7	97.3	6.1	-1.4
المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات	17.3	100.6	108.1	107.4	7.5	-0.6
سلع أخرى*	33.7	106.7	143.9	145.6	34.9	1.2
المنتجات المعدنية والآلات والمعدات	39.7	95.8	101.1	106.1	5.5	4.9

* تشمل السلع الأخرى المنتجات الخشبية، والعجائن الورقية، والمنتجات النفطية المكررة، والمواد الكيميائية الأساسية، والمنتجات الكيميائية الأخرى، والألياف الاصطناعية، والمطاط ومنتجات اللدائن، والمنتجات الزجاجية والغير فلزية، والأثاث والسلع الأخرى القابلة للنقل والغير مصنفة في موضع آخر.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 7-5: أرقام قياسية مختارة لأهم السلع الرئيسية

	2017	2018	2019	التغير %	
				2018	2019
الواردات السلعية للمملكة					
الواردات السلعية (مليون ريال)	504,447	513,993	541,255	1.9	5.3
الأرقام القياسية لأهم السلع الرئيسية (2010 م = 100)					
منتجات الطاقة	68.1	87.0	76.0	27.8	-12.6
المنتجات الغذائية	90.2	90.4	87.0	0.3	-3.8
المواد الأولية	81.2	81.4	78.0	0.2	-4.2
المعادن الثمينة	97.8	97.2	105.4	-0.6	8.4
أسعار صرف الريال الفعلية الاسمية والحقيقية					
سعر صرف الريال الفعلي الاسمي*	115.1	114.3	118.1	-0.6	3.3
سعر صرف الريال الفعلي الحقيقي**	114.4	113.4	113.2	-0.8	-0.2

* يمثل متوسط الفترة لسعر صرف الريال السعودي منسوبًا إلى متوسط هندسي لأسعار الصرف لعملات الشركاء التجاريين الرئيسين للمملكة.

** يمثل سعر الصرف الفعلي الاسمي بعد تعديله وفقًا للتغير في المستوى العام للأسعار.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، تقرير آفاق أسواق السلع - البنك الدولي - أبريل 2020م، نشرة الإحصاءات المالية الدولية (IFS) - صندوق النقد الدولي.

جدول رقم 7-6: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك لدى أكبر الشركاء التجاريين

	2015	2016	2017	2018	2019
الدول المتقدمة	0.3	0.8	1.7	2.0	1.4
الدول الناشئة والنامية	4.7	4.3	4.3	4.8	5.0
أهم الشركاء التجاريين					
الولايات المتحدة الأمريكية	0.1	1.3	2.1	2.4	1.8
اليابان	0.8	-0.1	0.5	1.0	0.5
المملكة المتحدة	0.04	0.7	2.7	2.5	1.8
الصين	1.4	2.0	1.6	2.1	2.9
ألمانيا	0.7	0.4	1.7	2.0	1.3
الهند	4.9	4.5	3.6	3.4	4.5
فرنسا	0.1	0.3	1.2	2.1	1.3
إيطاليا	0.1	-0.1	1.3	1.2	0.6
الإمارات العربية المتحدة	4.1	1.8	2.0	3.1	-1.9
كوريا الجنوبية	0.7	1.0	1.9	1.5	0.4

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، صندوق النقد الدولي- أبريل 2020م.

جدول رقم 7-7: معدلات التغير السنوية لأسعار المستهلك في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

	2015	2016	2017	2018	2019
الإمارات العربية المتحدة	4.1	1.8	2.0	3.1	-1.9
مملكة البحرين	1.9	2.7	1.4	2.1	1.0
قطر	1.8	2.7	0.5	0.3	-0.7
الكويت	3.7	3.5	1.6	0.6	1.1
سلطنة عُمان	0.1	1.1	1.6	0.9	0.1

المصدر: تقرير آفاق الاقتصاد العربي، صندوق النقد العربي- أبريل 2020م.

8

السوق المالية

السوق المالية

اتخذت هيئة سوق المال العديد من الإجراءات والخطوات الهادفة لتطوير القطاع المالي خلال عام 2019م حيث تخضع الأسواق المالية إشرافيًا وتنظيميًا لها، وعملت الهيئة على تعزيز الإجراءات الكفيلة بالحد من المخاطر المرتبطة بالتعامل بالأوراق المالية، وحماية المستثمرين من الممارسات غير النظامية، وتحقيق العدالة والشفافية في التعاملات المالية. كذلك عملت الهيئة على عدد من المبادرات في إطار برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي؛ وذلك بهدف تعزيز مكانة السوق المالية السعودية كسوق رئيسة في الشرق الأوسط وواحدة من أهم عشرة أسواق مالية في العالم. كما واصلت الهيئة جهودها في تنمية الوعي الاستثماري؛ إذ أقامت العديد من حملات التوعية والتثقيف من خلال الأنشطة والبرامج الإعلامية والتوعوية والتواصل مع الجمهور.

كما طرحت الهيئة خمس شركات للاكتتاب العام في عام 2019م، في كل من قطاع التطبيقات وخدمات التقنية، وقطاع الخدمات التجارية والمهنية، وقطاع إدارة وتطوير العقارات، وقطاع الخدمات الاستهلاكية، وقطاع الطاقة، بالإضافة إلى صندوق عقاري. وأُدرجت كل هذه الشركات في السوق الرئيسة، ليبلغ مجموع الشركات والصناديق في السوق الرئيسة 199 شركة في نهاية عام 2019م.

وشهد عام 2019م ارتفاعًا في المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية بنسبة 7.2 في المئة مقارنة بالعام 2018م، بينما انخفض عدد الأسهم المتداولة بنسبة 13.1 في المئة. وفي المقابل، ارتفع إجمالي الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنحو 39.8 مليار ريال أو ما نسبته 42.5 في المئة، ليصل بنهاية عام 2019م إلى نحو 133.4 مليار ريال.

تطورات سوق الأسهم السعودية في عام 2019م

طرحت الهيئة خلال عام 2019 شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية)، وأدرجتها في السوق المالية الرئيسة، كأكبر إدراج على مستوى العالم، حيث ساهم ذلك في تعميق السوق السعودية من خلال زيادة عدد الشركات وارتفاع نشاط وقيم التداول. وكذلك أجرت الهيئة عددًا من التغييرات الجوهرية على السوق الموازية (نمو)، من أبرزها: السماح للشركات بالإدراج المباشر في سوق نمو من غير عملية اكتتاب، وتحديد آلية انتقال منظمة للشركات من سوق نمو إلى السوق الرئيسة، وإنشاء مؤشر سوق نمو ذو الحد الأعلى[3]. وإضافة إلى ذلك، طورت الهيئة لائحة الاندماج، حيث تم من خلالها إتمام عملية الاندماج بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول كأول اندماج بين الشركات المدرجة في تاريخ السوق المالية السعودية.

وفي مجال تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين ومبادرات برنامج تطوير القطاع المالي لتعميق سوق أدوات الدين في المملكة، فقد تم إدراج وتداول أدوات دين حكومية في السوق المالية السعودية بقيمة تجاوزت 69 مليار ريال خلال عام 2019م، بالإضافة إلى إجراء عدة تحسينات على سوق الصكوك وأدوات الدين بجهد تشاركي من قبل كل من هيئة السوق المالية والسوق المالية السعودية (تداول) والمركز الوطني لإدارة الدين.

وعلى صعيد رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي، انضمت السوق المالية السعودية إلى مؤشرات السوق الناشئة؛

[3] ترتكز على نفس المنهجية المتبعة في حساب مؤشرات السوق الرئيسة مع إضافة حد أعلى بحيث لا يتجاوز وزن أي شركة في المؤشر نسبة 20% وستتم مراجعة هذا المؤشر على أساس ربع سنوي.

(مؤشر MSCI)، ومؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell) ومؤشر إس آند بي داو جونز (S&P Dow Jones). وتم أيضًا إطلاق مؤشر إم سي أي تداول 30 (إم تي 30) المشترك لأكبر الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية الذي يمثل مقياسًا مهمًا للمستثمرين المهتمين بالشركات الأكثر سيولة والأكبر حجمًا في السوق.

من جانب آخر، انضمت الصناديق الاستثمارية العقارية السعودية المتداولة إلى مؤشر فوتسي إبرا/ناريت العقاري العالمي، وذلك لغرض تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في قطاع الصناديق الاستثمارية العقارية المتداولة وتنويع قاعدة المستثمرين الأجانب وتمكينهم من الوصول إلى القطاع.

وعلى صعيد تطورات مؤشرات التداول في السوق المالي السعودي خلال عام 2019م، أغلق المؤشر العام لأسعار الأسهم السعودية للسوق الرئيسة في نهاية عام 2019م عند مستوى 8,389.2 نقطة، مقارنةً مع 7,826.7 نقطة في نهاية عام 2018م، وذلك بارتفاع نسبته 7.2 في المئة. حيث حقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في تاريخ 1 مايو عند مستوى 9,362.0 نقطة، كما ارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2019م بنسبة عالية بلغت قيمتها الإجمالية 9,025.4 مليار ريالًا، بزيادة نسبتها 385.5 في المئة عن مستواها في نهاية العام السابق والبالغ 1,859.0 مليار ريال، حيث يعود هذا الارتفاع إلى طرح شركة أرامكو السعودية.

انخفض عدد الأسهم المتداولة في عام 2019م بنسبة 13.1 في المئة لتصل إلى نحو 33.1 مليار سهم مقارنة بنحو 38.1 مليار سهم في العام السابق، بينما ارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 880.1 مليار ريال مقابل 870.9 مليار ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 1.1 في المئة. ارتفع أيضًا عدد الصفقات المنفذة ليصل إلى 28.4 مليون صفقة، مقارنة بنحو 25.0 مليون صفقة في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 13.5 في المئة (جدول 8–1).

بلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة 3.5 مليار ريال في عام 2019م. وبلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 132.2 مليون سهم، مقابل 152.8 مليون سهم في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 13.5 في المئة. بينما ارتفع المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة ليبلغ نحو 113.6 ألف صفقة، مقابل 100.4 ألف صفقة في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 13.1 في المئة.

أما بالنسبة لسوق نمو، فقد أغلق مؤشرها في نهاية عام 2019م عند مستوى 7,439.9 نقطة، مقارنة مع 2,520.7 نقطة في نهاية عام 2018م، أي بارتفاع عالٍ

جدول رقم 8-1: مؤشرات سوق الأسهم السعودية الرئيسة

العام	عدد الأسهم المتداولة	التغير (%)	قيمة الأسهم المتداولة (مليار ريال)	التغير (%)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير (%)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير (%)	مؤشر أسعار الأسهم	التغير (%)
2014	67,134,345,824	30.2	2,146.5	56.7	1,812.9	560.4	35,761.1	23.5	8,333.3	-2.4
2015	64,374,649,643	-4.1	1,660.6	-22.6	1,579.1	-12.9	30,444.2	-14.9	6,911.8	-17.1
2016	65,005,407,626	1.0	1,157.0	-30.3	1,682.0	6.5	27,273.7	-10.4	7,210.4	4.3
2017	43,763,049,609	-32.7	836.3	-27.7	1,689.6	0.5	21,895.3	-19.7	7,226.3	0.2
2018	38,050,788,298	-13.1	870.9	4.1	1,859.0	10.0	25,011.9	14.2	7,826.7	8.3
2019	33,055,251,386	-13.1	880.1	1.1	9,025.4	385.5	28,395.8	13.5	8,389.2	7.2

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

نسبته 195.1 في المئة. وحقق المؤشر أعلى نقطة إغلاق في عام 2019م عند مستوى 7,664.3 نقطة في تاريخ 3 ديسمبر. وارتفعت القيمة السوقية للأسهم المصدرة بنحو 217.1 مليون ريال لتبلغ 2.5 مليار ريال في نهاية عام 2019م.

كما ارتفع عدد الأسهم المتداولة في مؤشر نمو في عام 2019م بنسبة 207.9 في المئة ليصل إلى نحو 80.0 مليون سهم مقارنة بنحو 26.0 مليون سهم في العام السابق. وارتفعت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة لتبلغ نحو 2.3 مليار ريال، مقابل 412.5 مليون ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 452.7 في المئة. كذلك ارتفع عدد الصفقات المنفذة ليصل إلى 138.5 ألف صفقة مقارنة بنحو 42.2 ألف صفقة في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 228.6 في المئة (جدول 8-2).

وبلغ المتوسط اليومي لقيمة الأسهم المتداولة في سوق نمو 9.1 مليون ريال في عام 2019م، مقابل 1.7 مليون ريال في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 435.3 في المئة. وكذلك بلغ المتوسط اليومي لعدد الأسهم المتداولة نحو 319.0 ألف سهم في عام 2019م مقابل 96.7 ألف سهم في العام السابق، مرتفعًا بنسبة 229.9 في المئة. وارتفع أيضًا المتوسط اليومي لعدد الصفقات المنفذة في عام 2019م ليبلغ نحو 553.9 صفقة، مقابل 169.3 صفقة في العام السابق، أي بارتفاع نسبته 227.2 في المئة.

أما بالنسبة لعدد المستثمرين المسجلين في تداول في عام 2019م، فقد ارتفع بنسبة 15.7 في المئة، ليصل إلى نحو 5.5 مليون مستثمر، كذلك بالنسبة لعدد محافظ المستثمرين المسجلين في السوق المالية السعودية الذي ارتفع بما نسبته 0.5 في المئة، ليصل إلى نحو 9.9 مليون محفظة (جدول 8-3).

وباستعراض نشاط السوق الرئيسة حسب القطاعات في عام 2019م، يتضح أن قطاع البنوك كان أكثر القطاعات نشاطًا من حيث عدد الأسهم المتداولة، إذ بلغ عدد الأسهم المتداولة في القطاع نحو 7.9 مليار سهم؛ تشكل ما نسبته 24.0 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، وجاء قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية من حيث إجمالي عدد الأسهم المتداولة بنحو 7.6 مليار سهم، تمثل ما نسبته 23.0 في المئة،

جدول رقم 8-2: مؤشرات سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو)

العام	عدد الأسهم المتداولة	التغير (%)	قيمة الأسهم المتداولة (مليون ريال)	التغير (%)	القيمة السوقية للأسهم المصدرة (مليار ريال)	التغير (%)	عدد الصفقات المنفذة (ألف صفقة)	التغير (%)	مؤشر أسعار الأسهم	التغير (%)
2018	25,968,243	-64.4	412.5	393.4	2.3	-99.2	42.2	-93.0	2,520.7	3.7
2019	79,957,689	207.9	2,279.8	452.7	2.5	9.3	138.5	228.6	7,439.9	195.1

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

جدول رقم 8-3: عدد المستثمرين والمحافظ المسجلين في تداول

(نهاية الفترة)

العام	عدد المستثمرين المسجلين في تداول	التغير (%)	عدد محافظ المستثمرين المسجلين في تداول	التغير (%)
2016	4,616,540	1.3	8,988,585	6.7
2017	4,675,535	1.3	9,378,957	4.3
2018	4,741,870	1.4	9,844,247	5.0
2019	5,485,716	15.7	9,891,677	0.5

المصدر: السوق المالية السعودية (تداول).

وحل قطاع إدارة وتطوير العقارات في المرتبة الثالثة بنحو 3.6 مليار سهم تشكل ما نسبته 11.0 في المئة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في عام 2019م، احتل قطاع البنوك المرتبة الأولى بقيمة بلغت 280.0 مليار ريال تمثل ما نسبته 31.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، وحل قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثانية بقيمة بلغت حوالي 214.3 مليار ريال، تمثل ما نسبته 24.4 في المئة، فيما جاء قطاع الطاقة في المرتبة الثالثة بقيمة تعادل نحو 63.1 مليار ريال، تمثل ما نسبته 7.2 في المئة.

وبالنظر إلى أداء السوق الرئيسة حسب عدد الصفقات المنفذة في عام 2019م، كان لقطاع المواد الأساسية النصيب الأكبر بعدد 6.6 مليون صفقة، تمثل ما نسبته 23.3 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع البنوك بعدد 4.4 مليون صفقة، تمثل ما نسبته 15.6 في المئة، بينما حل قطاع التأمين ثالثًا بنحو 3.3 مليون صفقة تمثل ما نسبته 11.8 في المئة.

وبمقارنة القيمة السوقية للأسهم المصدرة في نهاية عام 2019م حسب القطاعات، احتل قطاع الطاقة المركز الأول بقيمة تبلغ حوالي 7,089.1 مليار ريال تمثل ما نسبته 78.5 في المئة من إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة، فيما حل قطاع البنوك في المرتبة الثانية بقيمة بلغت نحو 690.3 مليار ريال تمثل ما نسبته 7.6 في المئة، يليه قطاع المواد الأساسية بما قيمته 541.9 مليار ريال تمثل ما نسبته 6.0 في المئة (جدول 8-4).

وبالنسبة للشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطًا من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2019م، جاء مصرف الراجحي في المقدمة بنحو 1.2 مليون صفقة، يليه مصرف الإنماء بنحو 1.1 مليون صفقة، فيما جاءت شركة سابك في المرتبة الثالثة بنحو 813.3 ألف صفقة. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة، جاء مصرف الراجحي في المقدمة بنحو 108.9 مليار ريال، يليه شركة سابك بنحو 80 مليار ريال، ثم مصرف الإنماء بنحو 57.8 مليار ريال. وأما من حيث عدد الأسهم المتداولة، أتى في صدارتها مصرف الإنماء بنحو 2.4 مليار سهم، يليه شركة دار الأركان بنحو 2.2 مليار سهم، ثم مصرف الراجحي بنحو 1.7 مليار سهم (جدول 8–5).

وبالنظر إلى نشاط السوق الموازية (نمو) حسب القطاعات في عام 2019م، يتضح أن قطاع تجزئة السلع الكمالية كان الأكثر نشاطًا من بين القطاعات من حيث عدد الأسهم المتداولة، حيث بلغ نحو 28.5 مليون سهم تشكل ما نسبته 35.5 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. يليه قطاع المواد الأساسية بنحو 20.2 مليون سهم تمثل ما نسبته 25.2 في المئة، فيما حل قطاع السلع الرأسمالية في المرتبة الثالثة بنحو 12.8 مليون سهم متداول، تشكل ما نسبته 16.0 في المئة من إجمالي عدد الأسهم المتداولة.

ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة في نمو في عام 2019م، استحوذ قطاع تجزئة السلع الكمالية على المرتبة الأولى بقيمة بلغت نحو 785.4 مليون ريال، تمثل ما نسبته 34.4 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، فيما استحوذ قطاع السلع الرأسمالية على المرتبة الثانية بقيمة بلغت 629.8 مليون ريال، تمثل ما نسبته 27.6 في المئة، يليه قطاع المواد الأساسية في المرتبة الثالثة بقيمة بلغت 425.9 مليون ريال، تمثل ما نسبته 18.7 في المئة.

وباستعراض أداء سوق نمو من حيث عدد الصفقات المنفذة في عام 2019م، يتبين استحواذ قطاع تجزئة السلع الكمالية على النصيب الأكبر بعدد صفقات بلغ 53.0 ألف صفقة تمثل ما نسبته 38.3 في المئة من إجمالي عدد الصفقات المنفذة، يليه قطاع السلع الرأسمالية بعدد صفقات بلغ 30.8 ألف تمثل ما نسبته 22.2 في المئة، فيما استحوذ قطاع المواد الأساسية على المرتبة الثالثة بعدد صفقات بلغ 20.4 ألف صفقة تمثل ما نسبته 14.7 في المئة (جدول 8–6).

جدول رقم 8-4: نشاط سوق الأسهم السعودية حسب القطاعات خلال عام 2019م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	(مليون سهم)	النسبة للإجمالي (%)	(مليار ريال)	النسبة للإجمالي (%)	(ألف صفقة)	النسبة للإجمالي (%)	(مليون ريال)	النسبة للإجمالي (%)
الطاقة	1,858.5	5.6	63.1	7.2	1,500.7	5.3	7,089,144	78.5
المواد الأساسية	7,605.5	23.0	214.3	24.4	6,610.3	23.3	541,863	6.0
السلع الرأسمالية	1,255.6	3.8	25.2	2.9	1,696.7	6.0	9,617	0.1
الخدمات التجارية والمهنية	138.9	0.4	7.3	0.8	324.9	1.1	12,437	0.1
النقل	603.3	1.8	13.0	1.5	652.2	2.3	13,918	0.2
السلع طويلة الأجل	338.2	1.0	6.8	0.8	511.8	1.8	4,183	0.1
الخدمات الاستهلاكية	857.6	2.6	19.1	2.2	980.2	3.5	21,164	0.2
الإعلام	111.1	0.3	6.4	0.7	336.0	1.2	6,485	0.1
تجزئة السلع الكمالية	591.6	1.8	22.7	2.6	942.8	3.3	34,139	0.4
تجزئة الأغذية	296.8	0.9	6.0	0.7	439.4	1.6	8,475	0.1
إنتاج الأغذية	986.8	3.0	30.4	3.5	1,530.1	5.4	79,104	0.9
الرعاية الصحية	344.4	1.0	13.1	1.5	572.5	2.0	21,770	0.2
الأدوية	29.1	0.1	0.8	0.1	46.5	0.2	3,270	0.01
البنوك	7,945.7	24.0	280.0	31.8	4,428.3	15.6	690,297	7.6
الاستثمار والتمويل	343.4	1.0	4.3	0.5	339.9	1.2	30,120	0.3
التأمين	2,726.6	8.3	48.8	5.6	3,336.0	11.8	39,204	0.4
التطبيقات وخدمات التقنية	49.2	0.2	2.5	0.3	101.1	0.4	710	0.0
الاتصالات	1,889.1	5.7	50.4	5.7	1,205.8	4.3	229,955	2.5
المرافق العامة	526.2	1.6	10.0	1.1	330.0	1.2	86,566	1.0
الصناديق العقارية المتداولة	955.0	2.9	8.5	1.0	738.6	2.6	15,102	0.2
إدارة وتطوير العقارات	3,602.5	11.0	47.5	5.4	1,771.8	6.3	87,914	1.0
المجموع	33,055	100.0	880.138	100.0	28,396	100.0	9,025,435	100.0

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2019م.

جدول رقم 8-5: الشركات المساهمة الثلاث الأكثر نشاطًا خلال عام 2019م

عدد الصفقات المنفذة	(الشركة)	مصرف الراجحي	مصرف الإنماء	سابك
	(ألف صفقة)	1,195.7	1,119.0	813.3
عدد الأسهم المتداولة	**(الشركة)**	**مصرف الإنماء**	**دار الأركان**	**مصرف الراجحي**
	(مليار سهم)	2.4	2.2	1.7
قيمة الأسهم المتداولة	**(الشركة)**	**مصرف الراجحي**	**سابك**	**مصرف الإنماء**
	(مليار ريال)	108.9	80.0	57.8

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2019م.

الطروحات الجديدة في السوق المالية السعودية في عام 2019م

شهد عام 2019م طرح خمس شركات للاكتتاب في السوق الرئيسة إضافةً إلى صندوق عقاري بقيمة إجمالية بلغت 114.5 مليار ريال. وعليه، بلغ عدد الأسهم المصدرة 200.6 مليار سهم، طُرح منها 3.2 مليار سهم للاكتتاب العام. وقد بلغ إجمالي القيمة السوقية للأسهم المصدرة نحو 7.1 تريليون ريال، فيما بلغ متوسط عدد مرات التغطية للشركات المكتتب بها على مستوى الأفراد بالنسبة للسوق 2.0 مرة (جدول 8–7). وبلغ إجمالي عدد المكتتبين في الشركات المطروحة في عام 2019م نحو 5.2 مليون مكتتب، وقد ساهمت قنوات الاكتتاب المختلفة مثل الهاتف المصرفي وأجهزة الصرف الآلي والإنترنت إضافةً إلى الفروع في تسهيل

جدول رقم 8-6: نشاط سوق الأسهم السعودية (السوق الموازية - نمو) حسب القطاعات خلال عام 2019م

القطاع	عدد الأسهم المتداولة		قيمة الأسهم المتداولة		عدد الصفقات المنفذة		القيمة السوقية	
	مليون سهم	النسبة للإجمالي (%)	مليون ريال	النسبة للإجمالي (%)	ألف صفقة	النسبة للإجمالي (%)	مليون ريال	النسبة للإجمالي (%)
المواد الأساسية	20.2	25.2	425.9	18.7	20.4	14.7	--	--
السلع الرأسمالية	12.8	16.0	629.8	27.6	30.8	22.2	1,922.4	75.6
الخدمات التجارية والمهنية	0.3	0.4	5.1	0.2	1.9	1.4	202.2	8.0
السلع طويلة الأجل	8.1	10.1	101.3	4.4	8.2	5.9	--	--
الخدمات الاستهلاكية	9.5	11.8	292.4	12.8	20.1	14.5	197.3	7.8
تجزئة السلع الكمالية	28.5	35.5	785.4	34.4	53.0	38.3	--	--
التطبيقات وخدمات التقنية	0.9	1.1	40.0	1.8	4.0	2.9	219.8	8.6
المجموع	**80.2**	**100.0**	**2,279.8**	**100.0**	**138.47**	**100.0**	**2,542**	**100.0**

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2019م.

جدول رقم 8-7: الطروحات الجديدة في سوق الأسهم السعودية (السوق الرئيسية) خلال عام 2019م

الشركة	القطاع	تاريخ الطرح	حجم رأس المال (مليون ريال)	الأسهم المصدرة (مليون سهم)	الأسهم المطروحة للاكتتاب العام (مليون سهم)	سعر الطرح	سعر الإغلاق 2019/12/31	حجم الطرح (مليون ريال)	عدد المكتتبين (ألف مكتتب)	القيمة السوقية (مليون ريال)	عدد مرات التغطية (مرة)
شركة المعمر لأنظمة المعلومات	التطبيقات وخدمات التقنية	17 مارس	160	16	5	45	44	216	8	710	1.5
صندوق شعاع ريت	صناديق الاستثمار العقارية المتداولة	25 مارس	592	59	31	10	--	305	--	--	--
شركة مهارة للموارد البشرية	الخدمات التجارية والمهنية	08 مايو	375	38	11	69	86	776	31	3,229	2.3
شركة المراكز العربية	إدارة وتطوير العقارات	09 مايو	4,750	475	95	26	29	2,476	26	13,846	0.6
شركة عطاء التعليمية	الخدمات الاستهلاكية	14 يوليو	400	40	12	29	30	348	39	1,182	4.3
شركة الزيت العربية السعودية	الطاقة	17 نوفمبر	60,000	200,000	3,000	32	35	110,400	5,056	7,050,000	1.5
الإجمالي	--	--	**66,277**	**200,628**	**3,153.6**	--	--	**114,521**	--	**7,068,967**	--

المصدر: هيئة السوق المالية والتقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2019م.

عملية الاكتتاب واختصار مدته، حيث بلغ عدد المكتتبين عن طريق الهاتف المصرفي 103.7 ألف مكتتب، مثلوا ما نسبته 2.0 في المئة من إجمالي عدد المكتتبين، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق أجهزة الصرف الآلي 1.9 مليون مكتتب، مثلوا ما نسبته 36 في المئة، وبلغ عدد المكتتبين عن طريق الإنترنت 1.5 مليون مكتتب، مثلوا ما نسبته 28.3 في المئة، في حين بلغ عدد المكتتبين عن طريق فروع المصارف 1.7 مليون مكتتب، مثلوا ما نسبته 33.6 في المئة (جدول 8–8).

الشركات والصناديق العقارية الجديدة المضافة لمؤشر السوق المالية السعودية (تداول) خلال عام 2019م

تم في عام 2019م إضافة أسهم الشركات والصناديق العقارية التالية إلى مؤشر السوق الرئيسة (تداول):

1) شركة المعمر لأنظمة المعلومات.
2) صندوق الخبير ريت.
3) شركة مهارة للموارد البشرية.
4) شركة المراكز العربية.
5) شركة عطاء التعليمية.
6) شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية).

واستبعدت شركتان من حساب المؤشر العام في عام 2019م هما:

1) شركة الصحراء للبتروكيماويات.
2) البنك الأول.

جهود هيئة السوق المالية في توعية المستثمرين في عام 2019م

تنشر هيئة السوق المالية الأخبار والقرارات الصادرة عن مجلس الهيئة على موقعها الإلكتروني لضمان وصول المعلومات إلى جميع المستثمرين في آنٍ واحد. كذلك تقدم الهيئة الإرشادات اللازمة للمتعاملين في الأوراق المالية وتقوم بتوعيتهم بالأنظمة والتعليمات والقرارات التي يصدرها مجلس الهيئة، والمخاطر التي قد يتعرض لها المستثمرون في السوق المالية، والممارسات غير المهنية كالتلاعب والتضليل.

وتماشيًا مع استراتيجية الهيئة في متابعة برامجها المتعلقة بتوعية المستثمر، أوجدت الهيئة عدة قنوات لهذا الغرض ونفّذت من خلالها فئتين رئيسيتين من البرامج، هما: البرامج الإعلامية، وبرامج الثقافة الاستثمارية. وشملت البرامج الإعلامية نشر 16 بيانًا صحفيًا في مختلف وسائل الإعلام، والمشاركة في خمسة لقاءات صحفية لمنسوبي الهيئة مع صحف محلية وأجنبية، والمشاركة في عدد من المؤتمرات والندوات الإعلامية والتوعوية. وعلى صعيد آخر، شاركت الهيئة في عدد من المعارض للوصول إلى مختلف فئات المجتمع، من أبرزها: معرض الكتاب بالرياض وبيبان الشرقية ومؤتمر القطاع المالي وبنك التنمية الاجتماعي ومعرض الزكاة والدخل وفعالية المستثمر الذكي ومعرض الكتاب بجدة، وذلك بهدف رفع مستوى الوعي الاستثماري لدى

جدول رقم 8-8: عدد المكتتبين حسب قنوات الاكتتاب في عمليات الطرح العام

(ألف مكتتب)

قناة الاكتتاب	2018		2019		التغير %
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
الهاتف المصرفي	37	36.3	103.7	2.0	180.3
الصراف الآلي	32	31.4	1,859.8	36.0	5,711.9
الإنترنت	30	29.4	1,462.7	28.3	4,775.7
الفروع	3	2.9	1,733.3	33.6	57,676.7
الإجمالي	**102.0**	**100.0**	**5,159.5**	**100.0**	**4,958.3**

المصدر: هيئة السوق المالية.

المستثمرين وأفراد المجتمع كافة. إلى جانب التعريف بمصادر المعلومات والإرشادات الصحيحة واللوائح والتنظيمات الخاصة بأنظمة السوق المالية، وهو ما يعزز إمكانية حصول المستثمرين على فرص استثمارية عادلة وآمنة، ويساهم في تثقيفهم وتوعيتهم بالقدر اللازم لتحصينهم ضد الاستثمارات المشبوهة والوهمية. وقد بلغ عدد الكتب والمنشورات التي أصدرتها الهيئة حتى نهاية عام 2019م ما مجموعه 32 كتيبًا ومنشورًا توعويًا، وزعت نسخ منها خلال مشاركات الهيئة المختلفة.

وتابعت الهيئة جهودها في توعية المستثمرين من خلال الحملات التوعوية في عام 2019م، وكان من أبرزها: حملة فوركس، وحملة تمويل الملكية الجماعية، وحملة الاستثمار المؤسسي، وحملة أساسيات الاستثمار، وحملة الطرح في السوق المالية، وحملة التخطيط والاستثمار، وغيرها من الحملات. كذلك نفذت الهيئة في عام 2019م ما مجموعه 29 ورشة عمل تناولت عددًا من المواضيع من أبرزها: ورشة عمل شروط وإجراءات تسجيل مكاتب المحاسبة، وورشة عمل تعريفية بالمنشآت ذات الأغراض الخاصة، وورشة عمل الجمعيات العامة للشركات المدرجة، وملتقى منسوبي المطابقة والالتزام، وغيرها من ورش العمل. وعلاوة على ذلك، نظمت الهيئة في عام 2019م بالشراكة مع مؤسسة النقد العربي السعودي ندوة الاستقرار المالي وذلك بمشاركة عدد من المختصين في الجهات الحكومية وشبه الحكومية، وقطاع البنوك، وقطاع شركات التمويل والاستثمار بالإضافة الى عدد من الأكاديميين المختصين في المجال.

جهود هيئة السوق المالية في عام 2019م في تحقيق رؤية المملكة 2030

تعمل هيئة السوق المالية على عددٍ من المبادرات في سياق برنامج الريادة المالية وبرنامج تطوير القطاع المالي لتغدو السوق المالية السعودية سوق رئيسة في الشرق الأوسط، وواحدة من أهم عشرة أسواق مالية في العالم، ويوضح الجدول (8–9) أهم الإنجازات التي حققتها الهيئة في عام 2019م وأثر تلك الإنجازات.

سوق الصكوك والسندات في عام 2019م

أغلق مؤشر سوق الصكوك والسندات عند مستوى 1,007.3 نقطة، ليصبح إجمالي القيمة المتداولة للسوق نحو 5,056.3 مليون ريال في عام 2019م. حيث بلغت القيمة المتداولة لصكوك وسندات الشركات حوالي 140.7 مليون ريال في عام 2019م، بينما بلغت القيمة المتداولة لأدوات الدين الحكومية حوالي 4,915.6 مليون ريال. وبالنسبة لعدد الصفقات في سوق الصكوك والسندات بلغ عددها 185 صفقة في عام 2019م، حيث تشكل أدوات الدين الحكومية 96 في المئة منها، بينما ذهبت النسبة المتبقية (4 في المئة) لصكوك وسندات الشركات (جدول 8-10).

مقارنة سوق الأسهم السعودية بأسواق الأسهم العربية في عام 2019م

تفاوت أداء الأسواق المالية العربية المشاركة وفقًا لقاعدة بيانات صندوق النقد العربي في عام 2019م، حيث انخفضت مؤشرات الأسواق المالية العربية في ست أسواق عربية هي: الأردن، وعُمان، وتونس، ولبنان، وفلسطين، وسوريا. ويلاحظ تسجيل مؤشرات كلٌّ من أسواق لبنان وعُمان وسوريا أعلى معدلات انخفاض في المؤشر بنسب 19.5 في المئة، و7.9 في المئة، و5.7 في المئة على التوالي. في المقابل، حقق مؤشر سوق الخرطوم للأوراق المالية أعلى نسبة ارتفاع بنحو 27.9 في المئة (جدول 8–11).

وارتفع متوسط القيمة السوقية الإجمالية للأسواق المالية العربية بنسبة 187.7 في المئة ليبلغ نحو 200.0 مليار دولار بنهاية عام 2019م، مقارنة بحوالي 69.5 مليار دولار في نهاية عام 2018م. وسجلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية أكبر نسبة ارتفاع بلغت 385 في المئة، تليها سوق دمشق للأوراق المالية بنسبة ارتفاع بلغت 58.9 في المئة، في حين سجلت بورصة لبنان أعلى نسبة انخفاض في القيمة السوقية لأسهمها بنحو 19.8 في المئة بنهاية عام 2019م.

وفيما يتعلق بمؤشرات أسواق الأسهم العربية المختارة بنهاية عام 2019م، سجلت سوق الأسهم السعودية أعلى المؤشرات من بين أسواق الأسهم العربية الأخرى، حيث بلغت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية 2,407.0 مليار دولار، مقارنة بمتوسط بلغ نحو 200.0 مليار دولار للدول العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي. وشكلت القيمة السوقية لسوق الأسهم السعودية ما نسبته 80.2 في المئة من إجمالي القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية في نهاية عام 2019م. وبلغت قيمة الأسهم المتداولة لسوق الأسهم

جدول 8-9: أهم إنجازات هيئة السوق المالية خلال عام 2019م لتحقيق رؤية المملكة 2030 والأثر المتوقع

المحور	الهدف	الإنجاز والأثر	الشرح
تسهيل التمويل	1) تعميق السوق المالية وتعزيز دورها في تكوين رؤوس الأموال	الإنجاز	- إعتماد قواعد طرح الأوراق المالية والالتزامات المستمرة المعدلة. - الموافقة على قواعد الإدراج المعدلة.
		الأثر	- عدم إنطباق قيود الاستثمار المفروضة بموجب نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية على استثمارات المستثمرين الأجانب (بجميع صفاتهم سواءً كانوا مقيمين أم غير مقيمين) في أسهم المصدر الأجنبي المدرجة أسهمه في السوق الرئيسة وفقًا لقواعد الإدراج. - السماح لجميع فئات الأجانب بالاستثمار بشكل مباشر في أسهم المصدر الأجنبي المدرجة أسهمه في السوق الرئيسة وفقًا لقواعد الإدراج. - إتاحة الإدراج المباشر للشركات المساهمة في السوق الموازية من دون طرح عام أولي. - تحديد آلية انتقال منظمة للشركات من السوق الموازية إلى السوق الرئيسية. - توسيع نطاق الطرح المستثنى ليشمل المستثمرين الأفراد في أحد الطروحات المستثناة (وذلك وفق شروط معينة).
		الإنجاز	طرح وإدراج شركة الزيت العربية السعودية (أرامكو السعودية).
		الأثر	تعميق السوق المالية السعودية بزيادة عدد الشركات المدرجة فيها، وارتفاع نشاط وقيم التداول.
		الإنجاز	إطلاق عدد من التغييرات الجوهرية على نمو - السوق الموازية، من أبرزها: - السماح للشركات بالإدراج المباشر في نمو - السوق الموازية من غير عملية اكتتاب. - تحديد آلية انتقال منظمة للشركات من السوق الموازية إلى السوق الرئيسة. - تحويل التقارير المالية من ربع سنوية إلى نصف سنوية. - إنشاء مؤشر السوق الموازية ذو الحد الأعلى.
		الأثر	- تطوير السوق الموازية وزيادة عدد الشركات المدرجة فيها. - ارتفاع أداء السوق وزيادة إقبال المستثمرين. - ارتفاع نشاط وقيم التداول في السوق الموازية.
		الإنجاز	الإعلان عن عدة محفزات للشركات المدرجة بالتعاون مع جهات حكومية مختلفة: - رفع سقف الحدود التمويلية للشركات المدرجة (صندوق التنمية الصناعية السعودي). - توفير خدمة المسار السريع وتوفير مدير علاقة للمساعدة في تسوية أي نزاعات متعلقة بالزكاة أو ضرائب الدخل (الهيئة العامة للزكاة والدخل). - تسهيل عملية منح الموافقات للشركات من أجل تسجيل الشركاء الأجانب (وزارة الاستثمار).
		الأثر	دعم الشركات الوطنية المدرجة، وحث الشركات المؤهلة على الإدراج في السوق المالية.
		الإنجاز	تطوير لائحة الاندماج والإستحواذ.
		الأثر	إتمام عملية الاندماج بين البنك السعودي البريطاني والبنك الأول بنجاح كأول اندماج بين الشركات المدرجة في تاريخ السوق المالية السعودية.
	2) تطوير سوق الصكوك وأدوات الدين	الإنجاز	الإعلان عن مجموعة من التحسينات في سوق الصكوك وأدوات الدين من قبل كل من هيئة السوق المالية و السوق المالية السعودية (تداول) والمركز الوطني لإدارة الدين، مثل: - تخفيض القيمة الاسمية للصكوك الصادرة عن الحكومة من مليون ريال إلى ألف ريال. - تخفيض المقابل المالي المتعلق بخدمة إنشاء سجل مالكي الأوراق المالية. - تخفيض المقابل المالي السنوي المتعلق بخدمة إدارة سجل مالكي الورقة المالية للصكوك والسندات. - تخفيض الحد الأدنى للمقابل المالي السنوي عن كل إصدار أول وعن كل إصدار تالٍ. - إضافة حد أقصى للمقابل المالي السنوي عن كل إصدار أول وعن كل إصدار تالٍ. - تخفيض عمولة تداول الصكوك والسندات.
		الأثر	تحفيز إدراج وتداول الصكوك وأدوات الدين من خلال إعادة هيكلة المقابل المالي للخدمات المقدمة في سوق الصكوك والسندات مما ساهم في زيادة عدد الصفقات المنفذة عليها.
		الإنجاز	إدراج وتداول أدوات دين حكومية في السوق المالية السعودية بقيمة تجاوزت 69 مليار ريال خلال عام 2019م.
		الأثر	الاستمرار في التنسيق الحكومي لتعميق سوق أدوات الدين بالمملكة كأحد المبادرات الرئيسية لبرنامج تطوير القطاع المالي.

تحفيز الاستثمار	3) رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي	الإنجاز	التمكين الرقمي لعملية فتح حساب استثماري.
		الأثر	تمكين المستثمرين من فتح الحسابات الاستثمارية بشكل إلكتروني.
		الإنجاز	إصدار التعليمات المنظمة لتملك المستثمرين الإستراتيجيين الأجانب حصصًا استراتيجية في الشركات المدرجة.
		الأثر	- تنظيم الأحكام والمتطلبات والشروط اللازمة لتملك المستثمر الإستراتيجي الأجنبي لحصة استراتيجية في الشركات المدرجة. - عدم وجود حد أعلى لنسبة تملك المستثمر الإستراتيجي الأجنبي في الشركات المدرجة.
		الإنجاز	الانضمام لمؤشرات الأسواق الناشئة (مؤشر إم إس سي آي (MSCI)) ومؤشر فوتسي راسل (FTSE Russell) ومؤشر إس آند بي داو جونز (S&P Dow Jones).
		الأثر	- ارتفاع عدد المستثمرين الأجانب المؤهلين QFIs. - ارتفاع ملكية المستثمرين الأجانب. - ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي في السوق المالية.
		الإنجاز	انضمام الصناديق العقارية المتداولة السعودية إلى مؤشر فوتسي إبرا / ناريت العقاري العالمي.
		الأثر	تعزيز مستوى الإفصاح والشفافية في قطاع صناديق الاستثمار العقارية المتداولة مواكبة لأفضل الممارسات العالمية وتنويع قاعدة المستثمرين من خلال تمكين المستثمرين الأجانب من الوصول للقطاع.
		الإنجاز	إطلاق مؤشر إم إس سي آي (MSCI) تداول 30 (ام تي 30) المشترك لأكبر الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية.
		الأثر	يمثل المؤشر مقياسًا مهمًا للمستثمرين المهتمين بالشركات الأكثر سيولة والأكبر حجمًا في السوق المالية السعودية، كما يشكل أساس لتطوير عقود المؤشرات المستقبلية في السوق المالية السعودية، وكذلك صناديق المؤشرات المتداولة وغيرها من المنتجات المتداولة بما فيها المشتقات المالية.
		الإنجاز	تقدم ترتيب المملكة في المؤشرات الدولية.
		الأثر	رفع جاذبية السوق للمستثمر الأجنبي حيث: - حققت المملكة المرتبة 36 مقارنة بـ39 للعام 2018م في"تقرير التنافسية الدولي"، الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. - حققت المملكة المرتبة 62 مقارنة بالمرتبة 92 للعام الماضي في"تقرير ممارسة الأعمال"، الصادر عن مجموعة البنك الدولي متقدمة بذلك 30 مرتبة. وتعد المملكة الأكثر تقدمًا وإصلاحًا على مستوى العالم في التقرير. - ارتفع ترتيب المملكة عالميًا في 13 مؤشر من المؤشرات ذات العلاقة بأعمال الهيئة في تقرير التنافسية العالمي (IMD).
		الإنجاز	انضمام هيئة السوق المالية إلى عضوية المنتدى الدولي لهيئات التدقيق المستقلة (IFIAR-The International Forum of Independent Audit Regulators).
		الأثر	تعزيز التعاون والاتساق في النشاط التنظيمي، وتوفير منصة للحوار مع المنظمات الدولية الأخرى المهتمه بجودة التدقيق، وتبادل المعرفة حول بيئة التدقيق المتطورة والخبرة العملية للنشاط التنظيمي المستقل للتدقيق.
	4) تنويع المنتجات الاستثمارية و الآليات المتاحة في السوق المالية	الإنجاز	تطبيق جلسة جديدة للتداول على سعر الإغلاق.
		الأثر	مواءمة السوق مع أفضل الممارسات العالمية من خلال تطبيق آلية مرنة تسمح للمستثمرين بالتداول بعد فترة مزاد الإغلاق على سعر الإغلاق.
		الإنجاز	تأسيس "مركز فنتك السعودية" بالتعاون مع مؤسسة النقد العربي السعودي.
		الأثر	دعم رواد الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة المتخصصة في قطاع التقنية المالية من خلال توفير مساحات للعمل المشترك ولتصميم النماذج المبدئية للحلول الابتكارية، وبرنامج مسرعة أعمال.

المصدر: هيئة السوق المالية.

جدول رقم 8-10: إحصائيات سوق الصكوك والسندات لعام 2019م

الصكوك والسندات	إغلاق المؤشر (نقطة)	القيمة المتداولة (مليون ريال)	عدد الصفقات (صفقة)
مؤشر صكوك وسندات الشركات	994.2	140.7	7
مؤشر أدوات الدين الحكومية	1,019.7	4,915.6	178
مؤشر سوق الصكوك والسندات	1,007.3	5,056.3	185

المصدر: التقرير السنوي لأداء السوق المالية السعودية (تداول) لعام 2019م.

السعودية في نهاية عام 2019م نحو 62.5 مليار دولار أمريكي، أي ما نسبته 68.2 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة لأسواق الدول العربية المشاركة في قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية. ووصل عدد الشركات التي جرى تداول أسهمها في سوق الأسهم السعودية بنهاية عام 2019م إلى 199 شركة بمتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 2,407 مليار دولار أمريكي، مقارنة بمتوسط عدد شركات الدول العربية البالغ 99 شركة ومتوسط قيمة سوقية بلغ نحو 200.0 مليار دولار أمريكي (جدول 8–12، ورسم بياني 8–1).

تطورات صناديق الاستثمار في عام 2019م

ارتفع عدد صناديق الاستثمار التي تديرها شركات الاستثمار في المملكة في عام 2019م بنسبة 1.6 في المئة، ليصل إلى 253 صندوقًا. وارتفع إجمالي أصول الصناديق بنحو 43 في المئة، ليصل إلى نحو 160.0 مليار ريال. وعليه، ارتفعت الأصول المحلية لصناديق الاستثمار بنسبة 42.5 في المئة، لتصل إلى نحو 133.4 مليار ريال، بينما ارتفعت الأصول الأجنبية لصناديق الاستثمار بنسبة 45.6 في المئة، لتصل إلى نحو 26.5 مليار ريال. وقد شكلت الاستثمارات الأجنبية ما نسبته 16.6 في المئة من إجمالي أصول الصناديق مقابل 83.4 في المئة للأصول المحلية. في حين بلغ عدد المشتركين في صناديق الاستثمار حوالي 330 ألف مشترك بنهاية عام 2019م، بانخفاض نسبته 0.9 في المئة عن العام السابق (جدول 8–13، ورسم بياني 8–2).

وباستعراض توزيع استثمارات الصناديق داخل المملكة وخارجها في عام 2019م، يتضح انخفاض إجمالي الاستثمار في أسواق الأسهم الأجنبية بنسبة 4.0 في المئة ليبلغ 4.1 مليار ريال، وارتفاع حجم الاستثمار في الأسهم المحلية بنسبة 6.9 في المئة ليبلغ حوالي 23.0 مليار ريال. وتمثل الأسهم المحلية ما نسبته 14.4 في المئة من إجمالي استثمارات صناديق الاستثمار في الأسهم، مقابل 19.2 في المئة في نهاية عام 2018م. ويمثل الاستثمار في أسواق الأسهم المحلية والأجنبية في نهاية عام 2019م نحو 17.0 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنةً بنحو 23.1 في المئة في نهاية عام 2018م.

جدول رقم 8-11: معدلات التغير السنوية للأسواق العربية (2019م)

(نسب مئوية)

السوق	عدد الأسهم المتداولة	القيمة السوقية للأسهم	مؤشر أسعار الأسهم
السعودية	-0.6	385.0	7.2
الكويت	69.1	25.1	11.8
مصر	-11.7	1.4	7.1
المغرب	-4.3	6.2	7.1
البحرين	-39.2	23.6	20.4
الأردن	-17.1	-7.5	-4.9
عُمان	29.9	3.2	-7.9
تونس	-17.7	-14.8	-5.2
لبنان	-71.4	-19.8	-19.5
أبوظبي	2.5	5.1	3.3
الجزائر	121.7	0.8	8.0
دبي	-0.4	9.1	9.3
السودان	-78.3	25.4	27.9
فلسطين	1.9	13.0	-0.6
سوريا	59.3	58.9	-5.7

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية - الربع الرابع 2019م.

كذلك، انخفضت استثمارات الصناديق في السندات الأجنبية في عام 2019م بنسبة 2.1 في المئة لتبلغ نحو 1.0 مليار ريال. بينما ارتفعت استثمارات الصناديق في الصكوك والسندات المحلية بنسبة 53.9 في المئة، لتبلغ حوالي 6.9 مليار ريال مقابل 4.5 مليار ريال في نهاية عام 2018م. ومثّل الاستثمار في أسواق السندات المحلية والأجنبية في نهاية عام 2019م نحو 5.0 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنة بنحو 4.9 في المئة في نهاية العام السابق.

وبلغ نصيب استثمارات الصناديق في أدوات النقد المحلية والأجنبية ما نسبته 61.3 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار بنهاية عام 2019م، مقابل 52.0 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفع حجم الاستثمار في أدوات النقد المحلية من 45.4 مليار ريال في نهاية عام 2018م إلى 76.7 مليار ريال في نهاية عام 2019م، مسجلًا ارتفاعًا نسبته 68.8 في المئة، ويمثل الاستثمار في أدوات النقد المحلية نسبة 78.3 في المئة من إجمالي الاستثمارات في أسواق النقد

رسم بياني رقم 8-1: النصيب المئوي للأسواق المالية العربية المكونة لمؤشر صندوق النقد العربي 2019م
(حسب القيمة السوقية)

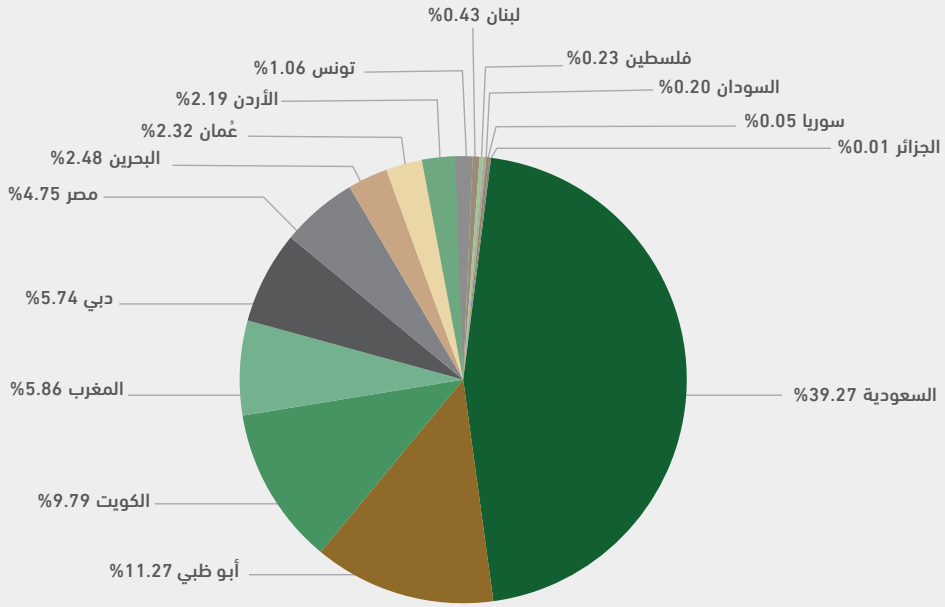

رسم بياني رقم 8-2: أصول صناديق الاستثمار لدى شركات الاستثمار المحلية

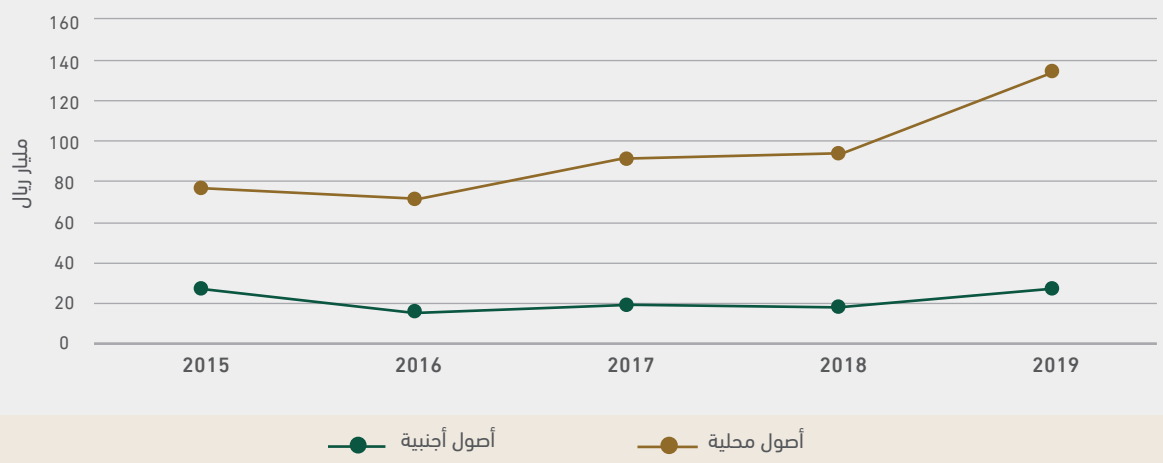

في نهاية عام 2019م مقابل 78.1 في المئة في نهاية العام السابق. وارتفعت الاستثمارات في أدوات النقد الأجنبي بنسبة 67.1 في المئة لتبلغ 21.3 مليار ريال في نهاية عام 2019م، مقارنة بحوالي 12.7 مليار ريال في نهاية عام 2018م.

وارتفع الاستثمار في الأصول المحلية الأخرى في نهاية عام 2019م بنسبة 17.6 في المئة، ليبلغ نحو 3.04 مليار ريال، حيث مثلت ما نسبته 97.5 في المئة من إجمالي الاستثمارات في الأصول المحلية والأجنبية الأخرى، مقارنةً بنسبة 95.5 في المئة في نهاية العام السابق. فيما انخفض الاستثمار في الأصول الأجنبية الأخرى بنسبة 35.4 في المئة، ليبلغ نحو 80 مليون ريال في نهاية عام 2019م.

كما ارتفع الاستثمار في الأصول العقارية بنسبة بلغت 21.1 في المئة في عام 2019م ليبلغ نحو 23.8 مليار ريال، وهو ما يشكل 14.9 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، مقارنة بنحو 17.5 في المئة في نهاية العام السابق (جدول 8–14).

وبتحليل تصنيف شركات الاستثمار وفقًا لحجم أصول الصناديق، حلت شركة الأهلي المالية في المرتبة الأولى بالنسبة لحجم أصول صناديق الاستثمار التابعة لها بحوالي 47.8 مليار ريال، يمثل ما نسبته 29.9 في المئة من إجمالي أصول صناديق الاستثمار، تليها شركة الرياض المالية بحجم أصول بلغ 30.4 مليار ريال يمثل ما نسبته 19.0 في المئة، وحلت ثالثًا شركة الراجحي المالية بحجم أصول بلغ 14.1 مليار ريال يمثل ما نسبته 8.8 في المئة.

ومن حيث إجمالي عدد الصناديق، حلت شركة الرياض المالية في المرتبة الأولى، إذ استحوذت على 30 صندوقًا، منها صندوق واحد مغلق. وحلت في المرتبة

جدول رقم 8-12: أهم مؤشرات أسواق الأسهم العربية خلال عام 2019م

	التغير السنوي في المؤشر (%)	القيمة السوقية (مليون دولار)	عدد الشركات المدرجة	إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الجارية (مليار دولار)*	متوسط حجم الشركة (مليون دولار)	درجة عمق السوق (%)**
السعودية	7.2	2,406,948	199	1,901	12,095	126.6
الكويت	12	118,067	216	309	547	38.2
مصر	7	42,358	248	1,391	171	3.0
المغرب	7	64,204	75	327	856	19.6
البحرين	20	26,882	44	77	611	34.9
الأردن	-5	21,022	191	96	110	21.8
عُمان	-8	48,744	130	205	375	23.8
تونس	-5	8,377	81	149	103	5.6
لبنان	-19	7,759	28	84	277	9.2
أبوظبي	3	144,607	69	744	2,096	19.4
الجزائر	8	372	2	669	186	0.1
دبي	9	101,970	67	744	1,522	13.7
السودان	28	3,114	67	175	46	1.8
فلسطين	-1	4,210	48	--	88	--
سوريا	-6	2,059	24	--	86	--
المتوسط	**3.9**	**200,046**	**99**	**529**	**1,278**	**24**

* بيانات صندوق النقد الدولي. ** القيمة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي.

المصدر: صندوق النقد العربي، قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية، النشرة الفصلية (الربع الرابع 2019م).

الثانية شركة الأهلي المالية بعدد 26 صندوقًا، منها صندوقان مغلقان. وجاء في المرتبة الثالثة شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار بعدد 20 صندوقًا وجميعها مفتوحة.

وباستعراض ترتيب شركات الاستثمار وفقًا لعدد المشتركين، حظيت شركة الرياض المالية بالنصيب الأكبر بحوالي 75.6 ألف مشترك، تلتها شركة الأهلي المالية بحوالي 37.3 ألف مشترك، ثم شركة الراجحي المالية بعدد 35.7 ألف مشترك (جدول 8–15).

جدول رقم 8-13: أهم مؤشرات صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية

العام	عدد الصناديق العاملة	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول المحلية (مليار ريال)	التغير (%)	الاستثمارات بالأصول الأجنبية (مليار ريال)	التغير (%)	إجمالي أصول الصناديق (مليار ريال)	التغير (%)	عدد المشتركين (ألف مشترك)	التغير (%)
2014	252	6.8	81.9	0.0	28.8	35.3	110.7	7.3	246.0	-4.7
2015	270	7.1	75.9	-7.3	27.0	-6.4	102.9	-7.1	237.0	-3.7
2016	275	1.9	70.7	-6.9	17.2	-36.3	87.8	-14.6	224.4	-5.3
2017	273	-0.7	91.1	29.0	19.1	11.1	110.2	25.5	238.4	6.3
2018	249	-8.8	93.6	2.7	18.2	-4.6	111.9	1.5	332.6	39.5
2019	253	1.6	133.4	42.5	26.5	45.6	160.0	43.0	329.7	-0.9

المصدر: هيئة السوق المالية.

جدول رقم 8-14: أصول صناديق الاستثمار المدارة من قبل شركات الاستثمار المحلية موزعة حسب نوع الاستثمار

(مليون ريال)

نهاية الفترة	أسهم محلية	أسهم أجنبية	صكوك وسندات محلية	سندات أجنبية	أدوات نقدية محلية	أدوات نقدية أجنبية	أصول محلية أخرى	أصول أجنبية أخرى	استثمارات عقارية	إجمالي الأصول
2015	20,025	10,573	5,830	2,017	43,691	12,976	4,014	407	3,365	102,898
2016	16,386	4,940	5,577	1,282	40,793	10,570	4,698	388	3,200	87,836
2017	17,988	5,420	4,996	1,528	55,169	11,598	8,743	542	4,249	110,233
2018	21,512	4,321	4,494	1,032	45,447	12,736	2,588	123	19,609	111,862
2019	23,000	4,150	6,915	1,011	76,729	21,276	3,043	80	23,754	159,958

المصدر: هيئة السوق المالية.

جدول رقم 8-15: تصنيف شركات الاستثمار وفقًا لحجم الأصول وعدد الصناديق وعدد المشتركين في عام 2019م

شركات الاستثمار	عدد الصناديق		الإجمالي	حجم أصول الصناديق (مليون ريال)		الإجمالي	عدد المشتركين
	مغلق	مفتوح		محلية	أجنبية		
الشركة السعودية للاقتصاد والتنمية للأوراق المالية (سدكو كابيتال)	1	1	2	1,204.6	0.0	1,204.6	19,069
شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة	0	19	19	7,745.8	581.7	8,327.5	22,932
شركة إتقان كابيتال	0	2	2	54.2	38.1	92.3	46
شركة أرباح المالية	0	2	2	25.5	10.4	35.9	27
شركة أشمور للاستثمار السعودية	0	2	2	407.4	375.7	783.1	32
شركة أصول وبخيت الاستثمارية	1	4	5	728.8	0.0	728.8	3,133
شركة الاستثمار للأوراق المالية والوساطة (الاستثمار كابيتال)	0	4	4	746.6	187.0	933.6	457
شركة الإنماء للاستثمار	1	8	9	8,927.5	0.0	8,927.5	4,884
شركة الأهلي المالية	2	24	26	37,474.1	10,383.6	47,857.7	37,274
شركة الأول كابيتال	0	3	3	297.4	3.8	301.2	65
شركة الأول للاستثمار	0	7	7	1,735.4	85.3	1,820.7	1,663
شركة البلاد للاستثمار	0	10	10	1,989.0	31.1	2,020.1	22,557
شركة الجزيرة للأسواق المالية	3	11	14	2,895.9	2,690.1	5,586.0	4,189
شركة الخبير المالية	1	0	1	1,041.6	0.0	1,041.6	6,696
شركة الخبير كابيتال السعودية	0	4	4	26.7	22.3	48.9	43
شركة الراجحي المالية	1	13	14	8,136.0	5,997.7	14,133.7	35,706
شركة الرياض المالية	1	29	30	29,466.7	951.3	30,418.0	75,602
شركة السعودي الفرنسي كابيتال	2	10	12	4,802.5	578.1	5,380.6	13,384
شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي	2	3	5	1,378.0	0.0	1,378.0	11,577
شركة العربي الوطني للاستثمار	1	7	8	3,284.6	1.0	3,285.6	6,027
شركة ألفا المالية	0	2	2	524.8	278.9	803.7	48
شركة الوساطة المالية	0	1	1	9.7	0.0	9.7	7
شركة بلوم للاستثمار السعودية	0	4	4	127.4	15.0	142.4	14
شركة بيت الاستثمار العالمي السعودية	0	1	1	625.7	0.0	625.7	3
شركة بيت التمويل السعودي الكويتي	0	3	3	50.1	5.2	55.3	119
شركة بيت المال الخليجي	0	3	3	75.7	0.0	75.7	28
شركة ثروات للأوراق المالية	0	1	1	1.9	0.0	1.9	1
شركة جدوى للاستثمار	2	5	7	2,841.5	268.2	3,109.7	16,154
شركة جي آي بي كابيتال	0	3	3	106.0	11.9	117.9	19
شركة دراية المالية	1	2	3	1,562.6	3.7	1,566.3	5,111
شركة سامبا للأصول وإدارة الاستثمار	0	20	20	9,660.1	3,766.8	13,426.9	23,854
شركة سويكورب	1	0	1	1,116.3	0.0	1,116.3	5,532
شركة عودة كابيتال	0	3	3	83.8	51.6	135.4	33
شركة فالكم للخدمات المالية	0	5	5	1,117.8	0.0	1,117.8	731
شركة كسب المالية	2	4	6	338.1	0.0	338.1	1,220
شركة مسقط المالية	1	2	3	760.3	177.9	938.2	3,423
شركة مشاركة المالية	1	1	2	1,085.5	0.0	1,085.5	3,613
شركة ملكية للاستثمار	1	2	3	910.0	0.0	910.0	4,434
شركة مورغان ستانلي السعودية	0	1	1	64.8	0.0	64.8	7
مجموعة النفيعي للاستثمار	0	2	2	11.2	0.0	11.2	25
الإجمالي	**25**	**228**	**253**	**133,441.6**	**26,516.4**	**159,958.1**	**329,739**

المصدر: هيئة السوق المالية.

9

القطـــاع الخـــارجي

القطاع الخارجي

وفقًا للبيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، مثّلت الصادرات النفطية ما نسبته 77.4 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، حيث بلغت حوالي 758.9 مليار ريال في عام 2019م، مقابل 868.4 مليار ريال في عام 2018م. وقد شكّلت ما نسبته 25.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وبلغت قيمة إجمالي الواردات (سيف) حوالي 541.3 مليار ريال، وشكّلت ما نسبته 18.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وتشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ نحو 186.9 مليار ريال في عام 2019م، يمثل ما نسبته 6.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.

التجارة الخارجية

تُظهر أرقام التجارة الخارجية في عام 2019م تراجع حجم التجارة السلعية للمملكة (الصادرات + الواردات) لتبلغ 1,521.9 مليار ريال، مقابل 1,617.9 مليار ريال في العام السابق، بانخفاض نسبته 5.9 في المئة. ومقياسًا لدرجة الانفتاح التجاري على الاقتصاد العالمي، بلغت نسبة حجم التجارة الخارجية السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي للمملكة حوالي 51.2 في المئة في عام 2019م، مقارنة بنسبة 54.9 في المئة في العام السابق.

الصادرات

حسب البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، تراجع إجمالي قيمة صادرات المملكة السلعية في عام 2019م ليبلغ 980.7 مليار ريال، مقابل 1,103.9 مليار ريال في عام 2018م، مسجلًا انخفاضًا نسبته 11.2 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 32.7 في المئة في العام السابق (جدول 9-1).

الصادرات النفطية

بلغت قيمة صادرات المملكة من النفط في عام 2019م حوالي 758.9 مليار ريال، بانخفاض نسبته 12.6 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 36.0 في المئة في العام السابق، وبلغ نصيبها 77.4 في المئة من إجمالي الصادرات (جدول 9-1). ويعزى هذا الانخفاض إلى هبوط متوسط أسعار النفط في الأسواق العالمية، حيث بلغ متوسط سعر

جدول رقم 9-1: صادرات المملكة السلعية

(مليون ريال)

	2015	2016	2017	2018	*2019	النصيب المئوي				التغير % 2018	التغير % 2019
						2016	2017	2018	2019		
الصادرات النفطية	**573,412**	**510,729**	**638,402**	**868,442**	**758,887**	**74.2**	**76.7**	**78.7**	**77.4**	**36.0**	**-12.6**
النفط الخام	486,546	419,878	513,181	704,505	626,508	61.0	61.7	63.8	63.9	37.3	-11.1
المنتجات المكررة	86,866	90,851	125,221	163,938	132,379	13.2	15.1	14.9	13.5	30.9	-19.3
الصادرات غير النفطية	**189,901**	**177,694**	**193,479**	**235,443**	**221,794**	**25.8**	**23.3**	**21.3**	**22.6**	**21.7**	**-5.8**
بتروكيماويات	114,916	104,519	116,609	154,721	140,613	15.2	14.0	14.0	14.3	32.7	-9.1
مواد البناء	13,681	13,291	14,424	20,776	17,632	1.9	1.7	1.9	1.8	44.0	-15.1
منتجات زراعية وحيوانية وغذائية	13,611	13,544	13,279	13,789	13,771	2.0	1.6	1.2	1.4	3.8	-0.1
سلع أخرى**	47,693	46,340	49,167	46,157	49,778	6.7	5.9	4.2	5.1	-6.1	7.8
المجموع	**763,313**	**688,423**	**831,881**	**1,103,900**	**980,681**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**32.7**	**-11.2**

* بيانات أولية. ** تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

النفط العربي الخفيف في عام 2019م حوالي 64.96 دولارًا للبرميل، مقابل 70.59 دولارًا للبرميل في عام 2018م حسب بيانات منظمة الأوبك، بالإضافة إلى انخفاض متوسط إنتاج المملكة من النفط الخام من 10.32 مليون برميل يوميًا في عام 2018م إلى حوالي 9.81 مليون برميل يوميًا في عام 2019م. وتُشير بيانات الصادرات النفطية حسب النوع إلى انخفاض قيمة صادرات النفط الخام بنسبة 11.1 في المئة، من 704.5 مليار ريال في عام 2018م إلى 626.5 مليار ريال في عام 2019م، وبنصيب مقداره 63.9 في المئة من إجمالي الصادرات. كذلك انخفضت قيمة صادرات المنتجات المكررة بما نسبته 19.3 في المئة، من 163.9 مليار ريال إلى 132.4 مليار ريال، وبنصيب مقداره 13.5 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (9-1) تطور قيم صادرات المملكة النفطية.

الصادرات غير النفطية

أظهرت بيانات الصادرات غير النفطية تراجعًا في قيمة صادرات المملكة غير النفطية، حيث سجلت في عام 2019م انخفاضًا نسبته 5.8 في المئة، لتصل إلى نحو 221.8 مليار ريال، وبنصيب مقداره 22.6 في المئة من إجمالي الصادرات، مقارنة بارتفاع نسبته 21.7 في المئة في العام السابق (جدول 9-1). إذ سجلت قيمة صادرات المملكة من البتروكيماويات انخفاضًا نسبته 9.1 في المئة لتبلغ حوالي 140.6 مليار ريال، وبنصيب مقداره 14.3 في المئة من إجمالي الصادرات. وكذلك انخفضت قيمة صادرات مواد البناء بنسبة 15.1 في المئة لتبلغ نحو 17.6 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.8 في المئة من إجمالي الصادرات. وارتفعت قيمة صادرات السلع الأخرى (بما فيها إعادة التصدير) بنسبة 7.8 في المئة لتبلغ حوالي 49.8 مليار ريال، وبنصيب مقداره 5.1 في المئة من إجمالي الصادرات. فيما حافظت صادرات المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية على قيمتها عند 13.8 مليار ريال، وبنصيب مقداره 1.4 في المئة من إجمالي الصادرات. ويوضح الرسم البياني (9-2) قيم مكونات الصادرات غير النفطية وتطورها خلال الفترة 2015-2019م.

تنمية الصادرات السعودية غير النفطية

يُعد برنامج الصادرات السعودية من أهم البرامج التي أطلقها الصندوق السعودي للتنمية، ويُعنى البرنامج بتقديم تسهيلات لتمويل الصادرات وضمانها بهدف تنويع مصادر الدخل الوطني من خلال تنمية الصادرات غير النفطية وزيادة قدرتها التنافسية، وذلك بما ينسجم مع الأهداف العامة لرؤية المملكة 2030. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي هيئة تنمية الصادرات دورًا بارزًا من خلال إعداد الدراسات ووضع الخطط لتقليل التحديات التي تواجه المصدرين، إذ تشارك الهيئة في الفعاليات الدولية والبعثات التجارية لتسويق المنتج الوطني، وتنظم ورش عمل لتطوير قدرات المنشآت السعودية وخبراتها في مجال التصدير، وتضع الاستراتيجية الوطنية لتنمية الصادرات غير النفطية، وتعمل على وضع البرامج التطويرية بالتشاور والتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

رسم بياني رقم 9-1: قيمة صادرات المملكة النفطية

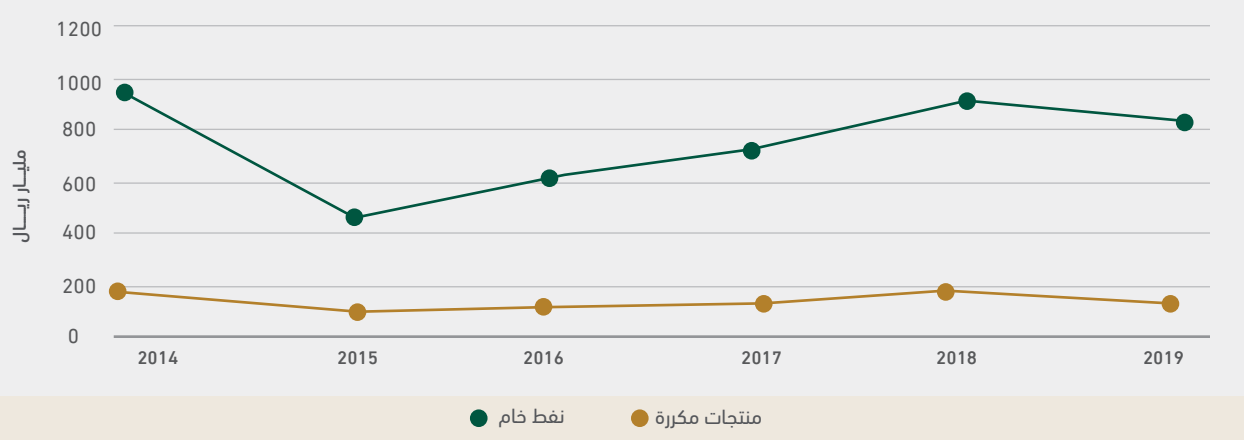

وقد بلغت قيمة عمليات التمويل التي اعتمدها الصندوق منذ انطلاق البرنامج 47.7 مليار ريال. كما وافق البرنامج على مجموعة متنوعة من عمليات التمويل للصادرات بلغت قيمتها الإجمالية نحو 1.8 مليار ريال في عام 2019م (جدول 9-2). وتوزعت عمليات البرنامج في عام 2019 على النحو التالي: التمويل بمبلغ 1.6 مليار ريال للصناعات التحويلية، والتمويل بمبلغ 225 مليون ريال للتشييد، إضافة إلى تمويل بمبلغ 11 مليون ريال للأنشطة المالية.

الواردات

تُظهر البيانات ارتفاعًا في قيمة واردات المملكة السلعية (سيف) في عام 2019م بنسبة 5.3 في المئة لتبلغ نحو 541.3 مليار ريال، مقابل حوالي 514.0 مليار ريال في العام السابق (جدول 9-3).

وتشير البيانات التفصيلية لواردات المملكة حسب مكوناتها الرئيسة في عام 2019م (رسم بياني 9-3) إلى استحواذ الواردات من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (117.2 مليار ريال) على المرتبة الأولى بنصيب نسبته 21.6 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 5.4 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من معدات النقل (105.9 مليار ريال) في المرتبة الثانية مشكلة ما نسبته 19.6 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 25.1 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من السلع الأخرى (82.6 مليار ريال) في المرتبة

جدول رقم 9-2: تمويل وضمان الصادرات السعودية

(مليون ريال)

القطاع	2016		2017		2018		2019*	
	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان	تمويل	ضمان
صناعة المنتجات المعدنية المصنعة والماكينات والمعدات	0	214	150	385	12,155	632	1,605	--
الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية	5,063	1,892	375	1,165	0	2,078	0	--
مشاريع رأسمالية	0	0	750	0	2,452	0	225	--
خطوط تمويل	563	0	56	0	0	0	11	--
أخرى	11	60	0	47	0	72	0	--
المجموع	**5,636**	**2,166**	**1,331**	**1,598**	**14,607**	**2,782**	**1,841**	**--**

* بيانات أولية.
المصدر: الصندوق السعودي للتنمية.

جدول رقم 9-3: واردات المملكة (سيف) - حسب مكوناتها الرئيسة

	مليون ريال				النصيب المئوي				التغير %	
	2016	2017	2018	2019*	2016	2017	2018	2019	2018	2019
آلات وأجهزة ومعدات كهربائية واجزاؤها	129,334	120,522	111,167	117,179	24.6	23.9	21.6	21.6	-7.8	5.4
المواد الغذائية	85,075	81,774	80,249	75,532	16.2	16.2	15.6	14.0	-1.9	-5.9
المنتجات الكيماوية وما يتصل بها	66,777	66,827	69,202	72,742	12.7	13.2	13.5	13.4	3.6	5.1
منسوجات وملبوسات	20,050	18,830	18,115	22,093	3.8	3.7	3.5	4.1	-3.8	22.0
معادن عادية ومصنوعاتها	47,411	43,449	43,988	47,199	9.0	8.6	8.6	8.7	1.2	7.3
أخشاب ومجوهرات	15,763	17,501	19,997	18,019	3.0	3.5	3.9	3.3	14.3	-9.9
معدات نقل وأجزاؤها	93,925	79,397	84,652	105,870	17.9	15.7	16.5	19.6	6.6	25.1
سلع أخرى	67,301	76,146	86,623	82,622	12.8	15.1	16.9	15.3	13.8	-4.6
المجموع	**525,636**	**504,446**	**513,993**	**541,256**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**1.9**	**5.3**

* بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

الثالثة بنصيب نسبته 15.3 في المئة، وبانخفاض نسبته 4.6 في المئة عن العام السابق. وحلت في المرتبة الرابعة الواردات من المواد الغذائية (75.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 14.0 في المئة، وبانخفاض نسبته 5.9 في المئة. وجاءت الواردات من المنتجات الكيماوية وما يتصل بها (72.7 مليار ريال) في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 13.4 في المئة، وبارتفاع نسبته 5.1 في المئة عن العام السابق. أما الواردات من المعادن العادية ومصنوعاتها (47.2 مليار ريال) فقد احتلت المرتبة السادسة بنصيب بلغ 8.7 في المئة وبارتفاع بلغ 7.3 في المئة، وفي المرتبة السابعة جاءت الواردات من المنسوجات والملبوسات (22.1 مليار ريال) بنصيب نسبته 4.1 في المئة، وبارتفاع نسبته 22.0 في المئة عن العام السابق. واحتلت الواردات من الأخشاب والمجوهرات (18.0 مليار ريال) المرتبة الأخيرة بنصيب بلغ 3.3 في المئة، وبانخفاض نسبته 9.9 في المئة عن العام السابق.

وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها

تُصنف وجهة الصادرات ومنشأ الواردات إلى أربع مجموعات، حيث تضم المجموعة الأولى أكبر خمس دول من غير الدول العربية. وتضم المجموعة الثانية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بينما تضم المجموعة الثالثة الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتأتي بقية دول العالم في المجموعة الرابعة (جدول 9-4).

الواردات حسب المنشأ

توضح البيانات التفصيلية لإجمالي الواردات من أكبر خمس دول مصدرة إلى المملكة في عام 2019م ارتفاعًا نسبته 8.1 في المئة ليبلغ نحو 240.6 مليار ريال، حيث بلغ نصيبها من إجمالي واردات المملكة حوالي 43.0 في المئة. واحتلت الصين المرتبة الأولى (101.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 18.1 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 24.1 في المئة عن العام السابق. وتلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية (64.0 مليار ريال) بنصيب بلغ 11.4 في المئة، وبانخفاض نسبته 9.4 في المئة عن العام السابق. وجاءت ألمانيا في المرتبة الثالثة (26.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.7 في المئة، وبانخفاض نسبته 7.2 في المئة عن العام السابق. وجاءت اليابان في المرتبة الرابعة (24.5 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة، وبارتفاع نسبته 19.2 في المئة عن العام السابق. وجاءت الهند في المرتبة الخامسة (24.3 مليار ريال) بنصيب بلغ 4.3 في المئة، وبارتفاع نسبته 14.1 في المئة عن العام السابق.

وأظهرت أرقام واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضًا نسبته 4.6 في المئة لتبلغ 54.3 مليار ريال في عام 2019م، وبنصيب بلغ 10.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة. من جانب آخر، سجلت الواردات من مجموعة الدول العربية الأخرى ارتفاعًا نسبته 27.3 في المئة لتبلغ نحو 18.4 مليار ريال، وبنصيب بلغ

رسم بياني رقم 9-2: قيمة مكونات صادرات المملكة غير النفطية

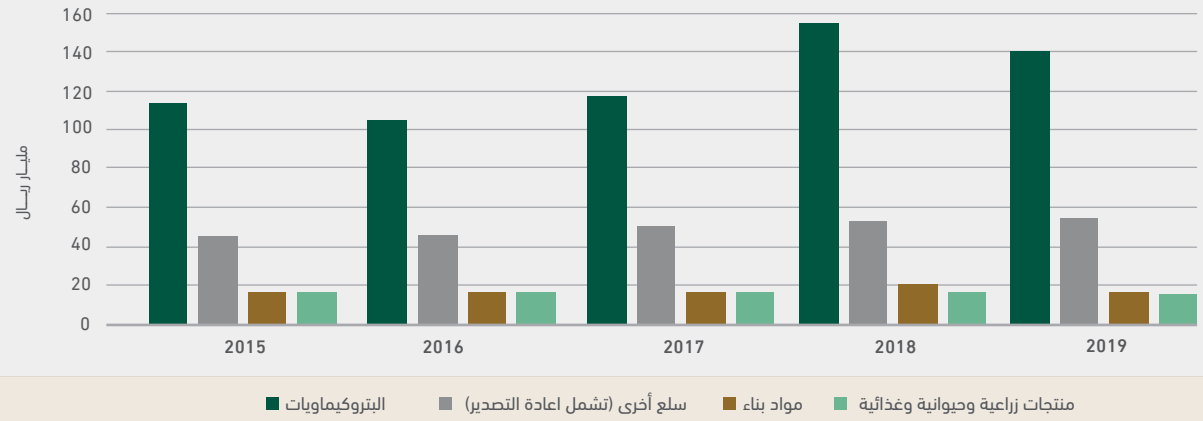

3.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما سجلت واردات المملكة من بقية دول العالم ارتفاعًا نسبته 3.6 في المئة لتبلغ 227.9 مليار ريال، وبنصيب بلغ 42.1 في المئة. ويوضح الرسم البياني (9-4 أ) واردات المملكة حسب المنشأ في 2019م.

وجهة صادرات المملكة

توضح بيانات الصادرات إلى أكبر خمس دول مستوردة من المملكة في عام 2019م انخفاض الصادرات إلى دول هذه المجموعة بنسبة 9.2 في المئة، لتبلغ نحو 510.4 مليار ريال، وقد بلغ نصيبها من إجمالي صادرات المملكة حوالي 52.0 في المئة. وقد احتلت الصين المرتبة الأولى (179.7مليار ريال) بنصيب بلغ 18.3 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبارتفاع نسبته 22.5 في المئة عن العام السابق. واستحوذت الهند (102.6 مليار ريال) على المرتبة الثانية بنصيب بلغ 10.5 في المئة، وبارتفاع نسبته 3.9 في المئة عن العام السابق. تلتها في المرتبة الثالثة اليابان (100.1 مليار ريال) بنصيب بلغ 10.2 في المئة، وبانخفاض نسبته 19.0 في المئة. ثم كوريا الجنوبية (77.9 مليار ريال) بنصيب بلغ 7.9 في المئة، وبانخفاض نسبته 20.2 في المئة عن العام السابق. وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية (50.2 مليار ريال) في المركز الخامس بنصيب بلغ 5.1 في المئة من إجمالي صادرات المملكة، وبانخفاض نسبته 47.5 في المئة عن العام السابق.

جدول رقم 9-4: وجهة صادرات المملكة ومنشأ وارداتها**

	مليون ريال			النصيب المئوي			التغير %	
	2017	2018	2019*	2017	2018	2019	2018	2019
الـواردات								
الصين	76,971	81,821	101,500	15.3	15.9	18.8	6.3	24.1
الولايات المتحدة	68,086	70,642	63,984	13.5	13.7	11.8	3.8	-9.4
ألمانيا	29,497	28,306	26,264	5.8	5.5	4.9	-4.0	-7.2
اليابان	20,569	20,590	24,547	4.1	4.0	4.5	0.1	19.2
الهند	20,176	21,322	24,334	4.0	4.1	4.5	5.7	14.1
مجموع الخمس دول	215,300	222,681	240,629	42.7	43.3	44.5	3.4	8.1
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	45,379	56,924	54,296	9.0	11.1	10.0	25.4	-4.6
مجموعة الدول العربية الأخرى	17,934	14,468	18,417	3.6	2.8	3.4	-19.3	27.3
بقية دول العالم	225,834	219,920	227,913	44.8	42.8	42.1	-2.6	3.6
الواردات (فوب)	462,752	467,733	492,542	--	--	--	--	--
إجمالي واردات المملكة من جميع الدول	**504,447**	**513,993**	**541,255**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**1.9**	**5.3**
الصـادرات								
الصين	97,354	146,703	179,653	11.7	13.3	18.3	50.7	22.5
الهند	73,801	98,689	102,582	8.9	8.9	10.5	33.7	3.9
اليابان	100,382	123,646	100,102	12.1	11.2	10.2	23.2	-19.0
كوريا الجنوبية	74,027	97,592	77,901	8.9	8.8	7.9	31.8	-20.2
الولايات المتحدة الأمريكية	68,867	95,622	50,189	8.3	8.7	5.1	38.9	-47.5
مجموع الخمس دول	414,431	562,252	510,428	49.8	50.9	52.0	35.7	-9.2
مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي	93,705	102,403	86,412	11.3	9.3	8.8	9.3	-15.6
مجموعة الدول العربية الأخرى	48,537	51,292	57,342	5.8	4.6	5.8	5.7	11.8
بقية دول العالم	275,208	387,953	326,503	33.1	35.1	33.3	41.0	-15.8
إجمالي صادرات المملكة إلى جميع الدول	**831,880**	**1,103,900**	**980,685**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**32.7**	**-11.2**

* بيانات أولية. ** تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وسجلت صادرات المملكة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضًا نسبته 15.6 في المئة لتبلغ 86.4 مليار ريال في عام 2019م وبنصيب بلغ 8.8 في المئة من إجمالي الصادرات. وقد ارتفعت صادرات المملكة إلى مجموعة الدول العربية الأخرى بنسبة 11.8 في المئة لتبلغ نحو 57.3 مليار ريال، وبنصيب بلغ 5.8 في المئة من إجمالي الصادرات. وسجلت صادرات المملكة إلى بقية دول العالم انخفاضًا نسبته 15.8 في المئة لتبلغ 326.5 مليار ريال، وبنصيب بلغ 33.3 في المئة. ويوضح الرسم البياني (9-4 ب) وجهة صادرات المملكة في عام 2019م.

التبادل التجاري غير النفطي مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

سجل صافي التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2019م عجزًا بلغ 7.9 مليار ريال، مقابل عجز بلغ نحو 9.6 مليار ريال في عام 2018م، إذ سجلت واردات المملكة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية انخفاضًا نسبته 4.6 في المئة لتبلغ 54.3 مليار ريال في عام 2019م مقابل 56.9 مليار ريال في العام السابق. وتشكل الواردات من دول المجلس ما نسبته 10.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما انخفضت صادرات المملكة إلى دول المجلس بنسبة 1.9 في المئة في عام 2019م لتبلغ 46.5 مليار ريال، تمثل ما نسبته 20.9 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

وتوضح البيانات التفصيلية تسجيل الميزان السلعي غير النفطي للمملكة فائضًا مع الكويت بمبلغ 5.0 مليار ريال، فيما سجل عجزًا مع كل من الإمارات العربية المتحدة

رسم بياني رقم 9-3: نصيب واردات المملكة (سيف) حسب مكوناتها الرئيسة من الإجمالي

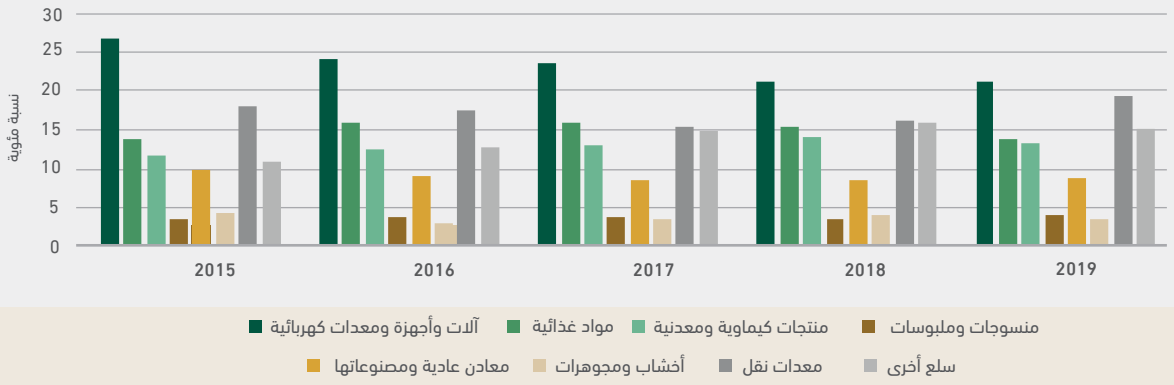

جدول رقم 9-5: التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**

(مليون ريال)

الدولة	2016			2017			2018			2019*			التغير% 2019		النصيب المئوي للعام 2019	
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
الإمارات	28,616	25,926	-2,690	32,831	30,276	-2,554	43,441	29,557	-13,884	38,867	29,637	-9,230	-10.5	0.3	71.5	63.8
البحرين	5,353	6,074	721	5,229	6,052	823	6,099	6,170	71	6,419	6,232	-187	5.2	1.0	11.8	13.4
قطر	1,209	6,450	5,241	677	2,568	1,891	0	0	0	0	0	0	0	0	0.0	0.0
عمان	4,144	3,066	-1,078	4,994	3,618	-1,376	5,818	3,815	-2,003	7,065	3,623	-3,442	21.4	-5.0	13.0	7.8
الكويت	1,710	7,074	5,364	1,648	7,462	5,814	1,567	7,833	6,266	1,975	6,973	4,998	26.0	-11.0	3.6	15.0
المجموع	41,033	48,589	7,556	45,379	49,978	4,598	56,925	47,375	-9,550	54,326	46,465	-7,861	-4.6	-1.9	100.0	100.0

* بيانات أولية. ** تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

وسلطنة عُمان بلغ 9.2 مليار ريال و3.4 مليار ريال على التوالي ومع مملكة البحرين بمبلغ 0.2 مليار ريال في عام 2019م. وتشير بيانات واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس في عام 2019م إلى بقاء دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بصفتها أكبر مورد للمملكة بمبلغ 38.9 مليار ريال، تمثل ما نسبته 71.5 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس. وجاءت سلطنة عُمان في المرتبة الثانية بقيمة 7.1 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 13.0 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من دول المجلس تلتها مملكة البحرين بقيمة 6.4 مليار ريال، مشكلة ما نسبته 11.8 في المئة، تلتها الكويت في المرتبة الرابعة بقيمة 2.0 مليار ريال مشكلة ما نسبته 3.6 في المئة. وفيما يخص صادرات المملكة غير النفطية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عام 2019م، فقد ظلت دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى حيث صدَّرت المملكة لها ما قيمته 29.6 مليار ريال، أي ما يعادل 63.8 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية لدول المجلس. وجاءت دولة الكويت في المرتبة الثانية بمبلغ 7.0 مليار ريال، أي ما نسبته 15.0 في المئة، تلتها مملكة البحرين بمبلغ 6.2 مليار ريال أي ما نسبته 13.4 في المئة، ثم سلطنة عُمان بنحو 3.6 مليار ريال، أي ما نسبته 7.8 في المئة (جدول 9-5).

التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية

سجل التبادل التجاري غير النفطي للمملكة مع الدول العربية (باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فائضًا بلغ 9.3 مليار ريال في عام 2019م، مقابل فائض بلغ 15.6 مليار ريال في عام 2018م. وسجلت واردات المملكة من الدول العربية ارتفاعًا نسبته 27.3 في المئة لتبلغ 18.4 مليار ريال في عام 2019م، مقابل 14.5 مليار ريال في العام السابق. وتشكل واردات المملكة من الدول العربية ما نسبته 3.4 في المئة من إجمالي واردات المملكة. فيما تراجعت صادرات المملكة إلى الدول العربية بنسبة 7.9 في المئة، مقارنة بالعام السابق لتبلغ حوالي 27.7 مليار ريال، تمثل ما نسبته 12.5 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية (تشمل إعادة التصدير).

ويتضح من البيانات التفصيلية للتبادل التجاري للمملكة مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية، تحقيق المملكة فائضًا في تبادلها التجاري في عام 2019م، مع كل من اليمن (بلغ 3.3 مليار ريال)، والأردن (بلغ 1.9 مليار ريال)، والعراق (بلغ 2.7 مليار ريال)، والمغرب (بلغ 813 مليون ريال)، ولبنان (بلغ 20 مليون ريال)، والسودان (بلغ 106 مليون ريال). أما مصر فقد سجلت عجزًا (بلغ حوالي

رسم بياني رقم 9-4أ: واردات المملكة حسب المنشأ

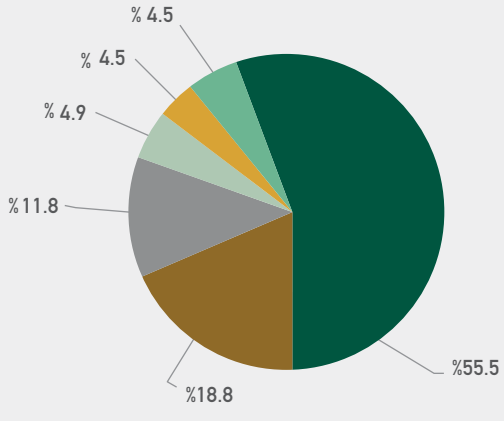

رسم بياني رقم 9-4ب: وجهة صادرات المملكة

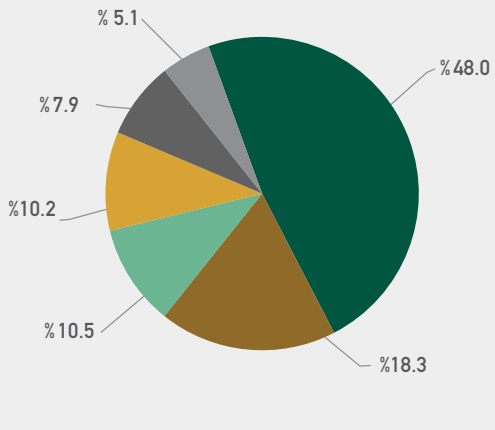

2.2 مليار ريال)، بالإضافة إلى سوريا التي سجلت عجزًا (بلغ حوالي 559 مليون ريال).

وفيما يخص واردات المملكة غير النفطية من أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2019م، احتلت مصر المرتبة الأولى بقيمة 9.0 مليار ريال، مشكلةً ما نسبته 48.8 في المئة من إجمالي واردات المملكة غير النفطية من الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بقيمة بلغت 3.5 مليار ريال، تشكل ما نسبته 18.9 في المئة، تلتها السودان في المرتبة الثالثة بقيمة 2.1 مليار ريال، أي ما نسبته 11.4 في المئة، ثم لبنان في المرتبة الرابعة بمبلغ 1.1 مليار ريال مشكلةً ما نسبته 5.9 في المئة. وجاءت واردات المملكة من المغرب واليمن وسوريا والعراق في المراتب الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة بنحو 592 مليون ريال و569 مليون ريال و562 مليون ريال و20 مليون ريال على التوالي.

وبالنسبة لصادرات المملكة غير النفطية إلى أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية في عام 2019م، جاءت مصر في المرتبة الأولى، حيث صدّرت المملكة لها ما قيمته 6.8 مليار ريال، أي ما يعادل 24.6 في المئة من إجمالي صادرات المملكة غير النفطية إلى الدول العربية، وجاءت الأردن في المرتبة الثانية بمبلغ 5.4 مليار ريال، أي ما نسبته 19.4 في المئة، تلتها اليمن في المرتبة الثالثة بحوالي 3.9 مليار ريال، وجاءت صادرات المملكة إلى العراق والسودان في المرتبتين الرابعة والخامسة بمبلغ 2.7 مليار ريال و 2.2 مليار ريال على التوالي، تلتهما في المرتبة السادسة المغرب بمبلغ 1.4 مليار ريال وجاءت في المرتبة السابعة لبنان بحوالي 1.1 مليار ريال، وسوريا في المرتبة الثامنة بمبلغ 3 مليون ريال (جدول 9-6).

صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

سجلت صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) انخفاضًا نسبته 17.1 في المئة لتبلغ 36.9 مليار ريال في عام 2019م، مقارنة بنحو 44.5 مليار ريال في عام 2018م، وانخفض نصيبها إلى 16.6 في المئة من إجمالي الصادرات غير

جدول رقم 9-6: التبادل التجاري غير النفطي مع أهم الشركاء التجاريين من الدول العربية**

(باستثناء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)

(مليون ريال)

الدولة	2016			2017			2018			2019*		
	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق	الواردات من	الصادرات إلى	الفرق
مصر	7,933	5,926	-2,007	8,492	5,323	-3,170	5,635	7,522	1,887	8,986	6,822	-2,164
الأردن	4,042	4,761	719	3,176	4,681	1,504	3,019	5,872	2,853	3,488	5,387	1,899
اليمن	243	2,138	1,895	470	2,082	1,612	573	3,679	3,106	569	3,907	3,338
لبنان	1,457	1,463	6	1,557	1,674	118	1,082	1,909	827	1,083	1,103	20
المغرب	776	1,328	552	739	1,477	738	750	1,628	878	592	1,405	813
السودان	1,959	1,799	-160	2,383	2,389	6	2,128	2,445	317	2,105	2,211	106
العراق	23	1,550	1,527	30	1,902	1,872	44	2,463	2,419	20	2,734	2,715
سوريا	--	--	--	346	79	-267	400	5	-395	562	3	-559
بقية الدول العربية	1,950	4,444	2,494	741	4,012	3,271	837	4,579	3,742	1,013	4,154	3,141
المجموع	**18,383**	**23,409**	**5,026**	**17,934**	**23,620**	**5,686**	**14,468**	**30,102**	**15,634**	**18,417**	**27,726**	**9,309**

* بيانات أولية. ** تشمل إعادة التصدير.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

النفطية (تشمل إعادة التصدير) مقارنة بنحو 18.8 في المئة في عام 2018م.

وتشير بيانات صادرات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة) في عام 2019م إلى ارتفاع الاعتمادات المسددة لصادرات المنتجات الصناعية الأخرى، لتبلغ نحو 34.1 مليار ريال، بارتفاع نسبته 15.1 في المئة مقارنة بعام 2018م، محتلة بذلك المرتبة الأولى بنسبة 92.4 في المئة. ثم جاءت الاعتمادات المسددة لصادرات المواد الكيماوية والبلاستيكية في المرتبة الثانية بمبلغ 2.6 مليار ريال، وبانخفاض نسبته 38.6 في المئة، وبنصيب بلغ 7.0 في المئة. تلتها الاعتمادات المسددة للصادرات الزراعية والحيوانية بقيمة قدرها 168 مليون ريال، وبارتفاع نسبته 80.6 في المئة مقارنة بالعام السابق، وبنصيب بلغ 0.5 في المئة من إجمالي الاعتمادات المسددة.

واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية

أظهرت واردات القطاع الخاص الممولة بواسطة المصارف التجارية (الاعتمادات المسددة وأوراق تحت التحصيل) في عام 2019م ارتفاعًا نسبته 2.0 في المئة لتبلغ 135.7 مليار ريال، مقارنة بنحو 132.5 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة واردات القطاع الخاص الممولة عن طريق المصارف التجارية إلى إجمالي قيمة واردات المملكة في عام 2019م نحو 25.0 في المئة، مقارنة بنسبة 25.5 في المئة في العام السابق.

ويعزى ذلك التراجع إلى انخفاض تمويل الواردات من السلع الأخرى بنسبة 2.8 في المئة ليبلغ 67.0 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من مواد البناء بنسبة 3.4 في المئة ليبلغ 14.9 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من الحبوب بنسبة 18.6 في المئة ليبلغ 5.0 مليار ريال، وانخفاض تمويل واردات المواشي واللحوم بنسبة 4.2 في المئة ليبلغ 2.4 مليار ريال، وانخفاض تمويل الواردات من السكر والشاي والبن بنسبة 9.8 في المئة ليبلغ 757 مليون ريال، وكذلك انخفاض تمويل الواردات من الفواكه والخضراوات بنسبة 56.3 في المئة ليبلغ 265 مليون ريال. وفي المقابل، ارتفع تمويل الواردات من المنسوجات والملبوسات بنسبة 9.6 في المئة ليبلغ 1.9 مليار ريال، وتمويل الواردات من الأجهزة بنسبة 1.0 في المئة ليبلغ 3.4 مليار ريال، وتمويل الواردات من الآلات بنسبة 12.8 في المئة ليبلغ نحو 6.0 مليار ريال، وتمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى بنسبة 2.6 في المئة ليبلغ 7.9 مليار ريال، بالإضافة إلى ارتفاع تمويل الواردات من السيارات بنسبة 28.7 في المئة ليبلغ 25.4 مليار ريال.

وبالنسبة للنصيب المئوي من الإجمالي، احتل تمويل الواردات من السلع الأخرى المرتبة الأولى بنصيب بلغ 49.6 في المئة من الإجمالي، ثم تمويل الواردات من السيارات في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 18.8 في المئة من الإجمالي. واحتل تمويل الواردات من مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 11.0 في المئة من الإجمالي. وجاء تمويل الواردات من المواد الغذائية الأخرى في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 5.8 في المئة، ثم تمويل الواردات من الآلات في المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 4.5 في المئة.

الصادرات عبر الموانئ

وفقًا للبيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ، انخفضت الصادرات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2019م بنسبة 5.5 في المئة لتبلغ 212.5 مليون طن (لا تشمل صادرات النفط الخام)، مقارنة بنحو 224.9 مليون طن في العام السابق.

ويعود انخفاض اجمالي الصادرات إلى الانخفاض في صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز بنسبة 5.4 في المئة لتبلغ 126.6 مليون طن. وانخفاض صادرات المواد الأخرى بنسبة 32.5 في المئة من 30.5 مليون طن في عام 2018م إلى 20.6 مليون طن في عام 2019م. كما ارتفعت صادرات مواد البناء والحديد بنسبة 8.0 في المئة لتبلغ 18.8 مليون طن، وارتفعت صادرات بضائع المسافنة بنسبة 4.0 في المئة لتبلغ 13.0 مليون طن، وارتفاع صادرات المواد البتروكيماوية بنسبة 8.5 في المئة لتبلغ 33.3 مليون طن، أما بالنسبة للنصيب المئوي، فقد احتلت

صادرات المنتجات النفطية المكررة والغاز المرتبة الأولى بنسبة 59.6 في المئة من إجمالي الصادرات عبر الموانئ. تلتها صادرات المواد البتروكيماوية بالمرتبة الثانية بنصيب بلغ 15.7 في المئة. ثم الصادرات الأخرى في المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 9.7 في المئة. واحتلت صادرات مواد البناء والحديد المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 8.8 في المئة، فيما احتلت بضائع المسافنة المرتبة الخامسة بنصيب بلغ 6.1 في المئة. تلتها الصادرات الزراعية بنصيب بلغ 0.1 في المئة.

الواردات عبر الموانئ

تشير البيانات الصادرة عن الهيئة العامة للموانئ إلى انخفاض الواردات بالطن عبر موانئ المملكة في عام 2019م بنسبة 0.3 في المئة لتبلغ نحو 105.5 مليون طن، وذلك لانخفاض الواردات عبر الموانئ التجارية بنسبة 0.9 في المئة لتبلغ 64.1 مليون طن، وهو ما يعود بشكل رئيس إلى انخفاض الواردات من المواد الغذائية بنسبة 12.0 في المئة لتبلغ نحو 22.7 مليون طن، بينما ارتفعت الواردات من المعدات بنسبة 5.9 في المئة لتبلغ حوالي 1.8 مليون طن، كما ارتفعت الواردات من مواد البناء بما نسبته 21.8 في المئة لتبلغ حوالي 10.6 مليون طن، والواردات من البضائع العامة بنسبة 1.4 في المئة لتبلغ حوالي 28.9 مليون طن. كذلك ارتفعت الواردات عبر الموانئ الصناعية بنسبة 0.7 في المئة لتبلغ حوالي 41.4 مليون طن.

وبالنسبة للنصيب المئوي، احتلت واردات البضائع العامة المرتبة الأولى بنصيب بلغ 27.4 في المئة من إجمالي الواردات عبر الموانئ، وجاءت واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية بنصيب بلغ 21.5 في المئة، واحتلت واردات مواد البناء المرتبة الثالثة بنصيب بلغ 10.0 في المئة، وجاءت واردات المعدات في المرتبة الرابعة بنصيب بلغ 1.7 في المئة. وشكلت الواردات عبر الموانئ الصناعية ما نسبته 39.2 في المئة من إجمالي الواردات بالطن.

أما فيما يخص السيارات والمواشي الحية، فقد بلغت واردات المملكة من السيارات عن طريق الموانئ في عام 2019م نحو 632.7 ألف سيارة، مقابل 517.0 ألف سيارة عام 2018م بارتفاع نسبته 22.4 في المئة، في حين بلغت واردات المملكة من المواشي الحية نحو 6.0 مليون رأس بانخفاض نسبته 11.8 في المئة عن العام السابق.

الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

تشير بيانات واردات المملكة حسب استخدام المواد في عام 2019م إلى استحواذ الواردات من السلع الاستهلاكية على المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بقيمة بلغت 216.9 مليار ريال (12.4 مليون طن)، مشكلة ما نسبته 40.1 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 7.8 في المئة عن العام السابق. وجاءت في المرتبة الثانية واردات السلع الوسيطة بنحو 197.4 مليار ريال (55.6 مليون طن)، بنصيب مقداره 36.5 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 4.2 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من السلع الرأسمالية بنحو 127 مليار ريال (2.5 مليون طن)، وبنصيب بلغ 23.5 في المئة، وبارتفاع نسبته 19.1 في المئة عن العام السابق.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب استخدام المواد في عام 2019م احتلت الصادرات من السلع الوسيطة المرتبة الأولى بنحو 920.6 مليار ريال (481.0 مليون طن) بنصيب بلغ 93.9 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 11.6 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من السلع الاستهلاكية، فقد بلغت حوالي 43.5 مليار ريال (9.4 مليون طن) محتلة بذلك المرتبة الثانية وبنصيب بلغ 4.4 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 12.3 في المئة عن العام السابق. واحتلت الصادرات من السلع الرأسمالية المرتبة الثالثة بحوالي 16.6 مليار ريال (0.6 مليون طن)، وبنصيب بلغ 1.7 في المئة من إجمالي الصادرات، وبارتفاع نسبته 25.6 في المئة عن العام السابق (جدول 9-7).

الواردات والصادرات حسب نوع السلع

تشير بيانات واردات المملكة حسب نوع السلع في عام 2019م إلى بلوغ الواردات من المواد المصنعة ما قيمته 401.6 مليار ريال (25.2 مليون طن)، محتلة المرتبة الأولى

وبنصيب مقداره 74.2 في المئة من إجمالي الواردات، وبارتفاع نسبته 10.3 في المئة عن العام السابق. وجاءت الواردات من المواد نصف المصنعة في المرتبة الثانية لتبلغ نحو 123.3 مليار ريال (33.6 مليون طن)، مشكلة 22.8 في المئة من إجمالي الواردات، وبانخفاض نسبته 0.3 في المئة عن العام السابق. وفي المرتبة الثالثة حلت الواردات من المواد الخام لتبلغ 16.4 مليار ريال (11.8 مليون طن)، وبنصيب بلغ 3.0 في المئة، وبانخفاض نسبته 38.0 في المئة عن العام السابق.

وفيما يخص صادرات المملكة حسب نوع السلع في عام 2019م، احتلت الصادرات من المواد الخام المرتبة الأولى لتبلغ 640.0 مليار ريال (357.7 مليون طن)، وبنصيب بلغ 65.3 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 11.4 في المئة عن العام السابق. أما الصادرات من المواد المصنعة، فقد بلغت 175.3 مليار ريال (67 مليون طن)، محتلة المرتبة الثانية بنصيب بلغ 17.9 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 11.8 في المئة عن العام السابق. واحتلت الصادرات من المواد نصف المصنعة بقيمة 165.4 مليار ريال (66.3 مليون طن) المرتبة الثالثة، وبنصيب بلغ 16.9 في المئة من إجمالي الصادرات، وبانخفاض نسبته 9.7 في المئة عن العام السابق (جدول 9–8).

ميزان المدفوعات

أولًا: الحساب الجاري

تشير تقديرات ميزان مدفوعات المملكة لعام 2019م إلى تحقيق فائض في الحساب الجاري بلغ 186.9 مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ حوالي 264.8 مليار ريال في العام السابق. وبلغت نسبة الفائض إلى الناتج المحلي الإجمالي 6.3 في المئة. ويعزى الانخفاض في فائض الحساب الجاري إلى انخفاض فائض السلع والخدمات بنسبة 24.9- في المئة، وعلى الرغم من انخفاض عجز صافي الدخل الثانوي بما نسبته 10.8 في المئة (جدول 9-9). ويوضح الرسم البياني (9-5) تطور ميزان الحساب الجاري وبنوده الرئيسة في الفترة من 2016م إلى 2019م.

أ-السلع والخدمات

1- السلع

انخفض فائض الميزان السلعي في عام 2019م بنسبة 23.9 في المئة ليبلغ 481.6 مليار ريال، مقارنة بفائض بلغ 632.8 مليار ريال في العام السابق. ويعود ذلك إلى انخفاض إجمالي الصادرات (تشمل الصادرات النفطية والأخرى) بنسبة 11.4 في المئة لتبلغ 977.6 مليار ريال، مقارنة بحوالي 1.1 تريليون ريال في العام السابق، كما ارتفعت الواردات (فوب) بنسبة 5.3 في المئة لتبلغ 495.9 مليار ريال، مقارنة بحوالي 471.1 مليار ريال في العام السابق.

جدول رقم 9-7: الواردات والصادرات حسب استخدام المواد

الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

السلع		2016		2017		2018		2019*		التغير% 2019	النصيب المئوي للعام 2019
		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة		
الواردات	استهلاكية	13,042	210,037	12,335	197,841	11,543	201,257	12,424	216,898	7.8	40.1
	وسيطة	61,200	203,918	61,434	199,217	61,641	206,122	55,611	197,364	-4.2	36.5
	رأسمالية	2,489	111,680	2,229	107,388	2,055	106,614	2,544	126,993	19.1	23.5
الصادرات	استهلاكية	11,408	39,801	11,712	46,633	11,258	49,610	9,372	43,498	-12.3	4.4
	وسيطة	488,304	631,100	471,354	769,360	497,955	1,041,058	481,096	920,571	-11.6	93.9
	رأسمالية	565	17,523	701	15,888	585	13,232	574	16,616	25.6	1.7

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

2- الخدمات

انخفض العجز في حساب الخدمات في عام 2019م بنسبة 20.9 في المئة ليبلغ 190.5 مليار ريال، مقارنة بعجز بلغ 240.7 مليار ريال في العام السابق. ويرجع انخفاض العجز في حساب الخدمات بشكل رئيس إلى تحول العجز في صافي بند السفر الى فائض بلغ نحو 4.7 مليار ريال مقابل عجز بمبلغ 10.7 مليار ريال في العام السابق. وكذلك انخفض العجز في صافي بند الاتصالات بنسبة 90.2 في المئة ليبلغ نحو 527 مليون ريال مقارنة بنحو 5.4 مليار ريال في العام السابق، وانخفض العجز في صافي بند الخدمات الحكومية بنسبة 19.3 في المئة، حيث بلغ نحو 85.1 مليار ريال مقارنة بنحو 105.5 مليار ريال في العام السابق، وانخفاض العجز في صافي بند الخدمات المالية ليبلغ حوالي 3.5 مليار ريال مقابل 8.2 مليار ريال في العام السابق، وانخفض العجز في صافي بند خدمات الأعمال الأخرى بنسبة 24.4 في المئة إلى نحو 29.5 مليار ريال مقارنة بنحو 39.0 مليار ريال في العام السابق، وارتفع عجز صافي خدمات بند التشييد بنسبة 5.0 في المئة ليبلغ 25.2 مليار ريال مقابل 24.0 مليار ريال في العام السابق، وارتفع العجز في صافي بند التأمين ومعاشات التقاعد بنسبة 3.0 في المئة ليبلغ نحو 6.0 مليار ريال مقابل 5.9 مليار ريال في العام السابق. وارتفع عجز صافي مدفوعات خدمات بند النقل بنسبة 7.8 في المئة ليبلغ نحو 45.3 مليار ريال مقابل 42.0 مليار ريال في العام السابق.

ب-الدخل الأولي

تشير بيانات تقديرات ميزان المدفوعات إلى ارتفاع فائض صافي بند الدخل الأولي لعام 2019م بنسبة 12.1 في المئة ليبلغ حوالي 29.9 مليار ريال، مقابل 26.7 مليار ريال في العام السابق، وذلك نتيجة ارتفاع فائض بند دخل الاستثمارات الأخرى ليبلغ 16.8 مليار ريال مقابل 9.7 مليار ريال في العام السابق. وارتفاع صافي بند دخل الاستثمار المباشر ليبلغ حوالي 5.1 مليار ريال مقابل انخفاض بحوالي 4.3 مليار ريال العام السابق، مع بقاء العجز في صافي بند تعويضات العاملين عند 2.2 مليار ريال. بينما انخفض صافي بند دخل استثمارات الحافظة ليبلغ حوالي 10.2 مليار ريال، مقارنة بنحو 23.4 مليار ريال في العام السابق.

ج-الدخل الثانوي

انخفض العجز في حساب الدخل الثانوي في عام 2019م بنسبة 10.8 في المئة ليصل إلى 137.3 مليار ريال مقابل عجز بلغ 154.0 مليار ريال في العام السابق، حيث تراجعت تحويلات العاملين الأجانب بنسبة 8.1 في المئة إلى نحو 113.6 مليار ريال، وانخفضت التحويلات الحكومية بنسبة 23.1 في المئة، لتبلغ 22.6 مليار ريال مقابل 29.4 مليار ريال في العام السابق. ويوضح الجدول (9-10) تطور تحويلات العاملين الأجانب في المملكة ونسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الخاص منذ عام 2010م.

جدول رقم 9-8 :الواردات والصادرات حسب نوع السلع

الوزن (ألف طن) / القيمة (مليون ريال)

السلع		2016		2017		2018		2019*		التغير% 2019	النصيب المئوي للعام 2019
		الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة	الوزن	القيمة		
الواردات	خام	26,207	23,699	27,397	25,111	26,661	26,376	11,842	16,354	-38.0	3.0
	نصف مصنعة	32,092	126,827	27,358	121,579	25,868	123,648	33,562	123,283	-0.3	22.8
	مصنعة	18,433	375,110	21,244	357,756	22,711	363,968	25,176	401,618	10.3	74.2
الصادرات	خام	381,335	433,696	361,393	528,328	371,803	722,108	357,717	639,989	-11.4	65.3
	نصف مصنعة	52,400	126,448	49,326	139,658	63,030	183,069	66,341	165,382	-9.7	16.9
	مصنعة	66,542	128,279	73,048	163,895	74,965	198,724	66,984	175,314	-11.8	17.9

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

رسم بياني رقم 9-5: ميزان الحساب الجاري

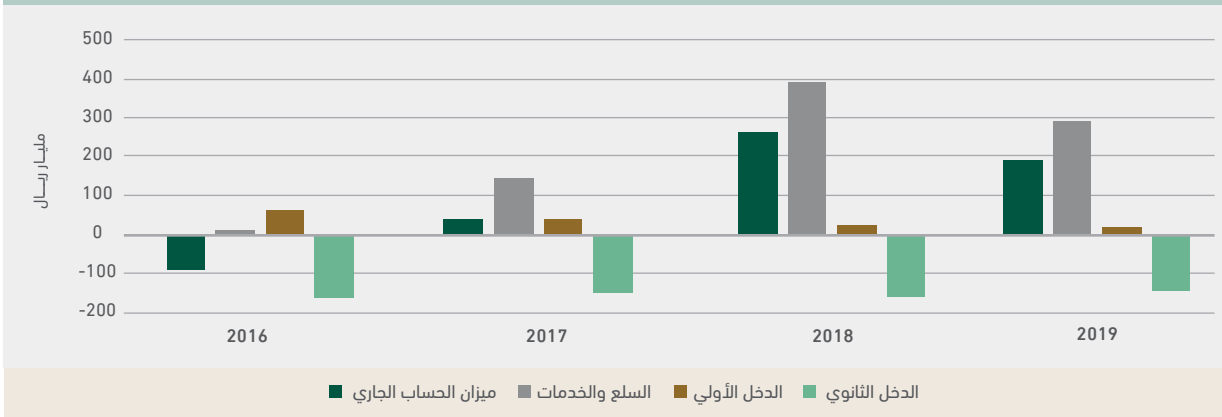

جدول رقم 9-9: ميـزان المدفـوعـات

(مليون ريال)

	2015	2016	2017	2018	*2019	التغير % 2019
أولًا: ميزان الحساب الجاري	**-212,714**	**-89,410**	**39,241**	**264,774**	**186,908**	**-29.4**
أ. السلع والخدمات	-109,863	10,312	142,566	392,097	294,343	-24.9
1. السلع	165,995	209,115	369,229	632,811	481,616	-23.9
صادرات	763,262	688,528	831,981	1,103,952	977,565	-11.4
واردات	597,267	479,413	462,752	471,141	495,949	5.3
2 . الخدمات	-275,858	-198,803	-226,663	-240,714	-190,467	-20.9
دائن	54,277	64,697	67,994	73,696	90,682	23.0
مدين	330,135	263,501	294,656	314,409	281,148	-10.6
ب. الدخـل الأولي	64,800	58,975	40,117	26,675	29,891	12.1
دائن	95,912	89,890	70,916	71,901	78,391	9.0
مدين	31,112	30,914	30,799	45,226	48,500	7.2
ج. الدخل الثانوي	-167,651	-158,698	-143,442	-153,998	-137,324	-10.8
دائن	0	0	0	0	0	0.0
مدين	167,651	158,698	143,442	153,998	22,579	-85.3
ثانيًا: الحساب الرأسمالي	**-3,983**	**-3,365**	**-6,931**	**-8,733**	**-6,499**	**-25.6**
ثالثًا: الحساب المالي	**-274,058**	**-342,584**	**27,985**	**252,691**	**173,486**	**-31.3**
1 . الاستثمار المباشر	-10,317	5,564	21,978	70,276	32,335	-54.0
صافي حيازة الأصول المالية	20,212	33,511	27,298	86,203	49,443	-42.6
صافي تحمل الخصوم	30,529	27,947	5,321	15,927	17,107	7.4
2 . استثمارات الحافظة	40,386	-42,798	-9,521	14,294	-53,295	-472.9
صافي حيازة الأصول المالية	39,081	20,308	72,010	79,821	119,937	50.3
صافي تحمل الخصوم	-1,305	63,106	81,531	65,527	173,232	164.4
3 . استثمارات أخرى	130,630	-3,021	163,180	167,500	183,245	9.4
صافي حيازة الأصول المالية	145,232	30,882	179,107	211,427	258,990	22.5
صافي تحمل الخصوم	14,602	33,903	15,927	43,927	75,746	72.4
4 . الأصول الاحتياطية	-434,758	-302,328	-147,652	621	11,202	1,702.9
السهـو والخطـأ	-57,361	-249,808	-4,324	-3,350	-4,813	43.7

* تقديرية

(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري.

ثانيًا: الحساب الرأسمالي

سجل بند الحساب الرأسمالي تدفقًا إلى الخارج بحوالي 6.5 مليار ريال في عام 2019م، مقابل تدفق إلى الخارج بقيمة 8.7 مليار ريال في العام السابق.

ثالثًا: الحساب المالي

ارتفع بند صافي الاستثمارات المباشرة في عام 2019م بمبلغ 32.3 مليار ريال. وانخفض صافي استثمارات الحافظة بمبلغ 53.3 مليار ريال. وارتفع صافي الاستثمارات الأخرى بمبلغ 183.2 مليار ريال. وسجلت الأصول الاحتياطية ارتفاعًا بمبلغ 11.2 مليار ريال.

وضع الاستثمار الدولي

الاستثمار المباشر

نما الاستثمار المباشر في الخارج في عام 2019م بنسبة 17.1 في المئة ليبلغ 461.4 مليار ريال، وارتفع أيضًا الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد بنسبة 2.0 في المئة مقارنة بالعام السابق ليبلغ 885.5 مليار ريال.

استثمارات الحافظة

نمت استثمارات الحافظة في الخارج في عام 2019م بنسبة 28.5 في المئة لتبلغ 1.06 ترليون ريال، وكذلك ارتفعت استثمارات الحافظة في الداخل بنسبة 34.5 في المئة لتبلغ 477.3 مليار ريال.

استثمارات أخرى

نمت الاستثمارات الأخرى في الخارج في عام 2019م بنسبة 11.5 في المئة لتبلغ 947.3 مليار ريال، وكذلك ارتفعت الاستثمارات الأخرى في الداخل بنسبة 24.0 في المئة لتبلغ 416.8 مليار ريال.

الأصول الاحتياطية

ارتفعت الأصول الاحتياطية بشكل طفيف بنسبة 0.6 في المئة في عام 2019م مقارنة بالعام السابق لتبلغ نحو 1,873.4 مليار ريال.

صافي وضع الاستثمار الدولي

حقق صافي وضع الاستثمار الدولي ارتفاعًا نسبته 8.1 في المئة في عام 2019م ليبلغ نحو 2.6 تريليون ريال مقارنة بحوالي 2.4 تريليون ريال في عام 2018م (جدول 9–11).

جدول رقم 9-10: تحويلات العاملين الأجانب المقيمين في المملكة

(مليون ريال)

العام	القيمة	التغير%	الناتج المحلي للقطاع الخاص*	نسبة التحويلات للناتج المحلي للقطاع الخاص
2010	98,173	1.9	750,766	13.1
2011	103,485	5.4	852,275	12.1
2012	107,335	3.7	948,366	11.3
2013	127,768	19.0	1,050,987	12.2
2014	134,995	5.7	1,149,636	11.7
2015	141,785	5.0	1,213,542	11.7
2016	138,745	-2.1	1,227,534	11.3
2017	132,518	-4.5	1,247,459	10.6
2018	123,637	-6.7	1,294,671	9.5
2019**	113,573	-8.1	1,354,322	8.4

* بالأسعار الجارية. ** أرقام أولية.

المصدر: بيانات ميزان المدفوعات من مؤسسة النقد العربي السعودي، وبيانات الناتج المحلي للقطاع الخاص من الهيئة العامة للإحصاء.

المساعدات والقروض الإنمائية الخارجية للمملكة

بلغ إجمالي المساعدات والقروض والمساهمات الخارجية التي قدمتها المملكة في الفترة (2015-2019م) نحو 153.7 مليار ريال (جدول 9-12). وتشكل المساعدات والقروض 84.0 في المئة من الإجمالي، أي حوالي 129.1 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المساهمات في الجمعيات والمنظمات نحو 24.4 مليار ريال وبنسبة 15.9 في المئة من الإجمالي. أما المساعدات من خلال برامج العون المتعدد الأطراف، فقد بلغت خلال تلك الفترة نحو 150 مليون ريال وبنسبة 0.1 في المئة من الإجمالي. أما بالنسبة لمساعدات وقروض المملكة الخارجية المقدمة عبر القنوات الثنائية ومن خلال الجمعيات والمنظمات والمؤسسات المتعددة الأطراف في عام 2019م، فقد بلغت نحو 2.4 مليار ريال وبارتفاع نسبته 259.8 في المئة مقارنة بالعام السابق وبنسبة 6.5 في المئة من الإجمالي. وشكلت المساعدات والقروض المقدمة في عام 2019م الجزء الأكبر بقيمة 35.2 مليار ريال، وبنسبة 93.5 في المئة من الإجمالي، بانخفاض نسبته 6.2 في المئة مقارنة بالعام السابق.

تطورات سعر الصرف

استمرت مؤسسة النقد العربي السعودي في المحافظة على سعر الصرف الرسمي للريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند سعر 3.75 ريال لكل دولار أمريكي في عام 2019م. وانخفض مؤشر سعر الصرف الفعلي الاسمي بحوالي 9.41 نقطة من 117.59 نقطة في نهاية عام 2018م إلى 108.18 نقطة في نهاية عام 2019م. وكذلك انخفض مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي بحوالي 12.93 نقطة من 116.45 نقطة في نهاية عام 2018م إلى 103.52 نقطة في نهاية عام 2019م.

جدول رقم 9-11: وضع الاستثمار الدولي

(مليون ريال)

	2016	2017	2018	*2019	التغير% 2019
أولًا: الأصول	3,522,875	3,699,170	3,928,856	4,340,156	10.5
1. الاستثمار المباشر في الخارج	277,398	316,639	393,987	461,437	17.1
2. استثمارات الحافظة	748,114	816,740	823,329	1,058,027	28.5
3. استثمارات أخرى	488,123	704,203	849,330	947,281	11.5
4 . الأصول الاحتياطية	2,009,239	1,861,588	1,862,209	1,873,411	0.6
ثانيًا: الخصوم	1,283,110	1,360,593	1,559,658	1,779,640	14.1
1. الاستثمار المباشر في داخل الاقتصاد	868,134	853,374	868,513	885,493	2.0
2. استثمارات الحافظة	184,986	261,071	355,028	477,345	34.5
3. استثمارات أخرى	229,990	246,148	336,118	416,802	24.0
ثالثًا: صافي وضع الاستثمار الدولي	2,239,765	2,338,577	2,369,197	2,560,516	8.1

* بيانات تقديرية.

جدول رقم 9-12: مساعدات ومساهمات المملكة الخارجية للفترة (2015-2019م)

(مليون ريال)

العام	مساعدات وقروض	مساهمات في الجمعيات والمنظمات	العون المتعدد الأطراف	الإجمالي
2015	28,430	1,336	60	29,826
2016	11,494	18,999	43	30,536
2017	16,542	975	26	17,543
2018	37,500	680	21	38,201
2019	35,157	*2,448	--	37,605
الإجمالي	**129,123**	**24,438**	**150**	**153,711**

* تشمل العون متعدد الأطراف.

المصدر: وزارة المالية.

10

المالية العامة

المالية العامة

أقر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة يوم الإثنين 12 ربيع الآخر 1441هـ الموافق 9 ديسمبر 2019م الميزانية العامة للدولة للعام المالي 1442/1441هـ (2020م)، التي تهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتحقيق الاستدامة المالية والنمو الاقتصادي.

تُعد هذه الميزانية استمرارًا لسياسة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتنويع مصادر الدخل، والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتمكين القطاع الخاص، ورفع كفاءة الإنفاق الحكومي لتحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 من حيث تطوير المرافق والخدمات الأساسية للمواطنين والمقيمين، وتعزيز برامج الحماية الاجتماعية، والارتقاء بالخدمات الحكومية، إلى جانب رفع مستوى جودة الحياة، ودعم خطط الإسكان وغيرها.

قدرت الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2020م إجمالي المصروفات بنحو 1,020 مليار ريال، بانخفاض نسبته 7.8 في المئة عن الميزانية المقدرة للعام المالي السابق. في حين قُدرت الإيرادات بنحو 833 مليار ريال، بانخفاض نسبته 14.6 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق. وقُدر العجز بنحو 187 مليار ريال، بارتفاع نسبته 43.0 في المئة عن تقديرات العام المالي السابق (جدول 10-1).

الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي 1442/1441هـ (2020م)

تركز سياسة النفقات الحكومية على تعزيز مستهدفات النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة، ومنها دعم التنمية الاجتماعية، وتحقيق مستهدفات المالية العامة، وتحسين التخطيط المالي، ورفع كفاءة الإنفاق. وفيما يلي استعراض لأبرز ما تضمنته الميزانية العامة للدولة من اعتمادات مخصصة للإنفاق على القطاعات الرئيسة (جدول 10-2) (رسم بياني 10-1).

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

خُصص لقطاع الأمن والمناطق الإدارية نحو 102.3 مليار ريال تمثل نحو 10.0 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 0.5 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

الصحة والتنمية الاجتماعية

بلغ ما خُصص لقطاعات الخدمات الصحية والتنمية الاجتماعية نحو 167.0 مليار ريال، تمثل حوالي 16.4 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 2.9 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

قطاع الخدمات البلدية

بلغ ما خُصص لقطاع الخدمات البلدية، وتشمل وزارة الشؤون البلدية والقروية، والأمانات والبلديات نحو 53.6 مليار ريال، يمثل حوالي 5.3 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 13.9 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

جدول رقم 10-1: تقديرات الميزانية العامة للدولة

(مليار ريال)

	العام المالي 1441/1440هـ (2019م)	العام المالي 1442/1441هـ (2020م)	التغير %
إجمالي الإيرادات	975	833	-14.6
إجمالي المصروفات	1,106	1,020	-7.8
الفائض / العجز	-131	-187	43.0

المصدر: وزارة المالية.

القطاع العسكري

بلغ ما خُصص للقطاع العسكري نحو 181.9 مليار ريال، يمثل حوالي 17.8 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 4.7 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

قطاع التعليم

بلغ ما خُصص لقطاع التعليم نحو 193.2 مليار ريال، يمثل حوالي 18.9 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 0.3 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل

بلغ ما خُصص لقطاع التجهيزات الأساسية والنقل نحو 55.7 مليار ريال، يمثل حوالي 5.5 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 20.7 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

قطاعات أخرى

بلغ ما خُصص لقطاع الإدارة العامة نحو 28 مليار ريال، يمثل حوالي 2.7 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبارتفاع نسبته 1.7 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

بلغ ما خُصص لقطاع الموارد الاقتصادية نحو 97.6 مليار ريال، يمثل حوالي 9.6 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 25.7 في المئة عما تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

وبلغ المخصص لوحدة البرامج العامة نحو 140.7 مليار ريال، يمثل حوالي 13.8 في المئة من إجمالي النفقات المعتمدة بالميزانية، وبانخفاض نسبته 9.9 في المئة عما

رسم بياني رقم 10-1: توزيع اعتمادات ميزانية العام المالي 1441/ 1442هـ (2020م) حسب القطاعات الرئيسة

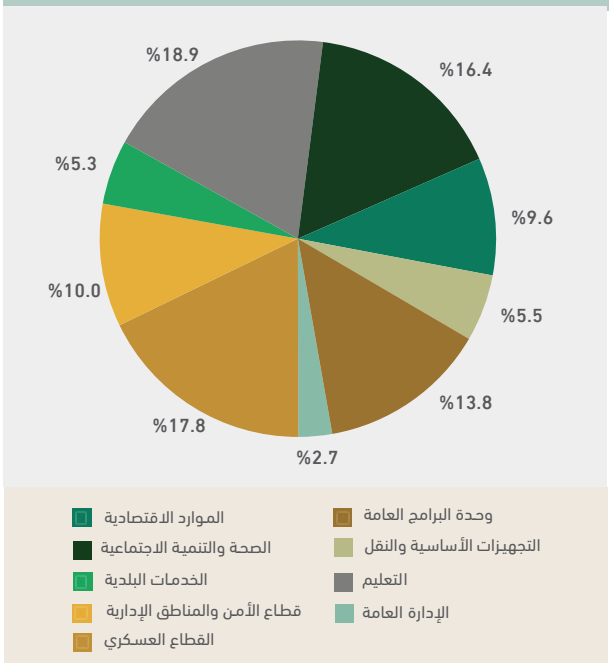

جدول رقم 10-2: توزيع اعتمادات الميزانية العامة التقديرية للدولة (حسب القطاعات الرئيسة)

(مليون ريال)

	1441/1440هـ (2019م)			1442/1441هـ (2020م)		
	المبـلغ	النصيب المئوي	التغير %	المبـلغ	النصيب المئوي	التغير %
الإدارة العامة	27,542	2.5	5.1	28,018	2.7	1.7
القطاع العسكري	190,978	17.3	-9.1	181,923	17.8	-4.7
قطاع الأمن والمناطق الإدارية	102,827	9.3	2.0	102,348	10.0	-0.5
الخدمات البلدية	62,238	5.6	16.5	53,560	5.3	-13.9
التعليم	192,622	17.4	0.1	193,168	18.9	0.3
الصحة والتنمية الاجتماعية	172,041	15.6	17.4	166,980	16.4	-2.9
الموارد الاقتصادية	131,340	11.9	24.7	97,645	9.6	-25.7
التجهيزات الأساسية والنقل	70,243	6.4	29.7	55,705	5.5	-20.7
وحدة البرامج العامة	156,169	14.1	75.0	140,652	13.8	-9.9
المجموع	**1,106,000**	**100.0**	**13.1**	**1,020,000**	**100.0**	**-7.8**

المصدر: وزارة المالية.

تم تخصيصه في ميزانية العام المالي السابق 2019م.

الإيرادات والمصروفات الفعلية للعام المالي (2019م)

سجلت الإيرادات الفعلية للعام المالي 1441/1440هـ (2019م) ارتفاعًا نسبته 2.3 في المئة، مقارنة بارتفاع نسبته 31.0 في المئة في العام المالي السابق لتصل إلى 926.8 مليار ريال. وشكلت هذه الإيرادات ما نسبته 31.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مسجلةً انخفاضًا نسبته 5 في المئة عن تقديرات الميزانية، حيث سجلت الإيرادات الفعلية النفطية مقارنة بالمقدرة انخفاضًا نسبته 10.2 في المئة لتصل إلى نحو 594.4 مليار ريال خلال عام 2019م. في حين سجلت الإيرادات الفعلية غير النفطية مقارنة بالمقدرة ارتفاعًا نسبته 6.1 في المئة لتصل إلى 332.4 مليار ريال خلال عام 2019م. وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بدء شهر ديسمبر 2019م تم تطبيق ضريبة انتقائية على المشروبات المحلاة بنسبة 50 في المئة، وذلك بحسب قرار الاتفاقية الموحدة للضريبة الانتقائية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وبلغ إجمالي المصروفات الفعلية للعام المالي 2019م نحو 1,059.4مليار ريال، ويعادل ما نسبته 35.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بانخفاض نسبته 4.2 في المئة عن تقديرات الميزانية، وبانخفاض نسبته 1.9 في المئة عن مصروفات العام السابق.

وسجلت المصروفات الفعلية للمنافع الاجتماعية ارتفاعًا نسبته 11.8 في المئة عن تقديرات الميزانية لتبلغ حوالي 82.1 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية لتعويضات العاملين بنسبة 10.8 في المئة لتصل إلى نحو 505 مليار ريال. وارتفعت المصروفات الفعلية لنفقات التمويل بنسبة 0.6 في المئة لتصل إلى نحو 21.1 مليار ريال في عام 2019م. وسجلت المصروفات الفعلية للمنح انخفاضًا بنسبة 63.9 في المئة لتبلغ حوالي مليار ريال. وانخفضت المصروفات الفعلية للإعانات بنسبة 26.9 في المئة لتصل إلى نحو 23.2 مليار ريال. وانخفضت المصروفات الفعلية لبند السلع والخدمات بنسبة 8.1 في المئة لتبلغ حوالي 161.0 مليار ريال. وانخفضت المصروفات الفعلية الأخرى بنسبة 3.5 في المئة لتصل إلى نحو 96.5 مليار ريال (الجدولان 10-3 و10-4).

جدول رقم 10-3: إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية والتقديرية للميزانية العامة للدولة

(مليون ريال)

	1441/1440هـ (2019م)			
	الميزانية التقديرية	الميزانية الفعلية	الفرق المطلق	نسبة الفرق إلى المقدر%
إجمالي الإيرادات	**975,283**	**926,846**	**-48,437**	**-5.0**
الإيرادات النفطية	661,875	594,424	-67,451	-10.2
الإيرادات غير النفطية	313,408	332,422	19,014	6.1
المصروفات التشغيلية	**859,959**	**889,995**	**30,036**	**3.5**
تعويضات العاملين	455,842	505,030	49,188	10.8
السلع والخدمات	175,135	160,964	-14,171	-8.1
نفقات التمويل	21,016	21,132	116	0.6
الإعانات	31,739	23,207	-8,532	-26.9
المنح	2,795	1,008	-1,787	-63.9
المنافع الاجتماعية	73,439	82,128	8,689	11.8
مصروفات أخرى	99,993	96,526	-3,467	-3.5
صافي الأصول غير المالية المكتسبة	**246,040**	**169,449**	**-76,591**	**-31.1**
إجمالي المصروفات	**1,105,999**	**1,059,444**	**-46,555**	**-4.2**

المصدر: وزارة المالية.

نسبة عجز الميزانية الفعلي إلى الناتج المحلي الإجمالي

تشير بيانات العام المالي 2019م إلى أن الميزانية العامة للدولة سجلت عجزًا بلغ 132.6 مليار ريال، ممثلًا ما نسبته 4.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بعجز مقداره 173.9 مليار ريال، أي ما نسبته 5.9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام السابق (جدول 10-4) (رسم بياني 10-2).

برامج القروض والإعانات المحلية

أولًا: القروض المحلية

بلغ إجمالي المنصرف الفعلي من برامج القروض المحلية خلال عام 2019م نحو 485 مليون ريال بارتفاع نسبته 10.8 في المئة عن العام السابق. في حين بلغ المسدد من القروض حوالي 406 مليون ريال محققًا ارتفاعًا نسبته 6.1 في المئة عن العام السابق. وتم خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م) اعتماد أحد عشر قرضًا (خمسة قروض في المشاريع التعليمية وخمسة قروض في المشاريع الصحية، وقرض واحد في المشاريع الفندقية والسياحية) (الجدولان 10-5 و10-6).

ثانيًا: الإعانات المحلية

بلغ مجموع الإعانات المصروفة خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م) حوالي 3.9 مليار ريال موزعة على النحو التالي: إعانة الأعلاف بحوالي 2.5 مليار ريال، وإعانة حليب الأطفال بنحو 362.9 مليون ريال، وإعانة مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية بمقدار 168.7 مليون ريال، وإعانة نادي الفروسية بنحو 135 مليون ريال، وإعانة نادي الصقور بمقدار 100 مليون ريال، وإعانة مكتبة الملك عبد العزيز بحوالي 72.7 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للحوار بين أتباع الأديان والثقافات بمقدار 72.2 مليون ريال، وإعانة مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني بمبلغ 42.7 مليون ريال، وإعانة أمانة اللجنة المالية بمقدار 30 مليون ريال.

الدين العام

سجل رصيد الدين العام ارتفاعًا نسبته 21.1 في المئة في نهاية العام المالي 1441/1440هـ (2019م) ليبلغ نحو 677.9 مليار ريال، أي ما نسبته 22.8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي و33.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي مقارنة بما كان عليه بنهاية العام السابق 1440/1439هـ (2018م) البالغ نحو 560.0 مليار ريال أو ما نسبته 19.0 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. شكل الدين الداخلي خلال عام 2019م ما نسبته 55.0 في المئة من إجمالي الدين العام ليبلغ حوالي 372.8 مليار ريال. في حين شكل الدين الخارجي ما نسبته 45.0 في المئة من إجمالي الدين العام ليبلغ حوالي 305.2 مليار ريال (جدول 10-7).

جدول رقم 10-4: الإيرادات والمصروفات الفعلية

(مليون ريال)

	1439/1438هـ (2017م)			1440/1439هـ (2018م)			1441/1440هـ (2019م)		
	القيمة	التغير %	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير %	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*	القيمة	التغير %	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي*
إجمالي الإيرادات	691,510	33.1	26.8	905,609	31.0	30.7	926,846	2.3	31.2
إجمالي المصروفات	929,999	12.0	36.0	1,079,467	16.1	36.6	1,059,445	-1.9	35.6
الفائض / العجز	-238,489	-23.3	-9.2	-173,858	-27.1	-5.9	-132,599	-23.7	-4.5

* تشمل رسوم الاستيراد (بالأسعار الجارية).

المصدر: وزارة المالية.

رسم بياني رقم 10-2: الميزانية التقديرية والفعلية للعام المالي 1440/ 1441هـ (2019م)

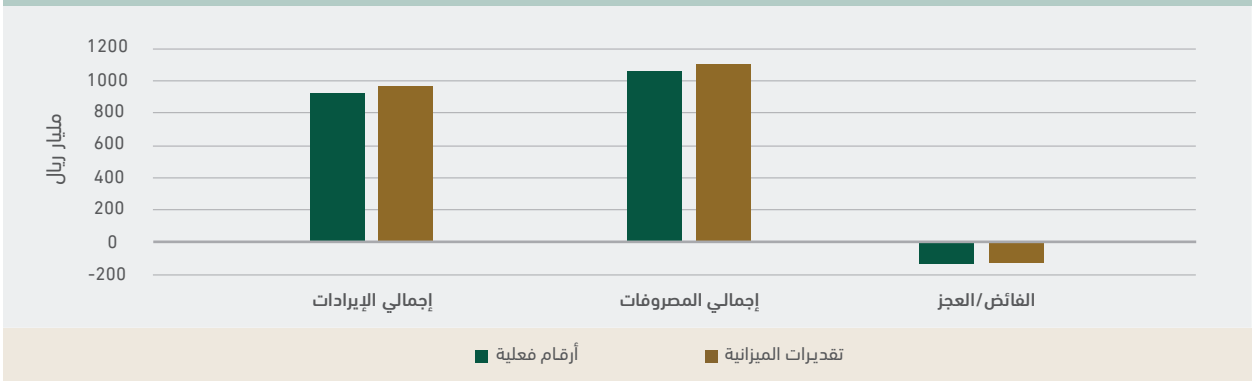

جدول رقم 10-5: الأرصدة القائمة لبرنامج القروض المحلية

(مليون ريال)

	2018	2019	التغير %
إجمالي المنصرف الفعلي من القروض	438	485	10.8
إجمالي المسدد من القروض	382	406	6.1

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 10-6: القروض المقدمة لكل مجال خلال عامي 2018-2019م

(مليون ريال)

نوع القرض	مشاريع تمت توقيع عقودها			
	2018		2019	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة
المشروعات الفندقية والسياحية	3	29.8	1	7.3
المشاريع الصحية	8	787.9	5	363.7
المشاريع التعليمية	6	136.3	5	261.6
الإجمالي	**17**	**954.0**	**11**	**632.6**

المصدر: وزارة المالية.

جدول رقم 10-7: الدين العام

(مليون ريال)

العام المالي	المقترض		المسدد		حجم الدين العام القائم في نهاية العام			التغير %	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)	نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي %
	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	إجمالي الدين العام			
1437/1436هـ (2015م)	98,000	--	--	--	142,260	--	142,260	221.4	2,453,512	5.8
1438/1437هـ (2016م)	97,020	103,125	25,825	--	213,455	103,125	316,580	122.5	2,418,508	13.1
1439/1438هـ (2017م)	58,455	80,625	12,408	--	259,502	183,750	443,252	40.0	2,582,198	17.2
1440/1439هـ (2018م)	48,750	71,250	3,272	--	304,980	255,000	559,980	26.3	2,949,457	19.0
1441/1440هـ (2019م)*	69,839	50,161	2,055	--	372,764	305,161	677,925	21.1	2,973,626	22.8

* بيانات أولية.

المصدر: وزارة المالية.

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

11

الحسابات القومية والتنمية القطاعية

الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019م

تشير البيانات الأولية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (2010م=100) بنسبة 0.33 في المئة لعام 2019م ليبلغ حوالي 2,639.8 مليار ريال، مقابل نمو نسبته 2.43 في المئة في العام السابق. ويعزى تراجع النمو إلى تسجيل القطاع النفطي انكماشًا نسبته 3.65 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.13 في المئة في العام السابق. بينما سجل القطاع غير النفطي نموًا نسبته 3.31 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.20 في المئة في العام السابق. حيث نما القطاع الخاص بنسبة 3.78 في المئة، مقابل نمو نسبته 1.91 في المئة العام السابق. كما سجل القطاع الحكومي نموًا نسبته 2.20 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 2.86 في المئة للعام السابق (جدول 11-1). من ناحية أخرى، تشير البيانات الأولية إلى أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية شهد نموًا نسبته 0.82 في المئة في عام 2019م، ليبلغ نحو 2,973.6 مليار ريال مقابل نمو نسبته 14.22 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك بشكل رئيس إلى انكماش القطاع النفطي بنسبة 6.04 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 34.08 في المئة في العام السابق. في حين سجل القطاع غير النفطي نموًا قدره 4.21 في المئة، مقابل نمو نسبته 6.62 في المئة في العام السابق. حيث

جدول رقم 11-1: الناتج المحلي الإجمالي حسب القطاعات

(مليون ريال)

	2018			2019*		
	القيمة	نسبة النمو %	النصيب المئوي	القيمة	نسبة النمو %	النصيب المئوي
بالأسعار الجارية						
1- قطاع النفط	985,900	34.08	33.43	926,338	-6.04	31.15
2- القطاع غير النفطي	1,944,202	6.62	65.92	2,026,064	4.21	68.13
أ- القطاع الخاص	1,300,856	4.28	44.10	1,354,322	4.11	45.54
ب- القطاع الحكومي	643,346	11.68	21.81	671,743	4.41	22.59
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	2,930,101	14.51	99.34	2,952,403	0.76	99.29
3- رسوم الاستيراد	19,355	-17.21	0.66	21,223	9.65	0.71
إجمالي الناتج المحلي	**2,949,457**	**14.22**	**100.00**	**2,973,626**	**0.82**	**100.00**
بالأسعار الثابتة لعام (2010م=100)						
1- قطاع النفط	1,137,646	3.13	43.24	1,096,170	-3.65	41.52
2- القطاع غير النفطي	1,478,425	2.20	56.19	1,527,304	3.31	57.86
أ- القطاع الخاص	1,034,635	1.91	39.32	1,073,744	3.78	40.68
ب- القطاع الحكومي	443,789	2.86	16.87	453,561	2.20	17.18
الناتج المحلي الإجمالي بدون رسوم الاستيراد	2,616,070	2.60	99.43	2,623,474	0.28	99.38
3- رسوم الاستيراد	15,021	-19.89	0.57	16,338	8.77	0.62
إجمالي الناتج المحلي	**2,631,091**	**2.43**	**100.00**	**2,639,811**	**0.33**	**100.00**
معامل الانكماش الضمني (2010م=100)						
الناتج المحلي الإجمالي	112.10	11.51	--	112.65	0.49	--
1- قطاع النفط	86.66	30.02	--	84.51	-2.49	--
2- القطاع غير النفطي	131.50	4.33	--	132.66	0.88	--

* بيانات أولية.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

بلغ معدل نمو القطاع الخاص 4.11 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 4.28 في المئة للعام السابق. أما القطاع الحكومي، فقد سجّل نموًا قدره 4.41 في المئة، مقارنة بنمو نسبته 11.68 في المئة لعام 2018م. وقد سجل معامل الانكماش الضمني[4] للقطاع غير النفطي ارتفاعًا نسبته 0.88 في المئة في عام 2019م، مقابل ارتفاع نسبته 4.33 في المئة في العام السابق.

ساهم القطاع الخاص بنسبة 40.68 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2019م، مقابل مساهمة بنسبة 39.32 في المئة في العام السابق، وساهم القطاع الحكومي بنسبة 17.18 في المئة، مقابل مساهمة بنسبة 16.87 في المئة في العام السابق. بينما انخفضت مساهمة القطاع النفطي من 43.24 في المئة في العام السابق إلى 41.52 في المئة في عام 2019م (جدول 11-1).

ويشير توزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (2010م=100) إلى أن معظمها حقق نموًا في عام 2019م وذلك بمعدلات متفاوتة. فقد سجّل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نموًا نسبته 6.27 في المئة، مقابل نمو نسبته 0.95 في المئة في العام السابق. وحقق نشاط النقل والتخزين والاتصالات نموًا نسبته 5.60 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.08 في المئة في العام السابق. وسجّل نشاط خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال نموًا نسبته 5.53 في المئة، مقابل نمو نسبته 3.16 في المئة في العام السابق. كما سجّل نشاط التشييد والبناء نموًا نسبته 4.60 في المئة، مقابل انخفاض نسبته 3.49 في المئة في العام السابق. من ناحية أخرى، سجّل نشاط المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء) انخفاضًا نسبته 3.96 في المئة، مقابل نمو نسبته 1.89 في المئة في العام السابق. كما سجّل نشاط التعدين والتحجير انكماشًا نسبته 3.64 في المئة، مقابل ارتفاع نسبته 3.64 في المئة في العام السابق. كذلك سجّل نشاط الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط) انخفاضًا نسبته 1.56 في المئة، مقابل نمو نسبته 2.10 في المئة في العام السابق (جدول 11-2).

جدول رقم 11-2: الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسة (بالأسعار الثابتة 2010م=100)

(مليون ريال)

	2016	2017	2018			2019*		
			القيمة	النصيب المئوي	نسبة النمو %	القيمة	النصيب المئوي	نسبة النمو %
1- التعدين والتحجير	1,046,785	1,010,104	1,046,918	40.02	3.64	1,008,789	38.45	-3.64
2- الصناعات التحويلية (تشمل تكرير النفط)	307,987	311,982	318,529	12.18	2.10	313,553	11.95	-1.56
3- المرافق العامة (الكهرباء والغاز والماء)	33,688	34,132	34,776	1.33	1.89	33,398	1.27	-3.96
4- التشييد والبناء	121,203	117,259	113,172	4.33	-3.49	118,381	4.51	4.60
5- تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	228,074	229,378	231,569	8.85	0.95	246,085	9.38	6.27
6- النقل والتخزين والاتصالات	148,467	151,789	154,946	5.92	2.08	163,618	6.24	5.60
7- خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال	237,143	249,794	257,692	9.85	3.16	271,938	10.37	5.53
الناتج المحلي الإجمالي**	**2,566,928**	**2,549,820**	**2,616,070**	**100.00**	**2.60**	**2,623,474**	**100.00**	**0.28**

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

[4] معامل الانكماش الضمني: هو معدل التغير في الأسعار لكل المنتجات النهائية داخل الاقتصاد خلال فترة زمنية (سنة). ويقيس هذا المؤشر معدل التضخم على المستوى الكلي للاقتصاد، ويختلف عن الرقم القياسي لتكاليف المعيشة الذي يستهدف الاستهلاك النهائي فقط؛ إذ يستهدف معامل الانكماش كل القطاعات الاستهلاكية والاستثمارية والحكومية، وذلك حسب مساهمة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ 45.87 في المئة في عام 2019م، مقابل 44.40 في المئة في العام السابق. وحقق القطاع الخاص بالأسعار الجارية نموًا نسبته 4.11 في المئة في عام 2019م، مقابل نمو نسبته 4.28 في المئة في العام السابق (جدول 11-3، ورسم بياني 11-1).

مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ 22.75 في المئة في عام 2019م، مقابل 21.96 في المئة في العام السابق، وتراجع معدل نمو القطاع الحكومي بالأسعار الجارية إلى 4.41 في المئة في عام 2019م، مقابل نمو نسبته 11.68 في المئة في العام السابق (جدول 11-3، ورسم بياني 11-1).

مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت نسبة مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لتبلغ 31.38 في المئة في عام 2019م، مقابل 33.65 في المئة في العام السابق، وسجل القطاع النفطي بالأسعار الجارية انخفاضًا نسبته 6.04 في المئة في عام 2019م، مقابل نمو نسبته 34.08 في المئة في العام السابق (جدول 11-4، ورسم بياني 11-1).

مساهمة نشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط الخدمات (تشمل تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال، والخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية، بالإضافة إلى الخدمات الحكومية) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 50.80 في المئة في عام 2019م، مقابل 48.69 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة نمو نشاط الخدمات بالأسعار الجارية 5.15 في المئة في عام 2019م، مقابل نمو نسبته 7.06 في المئة في العام السابق (جدول 11-4، ورسم بياني 11-2).

رسم بياني رقم 11-1: نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية لعام 2019م (لايشمل رسوم الاستيراد)

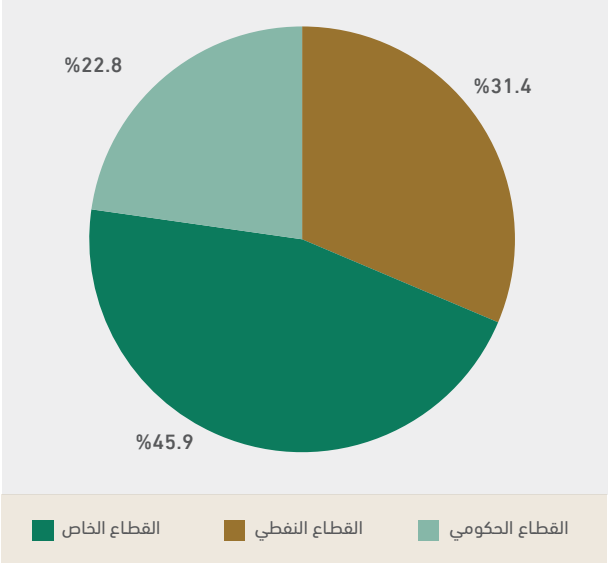

جدول رقم 11-3: مساهمة القطاع الخاص والقطاع الحكومي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	القطاع الخاص			القطاع الحكومي		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير %	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير %
2015	2,427,517	1,213,542	49.99	5.56	554,305	22.83	19.01
2016	2,392,646	1,227,534	51.30	1.15	569,619	23.81	2.76
2017	2,558,820	1,247,459	48.75	1.62	576,059	22.51	1.13
2018	2,930,101	1,300,856	44.40	4.28	643,346	21.96	11.68
*2019	2,952,403	1,354,322	45.87	4.11	671,743	22.75	4.41

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مساهمة نشاط التعدين والتحجير في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت مساهمة نشاط التعدين والتحجير (يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ما نسبته 28.00 في المئة في عام 2019م، مقابل 30.12 في المئة في العام السابق. وقد سجل نشاط التعدين والتحجير بالأسعار الجارية نموًا سالبًا بلغت نسبته 6.33 في المئة في عام 2019م، مقابل نمو نسبته 34.59 في المئة في العام السابق (جدول 11-5، ورسم بياني 11-2).

مساهمة النشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

تراجعت نسبة مساهمة النشاط الصناعي (يشمل تكرير النفط) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2019م لتبلغ 12.63 في المئة، مقابل 12.89 في المئة في العام السابق. كما سجل النشاط الصناعي بالأسعار الجارية انخفاضًا بنسبة 1.30 في المئة في عام 2019م، مقابل ارتفاع نسبته 13.49 في المئة في العام السابق (جدول 11-5، ورسم بياني 11-2).

رسم بياني رقم 11-2: الأنشطة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام 2019م (لا يشمل رسوم الاستيراد)

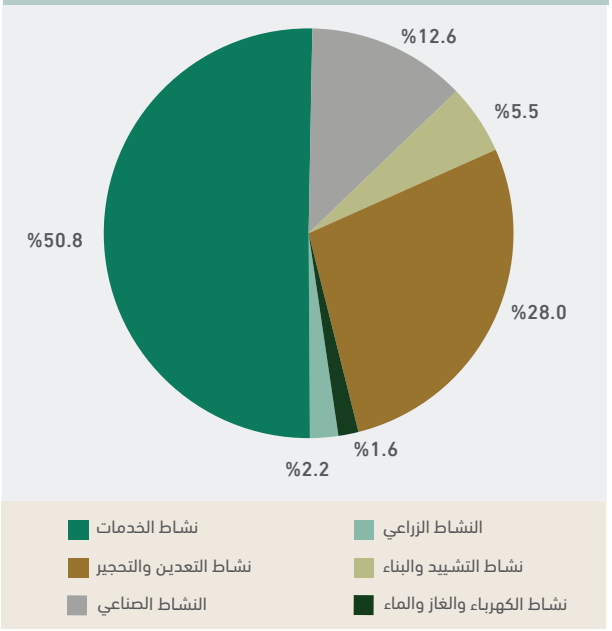

جدول رقم 11-4: مساهمة القطاع النفطي ونشاط الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	القطاع النفطي			نشاط الخدمات		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير %	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير %
2015	2,427,517	659,670	27.17	-44.91	1,274,557	52.50	10.87
2016	2,392,646	595,494	24.89	-9.73	1,306,409	54.60	2.50
2017	2,558,820	735,302	28.74	23.48	1,332,481	52.07	2.00
2018	2,930,101	985,900	33.65	34.08	1,426,531	48.69	7.06
*2019	2,952,403	926,338	31.38	-6.04	1,499,928	50.80	5.15

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 11-5: مساهمة نشاط التعدين والتحجير والنشاط الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي**	نشاط التعدين والتحجير***			النشاط الصناعي****		
	(مليون ريال)	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير %	(مليون ريال)	النصيب المئوي	التغير %
2015	2,427,517	600,508	24.74	-46.86	311,215	12.82	1.64
2016	2,392,646	533,636	22.30	-11.14	312,160	13.05	0.30
2017	2,558,820	655,761	25.63	22.89	332,901	13.01	6.64
2018	2,930,101	882,613	30.12	34.59	377,806	12.89	13.49
*2019	2,952,403	826,706	28.00	-6.33	372,893	12.63	-1.30

* بيانات أولية. ** لا يشمل رسوم الاستيراد. *** يشمل الزيت الخام والغاز الطبيعي. **** يشمل تكرير النفط.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

مساهمة الأنشطة الرئيسة الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي

بلغت نسبة مساهمة النشاط الزراعي (يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك) في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حوالي 2.25 في المئة في عام 2019م، مقابل 2.24 في المئة في العام السابق. وبلغت نسبة النمو في النشاط الزراعي بالأسعار الجارية 1.22 في المئة في عام 2019م، مقابل نمو نسبته 0.49 في المئة في العام السابق.

وبلغت نسبة مساهمة نشاط التشييد والبناء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 5.54 في المئة في عام 2019م، مقابل 5.17 في المئة في العام السابق. وسجل نشاط التشييد والبناء نموًا ملحوظًا نسبته 8.03 في المئة في عام 2019م، مقابل انخفاض نسبته 2.00 في المئة في العام السابق.

وبلغت مساهمة نشاط الكهرباء والغاز والماء في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نحو 1.60 في المئة في عام 2019م، مقابل 1.68 في المئة في العام السابق، وسجل هذا النشاط انكماشًا بنسبة 4.25 في المئة في عام 2019م، مقابل ارتفاع نسبته 21.28 في المئة في العام السابق (جدول 11-6، ورسم بياني 11-2).

متوسط دخل الفرد

تشير البيانات الأولية إلى انخفاض متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) في المملكة في عام 2019م بنسبة 1.55 في المئة، ليبلغ نحو 86,902 ريال سعودي، مقابل 88,271 ريال سعودي في العام السابق (جدول 11-7).

الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي في عام 2019م

تشير البيانات الأولية إلى ارتفاع الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة 0.82 في المئة في عام 2019م، ليبلغ نحو 2,973.6 مليار ريال، مقابل ارتفاع نسبته 14.22 في المئة في العام السابق. ويرجع ذلك إلى نمو كل من الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص وإجمالي تكوين رأس المال الثابت. حيث سجل الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص ارتفاعًا نسبته

جدول رقم 11-6: مساهمة بعض الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي*	النشاط الزراعي**	النصيب المئوي	التغير %	نشاط التشييد والبناء	النصيب المئوي	التغير %	نشاط الكهرباء والغاز والماء	النصيب المئوي	التغير %
2015	2,427,517	64,267	2.65	1.75	162,975	6.71	6.54	36,067	1.49	11.05
2016	2,392,646	64,952	2.71	1.07	159,575	6.67	-2.09	38,395	1.60	6.46
2017	2,558,820	65,290	2.55	0.52	154,592	6.04	-3.12	40,621	1.59	5.80
2018	2,930,101	65,609	2.24	0.49	151,496	5.17	-2.00	49,266	1.68	21.28
2019***	2,952,403	66,411	2.25	1.22	163,655	5.54	8.03	47,174	1.60	-4.25

* لا يشمل رسوم الاستيراد. ** يشمل الزراعة، والغابات، وصيد الأسماك. *** بيانات أولية.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

جدول رقم 11-7: متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

	2016	2017	2018	التغير%	2019*	التغير%
الناتج المحلي الإجمالي** (بالأسعار الجارية) (مليون ريال)	2,418,508	2,582,198	2,949,457	14.22	2,973,626	0.82
عدد السكان (مليون نسمة)	31.79	32.61	33.41	2.46	34.22	2.41
متوسط دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ريال)	76,083	79,177	88,271	11.49	86,902	-1.55

* بيانات أولية. ** يشمل رسوم الاستيراد.
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

3.54 في المئة في عام 2019م، ليبلغ نحو 1,157.8 مليار ريال، مقابل نمو نسبته 5.13 في المئة في العام السابق. كما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال (يشمل التغير في المخزون) من 714.7 مليار ريال في عام 2018م إلى 812.3 مليار ريال في عام 2019م، مسجلًا بذلك ارتفاعًا نسبته 13.66 في المئة. من ناحية أخرى، انخفض إجمالي الاستهلاك الحكومي بنسبة 2.33 في المئة إلى نحو 709.2 مليار ريال في عام 2019م، مقارنة بنحو 726.1 مليار ريال في عام 2018م. وبذلك سجل نصيب إجمالي الاستهلاك النهائي من إجمالي الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ارتفاعًا طفيفًا من 62.53 في المئة في عام 2018م إلى 62.78 في المئة في عام 2019م. أما صافي صادرات السلع والخدمات، فقد حقق فائضًا بنحو 294.3 مليار ريال في عام 2019م مقابل فائض بلغ 390.5 مليار ريال في العام السابق، أي بانخفاض نسبته 24.62 في المئة (جدول 11-8، ورسم بياني 11-3).

رسم بياني رقم 11-3: الانفاق على الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

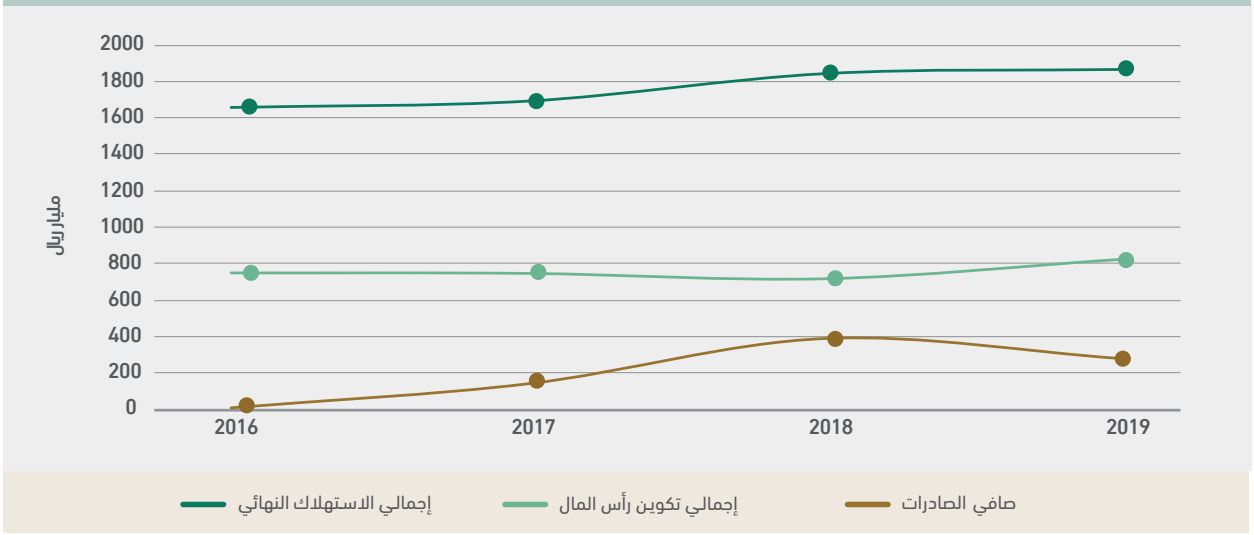

جدول رقم 11-8: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي بقيم المشترين (بالأسعار الجارية)

(مليون ريال)

	2016			2017			2018			2019*		
	القيمة	النصيب المئوي	التغير %	القيمة	النصيب المئوي	التغير %	القيمة	النصيب المئوي	التغير %	القيمة	النصيب المئوي	التغير %
إجمالي الاستهلاك النهائي	1,660,089	68.64	-3.76	1,694,622	65.63	2.08	1,844,341	62.53	8.83	1,866,990	62.78	1.23
الاستهلاك الحكومي	624,632	25.83	-15.15	630,978	24.44	1.02	726,101	24.62	15.08	709,171	23.85	-2.33
الاستهلاك الخاص	1,035,457	42.81	4.72	1,063,644	41.19	2.72	1,118,241	37.91	5.13	1,157,819	38.94	3.54
إجمالي تكوين رأس المال**	748,108	30.93	-13.20	745,272	28.86	-0.38	714,662	24.23	-4.11	812,293	27.32	13.66
صافي صادرات السلع والخدمات***	10,312	0.43	--	142,303	5.51	1279.98	390,454	13.24	174.38	294,343	9.90	-24.62
الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي	**2,418,508**	**100.00**	**-1.43**	**2,582,198**	**100.00**	**6.77**	**2,949,457**	**100.00**	**14.22**	**2,973,626**	**100.00**	**0.82**

* بيانات أولية. ** يشمل التغير في المخزون.

*** صافي صادرات السلع والخدمات = إجمالي صادرات السلع والخدمات - إجمالي واردات السلع والخدمات.

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء.

12

مؤسسة النقد العربي السعودي، منجزات وتطلعات

مؤسسة النقد العربي السعودي، منجزات وتطلعات

تسعى مؤسسة النقد العربي السعودي إلى تحقيق المهام المنوطة بها على نحوٍ ينسجم مع متطلبات الاقتصاد الوطني ورؤية المملكة 2030، مستندةً في أعمالها إلى رؤية واضحة لواقع القطاع المالي ومستقبله في المملكة، ودوره المأمول في تعزيز الاقتصاد. وقد شهد الاقتصاد الوطني خلال العام المالي 1441/1440هـ (2019م) العديد من التطورات على الصعيدين الإستراتيجي والتنظيمي، علاوةً على التطورات المختلفة في الأسواق المحلية والعالمية. ويتناول هذا الفصل أدوار المؤسسة ومهامها، ويستعرض أهم المنجزات التي تحققت خلال العام 1441/1440هـ (2019م)، إضافة إلى الدور الذي تؤديه في تحقيق رؤية المملكة 2030. ويستعرض أيضًا دور المؤسسة في خدمة المجتمع، وكذلك يلقي جزؤه الأخير الضوء على أبرز التطورات في قائمة المركز المالي للمؤسسة.

أُنشئت مؤسسة النقد العربي السعودي (المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية) بموجب مرسومين ملكيين صدرا بتاريخ 25 رجب 1371هـ الموافق 20 أبريل 1952م، وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وقرارات، ومن أهم هذه المهام: القيام بأعمال مصرف الحكومة، وسك العملة الوطنية (الريال السعودي) وطبعها، ودعم النقد السعودي، وتوطيد وتثبيت قيمته داخليًا وخارجيًا، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد، وإدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي، وإدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار المحلية وأسعار الصرف للريال السعودي، وتشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته واستقراره، ومراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال الصرافة والإشراف عليهما، وكذلك مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين، ومراقبة شركات التمويل والتمويل العقاري، وشركات المعلومات الائتمانية، وتوفير أنظمة مدفوعات مبتكرة وآمنة، إضافة إلى جمع البيانات المالية والنقدية وتوفيرها وإجراء التحليلات والأبحاث الاقتصادية والمالية اللازمة.

حققت المؤسسة خلال العام 1441/1440هـ (2019م) عددًا من الإنجازات على المستوى المحلي والدولي، منها حصول المملكة على مقعد عضو في مجموعة العمل المالي (FATF)، وتعد المملكة أول دولة عربية تحصل على هذه العضوية. كذلك حصلت المؤسسة على جائزة أفضل مدير للمخاطر على مستوى البنوك المركزية في العالم للعام 2019م. ونتيجة لجهود المؤسسة في دعم التحول الرقمي، حصلت منصة إيصال لفواتير الأعمال الإلكترونية والمدفوعات، إحدى مبادرات المؤسسة في برنامج تطوير القطاع المالي، على جائزة أفضل ابتكار تقني لمدفوعات قطاع الأعمال بالشرق الأوسط عن العام 2019م.

الإستراتيجية العامة للمؤسسة

من أجل تحقيق الاستقرار النقدي والمالي المنشود ودعم النمو الاقتصادي المستدام من خلال القطاع المالي، حددت المؤسسة أربعة أهداف إستراتيجية هي: الحفاظ على الاستقرار النقدي، وحماية استقرار ومتانة النظام المالي، وتوسيع القطاع المالي وتعميقه، والمساهمة في التنمية الاقتصادية في المملكة. وتنسجم هذه الإستراتيجية مع التوجه العام للدولة ورؤية المملكة 2030. وقد شكلت هذه الإستراتيجية التي اعتُمدت في عام 2014م إطارًا مهمًا للرؤى والأهداف التي تطمح المؤسسة إلى تحقيقها من خلال الأدوار المنوطة بها. وتلتزم المؤسسة في تحقيق مجمل هذه الأهداف بتطبيق أفضل الممارسات الدولية، والحفاظ على كفاءة رأس المال البشري وتطوير قدراته باستمرار، والاستفادة من أحدث التقنيات. وقد حددت في إطار هذه الإستراتيجية الأهداف التالية:

- صياغة سياسة نقدية متوافقة مع الأهداف الاقتصادية الوطنية، وتنفيذها.
- تقديم التقارير الإحصائية والأبحاث الاقتصادية الملائمة، ونشرها.
- تحقيق الكفاءة والفاعلية في الدور الرقابي على الجهات التي تشرف عليها.
- حماية المستهلكين والعملاء في الجهات التي تشرف عليها، ودعم الشمول المالي.
- تقديم الخدمات المصرفية للحكومة بفاعلية.
- توفير نظم مدفوعات مالية شاملة ومبتكرة.
- المحافظة على سلامة الأصول المالية الخارجية، وتعزيز عوائد الاستثمار على المدى الطويل، مع الأخذ في الحسبان مستوى المخاطر المقبولة.

تقوم البنوك المركزية عادة بمراجعة إستراتيجياتها بشكل دوري؛ مراعاة للتغيير الذي قد يطرأ على المهام المنوطة بها، أو تبعًا لبعض التغيرات المهمة في الدورة الاقتصادية والمنظومة المالية. عملت المؤسسة على دراسة جميع التحديات والفرص الحالية والمتوقعة مستقبلًا في النظام المالي من خلال مجموعات تصور إستراتيجي تضم خبراء من مجالات العمل كافة. وعلى ذلك، ركزت المؤسسة على تحديث وتطوير إستراتيجيتها للأعوام 2020-2023م من خلال تحديد الأولويات الإستراتيجية لمهام المؤسسة وترجمتها إلى أهداف وخطط واضحة ليتم العمل على إنجازها في السنوات القادمة.

السياسة النقدية

تؤدي المؤسسة دورًا محوريًا في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال سياستها النقدية التي تهدف إلى المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي وضمان توفر الائتمان لتلبية الاحتياجات الاقتصادية. ويمكن استعراض أبرز أهداف السياسة النقدية للمؤسسة على النحو الآتي:

الاستقرار النقدي

من المهام الرئيسة للسياسة النقدية المحافظة على استقرار سعر صرف الريال السعودي في الأسواق المحلية والعالمية، حيث حافظت المؤسسة على استقرار سعر صرف الريال السعودي مقابل الدولار الأمريكي عند 3.75 ريال لكل دولار منذ عام 1986م. وتستخدم المؤسسة حزمة من أدوات السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف، من ضمنها: معدل اتفاقيات إعادة الشراء، ومعدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس وأذونات ساما، وكذلك نسبة الاحتياطي الإلزامي للمصارف التجارية كذلك عقود المبادلة والودائع المباشرة، وغيرها من الأدوات النقدية المتاحة لدى المؤسسة للتحكم بمستويات السيولة. وقد ساهمت الإجراءات المُتخذة في المحافظة على استقرار سعر صرف العملة الوطنية، والذي انعكس بدوره على دعم النمو الاقتصادي من خلال أنشطة الاستيراد والتصدير، وحرية تدفق رؤوس الأموال.

الاستقرار المالي

تقوم المؤسسة بدورها الفاعل تجاه النظام المصرفي والمالي، ويتضمن دورها الرقابة والإشراف على المؤسسات المصرفية، والتمويلية، والتأمينية، وذلك لتحقيق أحد أهدافها الإستراتيجية وهو المحافظة على سلامة ومتانة النظام المصرفي والمالي، وتحديد المخاطر بأشكالها المختلفة وتقويمها وقياسها ومعالجتها، من خلال مراقبة رؤوس الأموال، ومستويات سيولة وربحية القطاع المالي، بالإضافة إلى اختبارات الجهد للقطاع المصرفي ومراقبة مؤشرات سلامته المالية، لضمان متانة الاقتصاد المالي وقدرته على تحمل الصدمات.

1. منجزات وتطلعات

1.1. إدارة العملة الوطنية

إن من المهام المنوطة بالمؤسسة إصدار العملة الوطنية سواء ورقية أو معدنية، والحفاظ على تلك الإصدارات وقيمتها، وحفظ موجودات الدولة من العملة، وتأمين الاحتياجات منها عبر فروع المؤسسة العشرة المنتشرة في جميع مناطق المملكة. ويُراعى في طباعة العملة وسكها أحدث المواصفات الفنية المتاحة في هذا المجال، كذلك يتم تضمين العملة بأحدث وأقوى العلامات الأمنية التي تسهل على المتعاملين التعرف

على العملة السليمة. وتعمل المؤسسة على نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية وعلاماتها الأمنية، إضافة إلى متابعة جميع حالات تزييف العملة، حيث تنسق بشكل مستمر مع الجهات الأمنية في سبيل التصدي لمحاولات التزييف؛ وذلك ساهم في تدني نسب تزييف العملة السعودية مقارنة بالدول الأخرى. وتشمل جهود المؤسسة في مكافحة عمليات تزييف العملة ما يلي:

- الاستمرار في نشر الوعي المعرفي بالعملة الوطنية، وعلاماتها الأمنية، وخصائصها الفنية، وذلك من خلال توزيع كتيبات إرشادية، ونشر معلومات على موقع المؤسسة الإلكتروني وعبر حسابات المؤسسة على مواقع التواصل الاجتماعي، وإنتاج أفلام تثقيفية، إلى جانب عقد دورات تدريبية وورش عمل متخصصة عن العملة الورقية.
- توزيع أقلام كشف النقد المزيف، وأجهزة أشعة فوق البنفسجية (UV Light) على الباعة من كبار السن وأصحاب المحلات في الأسواق الشعبية والمواقع الموسمية.
- استضافة اجتماعات اللجنة الدائمة لدراسة مصادر التزييف وتقرير الإجراءات الوقائية في مقرها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.
- المشاركة في فعاليات الأسواق التجارية للتعريف بالعملة الوطنية المعدنية والورقية.
- متابعة تطوير التطبيق الخاص بالهواتف الذكية للتعريف بالعملة السعودية والعلامات الأمنية التي تحملها بشكل تفاعلي.

2.1. إدارة الاحتياطيات الأجنبية

تهدف المؤسسة من خلال إدارة احتياطيات النقد الأجنبي إلى تحقيق التوازن بين تعظيم العوائد الاستثمارية والإيفاء بمتطلبات السيولة. ويدير احتياطيات النقد الأجنبي كوادر وطنية خبيرة ومتخصصة حاصلة على أعلى درجات التأهيل العلمي والمهني، إذ تؤدي ذلك وفق المعايير والضوابط الدولية لإدارة الأصول الأجنبية، ومن خلال سياسة استثمارية شاملة يتم مراجعتها بشكل دوري. ويتم الاستثمار من خلال محافظ استثمارية متينة ومتنوعة تُدار بشكل ديناميكي لتحقيق التوزيع الأمثل للأصول والاستفادة من الفرص الاستثمارية. وانطلاقًا من الحرص على تبني أفضل الممارسات العالمية، تطبق المؤسسة معايير قياس الأداء الاستثماري والمعروفة بـ The Global Investment Performance Standards (GIPS)، الصادرة من معهد المحللين الماليين المعتمدين CFA Institute. وعلاوة على ذلك، تطبق المؤسسة المسؤولية الأخلاقية في ممارساتها الاستثمارية عبر حظرها الاستثمار في بعض النشاطات، مثل: المقامرة، والكحول، والتبغ، ولحم الخنزير، والأسلحة.

3.1. الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي

تُشرف المؤسسة على عمل المصارف، وتتولى الرقابة عليها بهدف التأكد من سلامتها، وملاءتها المالية، وفاعلية أدائها في خدمة الاقتصاد الوطني. وفي سبيل تحقيق ذلك، تطبق المؤسسة الأنظمة، وتصدر اللوائح والتعليمات والضوابط، وتقوم بإجراء زيارات إشرافية، وتنفذ برامج الفحص اللازمة. وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال العام 1441/1440هـ (2019م):

- تحديث العديد من التعليمات، منها قواعد فتح الحسابات البنكية، ومتطلبات التعيين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة، وتعليمات إسناد مهام إلى طرف ثالث.
- إصدار تعليمات خاصة بالشهادات المهنية لموظفي المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة.
- إصدار العديد من التعليمات الجديدة، منها القواعد المنظمة لمزاولة نشاط الوكالة المصرفية في المملكة، ومبادئ السلوك وأخلاقيات العمل في المؤسسات المالية، وسياسة الإبلاغ عن المخالفات لدى المؤسسات المالية. ومتطلبات التسجيل والإفصاح والحد من المخاطر لعقود المشتقات المالية غير المدرجة في منصة مركزية (OTC Derivatives).
- القيام بزيارات رقابية دورية لجميع المصارف المحلية والفروع الأجنبية العاملة في المملكة؛ وذلك بهدف تحديث وتقييم حجم المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف، وإعداد ملفات المخاطر المتعلقة بها.
- استمرت المؤسسة في أداء مهام التفتيش البنكي

من خلال تخطيط برامج الفحص الميداني المختلفة وتنفيذها، حيث تم تنفيذ برامج الفحص الموضوعي، والمستهدف، والمتخصص باستخدام الأسلوب المبني على المخاطر الناشئة عن المواضيع ذات الصلة. كذلك تقوم المؤسسة بمتابعة التزام المصارف بالخطط التصحيحية لنتائج تلك البرامج من خلال زيارات ميدانية.

- إعداد وتوقيع عدد من مسودات التفاهم مع عدة جهات إشرافية خارجية (مذكرة تعاون بين المؤسسة وسلطة دبي للخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الخدمات المالية، ومذكرة تفاهم بين المؤسسة وهيئة الخدمات المالية وهيئة الرقابة المالية في جمهورية كوريا الجنوبية للتعاون المشترك في مجال الإشراف على المؤسسات المالية).
- قامت المؤسسة بتحديث متطلبات الترخيص لإنشاء بنك وطني، ومتطلبات الترخيص لفتح فرع لبنك أجنبي في المملكة، حيث تم نشر الإرشادات والمعايير الأساسية لطلب منح الترخيص لمزاولة الأعمال المصرفية في المملكة على الموقع الرسمي للمؤسسة.

1.3.1 إجراءات الرقابة الاحترازية الكلية في المملكة

تتبنى المؤسسة العديد من الأدوات الاحترازية الكلية التي تهدف إلى ضمان الاستقرار المالي في المملكة من خلال إدارة المخاطر النظامية ومنع انقطاع الخدمات المالية الحيوية اللازمة للنمو الاقتصادي. وتشمل أدوات الاحتراز الكلي المطبقة في عام 2019م ما يلي:

- متطلب رأس مال نظامي وفقًا لمتطلبات بازل3: الشريحة الأولى من حقوق المساهمين لا تقل عن 4.5 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وإجمالي الشريحة الأولى لا يقل عن 6 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر، وإجمالي رأس المال النظامي (الشريحة الأولى والثانية) لا يقل عن 8 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر.
- هامش رأس مال تحوطي نسبته 2.5 في المئة من الأصول المرجحة بالمخاطر. ويتوجب الوفاء بهذا المتطلب من الشريحة الأولى من حقوق المساهمين (CET1 Capital) فقط. وقد تم رفع هذه النسبة من 1.88 في المئة في عام 2018م إلى 2.5 في المئة في عام 2019م تماشيًا مع متطلبات بازل 3.
- هامش رأس مال معاكس للتقلبات الدورية، لا يزال عند نسبة صفر في المئة في عام 2019م.
- متطلب رأسمال تنظيمي إضافي للبنوك ذات الأهمية النظامية وعددها ستة في عام 2019م. تتراوح هذه النسبة بين 0.5 في المئة و1.5 في المئة، وذلك حسب مستوى الأهمية التي يشكلها كل بنك من هذه البنوك بالنسبة للنظام المالي ككل.
- خفض معدل الأصول المرجحة بأوزان المخاطر المتعلقة بالتمويل العقاري السكني من 75 في المئة في عام 2017م إلى 50 في المئة اعتبارًا من عام 2018م.
- عدم تجاوز التزامات الودائع لأي بنك أكثر من 15 ضعف رأس المال زائدًا الاحتياطيات.
- عدم تجاوز نسبة الشريحة الأولى من رأس المال إلى إجمالي التعرضات 3 في المئة.
- احتياطي نظامي نسبته 7 في المئة للودائع تحت الطلب و4 في المئة للودائع الزمنية، وعلى البنوك اعتبارًا من شهر يناير 2019م حساب هذا المتطلب بناءً على متوسط أرصدة الودائع اليومية بنهاية الشهر.
- احتياطي سيولة لا يقل عن 20 في المئة من التزامات الودائع، وقد قدمت المؤسسة توضيحًا في يناير 2019م ينص على إدراج الاحتياطيات النظامية في تعريف الأصول السائلة عند حساب هذه النسبة.
- الحفاظ بشكل دائم على نسبة صافي تمويل مستقر لا تقل عن 100 بالمئة.
- الحفاظ بشكل دائم على نسبة تغطية سيولة لا تقل عن 100 بالمئة من صافي التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة على مدى 30 يومًا في ظل سيناريو لظروف غير مواتية. وقد تم رفع هذه

النسبة من 90 في المئة في عام 2018م إلى 100 في المئة في عام 2019م تماشيًا مع متطلبات بازل3.

- عدم تجاوز نسبة القروض إلى الودائع الموزونة 90 في المئة.
- حد أعلى لنسبة الدين إلى الدخل يعتمد على دخل الفرد وإجمالي التزاماته الشهرية (بما في ذلك المصاريف الأساسية)، وفقًا لمبادئ التمويل المسؤول للأفراد الصادر عام 2018م.
- عدم تجاوز التمويل العقاري نسبة 90 في المئة من قيمة المسكن الأول للمواطنين، وذلك لجميع مقدمي التمويل العقاري (البنوك وشركات التمويل)، وعدم تجاوزه نسبة 70 في المئة من قيمة المسكن الثاني.
- إلزام البنوك بتسجيل عقود الإيجار التمويلي لدى الشركة السعودية لتسجيل عقود الإيجار التمويلي (سجل).
- الحصول على موافقة كتابية من المؤسسة قبل منح أنواع معينة من التمويل، مثل التمويل المقدم لجهة غير مقيمة، أو التمويل المشترك بعملة أجنبية لغير المقيمين، أو التمويل المشترك بالعملة المحلية خارج المملكة سواء للمقيمين أو غير المقيمين، أو دعوة بنوك أجنبية للمشاركة في أي تمويل مشترك بالعملة المحلية، أو امتلاك أوراق مالية في الخارج بالعملة المحلية أو الاكتتاب فيها.
- يجب، وبشكل دائم، ألا يتجاوز مجموع تعرضات البنك لأي جهة غير بنكية واحدة أو لمجموعة من الجهات غير البنكية المترابطة (ما عدا الأفراد والمنشآت الفردية والمنشآت التجارية المملوكة بالأغلبية للحكومة أو لجهة ذات صلة بالحكومة) 15 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال، بينما لا يتجاوز مجموع تعرضات البنك للفرد أو المنشأة الفردية أو الشراكة 5 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال. أما مجموع تعرضات البنك لأي بنك آخر، فيجب ألا يتجاوز 25 في المئة من الشريحة الأولى لرأس مال البنك المقرض (تنخفض هذه النسبة إلى 15 في المئة في حال كان البنك المقترض أو البنك المقرض أو كلاهما ذا أهمية نظامية محلية أو عالمية). كما يجب، وبشكل دائم، ألا يتجاوز مجموع تعرضات البنك لأي جهة تجارية مملوكة بالأغلبية للحكومة أو لجهة ذات صلة بالحكومة نسبة 25 في المئة من الشريحة الأولى لرأس المال.
- يجب، وبشكل دائم، ألا يتجاوز إجمالي التعرضات الكبيرة للبنك (أي التعرضات لجهة واحدة أو لمجموعة من الجهات المترابطة التي تشكل 10 في المئة أو أكثر من الشريحة الأولى لرأس المال) ستة أضعاف الشريحة الأولى لرأس مال البنك.
- إلزام البنوك باعتماد المعالجة الرقابية المرحلية للمخصصات المحاسبية والمعايير الخاصة بالترتيبات الانتقالية من أجل تطبيق المعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية الذي يخص "الأدوات المالية" الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يناير 2018م. وإلزام البنوك أيضًا بوضع مخصصات نظامية عامة بنسبة 1 في المئة من إجمالي القروض ومخصصات نظامية خاصة تبلغ 100 في المئة من القروض غير العاملة كحد أدنى. إضافةً إلى ذلك، يتم التخطيط لتحديث قواعد وضع المخصصات النظامية وفقًا للمعيار الدولي التاسع لإعداد التقارير المالية.

4.1. الإشراف والرقابة على قطاع التأمين

تسعى المؤسسة ضمن دورها الإشرافي والرقابي على قطاع التأمين إلى عمل كل ما من شأنه تعزيز نمو هذا القطاع واستقراره، وتفادي المخاطر التي قد يتعرض لها. وتنشر المؤسسة على موقعها الإلكتروني الأنظمة واللوائح والتعليمات المتعلقة بالقطاع، والمعلومات المرتبطة بسوق التأمين والشركات المرخص لها العمل في هذا القطاع، إضافة إلى الزيارات الإشرافية والتفتيشية التي تقوم بها المؤسسة لقياس أداء شركات التأمين وإعادة التأمين، وفيما يلي أبرز ما تحقق خلال العام 1441/1440هـ (2019م):

- استمرت المؤسسة بالعمل على تطوير الآلية المتبعة في الإشراف على جميع الشركات العاملة في قطاع التأمين في المملكة، حيث جرى استحداث آلية للإشراف المستمر على القطاع في عام 2018م،

بالانتقال من الطريقة التقليدية للإشراف إلى الإطار الإشرافي المبني على تقييم المخاطر؛ لتواكب المؤسسة من خلاله أفضل الممارسات المهنية الدولية في أنشطتها الإشرافية والرقابية من خلال جمع كافة البيانات (الكمية والنوعية) المتعلقة بشركات التأمين و/أو إعادة التأمين وشركات المهن الحرة العاملة في قطاع التأمين وعكسها في نظام تقني متقدم؛ لتحليل وتقييم مخاطر الشركات، واتخاذ الإجراءات النظامية والاحترازية الملائمة قبل وقوع الخطر.

- قامت المؤسسة بعدد من الزيارات الإشرافية والتفتيشية للشركات العاملة في قطاع التأمين خلال عام 2019م، حيث بلغ عددها ثمان زيارات. وتقوم المؤسسة من خلال هذه الزيارات بقياس أداء الشركات بشكل عام ولفترة محددة. وإضافة إلى ذلك، أجرت المؤسسة زيارات وحملات تفتيشية تجاوزت (135) زيارة خلال عام 2019م، وذلك لجميع الشركات العاملة في قطاع التأمين ضمن البرامج التفتيشية المنوعة، حيث يبرز برنامج ضبط السوق لشركات المهن الحرة الذي يهدف إلى تقييم مدى التزام شركات المهن الحرة العاملة في قطاع التأمين بالأنظمة واللوائح والتعليمات الصادرة عن المؤسسة، إضافةً إلى منع السلوكيات السلبية الحالية بالسوق والحد منها، والخروج بتوصيات لتطوير السوق استنادًا على المخرجات.
- صدور قرار مجلس الوزراء بالموافقة على تفويض معالي المحافظ أو من ينيبه بالتباحث والتوقيع مع هيئة التأمين الإماراتية لإبرام مذكرة تفاهم بينها وبين المؤسسة لتعميق واستدامة مبادرات وخطط مجلس التنسيق السعودي الإماراتي الرامية إلى تعزيز المنظومة الاقتصادية المتكاملة بين البلدين ومن ضمنها مجال التأمين.
- شاركت المؤسسة في عددٍ من مجموعات العمل التابعة للجمعية الدولية لمراقبي التأمين (IAIS) التي تضمنت أهدافها المتنوعة تطوير وتطبيق معايير الإشراف الدولية لسلوكيات السوق في قطاع التأمين، والحوكمة الفعالة، وإدارة مخاطر السيولة، والإشراف الكلي على الشركات، ورصد التطورات ذات الصلة في المحاسبة والمراجعة. كذلك شاركت المؤسسة في لجان تطوير معايير التأمين التكافلي وإعادة التأمين التكافلي التابعة لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) بهدف تطوير المبادئ الأساسية لتنظيم المالية الإسلامية.
- أما فيما يخص التمثيل الخارجي والمشاركة في اللجان الدولية، يمثل المؤسسة تسعة أعضاء رئيسيين في تسع لجان دولية، حيث يشاركون بإعداد المعايير الدولية فيما يتعلق بالحوكمة، والمحاسبة والمراجعة، وسلوكيات السوق، والشمول المالي، والإشراف الاحترازي الكلي، والتكافل، والمالية الإسلامية، وغيرها، وقد حضر ممثلي المؤسسة ما يقارب 32 اجتماعًا لهذه اللجان في عام 2019م.
- بعد التنسيق مع المؤسسة ومجلس الضمان الصحي، نظمت وزارة الحج والعمرة برنامج "التأمين على المعتمرين من خارج المملكة" الذي هدف إلى تقديم خدمات صحية وخدمات تأمين أخرى، إذ سخر هذا البرنامج جميع الإمكانيات والجهود المبذولة للمعتمرين منذ لحظة وصولهم حتى مغادرتهم. وأتاحت التغطية التأمينية للمعتمرين حدود تعويض للرعاية الصحية الطارئة تصل إلى 100,000 ريال للفرد، أما التعويض عن الحوادث فيصل إلى 380 مليون ريال للحادث الواحد خلال مدة التأمين التي تصل إلى 30 يومًا.
- انطلاقًا من أهمية دور الإكتواري في الأعمال التي تقوم بها شركات التأمين وشركات إعادة التأمين، عملت المؤسسة على تحديث اللائحة التنظيمية للأعمال الإكتوارية لشركات التأمين و/أو إعادة التأمين لتطوير وتنظيم أداء الإكتواريين مما سينعكس إيجابيًا على صناعة التأمين في المملكة.

5.1. الإشراف والرقابة على القطاع التمويلي

تسعى المؤسسة إلى تطوير الأُطر التنظيمية والإشرافية لقطاع شركات التمويل بما يحقق الأهداف الرئيسة من إصدار أنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية (نظام مراقبة شركات التمويل ولائحته التنفيذية، ونظام التمويل

العقاري ولائحته التنفيذية، ونظام الإيجار التمويلي ولائحته التنفيذية) التي جاءت لتعزيز الاستقرار المالي لقطاع التمويل ودعم النمو الاقتصادي المستدام، وهو ما يتحقق من خلال وضع الضوابط اللازمة لممارسة نشاط التمويل، وضمان عدالة التعاملات لكافة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى تشجيع المنافسة العادلة بين جهات التمويل مع مراعاة مبادئ الشفافية والإفصاح. وفي سبيل ذلك، تتولى المؤسسة مسؤولية إصدار التراخيص المتعلقة بممارسة أنشطة التمويل، وذلك وفق أنظمة التمويل ولوائحها، وفيما يلي أبرز ما تم خلال العام 1441/1440هـ (2019م):

- بلغ عدد الزيارات الترخيصية (3) زيارات في عام 2019م، في حين بلغ عدد الموافقات الأولية على الترخيص (3) موافقات.
- بلغ عدد الزيارات الإشرافية لشركات التمويل (20) زيارة إشرافية و(128) زيارة تفتيشية، تضمنت متابعة النواحي الفنية والنظامية لشركات التمويل وخطط العمل والحوكمة، وتقييم مدى التزام تلك الشركات بأنظمة التمويل ولوائحها التنفيذية.
- تحرص المؤسسة على تدريب وتطوير العنصر البشري في المؤسسة من خلال توفير العديد من البرامج والدورات التدريبية بهدف رفع جودة العمل واتباع المعايير الدولية للإشراف والرقابة، حيث توفر المؤسسة العديد من الدورات التدريبية ومن أبرزها FSI Connect وهي أداة التعلم الإلكتروني ومصدر المعلومات الذي طوره معهد الاستقرار المالي (FSI) لمشرفي القطاع المالي في جميع أنحاء العالم.
- ومن أهم التطورات في مجال النشاط الإشرافي والرقابي على شركات التمويل، تم إصدار (23) تعميمًا شملت عددًا من الموضوعات ذات العلاقة بأعمال شركات التمويل، ومن أبرزها: ضوابط تملك البنوك وشركات التمويل العقاري للعقارات الواقعة في نطاق مدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة، وقواعد إسناد المهام الخاصة بشركات التمويل، وتعميم مشاركة المعلومات الائتمانية لقطاع المنشآت التجارية مع شركة بيان للمعلومات الائتمانية.

6.1. الإشراف والرقابة على نظم وشركات المدفوعات

يشهد قطاع المدفوعات عالميًا تغيرات جوهرية من حيث النمو المتسارع في نوعية الخدمات المقدمة، ويتزامن ذلك مع دخول أنواع جديدة من مزودي خدمات المدفوعات، والتبني السريع للتقنيات الرقمية الجديدة حول العالم. وحددت رؤية المملكة 2030 من خلال برنامج تطوير القطاع المالي اتجاه المملكة لتعزيز الاقتصاد المحلي من خلال تطوير وتشغيل التقنيات الرقمية في جميع جوانب الاقتصاد. ولتحقيق هذا النمو لقطاع المدفوعات بما يتوافق مع سلامته وكفاءته، وضعت المؤسسة الأطر التنظيمية والتشريعية لنظم المدفوعات والتسويات المالية وخدماتها، حيث عملت على تطوير بنية تحتية حديثة للمدفوعات والإشراف عليها وإدارتها وفق أفضل الممارسات والتقنيات المتاحة في المجال المصرفي؛ نظرًا للدور المهم والحيوي لنظم المدفوعات والتسويات المالية في القطاع المالي والمصرفي المتمثل في عمليات الدفع والمقاصة والتسويات المالية عبر القنوات الإلكترونية، آخذة بعين الاعتبار مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (Principles for Financial Market Infrastructures - PFMI) للإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية الصادرة عن لجنة المدفوعات والبنية التحتية للسوق (Committee on Payments and Market Infrastructures - CPMI) لدى بنك التسويات الدولية (BIS) والمنظمة الدولية لهيئات أسواق المال (IOSCO) التي تؤكد مسؤولية البنوك المركزية في الإشراف على نظم المدفوعات والتسويات المالية وتطويرها، باعتبارها وظيفة مهمة من وظائف البنك المركزي. وفيما يلي أبرز الجهود المبذولة خلال العام 1441/1440هـ (2019م):

- أصدرت المؤسسة القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات في المملكة، بعد أخذ مرئيات العموم على مسودة القواعد، حيث تسعى المؤسسة في ذلك إلى تنظيم قطاع تنافسي يعزز من الابتكار في قطاع المدفوعات، وتمهد هذه القواعد لشركات المدفوعات الناشئة التي تعمل

ضمن البيئة التجريبية في المؤسسة (Regulatory Sandbox) الحصول على ترخيص نظامي. كذلك تضمنت "القواعد التنظيمية لمقدمي خدمات المدفوعات" تعليمات تهدف إلى تنظيم وحماية أموال العملاء (النقود الإلكترونية) لدى شركات المحافظ الإلكترونية لتتماشى مع المعايير الدولية التنظيمية.

- وضعت المؤسسة إطار ترخيص متعدد المستويات لمختلف أنواع مزودي خدمات الدفع، يتناسب مع الحجم والأنشطة والخدمات المقدمة، مع مراعاة سجلات المخاطر الكامنة لديهم، حيث ستتوفر فئة ترخيص منفصلة لشركات المحافظ الإلكترونية (النقود الإلكترونية) (Electronic Money Institutions)، إضافة إلى ترخيص شركات الدفع (Payment Institutions). وتنقسم فئات التراخيص إلى شركات صغيرة (Micro) وشركات كبيرة (Macro) استنادًا إلى حجم هذه الشركات لتشجيع الابتكار وتطوير الأعمال الجديدة.
- تبنت المؤسسة سياسة الإشراف المبني على المخاطر للإشراف على هذه الكيانات، حيث يستلزم هذا النهج متطلب إعداد تقارير مختلفة بناءً على نوع الكيان، بالإضافة إلى المتابعة والتقييم المستمر من المؤسسة لضمان التزام الشركات بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة.
- قامت إدارة الرقابة على نظم وشركات المدفوعات بالتعاون مع إدارات داخل المؤسسة، بعمل زيارات إشرافية لشركات التقنية المالية؛ للتأكد من مدى التزام هذه الشركات بالتعليمات والأنظمة الصادرة عن المؤسسة، إضافة إلى التأكد من جاهزية هذه الشركات للخروج من البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) والحصول على ترخيص نظامي.

7.1. مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

استمرت المؤسسة في تنفيذ المهام التفتيشية الدورية على المؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها؛ للتأكد من مدى تطبيق هذه المؤسسات للتعليمات والأنظمة، ورصد أي مخالفات، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمتابعة تصحيحها وتقويمها، ومن ذلك ما هو متعلق بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وتضمنت إنجازات المؤسسة في هذا الصدد ما يلي:

- وافقت مجموعة العمل المالي (FATF) على منح المملكة مقعد عضو لديها، حيث مُنحت المملكة هذه العضوية في الاجتماع العام للمجموعة الذي عقد في مدينة أورلاندو بالولايات المتحدة الأمريكية في شهر يونيو من عام 2019م. وتعد المملكة أول دولة عربية تحصل على هذه العضوية، وقد جاءت الموافقة بعد التقييم المتبادل الذي خضعت له المملكة فيما يخص إجراءاتها في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح، والذي أجراه كل من مجموعة العمل المالي (FATF) ومجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF).
- تم إصدار دليل غسل الأموال وتمويل الإرهاب في شهر نوفمبر من عام 2019م موجه للمؤسسات المالية الخاضعة لإشراف المؤسسة؛ وذلك بهدف مساعدة هذه المؤسسات على تطوير وتبني المنهج القائم على المخاطر في ممارسة أعمالها للوفاء بمتطلبات نظام مكافحة غسل الأموال، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/20) وتاريخ 1439/02/02هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار رئاسة أمن الدولة رقم (14525) وتاريخ 1439/02/19هـ، ومتطلبات نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/21) وتاريخ 1439/02/21هـ ولائحته التنفيذية الصادرة بموجب قرار مجلس الوزراء (228) وتاريخ 1440/05/02هـ، وذلك ليحل الدليل محل قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المحدثة في فبراير من عام 2012م.
- استمرت اللجان المالية الدائمة لكل قطاع خاضع لإشراف المؤسسة (المصارف المحلية، وفروع المصارف الأجنبية، ومراكز الصرافة، وشركات التمويل) في عقد اجتماعاتها بصفة دورية لمناقشة موضوعات الالتزام ومكافحة الجرائم المالية، ومن أبرز أعمالها الرئيسية ما يلي:

- العمل بشكل متواصل على تعزيز التنفيذ الفعال لمتطلبات مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة انتشار التسلح.
- تعزيز التعاون بين البنوك فيما يتعلق بتطبيق العقوبات المالية والاقتصادية الدولية والتجميد والحظر.
- تنفيذ الأهداف الإستراتيجية والأدوار والمتطلبات التي ترد من اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال.
- نشر التوعية المجتمعية بمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاحتيال، من خلال المحاضرات والمشاركة في الندوات، والإعلام عبر اللجنة الإعلامية، وتوعية العملاء عن طريق كل مؤسسة مالية.
- تعزيز المبادرات التي من شأنها التقليل من الاعتماد على النقد واستخدام الطرق غير الرسمية لتنفيذ المعاملات المالية.
- تعزيز التطور التقني في مكافحة الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- قيام المؤسسة بتعزيز التعاون والتنسيق المحلي والدولي في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك من خلال التركيز على الاجتماعات الثنائية مع الجهات المعنية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح.
- تم العمل على تطوير القدرة على كشف جريمة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وانتشار التسلح من خلال اتخاذ تدابير لحث المؤسسات المالية على تعزيز أنظمة الرصد لديها وضمان الإبلاغ عن العمليات المشتبه بها، حيث تم بالتعاون مع الإدارة العامة للتحريات المالية برئاسة أمن الدولة ومركز المعلومات الوطني تدشين المرحلة الأولى من مشروع "الإبلاغ الإلكتروني"، والذي يتم من خلاله الإبلاغ المباشر من المؤسسات المالية إلى الإدارة العامة للتحريات المالية بالعمليات المشتبه بها بشكل عاجل وسري.
- تحديث عدد من الآليات والأدلة ومن أهمها "دليل تنفيذ آليات تطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويله".
- تفعيل مجال التوعية والتدريب المتخصص، حيث استضافت المملكة عددًا من المؤتمرات والندوات وورش العمل، ومنها الملتقى السنوي الحادي عشر للالتزام ومكافحة غسل الأموال الذي عُقد خلال شهر نوفمبر من عام 2019م، وتم تنظيمه بالتعاون والتنسيق بين اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال وتومسون رويترز.
- قيام اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال والمؤسسة بالعمل على تحقيق الأهداف الإستراتيجية الوطنية، التي تمت الموافقة عليها واعتمادها من مجلس الوزراء في القرار الوزاري رقم (42) وتاريخ 1440/01/15هـ، والتي تساعد في الحد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في المملكة من خلال تعزيز مستوى التعاون والتنسيق المحلي والدولي، وتعزيز فاعلية عمل الجهات ذات العلاقة، وضمان وجود فهم وتقييم للمخاطر لدى الجهات ذات العلاقة.
- قيام المؤسسة بالحملة الوطنية للتوعية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بالتعاون مع رئاسة أمن الدولة، حيث انطلقت الحملة خلال شهر نوفمبر من عام 2019م. وتستهدف هذه الحملة توعية المجتمع في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك استنادًا إلى نظامي مكافحة غسل الأموال ومكافحة جرائم الإرهاب وتمويله ولائحتهما التنفيذية.

8.1. الأبحاث الاقتصادية والإحصاء

تسعى المؤسسة إلى أن تكون وكالة الأبحاث والشؤون الدولية منبعًا فكريًا لها، ووجهةً فاعلةً يُعتمد عليها داخل المؤسسة وخارجها، من خلال إعداد الدراسات ذات القيمة والجودة العالية في المجالين المالي والاقتصادي، وأن تكون مصدرًا لأحدث وأدق البيانات النقدية والمصرفية والمالية؛ لتواكب التطور الاقتصادي على المستويين المحلي والعالمي. ومن أبرز منجزات هذه الوكالة ما يلي:

- إعداد التقرير السنوي للمؤسسة الذي يُعد مرجعًا مهمًا للباحثين والمهتمين بشؤون الاقتصاد الوطني.

- عقد ورش عمل ربع سنوية تهدف إلى إثراء المعرفة وتبادل الأفكار مع الأكاديميين والمصرفيين والمهتمين، وتتناول العديد من الموضوعات والمستجدات على الساحتين الاقتصادية والمالية، وقد عقدت الوكالة خلال عام 1441/1440هـ (2019م) أربع ورش عمل.
- تقديم عروض شهرية عن أوراق عمل إلى المسؤولين في المؤسسة والمعنيين بالشأن المالي والاقتصادي؛ وذلك لرفع مستوى تبادل الأفكار بين موظفي المؤسسة والقطاعات الحكومية الأخرى.
- إعداد تقارير وإحصاءات شهرية، وربع سنوية، وسنوية، ونشرها على موقع المؤسسة الإلكتروني، ومنها: النشرة الإحصائية الشهرية، وتقرير التضخم، وتقرير التطورات النقدية والمصرفية، وتقرير الاستقرار المالي.
- السعي إلى الوفاء بمتطلبات مبادرة مجموعة دول العشرين لفجوة البيانات.
- المساهمة في انضمام المملكة للمعيار الخاص لنشر البيانات SDDS التابع لصندوق النقد الدولي بالتعاون مع وزارة المالية والهيئة العامة للإحصاء.
- إعداد أوراق عمل متخصصة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنموية، ونشرها على موقع المؤسسة.
- تزويد الجهات ذات العلاقة ببحوث متخصصة في مجال القطاع النقدي والمصرفي والمالي، وتوقعات المؤسسة بشأن الاقتصاد الوطني.

2. المخاطر والالتزام

انطلاقًا من حرصها على ترسيخ مفهوم إدارة المخاطر والالتزام بهدف بناء ثقافة واعية على أساس علمي وفني، وضعت المؤسسة آليات وطرقًا لمعالجة المخاطر والمساهمة في تعزيز ثقافة إدارتها، بالإضافة إلى رفع مستوى ثقافة الالتزام بالأنظمة والتعليمات لحماية موارد المؤسسة، والسعي إلى توفير الدعم اللازم لضمان استمرارية الأعمال الحساسة فيها بما يضمن تحقيق أهدافها وإستراتيجيتها. وقد حققت المؤسسة كافة المتطلبات المهنية في مجال تطبيق أفضل الممارسات والمعايير العالمية في هذا المجال، وتتويجًا لهذه الجهود، منحت لجنة البنوك المركزية (Central Banking Awards Committee) المؤسسة جائزة أفضل مدير للمخاطر على مستوى البنوك المركزية للعام 2019م. إذ وجدت اللجنة بعد التأكد من تطبيق جميع المعايير والمتطلبات اللازمة للفوز بجائزتها أن المؤسسة هي الأفضل من بين جميع البنوك المركزية لتصنف كأفضل مدير للمخاطر على مستوى العالم.

3. رؤية المملكة 2030

تؤدي المؤسسة أدوارها المنوطة بها بما ينسجم مع متطلبات التنمية وحاجة الاقتصاد، وذلك من خلال عملها على المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، والمساهمة في دعم النمو الاقتصادي المستدام، إذ تقوم المؤسسة بالتنسيق المستمر مع الجهات ذات العلاقة بتحقيق رؤية المملكة 2030 والبرامج التابعة لها؛ لبحث سبل التعاون وتذليل العقبات المرتبطة بمهام المؤسسة وأعمالها، وبما لا يتعارض مع متطلبات الاستقرار النقدي والمالي. وتضمنت رؤية المملكة 2030 العديد من الأهداف الاقتصادية والتنموية التي بُني عليها الكثير من المبادرات والمشاريع. ومن أبرز تلك الأهداف رفع ترتيب اقتصاد المملكة عالميًا ليصبح ضمن أكبر 15 اقتصادًا من حيث حجم الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م، وذلك من خلال رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40 في المئة ليصل إلى 65 في المئة في عام 2030م، ورفع نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي من 16 في المئة إلى 50 في المئة، وكذلك رفع مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من 20 في المئة إلى 35 في المئة. ومن أهداف الرؤية كذلك المشاركة المجتمعية في تحقيق الأهداف والرؤى الوطنية، والتي منها زيادة نسبة مدخرات الأسر من إجمالي دخلها من 6 في المئة إلى 10 في المئة بحلول عام 2030م.

1.3. برنامج تطوير القطاع المالي

تعمل المؤسسة بالشراكة مع كل من وزارة المالية وهيئة السوق المالية في دعم تنفيذ مبادرات برنامج تطوير

القطاع المالي الذي أُطلق من قبل مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتاريخ 21 رجب 1438هـ الموافق 24 أبريل 2017م. ويهدف البرنامج إلى بناء قطاع مالي متطور ومتنوع وفاعل لدعم تنمية الاقتصاد الوطني، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، من خلال تطوير مؤسسات القطاع المالي وتعميق عملها، وتطوير السوق المالية لتكون سوقًا مالية متقدمة، وتعزيز التخطيط المالي لدى شرائح المجتمع كافة. وساهمت المؤسسة في وضع العديد من المبادرات المعنية بتطوير القطاع المالي، خصوصًا ما يتعلق بالقطاع المصرفي، والتأمين، والتمويل، وأنظمة المدفوعات، وحماية العملاء. وهي تعمل حاليًا على تنفيذ تلك المبادرات التي من شأنها تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص، وتطوير سوق مالية متقدمة، وتعزيز التخطيط المالي. وفيما يلي أبرز إنجازات المؤسسة في برنامج تطوير القطاع المالي للعام 1441/1440هـ (2019م):

- إعلان الكيان القانوني المستقل لشركة المدفوعات السعودية، حيث صدر قرار مجلس الوزراء رقم (195) وتاريخ 1441/03/08هـ بتخويل المؤسسة صلاحية تأسيس شركة مساهمة سعودية تملكها المؤسسة لتشغيل نظم المدفوعات والتسوية المالية وخدماتها، ويأتي ذلك ضمن إنجازات مبادرة فتح الخدمات المالية لأنواع جديدة من الجهات الفاعلة.
- حققت المؤسسة من خلال مبادرة التوجه نحو مجتمع غير نقدي العديد من المنجزات أهمها، إطلاق ربط مدفوعات الهواتف الذكية بنظام أبل (Apple)، وتنفيذ "برنامج الارتقاء" لتحفيز التجار وحاملي البطاقات على زيادة المدفوعات غير النقدية. وفي هذا السياق، تجاوز معدل عمليات المدفوعات الإلكترونية لقطاع التجزئة (الأفراد) نسبة 36 في المئة من إجمالي جميع عمليات الدفع المتاحة، بما فيها النقد، في المملكة بنهاية شهر يوليو 2019م، متجاوزة مستهدف برنامج تطوير القطاع المالي للعام 2020م. إضافة إلى ذلك، حصلت منصة "إيصال" على جائزة أفضل ابتكار تقني لمدفوعات قطاع الأعمال بالشرق الأوسط عن العام 2019م.
- تم الانتهاء من إعداد إستراتيجية كيان التثقيف المالي، سعيًا لتعزيز وتمكين التخطيط المالي كأحد ركائز البرنامج.
- تصميم بيئة تجريبية تنظيمية (Regulatory Sandbox) لتعزيز مبدأ الابتكار في تقديم الخدمات المالية وخدمات المدفوعات الرقمية، ومساعدة المؤسسات المالية وشركات التقنية المالية على تجربة منتجاتهم الابتكارية بضوابط مخففة، مما سينعكس إيجابًا على القطاع المالي. كذلك تم التصريح للعمل في البيئة التجريبية لأحد عشر مصرفًا محليًا ودوليًا لفتح الحسابات وتحديثها دون الحاجة إلى زيارة العملاء للفروع، وتم أيضًا التصريح لسبع شركات لتقديم خدمات متنوعة في مجال المدفوعات الرقمية.
- نجاح تجربَتَي تقديم خدمة فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية للمؤسسات الفردية عَن بُعد، وخدمة فتح الحسابات البنكية والمحافظ الإلكترونية للشركات المقيمة عَن بُعد في إطار البيئة التجريبية التشريعية (Regulatory Sandbox) الخاصة بالخدمات والمنتجات المالية المبتكرة في المملكة.
- تنظيم نشاط التمويل الجماعي بالدين، حيث تُمكّن هذه المبادرة الأفراد بصفتهم الشخصية من تمويل مشاريع الشركات الصغيرة والمتوسطة؛ بهدف توفير مصدر دخل إضافي جديد ومبتكر للفرد، وذلك بما يتوافق مع مبادرات التثقيف المالي، وإتاحة مصدر تمويلي جديد للشركات الصغيرة والمتوسطة.
- انتهت المؤسسة من تنفيذ منصة التخصيم الإلكترونية والتي تهدف إلى تطوير حلول للتخصيم، بحيث تكون سريعة ومرنة ورقمية بالكامل للشركات، وعلى وجه الخصوص المنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتكون ضمن إنجازات مبادرة بناء منصة وطنية إلكترونية للتخصيم.
- شهد سوق التأمين السعودي بدء إجراءات ثلاث عمليات اندماج لست شركات، وذلك انطلاقًا من جهود المؤسسة الرامية إلى حماية استقرار النظام المالي ومتانته من خلال تشجيع وتحفيز عمليات الاندماج لشركات التأمين.
- قامت المؤسسة بالتعاون مع الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بإطلاق منصة «بوابة التمويل»

عبر الهيئة. وتتويجًا لجهود المؤسسة في العمل على مبادرة تحفيز القطاع المالي لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، فقد تجاوزت البوابة مستهدف نسبة قروض المنشآت الصغيرة والمتوسطة من إجمالي قروض البنوك قبل حلول 2020م، حيث تم تحقيق نسبة 5.7 في المئة في عام 2019م.

- اعتمدت المؤسسة قواعد ممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر المحدثة، الهادفة لتنظيم عمل الشركات المرخص لها بممارسة نشاط التمويل متناهي الصغر في المملكة.
- تطوير الجوانب التنظيمية للمدفوعات من خلال العمل على إعداد "نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة". ويهدف هذا المشروع إلى وضع إطار تنظيمي للبنية التحتية للمدفوعات؛ لمواكبة التطورات في مجال المدفوعات، ورفع مستوى فاعلية ومرونة التعاملات المالية، وتعزيز الابتكار في الخدمات المالية وفقًا للمعايير الدولية.
- إنشاء الأكاديمية المالية كإحدى مبادرات البرنامج لتقديم حلول تدريبية وتطويرية متنوعة بهدف تزويد الممارسين في القطاع المالي (المصرفي، والتمويلي، والتأمين، والأوراق المالية) بجميع مستوياتهم الوظيفية بالمعرفة والمهارات اللازمة من أجل الارتقاء بمستوى أداء العاملين في القطاع وتعزيز قدراتهم. وقدمت الأكاديمية المالية خلال عام 2019م عددًا من البرامج التدريبية، بلغت 242 برنامجًا شملت مختلف القطاعات المالية، وبلغ عدد المشاركين في هذه البرامج 4,088 متدربًا ومتدربة.

2.3. برنامج الإسكان

تماشيًا مع رؤية المملكة 2030 وبرنامج الإسكان الذي يستهدف رفع نسبة تملك الأسر السعودية للمساكن إلى 60 في المئة بحلول عام 2020م و70 في المئة بحلول عام 2030م، بلغ عدد عقود التمويل العقاري السكني الجديدة المقدمة من البنوك وشركات التمويل خلال عام 2019م حوالي 179.2 ألف عقد، مقارنة بنحو 50.5 ألف عقد خلال عام 2018م. في حين بلغ إجمالي حجم التمويل نحو 79.1 مليار ريال في عام 2019م، مقارنة بحوالي 29.5 مليار ريال خلال عام 2018م، بارتفاع نسبته 169.2 في المئة.

3.3. برنامج خدمة ضيوف الرحمن

إيمانًا من المؤسسة بدورها في توفير نظم مدفوعات مالية شاملة ومبتكرة، وسعيها نحو خفض التعاملات النقدية ونشر ثقافة الدفع الإلكتروني، قامت خلال العام 2019م بدعم تطور المدفوعات لتسهيل آلية الدفع لشريحة ضيوف الرحمن (الحجاج والمعتمرين)، وذلك بمشاركة الجهات الخاضعة لإشراف المؤسسة، ومن أبرز ما تم في هذا الشأن هو تصريح شركة المدفوعات السعودية لأحد المصارف بإصدار بطاقة بنكية (كبطاقة بلاستيكية وبطاقات رقمية للأجهزة الذكية) خلال الربع الأول من عام 2019م، حيث قام المصرف بطباعة حوالي مليون بطاقة بنكية (بطاقات الحج والعمرة)، تم توزيعها بالتعاون مع عدة بنوك دولية. إضافة إلى ذلك، وفر المصرف هاتفًا مصرفيًا مجانيًا لحاملي البطاقة متعدد اللغات يتضمن جميع الإجراءات التي قد يحتاج إليها العميل. وعند انتهاء موسم الحج والعمرة، تعاد المبالغ المتبقية في البطاقة آليًا عن طريق نفس البنك المراسل وبدون الحاجة لاستخدام البطاقة خارج المملكة. كذلك تم ربط صلاحية البطاقة بصلاحية تأشيرة الحج والعمرة، حتى لا تستخدم هذه البطاقة بشكل غير قانوني في حال تخلف حاملها عن الخروج من أراضي المملكة.

4. الموارد البشرية

1.4. التدريب والتطوير

لم تألُ المؤسسة جهدًا في تطوير كوادرها البشرية عبر برنامج الابتعاث للدراسة في الخارج لمجموعة من موظفيها للحصول على شهادات الماجستير والدكتوراة في عدد من المعاهد والجامعات العالمية، إضافة إلى تقديم التدريب الداخلي والخارجي، وكذلك إتاحة تقديم البرامج التعليمية والتدريبية ذات العلاقة من خلال الأكاديمية المالية، وإتاحة الفرصة لطلاب الجامعات للتدريب التطبيقي في التخصصات التي تكون ضمن أعمال المؤسسة وإعدادهم لدخول بيئة العمل مستقبلًا، وإعطاء الفرص لعدد من طلاب الجامعات للعمل خلال إجازة الصيف في التخصصات ذات العلاقة

بمهام المؤسسة، مما يتيح لهم فرصة التعلم والتدريب. وتعمل المؤسسة على تطوير الكوادر البشرية باستمرار من خلال عدد من البرامج والإجراءات، من أبرزها:

- برنامج التطوير القيادي، والذي يهدف إلى تطوير قيادات وكفاءات المؤسسة والحفاظ عليها من خلال إعداد برامج قيادية مع أبرز وأفضل المؤسسات والجامعات العالمية، وبلغ إجمالي المنضمين إلى البرنامج حوالي 166 موظف وموظفة.
- برنامج الشهادات المهنية، والذي يهدف إلى تقوية الجانب المهني للموظف ومساعدته في الحصول على أفضل الممارسات في مجاله، وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج حوالي 129 موظفًا وموظفة.
- برنامج اللغة الإنجليزية، ويهدف إلى زيادة وتقوية مستوى اللغة الإنجليزية لمنسوبي المؤسسة، وبلغ عدد المستفيدين من البرنامج حوالي 132 موظف وموظفة.
- بلغ عدد المبتعثين الحاليين بالخارج نحو 68 مبتعثًا ومبتعثة، وبلغ إجمالي الدارسين في الداخل بنظام التفرغ الجزئي أو الانتساب حوالي 51 دارسًا ودارسة. والتحق حوالي 39 طالبًا وطالبة ببرنامج التدريب التعاوني.
- أما فيما يخص الدورات العامة، بلغ عدد الدورات التدريبية خلال عام 2019م حوالي 1,917 دورة تدريبية، وبلغ عدد الملتحقين في البرامج التدريبية نحو 1,215 مرشحًا ومرشحة.
- حرصًا من المؤسسة على تأهيل وتطوير كفاءات وطنية في مجال الأمن السيبراني للقطاع المالي والمصرفي، قامت المؤسسة بإطلاق النسخة الثالثة من البرنامج المتخصص في الأمن السيبراني (SECURE 19).
- بناء على قرار مجلس الوزراء رقم (713) وتاريخ 30 ذو القعدة 1438هـ الذي نص على تطوير الإدارات القانونية في الجهات الحكومية، ودعمها بالكفايات المؤهلة في المجال الشرعي والنظامي، ووضع خطة لتطوير هذه الإدارات والعاملين فيها بالشكل المناسب وبما يحقق الهدف المنشود منها، قامت المؤسسة خلال عام 2019م باعتماد خطة للتوظيف واستقطاب الكفاءات القانونية المؤهلة، وترشيح عدد من الموظفين لبرامج الابتعاث المباشر، وحضور ورش العمل المتخصصة التي تنظمها البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى البرامج التدريبية الأخرى وفقًا للاحتياج التدريبي للمختصين في المؤسسة.

2.4. تمكين المرأة

تحرص المؤسسة على تمكين ومشاركة المرأة في مختلف المجالات، حيث يتماشى هذا الدور مع رؤية المملكة 2030، والتي تهدف إلى رفع مشاركة الإناث في سوق العمل إلى 30 في المئة بحلول عام 2030م. وكذلك تهدف المؤسسة إلى تمكين المرأة في المهارات القيادية بغية تعيينهم في مناصب إشرافية. وعملت المؤسسة خلال عام 2019م على عدد من البرامج في سبيل تمكين المرأة داخل المؤسسة، منها: استضافة عدد من القيادات النسائية الملهمة، واستحداث برنامج تطوير قيادي لذوات الكفاءة من السيدات، إضافة إلى العمل على برنامج تمكين المرأة (Springboard) الذي يهدف إلى التطوير المهني والشخصي للسيدات، من خلال تحديد الخطوات الواضحة والعملية التي يتعين على السيدات اتخاذها، والعمل على تنمية المهارات، والثقة اللازمة لاتخاذ مثل هذه الخطوات.

5. المسؤولية الاجتماعية

تسعى المؤسسة إلى أن تمارس جوهر المسؤولية الاجتماعية بشكل نموذجي معترف به، بما يؤثر إيجابًا على جميع الأطراف المعنية التي تتعامل معهم، وأن تلعب دورًا فريدًا في النضج الاقتصادي والمالي، مع التطوير المستمر لقدراتها للمساهمة في التنمية المستدامة. ووضعت المؤسسة هدفًا إستراتيجيًا يعزز دورها وينطلق من مسؤوليتها تجاه مجتمعها وهو "تعزيز المسؤولية الاجتماعية". وانطلاقًا من هذا الهدف، بَنت المؤسسة إستراتيجيتها للمسؤولية الاجتماعية بما يخدم تحقيق هذا الهدف، وذلك من خلال العمل على أربعة محاور رئيسة هي: زيادة وعي الموظفين بالمسؤولية الاجتماعية، وترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية في سياسات وإجراءات المؤسسة، وإطلاق المبادرات والفعاليات التي

تدعم المسؤولية الاجتماعية، وتحفيز القطاعات التي تشرف عليها لممارسة المسؤولية الاجتماعية.

وتضمنت تلك الإستراتيجية الاهتمام بجميع الأطراف المعنية التي يرتبط عملها بعمل المؤسسة تطبيقًا لمسؤوليتها الاجتماعية بشكل مثالي، فبنت إستراتيجيتها على الاهتمام بجميع أصحاب المصلحة والتركيز على فئات محددة؛ لما لها من أهمية في إبراز الدور المجتمعي للمؤسسة، وتشمل الأطراف المعنية كلًا من:

- المجتمع: يتضمن جوانب التواصل مع المجتمع مع التركيز على عناصر برامج التدريب والتعليم والوعي المالي، والاهتمام بقضية البطالة وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم القطاع الثالث.
- الموظفين وبيئة العمل: يتضمن جوانب الاهتمام بتطوير رأس المال البشري، وتوفير بيئة عمل جاذبة ومثالية وفق أفضل معايير الصحة والسلامة المهنية، والاهتمام بعائلات الموظفين، وتحفيز العمل التطوعي المنظم في جوانب يحتاجها المجتمع.
- الكيانات التابعة للقطاع المالي: يتضمن الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية على مستوى القطاع، وتمكين الكيانات المالية من تطوير تلك الممارسات، بما ينعكس إيجابًا على سمعة القطاع وفاعليته في هذا الحقل، مع الاستمرار في تطوير الأنظمة والإجراءات المتعلقة بحماية العملاء وتوعيتهم، وإعطاء فرص للموردين المحليين في تقديم خدماتهم للقطاع.
- البيئة: تتضمن العمل على المحافظة على موارد البيئة الطبيعية، وتقليل الأثر الضار على البيئة، وذلك من خلال تحسين معدلات استهلاك الطاقة والانبعاثات، وتقليل استخدام الورق، وترشيد استخدام المياه، وبحث أي أفكار جديدة تساهم في المحافظة على مكونات البيئة الطبيعية.

1.5. الاستقرار المالي

تحرص المؤسسة على دعم الاستقرار المالي كأحد أدوارها الرئيسية؛ لذا تقوم المؤسسة بإصدار تقرير عن الاستقرار المالي يستعرض مؤشرات السلامة المالية للمصارف والمؤسسات المالية بهدف تعزيز نشر مؤشرات النظام المالي ككل. ويوفر التقرير أيضًا تحليلًا مفصلًا عن أهم مخاطر النظام التي تواجهها المؤسسات المالية، إضافة إلى التدابير والسياسات الاحترازية. ويساهم الاستقرار المالي على نحو مهم في استدامة النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وتحسين مستويات المعيشة لأفراد المجتمع إضافة إلى دوره في المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة.

كذلك تصدر المؤسسة النشرة الإحصائية الشهرية التي تحتوي على أحدث البيانات التفصيلية المتعلقة بالإحصاءات النقدية والمالية، ونشاط شركات التأمين والتمويل، وأسعار الصرف، ومعدلات الفائدة، وأنظمة المدفوعات، إضافة إلى البيانات ربع السنوية لميزان المدفوعات، ووضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي؛ بهدف توعية جميع شرائح المجتمع بما يسهم في تحسين قدرات اتخاذ القرار لديهم من خلال توفير جميع المعلومات المتاحة بشفافية ومن مصدر موثوق.

2.5. قضايا المستهلكين

أنشأت المؤسسة إدارة حماية العملاء التي من أهم أهدافها حصول عملاء القطاعات المالية على معاملة عادلة تتسم بالشفافية والصدق والأمانة والالتزام بالأنظمة واللوائح التي يتم تشريعها، وعلى الخدمات والمنتجات المالية بكل يسر وسهولة وبتكلفة مناسبة وجودة عالية. وكذلك تهدف هذه الإدارة إلى نشر الوعي بين جميع الفئات المستهدفة، والاستمرار في استقصاء الرأي العام في تلك الجهود والحملات التوعوية لمعرفة مدى نجاحها في إيصال رسالتها واستفادة المتلقي منها، علاوة على دور إدارة حماية العملاء في استقبال شكاوى عملاء مختلف القطاعات المالية ومعالجتها.

استمرت المؤسسة خلال العام 1441/1440هـ (2019م) في استقبال الشكاوى ومعالجتها عبر نظام "ساما تهتم" الذي يتيح لعملاء القطاعات المالية التي تخضع لإشراف المؤسسة ورقابتها تقديم شكاواهم إلى المؤسسة ومتابعتها، وذلك في إطار يضمن سرعة المعالجة والوضوح. وتم في هذا الصدد استقبال 268,383 شكوى متنوعة من عملاء المصارف وشركات

التأمين وشركات التمويل ومعالجتها، سواءً وردت إلى المؤسسة بشكل مباشر أو عن طريق الجهات الحكومية. وكذلك تم استقبال 721,174 مكالمة عبر مركز التواصل تنوعت بين شكاوى واستفسارات. إضافةً إلى ذلك، عملت المؤسسة على عدة مبادرات لتعزيز حماية عملاء الجهات المالية ورفع مستوى احترافية وكفاءة موظفي القطاع المالي، ومن أبرزها:

- الشهادة المهنية لمصرفية الأفراد.
- الشهادة المهنية للمستشار الائتماني لموظفي الجهات المالية الذين يتعاملون مع العملاء.
- الشهادة المهنية للصرافة والتحويل.

3.5. تطبيق مبادئ الشفافية

انطلاقًا من مسؤولية المؤسسة تجاه تطبيق مبدأ الشفافية في أعمالها، عملت المؤسسة على زيادة مساحة البيانات الاقتصادية والمالية التي تنشرها، وعلى نشر أخبارها والتعاميم الصادرة عنها عبر قنوات التواصل التقليدية أو الإلكترونية التي تتناسب مع جميع الفئات المستهدفة. كذلك تحرص المؤسسة على المشاركة في الملتقيات والمؤتمرات والرد على جميع الاستفسارات عبر "ساما تهتم" والتفاعل مع أي تساؤلات على جميع القنوات الإعلامية.

4.5. المشاركة في تنمية المجتمع وحمايته من المخاطر المالية والإلكترونية

تساهم المؤسسة بدور تثقيفي وتوعوي للمستفيدين من خدماتها وخدمات الجهات التي تشرف عليها، وذلك من خلال الحملات التوعوية المستمرة. وتتفاعل المؤسسة أيضًا مع أهم المناسبات الاجتماعية المعتمدة عالميًا ومحليًا بشكل سنوي ومن خلال برامج مختلفة تأكيدًا لدورها المحوري في خدمة المجتمع. وتبنت المؤسسة خلال عام 2019م تنفيذ عدة حملات ومبادرات وأنشطة اجتماعية وتطوعية، ومن أهم الجهود التي قامت بها في هذا السياق ما يلي:

- حملة العملة الوطنية والتعريف بالعلامات الأمنية الظاهرة للورقة السليمة.
- التحذير من نشاط سوق العملات الأجنبية "الفوركس" غير المرخص.
- رعاية عدد من الكوادر الوطنية وتأهيلهم وتدريبيهم لتمكين وإثراء معارفهم ومهاراتهم في مجال الأمن السيبراني (SECURE 19).
- المشاركة في اليوم العالمي للعمل الإنساني بتاريخ 2019/08/19م، بتنفيذ نشاط تطوعي لمجموعة من منسوبي ومنسوبات المؤسسة تمثل في زيارة دار الرعاية الاجتماعية للمسنين بمدينة الرياض، وإعداد برنامج اجتماعي ليوم كامل مع المسنين من النساء والرجال، وتخلل هذا البرنامج العديد من الفقرات التراثية والأبيات الشعرية، مع استضافة سكان الدار لوجبة الغداء التي أعدت للجميع.
- اليوم العالمي للإسعافات الأولية بتاريخ 2019/09/16م، حيث قامت المؤسسة بالإعداد لمحاضرة توعوية تم خلالها استضافة مدرب من هيئة الهلال الأحمر السعودي بمدينة الرياض، وتخلل تلك المحاضرة التدريب العملي لبعض الحضور على كيفية تطبيق إجراءات الإسعافات الأولية للمصابين أو فاقدي الوعي، وحضر تلك المحاضرة ما يقارب 60 موظفًا وموظفة.
- قامت المؤسسة بحملات للتبرع بالدم بالتعاون مع بنك الدم في جهات طبية محلية (مستشفى الملك فيصل التخصصي، ومدينة الملك فهد الطبية)، حيث شارك منسوبوها من باب المسؤولية الاجتماعية لدعم المرضى ومصابي الحد الجنوبي، وبلغ عدد المتبرعين (222).
- ضمن جهود المؤسسة لتدوير المواد التالفة والمستهلكة رغبة في دعم جهود المحافظة على البيئة، منحت المؤسسة مجموعة من الجمعيات الخيرية مجموعة من قطع الأثاث المستعملة وفقًا لمشروع "إعادة تأهيل بيئة ساما" حيث تم تزويد الجمعيات بالأثاث المكتبي القديم للاستفادة منه في مواقع العمل. وتم التبرع بأكثر من ألفي قطعة من الأثاث لحوالي ست جمعيات.
- أقامت المؤسسة عيادة طبية خاصة للموظفين بمقر المؤسسة لتقديم خدمات الرعاية الصحية للموظفين في موقع العمل؛ حفاظًا على الحالة الصحية

لموظفيها، وحرصًا على تقديم الخدمة الصحية في حال الحاجة في أسرع وقت ممكن، بالإضافة إلى تقديم الجانبين التوعوي والعلاجي في الحالات الاعتيادية. وبلغ عدد المستفيدين من خدمات العيادة خلال عام 2019م نحو (2,632) موظفًا وموظفة.

- أقامت المؤسسة فعالية اليوم الصحي تحت مسمى (Health Zone) للموظفين والموظفات بمقر المؤسسة لتقديم خدمات الرعاية الصحية للموظفين في موقع العمل، حفاظًا على حالتهم الصحية، بالإضافة إلى تقديم الجانبين التوعوي والعلاجي في الحالات الاعتيادية.
- أقامت المؤسسة حملة التطعيم ضد الأنفلونزا الموسمية للموظفين والموظفات بمقر المؤسسة.
- أقامت المؤسسة فعالية توعوية بمناسبة اليوم العالمي للادخار الذي يوافق 28 أكتوبر من كل عام، وتم استعراض برنامج الإدخار لمنسوبي المؤسسة، وهو برنامج اختياري يهدف إلى تشجيع ثقافة الادخار ومساعدة المشتركين في التخطيط للاحتياجات والأهداف المالية المستقبلية، ولقيت هذه الفعالية تفاعلًا وإقبالًا من منسوبي المؤسسة، حيث شهدت مشاركة نحو 100 موظفًا وموظفة.

6. المشاركات الدولية والإقليمية للمؤسسة

تشارك المؤسسة بفاعلية في عضوية العديد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وتحضر اجتماعاتها، مثل اجتماعات مجموعة العشرين، وبنك التسويات الدولية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومجلس الاستقرار المالي، ومنظمة التجارة العالمية، والهيئات المالية العربية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والهيئة الدولية لمشرفي التأمين، ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية، وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، واجتماعات محافظي المصارف المركزية في بلدان منظمة التعاون الإسلامي ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمجلس النقدي الخليجي، والهيئة الدولية لضامني الودائع، وعدد من اللجان الفنية وفرق العمل التابعة للجنة المحافظين. وحصلت المملكة مؤخرًا على مقعد عضو في مجموعة العمل المالي في عام 2019م.

وساهمت المؤسسة بشكل حيوي في النتائج التي توصلت إليها مجموعة العشرين تحت رئاسة دولة اليابان في عام 2019م من خلال مشاركتها الفاعلة في اجتماعات المسار المالي. كما عملت المؤسسة مع وزارة المالية ضمن فريق عمل موحد للاستعداد لسنة رئاسة المملكة لمجموعة العشرين في عام 2020م، ومن ذلك المساهمة في إعداد جدول الأعمال، وتحديد أولويات المسار المالي للمجموعة، بالإضافة إلى التنسيق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية ذات العلاقة؛ وذلك من أجل تعزيز الجهود التي تهدف إلى دعم النمو الاقتصادي العالمي وتحقيق الاستقرار المالي.

7. المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي

سجلت أصول المؤسسة تحسنًا في نهاية عام 2019م عمّا كانت عليه في نهاية العام السابق، فقد ارتفع إجمالي أصول المؤسسة بنسبة 0.7 في المئة (12.9 مليار ريال) ليبلغ حوالي 1.9 تريليون ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 0.2 في المئة (3.8 مليار ريال) في عام 2018م. ومثّلت حيازات الأصول الأجنبية القدر الأكبر من إجمالي أصول المؤسسة، التي شهدت ارتفاعًا خلال هذا العام. ولا يزال توزيع حيازات المؤسسة من الأصول الأجنبية يميل نحو الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي انخفضت بنسبة 0.04 في المئة (0.5 مليار ريال) في عام 2019م، مقابل انخفاض نسبته 3.3 في المئة (40.6 مليار ريال) في عام 2018م. من جهة أخرى، انخفضت ودائع المؤسسة لدى المصارف العاملة خارج المملكة بنسبة 1.4 في المئة (5.7 مليار ريال) في عام 2019م، مقابل ارتفاع نسبته 7.3 في المئة (27.6 مليار ريال) في عام 2018م. وارتفع غطاء العملة بنسبة 7.4 في المئة (18.0 مليار ريال) ليبلغ 261.5 مليار ريال في عام 2019م، مقارنة بارتفاع نسبته 6.2 في المئة (14.3 مليار ريال) في العام السابق (جدول رقم 12-1).

أمّا فيما يخص جانب المطلوبات في المركز المالي للمؤسسة، فقد مثّلت ودائع واحتياطيات الحكومة في عام 2019م نسبة 27.7 في المئة من إجمالي المطلوبات، مقارنة بما نسبته 29.6 في المئة في العام السابق. وانخفض حساب جاري الحكومة بنسبة 18.1 في المئة (13.2 مليار ريال) ليبلغ 59.6 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 39.5 في المئة في العام السابق. في المقابل، انخفض الاحتياطي العام للدولة في عام 2019م بنسبة 4.1 في المئة (19.9 مليار ريال) ليبلغ 469.6 مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 16.9 في المئة (99.7 مليار ريال) في العام السابق. من جانب آخر، انخفضت ودائع الصناديق والهيئات الحكومية بنسبة 17.1 في المئة (19.9 مليار ريال) لتبلغ 96.9 مليار ريال، مقارنة بارتفاع نسبته 32.3 في المئة (28.5 مليار ريال) في العام السابق. أما أذونات المؤسسة واتفاقيات إعادة الشراء، فقد ارتفعت بنسبة 6.6 في المئة (7.6 مليار ريال) لتبلغ 124.0 مليار ريال، مقارنة بانخفاضٍ نسبته 16.2 في المئة (22.5 مليار ريال) في العام السابق.

جدول رقم 12-1: المركز المالي لمؤسسة النقد العربي السعودي (نهاية السنة)

(مليون ريال)

	2015	2016	2017	2018	2019
أولًا: الموجودات					
نقد أجنبي وذهب	237,212	234,505	229,188	243,449	261,467
نقد في الصندوق	39,300	34,516	25,831	32,584	42,987
ورق نقد سعودي	39,289	34,505	25,811	32,561	42,956
نقود معدنية	11	11	20	22	31
ودائع لدى البنوك بالخارج	552,360	401,144	377,966	405,572	399,832
استثمارات في أوراق مالية بالخارج	1,505,023	1,365,189	1,244,669	1,204,035	1,203,576
موجودات متنوعة أخرى	39,487	41,517	26,009	14,224	4,945
الإجمالي	**2,373,382**	**2,076,871**	**1,903,663**	**1,899,864**	**1,912,807**
ثانيًا: المطلوبات					
العملة المصدرة	237,212	234,505	229,188	243,449	261,467
في التداول	197,912	199,989	203,357	210,865	218,480
لدى المؤسسة	39,300	34,516	25,831	32,584	42,987
ودائع واحتياطي الحكومة	1,023,304	730,580	641,378	562,367	529,249
جاري الحكومة	71,005	89,134	52,192	72,832	59,624
الاحتياطي العام للدولة	952,299	641,446	589,185	489,535	469,625
ودائع صناديق وهيئات حكومية	142,074	154,514	88,346	116,852	96,921
الودائع النظامية للمؤسسات المالية	98,117	97,839	97,534	99,943	105,470
ودائع لجهات أجنبية بالمحلية	11,213	18,490	18,469	17,190	12,249
أذونات مؤسسة النقد واتفاقيات إعادة الشراء	182,947	164,755	138,786	116,326	124,007
مطلوبات متنوعة أخرى	678,515	676,187	689,962	743,738	783,444
الإجمالي	**2,373,382**	**2,076,871**	**1,903,663**	**1,899,864**	**1,912,807**

القوائم المالية

لمؤسسة النقد العربي السعودي

13

تقرير مراجعي الحسابات

السادة/ أعضاء مجلس إدارة مؤسسة النقد العربي السعودي الموقرين

الرأي

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية لمؤسسة النقد العربي السعودي ("المؤسسة")، والتي تشمل على قوائم المركز المالي لقسم الإصدار، وقسم الأعمال المصرفية، وقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة، والحسابات النظامية كما في 30 يونية 2019م، وقائمة الإيرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية التي تتضمن ملخصًا للسياسات المحاسبية الهامة.

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة للمؤسسة كما في وللسنة المنتهية في 30 يونية 2019م قد تم إعدادها من كافة النواحي الجوهرية وفقًا لأسس الإعداد الموضحة في إيضاح (2) حول القوائم المالية.

أساس الرأي

تمت مراجعتنا وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير تم توضيحها بالتفصيل في "قسم مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية" في تقريرنا. باعتقادنا أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية وملائمة لأن تكون أساسًا لإبداء رأينا.

الاستقلالية

إننا مستقلون عن المؤسسة وذلك وفقًا لقواعد سلوك وآداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ذات الصلة بمراجعتنا للقوائم المالية، كما أننا التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لتلك المتطلبات.

لفت إنتباه -أساس المحاسبة

نود لفت الإنتباه إلى إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية والذي يوضح أساس الإعداد. تم إعداد القوائم المالية للمؤسسة لأغراض التقرير المالي للمؤسسة بناءً على السياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس إدارة المؤسسة. وبناءً على ذلك قد لا تكون، القوائم المالية مناسبة لأغراض أخرى. إن رأينا غير متحفظ بهذا الشأن.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية وفقًا لأسس الإعداد الموضحة في إيضاح رقم (2) حول القوائم المالية، وعن إجراءات الرقابة الداخلية التي تراها الإدارة ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ. عند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم مقدرة المؤسسة على الاستمرار في نشاطها وفقًا لمبدأ الاستمرارية والإفصاح بحسب ما هو ملائم، وعن الأمور ذات العلاقة بمبدأ الاستمرارية، وتطبيق مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تكن هناك نية للإدارة في تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها، أو عندما لا يكون هناك خيار آخر ملائم بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية في المؤسسة.

مسؤوليات مراجعي الحسابات حول مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي تحريفٍ جوهري سواءً كان ناتجًا عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، إلا أنه ليس ضمانًا على أن المراجعة التي تم القيام بها وفقًا لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائمًا عن أي تحريف جوهري موجود. يمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتُعَد جوهرية، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المعقول توقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية. وكجزء من عملية المراجعة وفقًا لمعايير المراجعة الدولية، المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني خلال أعمال المراجعة. كما قمنا بـ:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، سواءً كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة تلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية وملائمة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويعد خطر عدم اكتشاف تحريف جوهري ناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن الخطأ، لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز لإجراءات الرقابة الداخلية.
- الحصول على فهم لنظام الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل تصميم إجراءات مراجعة ملائمة وفقًا للظروف، ولكن ليس بغرض إبداء رأي حول فاعلية نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة.
- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة، ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قامت بها الإدارة.
- استنتاج مدى ملائمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، استنادًا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكًا جوهريًا حول قدرة المؤسسة على الاستمرار في أعمالها وفقًا لمبدأ الاستمرارية. وإذا ما تبين لنا وجود عدم تأكد جوهري، يتعين علينا لفت الإنتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، وإذا كانت تلك الإفصاحات غير كافية، يتم تعديل رأينا. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير المراجع. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى توقف المؤسسة عن الاستمرار في أعمالها وفقًا لمبدأ الاستمرارية.
- نقوم بالتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق، من بين أمور أخرى، بالنطاق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة والنتائج الهامة للمراجعة، بما في ذلك أية أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلية التي تم اكتشافها خلال مراجعتنا.

مؤسسة النقد العربي السعودي

إرنست ويونغ
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 2732
الرياض 11461
المملكة العربية السعودية

برايس وترهاوس كوبرز
محاسبون ومراجعون قانونيون
ص.ب 8282
الرياض 11482
المملكة العربية السعودية

راشد سعود الرشود
محاسب قانوني – ترخيص رقم 366

بدر ابراهيم بن محارب
محاسب قانوني - ترخيص رقم 471

21 ربيع الأول 1441هـ

(18 نوفمبر 2019م)

مؤسسة النقـــد العربي السعودي | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونية 2019م | الموجودات

(مليون ريال)

	2019/06/30م	2018/06/30م
قســـــم الإصدار		
غطـاء العملة المصدرة		
ذهـب (إيضـاح 2/هـ)	1,624	1,624
استثمارات في أوراق مالية في الخارج	260,940	255,023
	262,564	**256,647**
قسم الأعمـــال المصرفية		
نقـد في الصـندوق		
أوراق نقـــد	38,661	30,706
عملات معـدنيـة	14	16
	38,675	**30,722**
ودائع لدى بـنوك محلية	--	13,250
ودائع لدى البـنوك في الخارج	462,969	425,798
استثمارات في الخارج	1,191,477	1,207,826
موجـودات متـنوعة أخرى	2,573	2,415
	1,695,694	**1,680,011**
قسم الهيـئات والمؤسسات المستقلة		
ودائع لدى البـنوك في الخارج	72,968	62,285
استـثمارات في الخارج	37,466	173,882
استـثمارات محلية	32,735	33,381
ودائع لـدى قسـم الأعمال المصرفية	854	1,855
ودائع لدى البنوك المحلية	1,200	1,200
	145,222	**272,603**
حسابـات نظامية		
شيكات برسم التحصيل وأخرى	9.9	61.0

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقـــد العربي السعودي | قائمة المركز المالي
كما في 30 يونية 2019م | المطلوبات

(مليون ريال)

	2019/06/30م	2018/06/30م
قســـــم الإصدار		
أوراق نقد مصدرة		
في التداول	223,235	225,459
في قسم الأعمال المصرفية	38,661	30,706
	261,896	**256,165**
عملات معدنية مصدرة		
في التداول	654	466
في قسم الأعمال المصرفية	14	16
	668	482
	262,564	**256,647**
قسم الأعمـــال المصرفية		
ودائع الحكومة	597,521	610,138
ودائع لجهات أجنبية	14,385	18,502
ودائع مصالح وهيئات حكومية	119,327	106,131
ودائع البنوك و وشركات التأمين	101,213	98,862
مطلوبات للحكومة	22,662	30,871
مطلوبات متنوعة أخرى واحتياطيات	840,586	815,507
	1,695,694	**1,680,011**
قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة		
الهيئات والمؤسسات المستقلة	145,222	272,603
	145,222	**272,603**
حسابات نظامية		
التزامات مقابل شيكات برسم التحصيل وأخرى	9.9	61.0

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

مؤسسة النقد العربي السعودي | قائمة الإيرادات والمصروفات
للسنة المنتهية في 30 يونية 2019م

(مليون ريال)

	2019/06/30م	2018/06/30م
الإيـــرادات	4,591	4,998
المـــصروفـات		
عـــموميـــة وإداريـــة	2,569	2,180
اكتتاب المؤسسة في المؤسسة العامة للتقاعد (إيضاح 4)	39	39
	2,608	**2,219**
فائض مرحّل لإحتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع	1,983	2,779
	4,591	**4,998**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 4 جزءًا لا يتجزأ من هذه القوائم المالية.

إيضاحات حول القوائم المالية
للسنة المنتهية في 30 يونية 2019

(1) طبيعة أعمال المؤسسة وطريقة عرض القوائم المالية

تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي ("المؤسسة") بالعمل كمصرف لحكومة المملكة العربية السعودية، بحكم نظامها وتحتفظ بحسابات الحكومة.

يتم عرض القوائم المالية للمؤسسة وفقًا لكل من الأنشطة التالية:

قسم الإصدار:

يتمثل النشاط الرئيسي لقسم الإصدار في سك العملات المعدنية وطبع الأوراق النقدية الوطنية (الريال السعودي)، لدعم استقرار النقد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية.

قسم الأعمال المصرفية:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات حكومية وأخرى وتقوم باستثمار تلك الودائع لحسابهم. يتم تسجيل كل من الودائع وقيمة الاستثمارات في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية. يتم تسجيل دخل الاستثمارات كجزء من ودائع مصالح وهيئات حكومية وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

قسم الهيئات والمؤسسات المستقلة:

تقبل المؤسسة ودائع من هيئات ومؤسسات مستقلة وتقوم باستثمار تلك الودائع لحسابهم. يتم تسجيل كل من الودائع وقيمة الاستثمارات في قائمة المركز المالي لقسم الهيئات والمؤسسات المستقلة. يتم تسجيل دخل الاستثمارات كجزء من حسابات الهيئات والمؤسسات المستقلة وليس ضمن قائمة الإيرادات والمصروفات للمؤسسة.

(2) ملخص لأهم السياسات المحاسبية

أ - أسس إعداد القوائم المالية:

تم إعداد هذه القوائم المالية وفقًا للسياسات المحاسبية المعتمدة من قبل مجلس الإدارة والمبينة أدناه والتي تتفق مع تلك السياسات المتبعة في السنوات السابقة.

ب - الأساس المحاسبي:

تتبع المؤسسة الأساس النقدي في تسجيل عملياتها، باستثناء استهلاك الأصول الثابتة وتسجيل مستحقات معينة للموظفين.

يتم إعداد القوائم المالية وفقًا لمبدأ التكلفة التاريخية.

ج - الاستثمارات:

يتم تسجيل الاستثمارات بالتكلفة، وفي نهاية العام يتم تقييم الحقائب المدارة بعملات مختلفة بنفس العملة الأساسية التي قامت المؤسسة بالاستثمار بها وفقًا لسعر السوق أو التكلفة أيهما أقل (القاعدة التاريخية)، وتقيد الفروقات الناتجة عن انخفاض السعر في حساب فروقات تقييم الاستثمار. يتم تسجيل الأرباح أو الخسائر عند استلامها/دفعها لحساب الجهة المستفيدة وفقًا للسياسات المتبعة من قبل المؤسسة.

د - العملات الأجنبية:

يتم تحويل الأرصدة والمعاملات بالعملات الأجنبية إلى الريال السعودي باستخدام أسعار الصرف الدفترية المثبتة المعتمدة من قبل محافظ المؤسسة بتاريخ 7 يولية 1986م (الموافق 29 شوال 1406هـ) والتعديل اللاحق لسعر اليورو الذي اعتمدته الإدارة بتاريخ 25 إبريل 1999م (الموافق 9 محرم 1420هـ).

هـ - الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة:

يتم تقويم الذهب المحتفظ به كغطاء للعملة المصدرة بسعر ريال سعودي واحد لكل 0.20751 جرام. وذلك بموجب المرسوم الملكي رقم 38 بتاريخ 13 رجب 1393هـ (الموافق 12 أغسطس 1973م).

و - الأثاث والمعدات والسيارات:

يتم تسجيل الأثاث والمعدات والسيارات بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية. يتم استهلاك تكلفة الأثاث والمعدات والسيارات بطريقة القسط الثابت على العمر الإنتاجي المقدر لتلك الموجودات.

ز - الأراضي والمباني:

تظهر الأراضي بالتكلفة وتظهر المباني بالتكلفة بعد خصم الاستهلاك المتراكم. يتم استهلاك تكلفة المباني بطريقة القسط الثابت بواقع 5 في المئة سنويًا. يتم إدراج الأراضي والمباني ضمن الموجودات المتنوعة الأخرى في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

ح - الإيرادات والمصروفات:

تحصل المؤسسة على رسوم لقاء الخدمات التي تؤديها وذلك لتغطية نفقاتها بموجب المادة الثانية من نظام المؤسسة. تقوم المؤسسة بترحيل فائض الإيرادات على المصروفات إلى حساب احتياطي مبنى المركز الرئيسي والفروع والذي يظهر ضمن المطلوبات المتنوعة الأخرى والاحتياطيات في قائمة المركز المالي لقسم الأعمال المصرفية.

(3) فترة القوائم المالية

تم إعداد القوائم المالية عن الفترة من 1 يولية 2018م إلى 30 يونية 2019م (الموافق 17 شوال 1439هـ إلى 27 شوال 1440هـ).

(4) الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد

يتم الاكتتاب في المؤسسة العامة للتقاعد لموظفي المؤسسة طبقًا للمادة الثالثة عشر من نظام التقاعد المدني الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/41 بتاريخ 29 رجب 1393 هـ (الموافق 28 أغسطس 1973م).

رقم التصنيف
ردمد: ISSN: 1319 - 1845

ملحق الجداول الإحصائية متوفر على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx

استبيان التقرير السنوي متوفر على موقع مؤسسة النقد العربي السعودي على شبكة الإنترنت على الرابط التالي:

http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/QuestionAnswer.aspx

WWW.SAMA.GOV.SA